



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار



التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بإقليم تبسة 1954-1962م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.
تخصص تاريخ الجزائر المعاصر

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب شلالي

إعداد الطالب:

نبيل جابري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي - تبسة	رئيسا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي - تبسة	مشرفا ومقررا
صالح عسول	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي - تبسة	ممتحنا
صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	ممتحنا
أحمد مسعود سيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ
الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ
دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾

سورة الأنفال / ٦٠

شكر و عرفان

الشكر والحمد لله حمداً وشكراً يليقان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة
طريق العلم أمامنا وتوفيقه .

فكل الشكر إلى الأستاذ الدكتور "عبد الوهاب شلابي" ، الذي
أعانني وساعدني على إنجاز هذا العمل .

كما نخص بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا
عناء قراءة هذه الأطروحة .

إلى كل أساتذتي الذين وقفوا إلى جانبي في كل
خطواتي وأناروا لي الدرب بكل إخلاص .

والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم التاريخ والآثار بجامعة العربي

التبسي - تبسة -

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد .

نبيل جابري

قائمة المختصرات:

باللغة الفرنسية	باللغة العربية
Op.cit: opuce cite	د ت: دون تاريخ
Ibid: ibidem	د م: دون مكان
P: page	تر: ترجمة
N⁰: Numéro	تع: تعريب
Ed : édition	تح: تحقيق
A.N.O.M: Archives nationales d'outre-mer	تحر: تحرير
C.A.O.M: centre d'archives d'outre-mer.	تق: تقديم
	مج: مجلد
	ج: جزء
	ط: طبعة
	ع: عدد
	ط خ: طبعة خاصة
	ص: صفحة

خطة الأطروحة

مقدمة

مدخل: لمحة عن أوضاع تبسة قبل الثورة التحريرية

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

المبحث الأول: ظاهرة تهريب الأسلحة بإقليم تبسة خلال الفترة الاستعمارية إلى نهاية الحرب العالمية

الثانية

المبحث الثاني: التسليح بإقليم تبسة 1945-1950

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1950-1954

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

المبحث الأول: لمحة عن بداية الثورة بتبسة

المبحث الثاني: القواعد الخلفية الشرقية للثورة الجزائرية

المبحث الثالث: بداية التسليح بإقليم تبسة 1954-1956

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المبحث الأول: التطور السياسي والعسكري بتبسة بعد مؤتمر الصومام 1956

المبحث الثاني: التسليح بإقليم تبسة خلال 1956-1958

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة خلال 1958-1962

الفصل الرابع: الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

المبحث الأول: مراقبة الحدود ومحاصرتها

المبحث الثاني: الضغط على الدول الداعمة للثورة

المبحث الثالث: مدى تأثير الإستراتيجية الفرنسية على الثورة

الخاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

انطلقت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 بوسائل وإمكانيات محدودة من حيث السلاح والذخيرة، وبما أنه يعتبر الشريان الرئيسي لنجاح الثورات التحريرية المسلحة، وهذا ما أدى بقيادة جيش التحرير الوطني إلى ضرورة وضع مخططات لتسهيل عمليات الإمداد بالسلاح والذخيرة، لذا انصبّت اهتمامات بعض من الباحثين في دراساتهم حول تاريخ الثورة التحريرية بقضية التسليح خلال الثورة التحريرية، ونظرا لحركية الثورة وامتدادها الجغرافي والتاريخي ظلّت في أمس الحاجة إلى السلاح، انطلاقا من مرحلة التحضير التي كان للمنظمة الخاصة دورا كبيرا فيها إلى غاية تفجير الثورة الجزائرية والتي دامت حتى سنة 1962، ومن هذا المنطلق كانت إستراتيجية قادة الثورة مبنية على التطورات التي تفرزها الثورة من مرحلة إلى أخرى، خاصة وأن مخططات الاستعمار الفرنسي عملت منذ البداية على إخماد الثورة بقطع الإمداد بالسلاح وعمليات التموين من الأقطار المجاورة.

بما أن إقليم تبسة يعتبر مختلفا عن باقي مناطق الوطن الداخلية، إذ أنه يقع على الحدود الشرقية للجزائر والذي يمتد على مسافة كبيرة مع تونس، ويعتبر حلقة وصل مع العديد من المناطق والولايات الداخلية، لذا استغلت قيادة المنظمة الخاصة ثم القيادة الثورية هذا الجانب وجعلت إقليم تبسة منفذا لتزويد جيش التحرير الوطني بالسلاح وبكل ما يحتاجه انطلاقا من تونس التي كانت تشهد مقاومة مسلحة ضد المستعمر الفرنسي في بداية الثورة الجزائرية، حيث اعتمد قادة الثورة بإقليم تبسة على الأسلحة المحلية التي يمتلكها السكان وعلى ما يغمونه من أسلحة أثناء الاشتباكات والمعارك، لكن مع تطور مراحل الثورة تنوعت مصادر الأسلحة خاصة بعد مؤتمر الصومام، وأصبح التسليح أكثر تنظيما وذلك عن طريق إنشاء شبكات تسليح في العديد من الدول، وبعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة قامت بإبرام عدة صفقات لشراء الأسلحة مع دول أوربية وآسيوية ليتم توجيهها نحو الحدود الجزائرية ومنها إقليم تبسة.

لكن بدأت الصعوبات تظهر جليا بعد إنشاء خطي موريس وشال، الشيء الذي أدى إلى نقص واضح في عمليات الإمداد بالسلاح والذخيرة، مما أدى بقيادة الثورة إلى تغيير استراتيجيتها حسب الوضع القائم، ومحاولة إيجاد حلول لاجتياز الأسلاك الشائكة وتخطي دوريات المراقبة، ومن جانب أهم تفرض علينا هذه الفترة التعرف على إستراتيجية القادة في

تجاوز أزمة نقص السلاح، خاصة وأن منطقة تبسة كانت تحارب على جبهتين إدخال السلاح عبر المناطق الحدودية، ثم توزيعها إلى المناطق الداخلية.

كل ذلك يبين الأهمية التي كان يحتلها إقليم تبسة كمنطقة استراتيجية بالنسبة للثورة الجزائرية خاصة من ناحية التسليح لحيوية النشاط الثوري وضمن استمرارية العمل المسلح، وانطلاقا من هذه الأهمية سأقوم بتسليط الضوء على بعض القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، ولأجل ذلك كان اختياري عنوان: "التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بإقليم تبسة 1954-1962"، لإبراز هذا الجانب.

أسباب اختيار الموضوع:

تولدت لديّ الرغبة في هذا الموضوع دون غيره ولعلّ من أهم الأسباب والدوافع لاختيار هذا الموضوع هي:
أولا: أسباب ذاتية

- الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية عموما وإقليم تبسة خصوصا.
- رغبتني في تقديم عمل أكاديمي يوضح صورة عن مختلف التطورات التي مرّ بها التسليح بإقليم تبسة خلال الثورة التحريرية.
- الإلمام بالدور الكبير والأهمية البالغة الذي لعبه التسليح بإقليم تبسة ومعرفة أهم الأشخاص الفاعلين فيها.
- رغبتني في إثراء الدراسات التاريخية المحلية، والمساهمة في إبراز دور إقليم تبسة خلال الثورة التحريرية، ودعم الدراسات العلمية الأكاديمية المتعلقة بالموضوع.

ثانيا: أسباب موضوعية

- معرفة نشاط عمليات التسليح بتبسة ودورها في استمرارية العمل المسلح، وإبراز جهود ومساعي قادة الثورة في وضع خطط لإنجاح هذه العمليات.
- الإحاطة بالظروف والأوضاع الصعبة التي واجهت الثورة خلال عمليات الإمداد، ومعرفة أهم الدول التي مدّت يد العون لتسهيل ذلك.
- معرفة أهم ردود الفعل الاستعمارية لمواجهة قوافل التسليح بإقليم تبسة.
- التعرف على أهم المعابر وشبكات التسليح بتبسة خلال الثورة التحريرية، ومدى مساهمتها في حيوية النشاط الثوري.

الفصل الأول: كان بعنوان "التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية الجزائرية"، وتم التطرق فيه إلى ظاهرة تهريب الأسلحة خلال الفترة الاستعمارية بالإقليم إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبارها لم تكن وليدة الثورة التحريرية، كما تم تبيان نشاط عمليات تهريب السلاح بتبسة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد بقاء أسلحة كثيرة في شمال إفريقيا نتيجة مخلفات الحرب، الشيء الذي أدى إلى رواج تهريب الأسلحة، مما أحدث ردود فعل فرنسية أخذت أشكالاً متنوعة، مع التركيز على نشاط المنظمة الخاصة بتبسة و عملية جمعها للسلاح تحضيراً للثورة، ثم تم الانتقال إلى فترة قبيل الثورة، حيث تم إبراز تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة على تبسة، بالإضافة إلى قيام الثورة في تونس التي أثرت وتأثر بها سكان الشريط الحدودي.

الفصل الثاني: والذي كان موسوماً بـ "انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956"، من خلاله تم التطرق إلى النشاط الثوري في بداية الثورة بتبسة وكيف كانت ظروف اندلاعها في المنطقة الحدودية الشرقية، إضافة إلى العمليات العسكرية الأولى وصولاً إلى أولى الاتصالات بقيادة الأوراس، ثم تم الانتقال إلى أهم القواعد الخلفية في هذه المرحلة وكيف ساهمت في إمداد الثورة الجزائرية بالأسلحة، ليتم الانتقال بعدها إلى مسألة التسليح داخل الإقليم ومصادر الأسلحة المختلفة بالإقليم.

الفصل الثالث: بعنوان "التسليح بإقليم تبسة 1956-1962"، وتم فيه دراسة أهم التطورات السياسية والعسكرية التي حصلت بعد مؤتمر الصومام، حيث دخلت الولاية الأولى في صراعات خاصة بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شبحاني، وتأثر بها إقليم تبسة، ليتم التطرق بعدها إلى التسليح بإقليم تبسة 1956-1958 وتم فيه توضيح تطور عمليات التسليح ومصادر السلاح الخارجية المتنوعة، مع التركيز على تنظيم شبكات الأسلحة في تونس باعتبارها تشترك مع إقليم تبسة بشريط حدودي، يتخلله العديد من المسالك والطرق المختلفة التي كان يعبر خلالها المجاهدون بهدف نقل السلاح بمختلف أشكاله وطبيعته إلى داخل الجزائر، ثم تم الانتقال إلى المرحلة الثالثة 1958-1962 أين تم الانتهاء من الأسلاك الشائكة، حيث أصبح من الصعوبة البالغة إدخال الأسلحة إلى الداخل رغم وفرته على الحدود الشرقية والغربية التي أصبحت تحتوي على مخازن كثيرة للسلاح

خاصة بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن أصبح الوضع صعبا على المجاهدين في الداخل نظرا لندرة السلاح والذخيرة تزامنا مع ازدياد عددهم.

الفصل الرابع: كان بعنوان "الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962"، وتم فيه التطرق إلى مراقبة الحدود ومحاصرتها من طرف القوات الفرنسية، حيث عمدت فيه إلى سن قوانين لتتبع المجاهدين داخل الأراضي التونسية والمغربية، إضافة إلى إنشاء خطي موريس وشال، ودوريات مستمرة وأبراج مراقبة، كما تمت الإشارة إلى الضغط الفرنسي على الدول الداعمة للثورة، وتم أخذ مثالين عن ذلك ألا وهما العدوان الثلاثي على مصر والضغوطات المختلفة على تونس لمراقبة الحدود مع الجزائر، حيث كان لهذه السياسة الفرنسية أثر على الثورة في الجزائر عموما وفي المناطق الحدودية بشكل خاص، فتكون جيش مرابط على الحدود، مما جعل جيش التحرير الوطني يغيّر من إستراتيجيته لتصبح معارك العبور ومعارك الحدود الطريقة المستعملة لإدخال السلاح والذخيرة.

الخاتمة: احتوت على مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة هذا الموضوع.

الملاحق: تم تذييل الموضوع بمجموعة من الملاحق، تمثلت في صور أرشيف شخصي وأرشيف فرنسي، وأرشيف وطني تونسي، وصور لأسلحة استخدمت خلال الثورة التحريرية الجزائرية.

المناهج المتبعة:

خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج كانت على النحو الآتي:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** طبق هذا المنهج في رصد عمليات التسليح بإقليم تبسة في ظل الأحداث التاريخية التي مرت بها الثورة التحريرية، ووصف الأحداث وصفا تسلسليا حسب طبيعة الزمان والمكان خلال الفترة الممتدة ما بين 1954-1962، والإمام بوقائعها ومجرياتها التي عرفها إقليم تبسة خاصة في ما يخص التسليح.

- **المنهج التحليلي:** وتم اعتماده في دراسة وتحليل الدور الذي قامت به شبكات التسليح في الخارج، وتم من خلاله توضيح مدى استفادة الثورة من عمليات الإمداد.

- **المنهج الإحصائي:** كان ضروريا لمعرفة تطور كمية السلاح المهرب عبر المصادر الخارجية المختلفة، ونسبة المهرب منه داخل الجزائر، وما يرافق عملية التسليح من تطورات في تحسين قدرات جيش التحرير الوطني بالداخل.

المصادر والمراجع المعتمدة:

لدراسة موضوع التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بإقليم تبسة، كان لزاما الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وهي كالاتي:

1/ الوثائق الأرشيفية: تم الاعتماد على مجموعة كثيرة من الأرشيف الفرنسي وهي وثائق أصلية مأخوذة من مراكز الأرشيف الفرنسية الآتية:

-Centre des Archives de Château de Vincennes

-Centre des Archive National D'outer Mer- D'Aix-en- Provence.

وقد تم تزويدي بهذه الوثائق كل من الأستاذ "طبيب عبد السلام" الذي أحضر لي عددا معتبرا من أرشيف فانسان بباريس، والأستاذ "فريد نصر الله" والأستاذ "علي عيادة" اللذان قدّما لي مجموعة من الوثائق خاصة بأرشيف أكس أون بروفانس، وتمت الاستفادة من هذه الوثائق في معرفة تطور التسليح بإقليم تبسة خلال مختلف مراحل الثورة التحريرية، وتم الاعتماد عليها خاصة في الفصل الثاني والثالث والرابع.

2/ الأرشيف التونسي: ممثلا في الرصيد المتوفر في الأرشيف الوطني التونسي، وتشير معظم الوثائق المتحصل على نشاط تهريب الأسلحة قبل الثورة التحريرية الجزائرية، وتم الاعتماد عليها خاصة في الفصل الأول.

3/ الشهادات الحية: تم القيام بإجراء العديد من اللقاءات والمقابلات الخاصة مع مجموعة من المجاهدين من الذين عايشوا مختلف أحداث الثورة المتعلقة بموضوع الدراسة، وفيهم من شارك في عمليات التسليح قبل وإبان الثورة التحريرية، بالإضافة إلى شهادات حية مسجلة بمتحف المجاهد محمود قتر بتبسة، وتم الاستفادة منها في جميع فصول الدراسة.

4/ المذكرات الشخصية: تم الاعتماد على مجموعة من المذكرات الشخصية وكان أبرزها:
- مذكرات الوردى قتال عراسة، المعنونة بـ "قتال الوردى، مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردى قتال عراسة" قائد منطقة سوق أهراس وأبرز أبطال معركة الجرف أم المعارك ومعركة أرقو 1955-1956 أوراس النمامشة"، والتي تم استخدامها في معرفة الطلائع الثورية الأولى بالمنطقة إضافة إلى أحداث أخرى، وتم اعتمادها في الفصل الأول والثاني.

- مذكرات محمد العربي براهيمية، الموسومة بـ: "ملخص هام عن المراحل الأولى لإعداد والتحصير للثورة الجزائرية بناحية النمامشة ومدى تطورات الأحداث فيها"، وهي مذكرات

غير منشورة، وتمت الاستفادة منها من خلال نشاط الثوار في عملية جمع السلاح قبل الثورة التحريرية بإقليم تبسة، بالإضافة إلى نشاط الرعيل الأول بالإقليم في بداية العمل المسلح. **5/ الكتب:** تمت الاستعانة بمجموعة من كتب ذات صلة بالموضوع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- عبد الوهاب شلالي، "المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة"، التي عالج فيها نشاط المنظمة الخاصة بمنطقة تبسة، وتمت الاعتماد عليه في عملية جمع الأسلحة تحضيراً للثورة وردود الفعل الفرنسية تجاه عمليات التسليح في هذه الفترة، وتم الاعتماد عليه في الفصل الأول.
- بوبكر حفظ الله، "التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي"، حيث تطرق إلى بعض من جوانب الدراسة خاصة فيما يخص عمليات التسليح بتبسة، وتمت الاستفادة منه بشكل كبير خاصة في الفصلين الثاني والثالث.

- R.Shraider Charles, The First Helicopter War Logistics and Mobility in Algeria 1954-1962

وتم التطرق فيه إلى نشاط شبكات التسليح الداخلية والخارجية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، وتم الاستفادة منه في الفصل الثاني والثالث والرابع.

6/ الجرائد والمجلات:

جريدة المجاهد، وهي مصدر مهم في تاريخ الثورة الجزائرية، واحتوت على بعض المعارك الحدودية بإقليم تبسة بعد إنشاء الأسلاك الشائكة، وتمت توظيفها في الفصل الرابع. مجلة أول نوفمبر، التي تم فيها ذكر سير عمليات التسليح في الجزائر عموماً وتبسة خصوصاً خلال الثورة التحريرية، واعتمدت عليها في الفصلين الأول والثاني.

7/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

الجامعية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وأذكر منها:

- الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه عاجلت موضوع التسليح في الجزائر إبان الثورة التحريرية بشكل مجمل، وتم الاعتماد عليه في جميع الفصول.

- فريد نصر الله، التطور السياسي والعسكري والتنظيمي للثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954/1958، رسالة ماجستير، وهي دراسة أكاديمية متخصصة بمنطقة تبسة تم التطرق

مدخل:

لمحة عن أوضاع تبسة قبل الثورة

التحريرية الجزائرية

الفصل الأول:

التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

المبحث الأول: ظاهرة تهريب الأسلحة بإقليم تبسة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: ظاهرة تهريب السلاح بإقليم تبسة 1945-1950

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1950-1954

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

المبحث الأول: ظاهرة تهريب الأسلحة بإقليم تبسة خلال الفترة الاستعمارية إلى نهاية

الحرب العالمية الثانية

لقد نشطت عمليات تهريب السلاح بتبسة خلال الفترة الاستعمارية، حيث أن أغلبية السكان وخاصة القاطنين بالقرى والمداشر كانوا يملكون أسلحة متنوعة، وهذا لأسباب ودوافع عديدة ومتنوعة، ولعل من بينها الموقع الاستراتيجي للمنطقة لقرها من الحدود التونسية،¹ وكذلك العادات والأعراف التي تعرفها المنطقة، بالإضافة إلى طبيعة سكان المنطقة وكيفية عيشهم، مما اضطر الكثير منهم إلى امتلاك الأسلحة، وهذه الأسباب فقد نشطت ظاهرة تهريب السلاح بشكل بارز خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر، واتخذ الكثير من أبناء إقليم تبسة هذا النشاط مصدرا لرزقهم، وقاموا بإنشاء شبكات للتسليح داخل وخارج الوطن، وقد تزايدت حدة هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الثانية خاصة مع الدعاية الألمانية ومحاولاتها لتسليح الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك ما خلفته المعارك المختلفة من بقايا أسلحة، مما أدى إلى توفرها بشكل كبير، وساهم ذلك في تنشيط تهريب السلاح خاصة من جهتي تونس وليبيا.

أولا: دوافع وأسباب امتلاك الأسلحة

كان الصراع قائما منذ بداية البشرية بين السلام والحرب، ولا يزال هذا الصراع مستمرا إلى يومنا هذا، وهذا ما دفع الإنسان إلى اختراع الأداة التي يسيطر بها على ممتلكات الآخرين، وقد دفعه ذلك إلى التفكير في استخدام وسائل لتطوير الأسلحة، لتجسيد تلك السيطرة، أو لاستخدامها للدفاع عن النفس.²

¹ انظر الملحق رقم (01)

² موسوعة عالم الأسلحة المصورة، السلاح الجوي، ج 04، دار الراتب الجامعية، لبنان، 2006، ص.07

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

ولعلّ أول ما يلفت الانتباه في هذا الإطار هو الانتشار الواسع للأسلحة بين الجزائريين والرغبة في امتلاكه إلى درجة أن أصبح حمل السلاح رمزا للحرية والسلطة في تصورهم، وأضحى في المقابل عدم امتلاك سلاح فردي من علامات الاستبعاد.¹

يذكر المجاهد جلايلية محمد الباشا أن الذي لا يملك سلاحا كان يهان، ومن أسباب امتلاكه حسب قوله حماية النفس والأعراض والممتلكات من الاعتداءات التي تقع أحيانا من قبل المعتدين، حيث تتم فيها سرقة الإبل والبقر والغنم وغيرها، وأيضا في حالة ذهاب القوافل إلى الصحراء، فإن الذي لا يملك سلاحا للدفاع عن نفسه يتم الاعتداء عليه من طرف آخرين، وفي نفس الوقت يستخدم السلاح للحراسة، في الحل والترحال، كما كان يستخدم لصيد الغزال والأرور.²

حيث توحى عدة شهادات بأن عددا معتبرا من الجزائريين في تلك الفترة -خاصة في الأرياف- كانوا يملكون بنادق الصيد، وكانت على نوعين: بنادق صيد مرخصة، يملك أصحابها رخصا من السلطات الاستعمارية تبيح لهم حملها وأكثرهم من أعوان الإدارة الفرنسية الموثوق بهم، وبنادق صيد غير مرخصة، اشتراها مالكوها سرا من مهربي السلاح بعيدا عن أعين السلطات الفرنسية وهم يمثلون أغلبية المسلحين بهذا النوع من البنادق.³

وكان الكثير من أبناء تبسة يمتهنون قهريب الأسلحة ويحبّون هواية الصيد ويعتبرون من الرماة المهرة في هذا المجال، وهذا حسب ما ذكره المجاهد عباد لحبيب⁴ المدعو "قرفوف" الذي كان بدوره يمتلك سلاحا حربيا من نوع (ثوئي) وسلاح صيد، حيث أكد أنه هو

¹ مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص.172

² جلايلية محمد الباشا، بتاريخ 20/02/2017، الساعة 11:30، مقر منظمة المجاهدين، تبسة.

³ الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.28

⁴ لحبيب عباد بن إبراهيم بن صالح المدعو "قرفوف"، ولد خلال 1930 بمنطقة ثليجان قرب مدينة الشريعة، اشتغل بالفلاحة والرعي، وكان مولعا بالأسلحة حيث مارس تجارة الأسلحة هو وأخوه الزين من القطر التونسي، ويعتبران من الرعيل الأول للثورة الجزائرية، شارك في عدة معارك بإقليم تبسة من ضمنها معركة الجرف 1955، وتقلّد عدة مناصب قيادية في الثورة بعد وفاة أخيه، توفي سنة 2015 بمدينة الشريعة، أنظر: شهادة عباد لحبيب، شريط مسجل بتاريخ 2007، ملحقة متحف المجاهد محمود قتر، تبسة.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

وأخوه (عباد الزين)¹ كانا ينشطان في تجارة الأسلحة المتبقية من الحرب العالمية الثانية التي كانت تخبأ في مناطق سرية بالجبال، ثم يقومون ببيعها إلى أفراد من منطقة الشريعة.²

أما المجاهد أحمد دينار،³ فيُرجع أسباب انتشار الأسلحة بكثرة بين سكان تبسة إلى ما يلي:

• الثمن المعقول الذي كانت تباع به الأسلحة حيث كان يصل ثمنها في بعض الأحيان إلى حوالي 07 إلى 08 آلاف فرنكا فرنسيا،⁴ وفي هذا الإطار فإن المجاهد لخضر بوزيان⁵ كان يتاجر في الأسلحة مع كحلة عبد الله، وبدأ عملهم بجمع السلاح من الصحراء (واد سوف) من عند شخص يقال له علي بن مسعود السوفي، وخالدي بن قشة، وتم جلب قطعتين من السلاح ومجموعة من الذخيرة، حيث كان سعر القطعة الواحدة منهما 3000 فرنكا فرنسيا.⁶

• توفر ذخيرة هذه الأسلحة، فقد كان تجار ومهربو الأسلحة يحملون معهم كميات كبيرة من الذخيرة خلال عمليات تهريب الأسلحة.

¹ عباد الزين بن ابراهيم بن صالح من مواليد 1912 بتليجان دائرة الشريعة ولاية تبسة وهو أكبر اخوته، اشتغل في الفلاحة والرعي، وكان يتصف بالصرامة والشجاعة والقوة، ترعرع في البادية إلى أن كبر فاعتمد عليه ابوه في أعماله، وكان هوايته الصيد والفروسية، إلتحق بصفوف الثوار المجاهدين في بداية الثورة، ثم أرسل الي ناحية جبل بني صالح في سوق اهراس سنة 1956، أما اشهر المعارك التي خاصها: هي معركة الجرف وآرقو ولغريرة ومعركة بورمانه، ناهيك عن العمليات الفدائية والمعارك الأخرى، وفي سنة 1956 في شهر سبتمبر دعى إلى اجتماع بتونس العاصمة، وأثناء اجتماعهم بتونس حيكمت لهم مكيدة لاغتيالهم، وبالفعل استشهد هو والقائد بشير بن محمد في سبتمبر 1956، للمزيد ينظر: محمد زروال، النمامشة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.48.

² شهادة عباد لحبيب، شريط مسجل بتاريخ 2007، ملحقة متحف المجاهد محمود قتر، تبسة.

³ احمد دينار بن الطاهر بن عبد الله ولد في 11 سبتمبر 1934 ببجن بالقرب مدينة العقلة، التحق بصفوف الثورة في مارس 1955 بالأوراس، شارك في 13 معركة ومنها معركة الجرف، أصيب 03 مرات من بينها إصابة بليغة، شارك في إدخال الأسلحة من إلى إقليم تبسة عدة مرات، جرح سنة 1959 أثناء اجتيازه للحدود، لينتقل إلى تونس العاصمة أين عولج هناك، توفي سنة 2017 ببجن.

⁴ شهادة أحمد دينار، بتاريخ 23 أبريل 2016، على الساعة 11:00 بمقره، بلدية بجن دائرة العقلة، تبسة.

⁵ لخضر بوزيان من مواليد 1923 ولاية تبسة، اشتغل بالتجارة، حيث قام بجمع السلاح في المنطقة وذلك بداية من مارس 1952، وكان دائم التردد على تونس خاصة من جهة الرديف، فريانة، تلابت وذلك بحسب المنطقة الموجود علي الحدود (التونسية الجزائرية)، شارك بعدها في الثورة التونسية وذلك في مارس 1952 ثم التحق بالثورة الجزائرية، اعتقل المجاهد لخضر بوزيان في جوان 1955 وتم سجنه لمدة 06 سنوات إلى غاية أبريل 1962.

⁶ شهادة المجاهد لخضر بوزيان، بتاريخ 11/03/2016 أدلى بها في ملحقة متحف المجاهد محمود قتر، في محاضرة بعنوان "دور فرحي ساعي خلال الثورة التحريرية الجزائرية".

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

- دور أفراد قبيلة أولاد العيساوي، الذين كانوا يقومون بعمليات بيع السلاح الحربي على علم من السلطات الاستعمارية التي كانت عاجزة عن وقف نشاطهم في المنطقة.
 - تنافس سكان المنطقة في الحصول على السلاح، إلى حد أن وصل في كل بيت سلاحا تقريبا.¹
 - تعتبر تجارة الأسلحة مصدر رزق للعديد من سكان منطقة تبسة.
 - صعوبة الطرق والمسالك وخطورتها وتعذر مراقبتها بشكل تام من طرف السلطات الفرنسية.²
 - الدور الذي لعبه مهربو السلاح السوافة³ في نقل السلاح إلى المنطقة، خصوصا وأنهم كانوا يقطنون في المنطقة الحدودية القريبة من تونس وعلى الحدود الجنوبية لتبسة، وقد ساهم نمط حياتهم القائم على الترحال في عمليات نقل السلاح خفية عن أنظار السلطات الاستعمارية.⁴
- كان للتأثير الديني دور مهم في مسألة جلب السلاح والاحتفاظ به والاستعداد للثورة والجهاد ضد العدو الفرنسي، ويروى عن هذا الأمر أن شيخا من النمامشة كان شديد الفقر أعطى جميع مدخراته لأحد الجنود الأمريكيين مقابل التنازل عن بندقية قاران، وعندما حصل عليها خبأها بعناية ووصى أبناءه بأن لا يبيعوا البندقية حتى وإن ماتوا جوعا.⁵

¹ شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

² مسعود كواقي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص.179

³ ومثال ذلك ما أورده المجاهد محمد الطاهر عزوي عن دور منطقة وادي سوف كمحطة ومركز عبور للأسلحة لقوله: "بدأ مصطفى بن بولعيد - وبأمر من حزب الشعب- مع عبد القادر لعمودي ومحمد عصامي من بسكرة منذ تاريخ 1948 الذين أتوا بكميات من الأسلحة على فترات متتالية من زريبة الوادي ومن الصحراء بصفة عامة منذ 1948-1949 والتي وضعت في مطامر لا تزال ماثلة للعيان"، للمزيد أنظر: مسعود كواقي، المرجع السابق، ص.178

⁴ شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

⁵ محمود براهيم، المرجع السابق، ص.205

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

ومن دوافع امتلاك الأسلحة أيضا أنها توفر الأمن للأشخاص والممتلكات، حيث كان لزهري شريط¹ من كبار مهربي السلاح في المنطقة، وأن أبناء الأعراس الراغبين في امتلاك السلاح كانوا يشترون منه بناحية جنوب تبسة، وخاصة منهم من اضطرتهم الظروف آنذاك إلى التنقل بحثا عن الماء والكلأ ضمن رحلة الشتاء والصيف بين المناطق الصحراوية والمناطق التليّة، لتأمين أنفسهم وأموالهم، حيث كانوا في أشد الحاجة إلى السلاح لحماية أعراضهم وأرزاقهم ومواشيهم من خطر العصابات وقطاع الطرق.²

فقد نشطت الأسواق السوداء لبيع الأسلحة الحربية وانطلقت بالأساس من تبسة، فتجار الأسلحة ركزوا على حب الشاوي للأسلحة الحربية، فحولها إلى نشاط تجاري، وكانوا يقومون بشراء الأسلحة انطلاقا من تونس وليبيا، ويتم نقلها عادة عبر قوافل مكونة من أربعة إلى ستة جمال في القافلة الواحدة، وتتم هذه العملية أربع مرات في السنة، إذ تحولت تبسة بفعل هذا النشاط إلى سوق كبير لبيع الأسلحة لسكان الأوراس، بمعدل ثلاثمائة قطعة في كل فصل، كانت السلطات الاستعمارية تسترد أغلبها عقب المشاجرات أو الجرائم، أو عن طريق الوشاة.³

كما أن الأسلحة كانت تستخدم في الأعراس والمناسبات كتعبير عن الفرح، حيث يذكر الطاهر الزبيري⁴ أنه كانت تنظم مهرجانات شعبية ببادية "أولاد سيدي عبيد" الواقعة شمال

¹ لزهري شريط من أبطال الثورة الجزائرية وقائد من قادة المنطقة الأولى، برز في تخطيطه وقيادته للمعارك التي خاضها ضد الاستعمار بنجاح كبير أشهرها معركة أرقو في جويلية 1956، أصبح لزهري مسؤولا عن قطاع الجبل الأبيض، وفي عام 1956 مسؤولا على ناحية النمامشة إثر ذهاب مسؤولها السابق سيدي حني، وفي شهر فيفري 1957 ألقى عليه القبض بمساعدة والي قصبة بتونس، وسلم للنظام الذي وضعه في السجن مع مجموعة من المجاهدين كان من بينهم الشهيد عباس لغورور، وذلك لأسباب مازال الكثير منها يكتنفه الغموض، وقدمت المجموعة للمحاكمة التي قضت بإعدام الكثير منهم في بداية شهر جوان 1957. للمزيد ينظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة أول نوفمبر، الجزائر، دت، ص. 51-67

² المرجع نفسه، ص. 56

³ محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال الأوراس-النامامشة، تع: صلاح الدين الأخضر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، روية، الجزائر، 2014، ص. 30

⁴ ولد في 04 افريل 1929 بدوار تكباريت بلدية أم العظام ولاية سوق أهراس، تربى في أسرة فقية ولم يكمل دراسته ودخل ميدان العمل وعمره 16 سنة، عمل في مناجم الحديد بالونزة، انخرط في صفوف حزب حرب حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع بداية سنة 1950، وكان من المناضلين النشطين في منطقتي تبسة والونزة، عمل على البحث عن الأسلحة والتحصين للثورة شمال تبسة، جرح أثناء

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

تبسة، بين منطقتي العوينات والونزة، وتسمى هته المهرجانات بـ"الوعدة" أو "الزردة"، وتقام فيها استعراض للفرسان الذين يركضون بأحسنتهم في الميدان ويطلقون في نفس الوقت البارود في السماء، وهو ما يثير الإعجاب.¹

ووصل الأمر بأبناء منطقة تبسة إلى استخدام الأسلحة الحربية في المناسبات، حيث كان الستاتي الإيطالي الصنع والحماسي الألماني يستخدمان في الأفراح بكثرة، وحتى الفيزيقارا (بندقية حرب) الأمريكية أيضا ولكن بشكل قليل، وهذا بسبب ندرة ذخيرتها، وكذلك الفامبار (أمريكية)، والشموني،² غير أنه لم يكن من السهل على الجميع إطلاق البارود في الأعراس إلا بالنسبة للشخصيات المعروفة أو التي لها علاقة بالإدارة الاستعمارية وتحمل رخصة منها.³

وفي هذا الصدد يشير عمار جرمان الذي قطن بالشرية بتبسة أن الرجل الأوراسي مولع بامتلاك السلاح الناري الذي يعتبره جزءا من شخصيته وكيانه وعنوانا للكرامة والردع، وجرت العادة أن يقوم الرجال بإفراغ كميات هائلة من البارود في الهواء عند مرافقة العروس إلى بيت الزوجية، وتقام منافسات كبرى بين فريقين، حيث يعود شرف مرافقة العروس للفريق الذي أطلق أكبر كمية من الذخيرة، يضاف إلى ذلك الوضع الجغرافي للأوراس الذي أنتج مجموعة من القيم والمثل أهمها الفخر والثأر والانتقام ومسح العار، كل هذه القيم تعطي امتلاك البندقية أولوية على غيرها من الأملاك.⁴

اشتباك = = مع القوات الفرنسية، سُجن في سجن الكدية بقسنطينة، وقد فر من السجن ليلة 10 نوفمبر 1955 رفقة مصطفى بن بولعيد، عيّن قائدا بالقاعدة الشرقية في أواخر 1957 بالحدود التونسية، ثم أصبح قائدا للولاية الأولى بالنيابة حتى أواخر 1961، ثم قائدا للولاية الأولى برتبة صاغ ثاني من 1961-1962، للمزيد ينظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط 01، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص.59-62

¹ الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص.27

² شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.27

⁴ عمار جرمان، الحقيقة (مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص.31

ثانيا: بدايات تهريب الأسلحة الحربية بتبسة

إن ازدهار تهريب الأسلحة والذخيرة بين البلاد التونسية والجزائر وتساعد وتيرة المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي خلال أواسط القرن التاسع عشر قد جعل المنطقة الحدودية طريقا نشطا لنقل الأسلحة والذخيرة الحربية، وأصبحت هذه الطريق نقطة ربط رئيسية بين موالي صفاقس وقابس التي تستقبل البضائع الوافدة من البحر، ومنطقة الشرق الجزائري، ومن الجائز تسمية هذا المسلك¹ بعد التحولات التي شهدتها هذه المنطقة بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بـ "طريق التهريب" وبالخصوص تهريب السلاح.²

ويزداد نشاط تهريب السلاح خلال حدوث مقاومات شعبية أو انتفاضات ضد الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 1856 مثلا استعان بن ناصر بن شهرة³ الذي كان مشهورا بمعاداته للاستعمار الفرنسي، باتباعه في منطقة الجريد التونسي⁴ في جلب الأسلحة والذخيرة الكافية وإعداد ما استطاع من قوة لإرهاب عدوه، حيث دخلت إلى إقليم النمامشة قافلة أسلحة وذخيرة حربية، وبلغ مهربة، كانت قادمة من تونس.⁵

وخوفا من أن تكون القافلة موجهة إلى بن ناصر بن شهرة، فيقدم على إعلان الثورة فعلا، فهاجمها الرائد بونفالي يوم 24 ماي 1956، على رأس قوة تتألف من 47 جنديا

¹ أنظر الملحق رقم (13).

² الأزهر المجري، المرجع السابق، ص. 286-287

³ ولد سنة 1804 بقرية المخرق جنوب الأغواط، حيث تعتبر شخصية من أهم الشخصيات الجزائرية النائرة في وجه الاستعمار الفرنسي بالجنوب الشرقي الجزائري، ساهم ومد يد العون في الكثير من الثورات منها ثورة الشريف محمد بن عبد الله، 1851، وثورة أولاد سيدي الشيخ، وثورة بوشوشة 1869، ثورة المقراني، والشيخ الحداد، وأخيرا ثورة الأمير محي الدين بن الأمير عبد القادر بالشرق الجزائري، للمزيد أنظر: محمد السعيد قاصري، دور القائد بن ناصر بن شهرة في ثورة الأمير محي الدين في الشرق الجزائري سنة 1871م، مجلة

المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 14، جامعة حمّة لخضر، الوادي، ص. 201-202

⁴ يربط هذا المحور مدينتي توزر وتبسة، وتبلغ مسافته الإجمالية حوالي 211 كلم يعرف هذا المحور في الوثائق الرسمية بـ "طريق الجريد"، للمزيد أنظر، المرجع نفسه، ص. 281

⁵ عبد الوهاب شلال، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م (دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية)، ط 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص. 51-52

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

صبايحيا، و20 فارسا مستأجرا من الأهالي، فاستولى عليها، ووجد بها 400 بندقية و05 قناطر من الذخيرة الحربية و سلع مختلفة، كانت القافلة مرفقة بالسوافة وأناس من تماسين، من أتباع الشيخ محمد العيد زعيم طريقة الأحباب الصوفية، الذي كان في طريقه إلى مكة لأداء فريضة الحج، فأعيدت السلع إلى أصحابها، بهدف الاستفادة من نفوذ هاته الشخصية الدينية في الصحراء، بنما صودرت الأسلحة والذخيرة.¹

إن مستجدات القرن التاسع عشر المتمثلة في الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 وللبلاد التونسية سنة 1881 قد حوّل هذه المسالك تدريجيا إلى ممرات متميزة لتهريب الأسلحة وقواعد خلفية للمقاومين الجزائريين والتونسيين، فقرية نقرين على سبيل المثال كانت إحدى النقاط الإستراتيجية التي اتخذها الأمير محي الدين بن الأمير عبد القادر كقاعدة انطلاق لمقاومة فرنسا، وفي هذا الإطار تشير مراسلة بالأرشييف الوطني التونسي صادرة عن مصطفى بن إسماعيل الوزير الأول بتونس إلى انتشار ظاهرة اقتناء السلاح بهذه المنطقة وتربيته حيث تذكر أن المسمي محمد بن عبد الكافي من توزر اشترى 3.000 بندقية و2.050 كلغ بارود.²

تدل هذه الكمية المشتراة والمعتبرة على ازدهار تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية، ويزداد نشاط هذا التهريب مع كل مقاومة أو انتفاضة ضد المستعمر الفرنسي.

وحسب رواية الملازم الأول بمكتب عرب تبسة ببيير كاستيل في جوان 1857 «إن أولاد سيدي عبيد هؤلاء أعداؤنا، فإذا لم يكونوا محاربين، فإنهم يذيعون دوما الأخبار السيئة (أي أخبار الثورة) التي يأتون بها من الجنوب ومن تونس، وكان طبعهم الديني،

¹ عبد الوهاب شلالي، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م (دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية)، المرجع السابق، ص.51، 52

² الأزهر المجري، المرجع السابق، ص.290

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

يسمح لهم بالتنقل بكل سهولة بعيدا عن مراقبتنا، فهم الذين يموتون النمامشة المتمردون بالحبوب، ويتاجرون بالبارود، وبالسلع المهربة على نطاق واسع».¹

ونظرا لضعف القبائل وعدم قدرتها على مواجهة المستعمر الفرنسي من الداخل، اتخذت من المناطق الحدودية الشرقية نقاط لجوء في مرحلة أولى، وقواعد انطلاق لمقاومته في مرحلة ثانية، لا ننسى كذلك أن المستعمر ضيق على المجموعات الحدودية عبر الإجراءات الردعية التي اتخذها تجاهها من ذلك رسم الحدود، وبناء الأبراج العسكرية والثكنات لمراقبتها، فضلا عن تسيير الدوريات الأمنية المنتظمة لملاحقة المخالفين لهذه الإجراءات وردعهم، فكان رد فعل القبائل الحدودية التي تضررت من سياسة الرقابة والحصر الاستعماري اللجوء إلى المقاومة، من منطلق كونها مجموعات بشرية ذات مصالح مشتركة، وتحكمها علاقات تبعية متبادلة فضلا عن اشتراكها في الهوية والانتماء.²

في نفس الإطار تكشف مراسلة محفوظة بالأرشفيف الوطني التونسي³ تتضمن تقريرا أرسله القنصل الفرنسي بتونس والموجه إلى الوزير الأول الفرنسي، تشير إلى قيام بعض الأفراد المنتمين إلى عرش أولاد العيساوي⁴ قبيلة النمامشة بعمليات لتهرب الأسلحة الحربية في منطقة الظهر التونسية سنة 1881، وتضيف المراسلة أنهم من أنساب الشيخ معتر باشا توزر، وكانوا يحملون هذه الكنترة⁵ الحربية وذخيرتها على ظهور ستة من البعير، وقد تلقوا بعض المساعدة من قبل خُدّام صالح بن عثمان خليفة توزر، وخُدّام باشا مفتي الشيخ إبراهيم بن بوغلاق، اللذان كانا يقومان بإخفاء الأسلحة ووضع مجموعة حراسة عليها، ويتضح من

¹ عبد الوهاب شلالي، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م (دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية)، المرجع السابق، ص.86

² الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص.299

³ أنظر الملحق رقم (02).

⁴ هم أحد بطون قبيلة النمامشة والتي يتواجد معظمها في جنوب تبسة، وأغلبهم يمتحنون الفلاحة ورعي الأغنام، وكانوا دائمي الترحال بين التل والصحراء بحثا عن الكأ والطعام.

⁵ هي لفظة عامية تعني عمليات تهريب السلاح.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

المراسلة أن هذه العلمية قد أزجعت كثيرا تجار الأسلحة الفرنسيين الذين رفعوا تقريرا في هذا الشأن إلى القنصل الفرنسي.¹

كما تشير وثيقة أخرى مرسله من باي تونس مصطفى بن إسماعيل² موجهة إلى القنصلية الفرنسية العامة بتونس، أن منطقة الحدود التونسية الجزائرية تشهد عمليات تهريب الكنترة، وهذا بتواطؤ ومساعدة من بعض الجهات المحلية بتوزر، والتي تربط توزر بجنوب تبسة، وقد أشار الباي إلى ضرورة وضع حد لهذه الأنشطة المشتركة بين التونسيين والجزائريين التي يقومون بها في تونس.³

أصدرت السلطات الفرنسية قوانين تنظم عملية حمل السلاح، حيث ينص المرسوم المؤرخ في 18 جانفي 1883 الموافق لـ 09 ربيع الأول 1300 هـ، تحت رقم 93/1 في مادته الأولى على منع إدخال أي سلاح حربي كان أو لا يزال مصنعا في مختلف الجيوش الموجودة، كما نصت المادة الثانية على أن أسلحة الصيد العادية أو ذات القيمة لا يمكن إدخالها داخل التراب التونسي إلا بعد الحصول على ترخيص خاص مسلم من طرف وزير الجمهورية الفرنسية المقيم، عبر مينائي تونس ولا قوليت، وعن طريق الأعوان المفوضين لذلك بموانئ بتزرت، سوسة والمنستير، المدية صفاقس، قابس، حومة السوق وجربة، وفي المادة الثالثة منه فإنها تشير إلى منع إدخال أي من الأسلحة المذكورة أعلاه عن طريق أي مكان غير مذكور في المادة السابقة، أما المادة الرابعة فقد نصت على أنه لا يمكن لأي أهلي

¹ الأرشيف الوطني التونسي، مراسلات موجهة من القنصل الفرنسي إلى الوزير الأول تتضمن تشكي تجار السلاح الفرنسيين من عمليات تهريب أسلحة يقوم بها بعض التونسيين، FA 1881/H/0094.

² مصطفى بن إسماعيل كان الباي ولد حوالي عام 1850 أسندت إليه الوزارة الكبرى في أواخر عهد محمد الصادق باي الذي يظهر عليه النقص في التكوين والضعف في الإرادة الأمر الذي جعله قليل الاكتراث بالشؤون العامة، وفي عهده انتصبت الحماية الفرنسية على البلاد = التونسية وكان مصطفى بن إسماعيل شديد التأثير على الباي وقد استغل ضعف الباي فأدار شؤون الإيالة التونسية حسب أهوائه، واستطاع أن يرتقي في سلم الوظيفة ليصبح في أوت 1878 وزيرا أكبر وهو في سن 28 سنة، توفي بإستانبول عام 1892، للمزيد أنظر: شايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص. 11.

³ الأرشيف الوطني التونسي، مراسلات موجهة من القنصل الفرنسي إلى الوزير الأول تتضمن تشكي تجار السلاح الفرنسيين من عمليات تهريب أسلحة يقوم بها بعض التونسيين، FA 1881/H/0094.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

شراء أسلحة مصنعة في أوروبا إلا إذا تحصل على ترخيص يسلم خصيصا من طرف وزير الجمهورية الفرنسية المقيم بتونس أو من طرف مفوضيه، أو من طرف الضباط العامون السامون المكلفون بمراقبة إقليم المحمية، وأن التراخيص الممنوحة من طرف السلطة يتم تدوينها في سجل خاص.¹

ومن خلال هاته التقارير التي رفعتها جهات رسمية تونسية وفرنسية، يلاحظ أن عمليات تهريب الأسلحة الحربية التي كان يقوم بها أبناء منطقة تبسة بمساعدة سلطات محلية تونسية، أضحت تشكل مصدرا لإزعاج السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تبسط سيطرتها على كل من تونس والجزائر، بفعل أشخاص كانوا يمتنون تهريب الأسلحة الحربية.

ثالثا: جمع الأسلحة الحربية بمنطقة تبسة خلال الحرب العالمية الثانية

تتفق المصادر التاريخية المتاحة على أن تجارة الأسلحة خلال الحرب العالمية الثانية عرفت ازدهارا وانتشارا واسعا في مناطق كثيرة بالجزائر، خصوصا بعد نزول الحلفاء بالجزائر في شهر نوفمبر 1942،² حيث قامت قوات الحلفاء بعملية إنزال كبيرة لجنودها في شمال إفريقيا، وهذا لوقف انتشار القوات الألمانية والإيطالية المتمركزة في ليبيا باتجاه الغرب، حيث خاض الطرفان معارك طاحنة في ليبيا وتونس، وصلت في عدة أحيان إلى عدة مناطق حدودية بين تونس والجزائر منها بوشبكة وتبسة،³ وفي عنفوان الحرب كانت تبسة مسرحا لطائرات المحور الألمانية والإيطالية التي شنت عليها غارات مقنبلة عدة مرات، وذلك بسبب تواجد جيوش الحلفاء التي كانت ماثمة بالمدينة وأحيائها،⁴ وفي هذا الصدد يشير المجاهد نور الدين سواعي أن الطائرات الألمانية كانت تقوم بقصف مدينة تبسة في بعض الأحيان، وكان بعض سكان المدينة يتوجهون لغار يسمى غار فرنسيس لأجل الاختباء فيه، وتميز هذا

¹ المصدر نفسه.

² الطاهر جيلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008، ص.25.

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.25.

⁴ محمد الهادي حمداو، أضواء على حادثة يخت دينا ومركب آتوس (قصة عمليتين لتزويد الثورة بالسلح)، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.28.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

القصف بالشدّة والعنف لدرجة أن أبواب المنازل كان تفتح تلقائياً عندما تسقط قنابل الطائرات الألمانية على المدينة.¹

كما شهدت نواحي فوسانة وبتيته القريبة من قرية أم علي،² عدة مواجهات حربية بين القوات الألمانية وقوات الحلفاء، وبعد نهايتها خلقت عددا كبيرا من الأسلحة الحربية لم تُسترجع من قبل القوات المتقاتلة، خاصة في المنطقة الممتدة من مدينة قفصة وصولاً إلى قابس، استرجعت من قبل المواطنين التونسيين، الذين قاموا بتخزينها ثم بيعها فيما بعد لتجار أسلحة جزائريين.³

ذكر المجاهد علي بوزنادة⁴ أن تهريب الأسلحة أصبح متداولاً بين الناس وبكميات كثيرة خلال الحرب العالمية الثانية، ومثال ذلك أن رجلاً من قبيلة أولاد سعد قام بجمع قطعة سلاح نوع ماس ألماني مع 300 طلقة، واستبدله مع المجاهد (علي بوزنادة) ببندقية صيد، وعندما قصف الألمان منطقة المتلوي أثناء الحرب، فرّ الجنود المغاربة في الجيش الفرنسي إلى منطقة المرموثية في جنوب نقرين، حيث اشترى محمد بن بوزيان بن صالح من الجنود الفارّين سلاحاً حربياً (تساعي) بـ 300 فرنكاً.⁵

وزيادة على كل هذا فقد قامت السلطات الألمانية بممارسة نشاط كبير في منطقة شمال إفريقيا، في إطار الدعاية ضد الوجود الفرنسي، بهدف كسب مؤيدين لها في المنطقة، ويشير "أرنست قورمان" (Ernst Woerman)، وكيل سكرتير الدولة ومدير القسم السياسي بوزارة الخارجية الألمانية (1938-1945) في مذكراته الشخصية الصادرة سنة

¹ شهادة نور الدين سواعي، بتاريخ 2016/02/05، أدل بها إلي بمقره العائلي، حي بوحية، تبسة.

² هي دائرة من دوائر ولاية تبسة، وهي مدينة حدودية تقع جنوب مدينة تبسة، تبعد عنها بحوالي 45 كم.

³ شهادة المجاهد محمد الباشا جلابلية، بتاريخ 2017/02/20، أدل بها إلي بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين تبسة.

⁴ ولد بتاريخ 1926م وادي العمّاري في الصلب بمنطقة بئر العاتر بتبسة، تعلم في الكتاب على يد أحمد بشيشي وحفظ شيئا من القرآن، واشتغل بالرعي والفلاحة، وكان أهله من البدو الرحّل، حيث ينتقلون في الشتاء إلى الجنوب، في الصيف يرجعون إلى التل للتحصا، اشتغل بتهريب السلاح قبل الثورة التحريرية، نشط المجاهد في التمويل والتسليح وتمير الجنود، شارك في العديد من المعارك أهمها: معركة سنلس وأم الخنقة 1957، وواجهة تامصميدة سنة 1959، ولا يزال على قيد الحياة، ينتقل بين بئر العاتر وبتية في الجنوب.

⁵ شهادة علي بوزنادة، بتاريخ 2017/01/15 على الساعة 14:00، أدل بها إلي بمقره العائلي، بئر العاتر، تبسة.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

1940، إلى وجوب توجيه الدعاية الألمانية بقوة في منطقة شمال إفريقيا، خاصة ضد بريطانيا وفرنسا، ولهذا السبب فقد غصّت بلدان المغرب العربي بعدد كبير من الجواسيس الألمان، وتحوّلت بفعل هذا إلى جسر ألماني في شمال إفريقيا.¹

والنشاط الألماني في الجزائر لم يكن مثل تونس والمغرب، بحكم مقتضيات واتفاقيات خضوعها لسيطرة حكومة فيشي² ومصالحها، ومع ذلك فقد سخّرت الإذاعة الألمانية دعايتها لحث الجنود الجزائريين ضد الجيش الفرنسي، لمقاتلة قوات الحلفاء باعتبارها عدوة لها، ولهذا الغرض فقد أنشأت إذاعة ناطقة باللسان العربي، وأصدرت عددا من الصحف والمجلات بنفس اللغة، التي مارست حربا نفسية ضد فرنسا وقوات الحلفاء، ونادت بوجوب توحيد أقطار المغرب العربي لتحصل على استقلالها.³

حيث شهدت سنة 1940 هزيمة فرنسا على يد ألمانيا النازية ومن الجزائريين من جندوا في صفوف المحور عملا بمبدأ عدو عدوي هو صديقي، فمثلا محمدي السعيد⁴ الذي كان ملازما في الجيش الألماني تم إنزاله جوا جنوب تبسة، بل أن الجنود المسلمين المجندين في قوات ألمانيا والمشككين في ثلاث كتائب ظلّوا يقاومون قوات الحلفاء في شمال إفريقيا إلى غاية 1943.⁵

1 وليد عبود محمد، "النشاط الألماني في المغرب العربي 1933-1943"، مجلة كلية الآداب، ع 97، بغداد، ص. 84.
3 حكومة فرنسية تأسست بعد الاحتلال الألماني لفرنسا سنة 1940، وسميت بفيشي نسبة إلى أحد المنتهجات الفرنسية، وقد ترأسها بيتان، ودامت إلى غاية سنة 1944، للمزيد ينظر: محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، ج 01، تر: حاج مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص. 400.

3 وليد عبود محمد، المرجع السابق، ص. 90-91.
4 ولد سنة 1912 بقرية آيت فراح بلدية الأربعا نايت غيراثن ببيزي وزو، تربي في اسرة فقيرة، حفظ جزء من القرآن الكريم ثم التحق بمدرسة فرنسية، تطوع للعمل في الجيش الفرنسي، وأثناء ذلك كانت له اتصالات مع حزب الشعب الجزائري، شارك في الحرب العالمية الثانية، ثم انتقل إلى جبهة الحرب في فرنسا بعد استسلام فرنسا للألمان 1940، حيث فر من الجيش الفرنسي والتحق بالألمان الذين بذلوا كل ما في وسعهم لجلب المزيد من المجندين، وتعاون مع الباط الألمان لضرب العدو الفرنسي، اعتقل بتونس إثر معركة مع جيش الحلفاء، وسجن بسجن لامبيز، وأطلق سراحه سنة 1952، للمزيد أنظر: علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص. 90-91.

5 محمود براهم، سيرة الشيخ سيدي عبيد الشريف والتأثير الديني والجهادي لزاويته، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2007، ص. 200.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

تمكّن بعض من المغامرين الجزائريين من سرقة أسلحة لجنود إيطاليين وحتى امريكيين، ولم يكن من السهل سرقة أسلحة من الجيش الفرنسي على الرغم من حالة الضعف التي كان يعاني منها خلال الحرب العالمية الثانية.¹

وقد تعاون الكثير من سكان مدينة الشريعة مع الألمان حسب شهادة السيد أحمد مضوي²، وقد أشار الشيخ أحمد بن الطيب باشا إلى أن قوات الحلفاء أهدمت علنا في مدينة تبسة وحدها سبعة أفراد كانوا يتعاونون مع الألمان تم دفنهم بمقبرة تاغدة، وتعرض كثير منهم إلى التعذيب والقتل.³

كان الألمان يرغبون في تنفيذ عمليات تخريب تساعد على تحقيق طموحهم المتمثل في السيطرة على منطقة تبسة، والتمكن من استعمال خط السكة الحديدية التي تربطها بعنابة والشمال الشرقي للجزائر، وبذلك يفكّون الحصار المضروب عليهم في تونس بعد معركة العالمين⁴، ولتلك الغاية أرسلوا العديد من الجواسيس داخل إقليم تبسة بحثا عن متعاونين من الأهالي لغرض تنفيذ مخططاتهم المذكورة آنفا،⁵ وبعد انسحاب الألمان من ليبيا قاموا بتوزيع السلاح على الجزائريين أواخر سنة 1943.⁶

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 25.

² أحمد مضوي بن محمد ولد سنة 1907 بتبسة المدعو لورس، وحسب شهادة نور الدين سواعي فإن أحمد مضوي شارك في حزب الشعب ويعتبر من أبرز مناضليه، وفي ماي 1945 شهدت مدينة تبسة مظاهرات كبيرة في المنطقة المسماة "شون دو مانو" وراء مركز البريد حاليا وسط المدينة، وألقي القبض على العديد من التبيين منهم أحمد مضوي وأودع السجن، ونظرا لإخلاصه للحزب وصرامته فقد اختير ضمن أعضاء المنظمة الخاصة بتبسة، ألقى عليه القبض سنة 1950، ليفرج عنه بعد 03 سنوات، محمود براهيم، المرجع السابق، ص. 201.

³ المرجع نفسه، ص. 201.

⁴ هي معركة من معارك الحرب العالمية الثانية وقعت قرب قرية العلمين في مصر وكانت مدينة ساحلية هامة، حيث كانت مدخلا لمصر ولقناة السويس التي تربطها بالبحر الأحمر، بين الجيش الثامن البريطاني وبين قوات المحور، ودارت هذه الحرب عبر الصحراء لمدة عامين تقريبا، حتى حقق الجيش البريطاني نصرا ساحقا على الفيالق الألماني في نوفمبر 1942، وفي نفس الشهر نزلت القوات الأمريكية والبريطانية في الجزائر والمغرب لمحاصرة الألمان المتراجعين بالاتجاه العربي، وبحلول عام 1943 أبحر الفيالق الألماني ورفاقه على الاستسلام، وكان هذا الانتصار أول الانتصارات الأرضية ذات الشأن التي تحققت القوات البريطانية على القوات الألمانية، كما مثل نقطة تحول في مسار الحرب العالمية الثانية، للمزيد ينظر: سالمون آدامز، مشاهدات علمية الحرب العالمية الثانية، تر: مرة رشاد عبد الستار، نفضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص. 48.

⁵ محمود براهيم، المرجع السابق، ص. 201.

⁶ أحمد عيساوي، مدينة تبسة وأعلامها، المرجع السابق، ص. 71.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

وقد وجد الجواسيس الألمان تجاوبا لدى البعض من سكان منطقة تبسة مثل عمر زريقي، حيث استضاف الشيخ عمر زريقي جاسوسا ألمانيا جاء متنكرا في زي رجل عربي وكان بالإضافة إلى ذلك يجيد اللغة العربية، وبعد أيام من الضيافة كشف الجاسوس عن هويته مما دعا الشيخ زريقي لاستدعاء صديقه قدور بوراس لمعاينة ذلك، وبحضورهما عرض الجاسوس منح مساعدة ألمانية تتمثل في عتاد عسكري ومعونة تقنية وتدريبية لمساعدة الأهالي في القيام بأعمال "تخريب ضد المستعمر الفرنسي"، واتفق معه على إحضار كمية كبيرة من الأسلحة، وقد نجح في إدخالها على متن شاحنة، وقام بتخزينها في مطمور في منطقة بئر العاتر.¹

وفي نهاية المطاف لم يحالف الحظ الشيخ زريقي أصدقاؤه الألمان إذ ألقى القبض على الجاسوس الألماني وأودع الشيخ زريقي السجن بتاريخ جوان 1944 بتهمة المساس بأمن الدولة الفرنسية،² وأفرج عنه مؤقتا بكفالة في 02 جوان 1945 وأعيد إلى السجن في 30 جوان 1950 بتهمة الخيانة العظمى، ثم أطلق سراحه في 07 نوفمبر من نفس السنة لنقص الأدلة— ودارت جل محاكماته في المحكمة الجنائية بتونس.³

وفي هذا السياق أيضا يضيف المجاهد أحمد الزمولي⁴ أن حامد رواجية⁵ اتصل ببعض بعض الضباط الألمان ليزودوه بالسلح والذخيرة، حيث ألفت 04 طائرات ألمانية كميات

¹ شهادة المجاهد بشير معيني، بتاريخ 2017/01/15، بمقر قسمة المجاهدين بئر العاتر، تبسة.

² أنظر الملحق رقم (03).

³ محمود براهيم، المرجع السابق، ص. 203.

⁴ أحمد زمولي بن إبراهيم ولد في سنة 1937 بالدكان التابعة للماء الأبيض بتبسة، انضم إلى الثورة الجزائرية، وشارك في العديد من المعارك في تبسة وعلى الحدود الجزائرية التونسية، وبعد الاستقلال واصل مهامه ضمن صفوف الجيش الوطني في العديد من مناطق الوطن مثل تمنراست ووادي سوف وبسكرة، وفي سنة 1981 تقاعد ورجع إلى تبسة، ويشغل حاليا محامي لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة بمدينة تبسة.

⁵ ولد الشيخ حامد رواجية بتبسة سنة 1918، ودرس بها على يد الشيخ العربي التبسي، إلتحق بحزب الشعب سنة 1944 بعد تخرجهم من جامع الزيتونة، من الإطارات المتخرجة من معاهد جمعية العلماء المسلمين والمنخرطين في حزب الشعب، وهم يعدون على أصابع اليد الواحدة منهم الشيخ حامد رواجية منتبسة والشيخ بلقاسم البيضاوي من عين البيضاء وعبد الحميد مهري، انسحب من الحزب في أواخر 1949 تضامنا مع الدكتور الأمين، وظل على الحياد حتى اندلاع الثورة، وبعد معركة الجرف اتصل به شيهاني بشير كلفه بمهمة إلى العاصمة، ثم انتقل إلى تونس سنة 1956، وفي سبتمبر 1956 انتقل إلى القاهرة حيث عمل بمحل الإعلام ثم عين على رأس بعثة إلى

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

من الأسلحة في العديد من الجبال: الدكان وشعبة لارجام وأم الكماكم وقرن الكبش، وجمعها كل من: محمد الشبوكي وإبراهيم الزمولي ولبارك ورواجية الذهبي، ثم تم إخفاؤها بدوار الدرمون ودوار آشكون، وكانت على النحو الآتي:

الشحنة الأولى: أنزلت بمنطقة الدكان غرب مدينة تبسة، وتم جمعها من طرف محمد الشبوكي.

الشحنة الثانية: أنزلت بشعبة لارجام، وتم جمعها من طرف إبراهيم الزمولي.

الشحنة الثالثة: بجبل أم الكماكم، وتم جمعها من طرف شخص يدعى لبارك.

الشحنة الرابعة: بجبل قرن الكبش، وتم استقبالها من طرف رواجية الذهبي.¹

ويؤكد المجاهد نور الدين سواعي هذا القول، حيث يذكر أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، كان من ضمن ما قامت به القوات الألمانية أنها ألفت أسلحة كثيرة في الجبال، في إطار الدعاية الألمانية ضد المستعمر الفرنسي، فتحصل الكثير من الجزائريين على الأسلحة وقاموا بتخبئتها.²

دارت معارك طاحنة بين دول الحلفاء ودول المحور في كل من ليبيا وتونس، بل إن فرق استطلاع عسكرية ألمانية وإيطالية وصلت إلى عدة مناطق جزائرية حدودية في بوشبكة والونزة وتبسة، وقد تمكن بعض المغامرين الجزائريين خلال فترة الحرب العالمية الثانية من سرقة أسلحة تعود لجنود إيطاليين وحتى أمريكيين، لكن لم يكن من السهل سرقة أسلحة الجنود الفرنسيين رغم حالة الضعف التي كان يمر بها الجيش الفرنسي، الذي كان يعاني خلال الحرب العالمية الثانية بفعل الهجمات الألمانية المكثفة ضده،³ وكانت تلك الأسلحة

بغداد من 1958 إلى غاية 1961، وبعد الاستقلال استأنف نضاله في ميدان التعليم إلى غاية إحالته على المعاش سنة 1986، للمزيد ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 280-297. ينظر أيضا: حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص. 110.

¹ شهادة المجاهد أحمد الزمولي، بتاريخ 2016/02/25، بمكتبه في حي الفوبر، تبسة.

² شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 25.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

تشمل بضع عشرات البنادق من نوع موزر، وبعض بنادق ستاتي الخفيفة، فضلا عن عدد كبير من بنادق الصيد وبعض المكاحل الفرنسية القديمة الصنع والرشاشات من نوع ستيرن،¹ وحسب ما تقدم به المجاهد علي بوزنادة فإن أهم أنواع الأسلحة التي كانت متوفرة بالمنطقة: الستاتي الإيطالي، الخماسي الألماني، العشاري الانجليزي، السبوعي الأمريكي.²

وخلال أربعينيات القرن العشرين، ظهرت مجموعة من المتمردين على القانون الاستعماري الفرنسي بمنطقة تبسة، وكان على رأسها كل من مين دربال الذي كان متمركزا بجبل العنق قرب بئر العاتر، وفارسي محمد بن عجرود الذي كان متمركزا في رأس العش قرب الجبل الأبيض، ومحمد بن عبيد البليساوي، وكانت تجمعهم علاقة صداقة، حيث سعوا إلى جمع الأسلحة الحربية خاصة وكذلك بنادق الصيد، وكان هذا النشاط يعد عملا من المغامرة، خاصة في ظل السياسية المنتهجة من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تواجه بحزم مثل هذه الأنشطة، وفي هذا الصدد قامت بإجراء اتصالات مع دربال مين الذي اعتصم بناحية الحُقْفُ عن طريق بعض القياد الذين استخدموا أصدقائه للضغط عليه لأجل تسليم نفسه للسلطات الاستعمارية بغية وقف نشاطه، لكن مين لم يرضخ لهذه الضغوط التي مورست عليه وبقي يزاوّل نشاطه في جبل العنق، خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار أنه كان يعرف كل المخابئ التي كانت بالجبل، ولهذا السبب فقد قام بإعداد مجموعة من المخابئ في الأماكن الإستراتيجية للجبل، وأخفى فيها الأسلحة التي كان يقوم بجمعها من سكان الجهة.³

¹ دومنيك فارال، المصدر السابق، ص.68.

² شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

³ عثمان الطاهر عليّة، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، ط 02، المطبعة العصرية للفنون المطبعية، الجزائر، 2000، ص.83.

المبحث الثاني: إنتشار الأسلحة بإقليم تبسة 1945-1950

شهد الشمال الإفريقي خلال الحرب العالمية الثانية معارك طاحنة بين دول الحلفاء والمحور، انتهى في الأخير إلى هزيمة القوات الألمانية والإيطالية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأسلحة بأعداد كبيرة في أماكن المعارك، وبعد نهاية الحرب نشط تهريب الأسلحة الحربية، في كل من ليبيا وتونس والمناطق الحدودية الشرقية للجزائر، وارتبطت أسماء الكثير من أبناء هذه المناطق بهذا النوع من التهريب عن طريق إنشاء شبكات خاصة، مما جعل السلطات الفرنسية تفرض رقابة شديدة على الحدود الجزائرية التونسية بهدف الحد من انتشار الأسلحة داخل مستعمراتها، كما شهدت هذه الفترة ميلاد منظمة شبه عسكرية بالجزائر تابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وهي المنظمة الخاصة وذلك سنة 1947، والتي كانت لها عدة فروع بالوطن منها منطقة تبسة، وكان من ضمن مهامها جمع الأسلحة تحضيراً لثورة قد تكون قادمة، لكن بعد اكتشاف المنظمة من طرف السلطات الفرنسية في مارس 1950 واعتقال الكثير من أعضائها، حال دون تحقيق أهدافها.

أولاً: السوق السوداء للأسلحة الحربية بتبسة بعد الحرب العالمية الثانية

إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي خضم الظروف والمستجدات والأسلحة التي خلفتها المعارك بين دول الحلفاء والمحور في شمال إفريقيا، ولأن الجزائريين كانوا شغوفين بشراء الأسلحة الحربية وذخيرتها، فكانوا أيضاً مهتمين بالتجارة فيها،¹ ولذلك كانت القوافل المحملة بالأسلحة والذخيرة تحترق الحواجز التي كانت تقيمها القوات الاستعمارية المرابطة على الحدود الجزائرية التونسية، والتي كانت تسعى جاهدة لوقف الأنشطة التي يقوم بها الجزائريون، لكن هذه الإجراءات العسكرية الفرنسية لم تجد نفعاً في وقف تدفق الأسلحة خاصة في المنطقة الحدودية الشرقية.²

¹ الطاهر جلي، المرجع السابق، ص. 31

² يوسف مناصرة، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 30

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

شهدت منطقة تبسة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشاطات مكثفة لجمع السلاح المتبقي في ميادين المعارك حيث يتم شراء تلك الأسلحة وتحويلها إلى مختلف مناطق الوطن عبر تبسة،¹ حيث عرفت تهريب الأسلحة ازدهارا ملحوظا على يد بعض الأشخاص الذين تخصصوا في هذا الميدان وارتبطت أسماء العديد من الأسواق بهذا النشاط،² ومن المهم التأكيد على شح المصادر التاريخية من حيث التعريف بأسماء المسؤولين عن هذه النشاطات وذلك أمر طبيعي مردّه خطورة هذه النشاطات وسريته.³

اشتهر لزهر شريط كأحد أبرز مهربي الأسلحة الحربية بمنطقة تبسة، وكان يمارس نشاطه هذا رفقة شقيقه حمزة شريط، حيث قاما بتكوين شبكة لتهريب الأسلحة مكوّنة من عناصر تونسية وليبية، رغم المخاطر التي تعترضهما من طرف رجال الجمارك، تصل في بعض الأحيان إلى حد الاحتكام بالأسلحة بين الطرفين،⁴ كما اشتهر أيضا ببئر العاتر يوسف يزيد⁵ بتهريب السلاح خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح ذا شأن عظيم في مسألة تحويل السلاح إلى الجزائر لاسيما بقايا القطع الحربية التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية،⁶ وكان يأتي بالسلاح من تونس عبر جبال الزريقة والمزارة والبطنة والخبنة وسارق الرق وحاسي الرباعة وبحيرة الأرنب نحو الجبل الأبيض والدرمون وغيره.⁷

كما أخذت الأسلحة الحربية الحديثة تنتشر بين الجزائريين، خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وسجّلت عدة وثائق معاصرة مثل العرض السنوي للحالة العامة للجزائر، التي

¹ محمود براهيم، المرجع السابق، ص.204

² الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص.31

³ محمود براهيم، المرجع السابق، ص.204

⁴ المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات مجلة أول نوفمبر، الجزائر، د ت، ص.54

⁵ بيزيد يوسف، بن محمد بن بلقاسم الملقب ببيوسف العديل ولد سنة 1911 بأولاد سيدي عبيد، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة بالكتاب، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، كان يتاجر بالأسلحة عن طريق تونس، شارك في الثورة التونسية، والتحق بالثورة منذ انطلاقتها، توفي في 17 جانفي 1957 بجبال الزريقة رفقة مجموعة من المجاهدين أبرزهم عمّار سنوسي، للمزيد أنظر: بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.168

⁶ محمود براهيم، المرجع السابق، ص.208

⁷ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص.168

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

كانت تصدرها الحكومة العامة الفرنسية، وأعربت فيها عن قلقها من انتشار الأسلحة، إذ عبّر العدد الخاص بسنة 1947، والذي احتوى عدة تقارير عن امتلاك عدد من الجزائريين بشكل غير مرخص للأسلحة الحربية، زيادة عن انتشار شائعات حول وجود مخازن لهذا النوع من الأسلحة عبر القطر الجزائري،¹ وفي هذا الصدد يشير المجاهد علي زغلامي² أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية غادر الجنود الأمريكيون الجزائر وتركوا أسلحة مخزنة ومخبأة تحت الأرض في العديد من الأماكن التي تواجدوا فيها، وكان من ضمن الأماكن منطقة البرآكة قرب الحويجيات.³

ويذكر المجاهد أحمد دينار المدعو حممة لبلاندي أن والده كان يمتلك سلاحا حربيا من نوع ستاتي، حيث يعتبر هذا النوع من الأسلحة منتشرا بين سكان منطقة تبسة وبشكل كبير، فقد كانت معظم العائلات تمتلك أسلحة من نوع ستاتي إيطالية الصنع، أو فيزي قارة ألمانية الصنع المعروفة باسم ثموني، ويعود تاريخ تصنيعها إلى سنوات الحرب العالمية الثانية، وتؤكد هذه الشهادة ما تداوله التقرير الفرنسي بخصوص امتلاك الجزائريين للأسلحة الحربية.⁴

أما المجاهد بشير معيفي⁵ فيؤكد أن عددا كبيرا من أبناء منطقة بئر العاتر كانوا يمارسون مهنة بيع الأسلحة الحربية، نذكر منهم الإخوين معيفي صالح ومحمد إبن عبد

¹ مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص.173

² زغلامي علي ولد في 1936/01/04 بالماء الأبيض التابعة لتبسة، الساكن حاليا بمدينة الحويجيات، عاش حياة بسيطة، حيث اشتغل بالفلاحة ورعي الماشية، وجمع الحطب، إلى غاية إنطلاق الثورة، انضم إليها سنة 1956، وتم تجنيده من طرف المجاهد لسود مسعي، وذلك في جبل السيف قرب الحويجيات، وكان تحت قيادة المجاهد علي مسعي، شارك في العديد من المعارك أهمها: معركة جبل أنوال في خريف 1956، ومعركة جبل السيف بعد 15 يوما من معركة جبل أنوال، حيث كلف بعد ذلك سنة 1958 بنقل السلاح من تونس إلى القبائل انطلاقا من غار الدماء ثم عنابة ثم سكيكدة مرورا بجبال البابور، رجع بعد ذلك إلى جبل السيف ليواصل جهاده إلى غاية وقف إطلاق النار.

³ شهادة علي زغلامي، بتاريخ 2016/09/10، بالحويجيات، تبسة.

⁴ شهادة المجاهد أحمد دينار، بتاريخ 2016/04/23، بمنزله العائلي بمدينة بيجن، دائرة العقلة، تبسة.

⁵ بشير معيفي ابن يونس ويوسفي فضة 1943/07/01 ولد بأولاد سيدي عبيد بئر العاتر، حفظ جزء من القرآن الكريم في منطقة قرب بئر العاتر تسمى بالذكارة، نشأ بالبادية في عائلة متوسطة الحال، اشتغل بالفلاحة حفظ جزء من القرآن، جند سنة 1955 عن طريق

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

السلام، وكانا يجلبان الأسلحة من ليبيا وغدامس مروراً بين قردان، حتى بئر العاتر، وكانا يستخدمان قافلة مكوّنة غالباً من ثلاثة جمال في كل رحلة لجلب الأسلحة، وهذا في الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى 1951، وكانت أغلب الأسلحة التي كانا يجلبانها فيزي قارة وعشاري إنجليزي، وموزير ألمان، وطامسون، وستاتي طاليان.¹

يشير المجاهد الكافي قراد² أن عون حمد بن التومي يعتبر من أهم تجّار السلاح في منطقة الماء الأبيض، حيث كان يذهب إلى تونس إلى منطقة بني زيد و كذلك من ليبيا (طرابلس) وكان معه الحاج لخضر الزردومي الذي يحضر السلاح من ليبيا، وكان يحضر أيضاً الذخيرة، أما أهم الأسلحة التي كان يتاجر فيها فهي: الفرد، والستاتي، وكذلك بعض الألبسة والأحذية والأدوية.³

يذكر المجاهد أحمد دينار⁴ أنه كان رفقة محمد بن مناعي، محمد بن عبيد، محمد بن عجرود ونابتي عثمان، وكانوا من ضمن المتمردين عن السلطة الفرنسية، ويتجارون في الأسلحة عبر الحدود الجزائرية التونسية مع أولاد سيدي عبيد والهمامة والفرانشيش من فريانة، ومن أبرز الأسلحة التي كانوا يتاجرون فيها (الخماسي ألمان، السداسي طليان،

رزايقية الصادق، ثم ذهب إلى تالة بتونس ثم إلى برج المقراني (مركز راحة) كانت تبني قرية خاصة بالمهاجرين هناك، مكث هناك حوالي 04 أشهر، ثم خضع للفحوص الطبية عند طبيب يدعى برّاح، ثم أرسل إلى قرن حلفاية وتدرّب عند هبيي بشير لمدة شهرين، ثم ذهب إلى مركز ملاق الذي به عدة تخصصات، وتخصّص في المدفعية (هاون 120) تخرج رامي، وفي سنة 1961 انتقل إلى حدود سوق أهراس بمنطقة وستاتة إلى غاية الاستقلال، وهو الآن يشغل رئيس قسمة المجاهدين ببئر العاتر تبسة.

¹ شهادة المجاهد بشير معيفي، المصدر السابق.

² ولد بتاريخ 1938/04/06 في منطقة الدكان، اشتغل برعي الأغنام، ثم انضم للثورة وشارك في العديد من المعارك منها معركة الدكان حريف 1956، ثم انتقل إلى جبال الشعاني بتونس، ومكث بها 4 أشهر ثم انتقل إلى مركز التدريب بالكاف، واستمر في الجهاد إلى غاية الاستقلال.

³ شهادة الكافي قراد، بتاريخ 2017/02/15، بمقره العائلي، الماء الأبيض، تبسة.

⁴ محمد دينار بن الطاهر وهنية بنت ساعد، المدعو حمة البلاندي، ولد سنة 1934 ببجن قريب من مدينة الشريعة بتبسة، التحق بصوف الثورة في مارس 1955 بالأوراس، شارك في 13 معركة ومنها معركة الجرف وكان تحت قيادة العيد البوقصي، أصيب 03 مرات خلال الثورة التحريرية، من بينها إصابة بليغة، وشارك في إدخال الأسلحة من إلى إقليم تبسة عدة مرات، حيث قام بنقل شحنة من السلاح والذخيرة من مدينة فريانة التونسية وإيصالها إلى الحاج لخضر بنواحي مدينة الشريعة بتبسة في حريف 1957، وفي سنة 1959 قام بهجوم على خطي شال وموريس بشرق مدينة تبسة، وفي أواخر سنة 1958 كان في دورية لإدخال الأسلحة مروراً ببئر العاتر. أنظر: مجلة أول نوفمبر، حمة دينار "البلاندي"، ع 179، مارس 2015، ص. 52-53

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

فيزيغار أمريكيان "الطموسون" والفامبار، وكانت التجارة عن طريق وادي سوف، فريانة، القصرين، المتلوي، الرديف وقفصة.¹

حسب شهادة المجاهد علي بوزنادة أنه في سنة 1948 بدأت عمليات جمع السلاح بشكل كبير في منطقة بئر العاتر التي كانت بها الكثير من الأسلحة المستعملة في الصيد والأفراح، وكانوا يهربون السلاح مع قبيلة المهاذبة بتونس، حيث كان سعر 06 طلقات بـ 200 فرنكا، وكان السلاح المتوفر بكثرة عندهم نوع الستاتي.

في بعض الأحيان كانت تجرى اتصالات مع بعض العناصر بالأوراس، حيث تم جمع حمولتين عن طريق الجمال في منطقة سكياس، وتم نقلها إلى الأوراس من طرف الطيب سرحاني، كما تم نقل حمولتين مرة أخرى من طرف عبد الله بن سليمان وعلي بوزنادة، حيث أنه في الطريق تم قتل قايد وحرقت شاحنتين تابعتين للدرك الفرنسي، اثر اشتباك مع قوات الأمن الفرنسية.²

غير أن أهم عمليات تهريب الأسلحة كانت تجري في منطقة الجنوب القسنطيني الممتدة من الأوراس النمامشة شمالا حتى وادي سوف جنوبا، وساعد على ذلك وقوع معارك طاحنة بين الحلفاء والمحور بالقرب من الحدود الجزائرية الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى موقع منطقة تبسة الاستراتيجي باعتبارها منطقة حدودية وصعوبة تضاريسها، فإنها كانت تتوفر على مسالك وعرة لا يعرفها إلا أبناء المنطقة ومن الصعب على السلطات الاستعمارية الفرنسية مراقبتها، الأمر الذي يسهل تمرير الأسلحة والذخيرة.³

غير أن السلطات الفرنسية تنجح في حجز أعداد من الأسلحة من حين لآخر عن طريق عمليات المراقبة على الحدود، وفي هذا الإطار فقد أشارت تقارير صادرة من مصالح الشرطة والدرك والجمارك في كل من الجزائر وتونس، إلى الكثير من عمليات الحجز وإلقاء

¹ شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

² شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

³ الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 28.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

القبض على بعض الأشخاص المهربين وتوقيف القوافل الحاملة للسلاح الحربي، التي أكدت أنها حجزت مع مطلع 1946 بمدينة بئر العاتر بالقطر الجزائري (14) أربعة عشر بندقية حربية وبندقية واحدة رشاشة (mitrailleuse)، ورغم هذا فقد اعترفت هذه التقارير بضعف إمكانيات السلطات الاستعمارية أمام كثرة القوافل المهربة للسلاح الحربي وانفلات أغلب القوافل من قبضتها، وهو أمر يؤكد هذا النشاط على الرغم من كثرة القوات الفرنسية على الشريط الحدودي.¹

وتعترف وثائق السلطات الفرنسية بهذا الواقع، فيؤكد تقرير للمكتب الثاني مؤرخ في 25 ديسمبر 1946 على وجود عمليات تهريب السلاح في ناحية تبسة وعجز مصالح الأمن عن وضع حد لها بسبب ضعف وسائل التدخل وعدم كفاية المراقبة، إلا أن هذا لم يمنع من إيقاف بعض المهربين وحجز بعض الأسلحة الحربية من حين لآخر كاستثناء يؤكد القاعدة.² وفي جانفي 1947 أكد الملازم الأول "رودوم" (Redom) قائد فرقة للدرك الاستعماري الفرنسي بالجنوب القسنطيني والتي قامت خلال الفترة الممتدة بين 18 و20 جانفي بإلقاء القبض على أشخاص جزائريين وتونسيين يقومون بتهريب الأسلحة الحربية بمدينة الونزة (قرب تبسة) وهم:

السيد: غزيل المدعو نايلي، غربي بن محمد المقيم بمدينة تاجروين بالمقر التونسي.

السيد: مجندلي المدعو مسيكنة، محمد بن مدني وهو تونسي ولم يقع التحقق من مقر سكنه.

السيد: مازوز بن عمر من دوار مرسط، قريب من مدينة الونزة بالقطر الجزائري.

السيد: بوسيدة عمار بن محمود الساكن بمشته الزوية قرب مدينة الونزة (بلدية مرسط المختلطة حينئذ) بالقطر الجزائري.

كما تم ذكر حجز الأسلحة الحربية الآتية:

مسدسين إثنين 09 ملم من نوع باريطا (Beretta).

¹ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص. 29.

² مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص. 175.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

مسدس واحد من نوع 13 ملم.

05 مسدسات لم يضبط نوعها.

173 خرطوشة 09 ملم نوع باريلام (Parabellum).

13 خرطوشة 09 ملم من نوع باريطا (Beretta).

03 خرطوش متنوعة صنع أمريكي.¹

كما أوقفت مصالح الأمن الاستعماري في سنة 1947 أيضا مجموعة أخرى تنشط في تهريب السلاح في ناحية تبسة واسترجعت منها عدة أسلحة حربية من مخلفات الجيوش الألمانية والإيطالية المنهزمة أثناء حملة تونس،² وأكدت تقارير فرنسية أخرى وجود الكثير من المتمردين الجزائريين المسلحين بسلاح حربي منتشرين في جبال سوق أهراس وتبسة وآخرين في ناحية بسكرة وتوقرت، وهو ما يؤكد فشل فرنسا في محاربة عمليات تهريب السلاح من القطرين التونسي والليبي إلى القطر الجزائري، ومن المؤكد أن حركة تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية الشرقية كانت نشطة، وعمّت منطقة الأوراس كلها ومنطقة الشريط الحدودي³،

في عام 1948 استأنف لزهر شريط في نشاط تهريب الأسلحة، حيث أنشأ لذلك عدة مخابئ ونقاط تخزين واختار لها أماكن سرية ومتباعدة في المناطق الجبلية الوعرة والنائية، وخاصة الجبال الواقعة عبر المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس،⁴ ولقد أكد المجاهد علي بوزنادة أن قلبي بلقاسم ولزهر شريط كانا من أحد أهم تجار السلاح بمنطقة تبسة عن طريق تونس.⁵

¹ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.32

² مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص.175

³ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.35

⁴ المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص.56

⁵ شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

وكانت الأسلحة الفاسدة أو المعطلة يتم تصليحها محليا، وحسب شهادة المجاهد بوقطاف طكوك فإن الأسلحة كانت تصلح عند شخص يدعى الصادق الشكراوي من الحمامات،¹ بينما ذكر بشير معيفي أشخاصا آخرين مثل ناجي عمارة بن ناجي، ناجي معلّم، زديري من أولاد محمد من الزقيق.² وممن كان يصلح الاسلحة حسين الشكراوي في تروبية وشخص آخر يدعى مباركية، حيث كان يجمع أيضا الأسلحة والذخيرة تبرعا أو شراء،³ بينما يضيف نور الدين سواعي علي معلّم بن علي الفجّي من مدينة تبسة الذي كان يصلح الأسلحة التقليدية ويقوم بتجريبها.⁴

ثانيا: ردود الفعل الفرنسية تجاه عمليات تهريب الأسلحة

أولت السلطات الاستعمارية الفرنسية اهتماما كبيرا بمسألة تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية، وكونت فرقا إضافية لمراقبة تلك الحدود، وتقوم بجمع الأسلحة عبر القطر التونسي وتطارد القوافل الجزائرية التي تمر بها إلى الجزائر، وكانت مهام مراقبة الحدود الجزائرية التونسية موكلة إلى مصالح الشرطة والدرك والجمارك في كل من الجزائر وتونس، كما كانت تلك المهام موكلة أيضا إلى هيئة الدوائر (douairs) المتكونة من الخيالة والمتمركزة على طول الحدود الجزائرية التونسية، وقد ألغيت هذه الهيئة بتاريخ أول جويلية 1946، وعوضتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في مهامها بطابورين من الطوابير المغربية إلى حين استئناف هيئة الدوائر مهامها في منتصف سنة 1947.⁵

وقد أدى انزعاج السلطات الفرنسية العليا من عمليات تهريب الأسلحة إلى تكليف مسؤوليها في القطرين الجزائري والتونسي بالقيام بإجراءات حاسمة للحد من عمليات التهريب، وذلك ما أكده السيد "جون مونس" (Jean Mons) المقيم العام الفرنسي بتونس

¹ شهادة بوقطاف طكوك، بتاريخ 2017/01/15، 10:00، بمقر منظمة المجاهدين بئر العاتر، تبسة.

² شهادة بشير معيفي، المصدر السابق.

³ شهادة لسود مسعي، بتاريخ 2016/04/23، بمقره العائلي، تبسة.

⁴ شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

⁵ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.28.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

في تقريره المؤرخ بتونس في 03 جوان 1948 والموجه إلى السيد "جورج بيدو" (Georges Bidault) وزير الخارجية الفرنسي¹، حيث لم يكن مسموحا بامتلاك الجزائريين للأسلحة، وكل من يمتلك سلاح يتعرض إلى عقوبات بالسجن أو الغرامة، وكانت السلطات الفرنسية تتعرف على ذلك عن طريق القايد²، إذ منعت السلطات الفرنسية على السكان حمل السلاح، وكان يحق لعمالها وحراس المخازن فقط، حمل السلاح الذي كان أغلبه من نوع الرباعي³.

وكان حاكم الجزائر العام قد اشتكى مترعجا إلى وزارة الخارجية الفرنسية من عمليات تهريب الأسلحة الحربية من القطر التونسي نحو القطر الجزائري، وذلك ما أدى بوزير الخارجية الفرنسي إلى التأكيد على المقيم العام الفرنسي بتونس وحثه على تكثيف عمليات محاربة النشاط السري لمهربي السلاح الحربي بالقطر التونسي⁴.

يذكر المجاهد علي بوزنادة أن هناك الكثير من الأسلحة التابعة للحلفاء والألمان في تونس، وقد قام مهربو السلاح السوافة بإحضارها إلى الجزائر، وكان من أهمهم أولاد سيدي حمّة، عمار بن محمد بن أحمد والصادق ولد علي الحاج، وأن هذين الرجلين هما أول من قاما بتهريب السلاح في منطقة بئر العاتر، وتم بيع كمية من الأسلحة إلى شخص يدعى سالم بوشارب، لكن تم القبض عليه من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وبعد تعذيبه أقر بهما، حيث تم سجن عمار في سجن قالمة، وتحمل الرجلان مسؤولية جميع الأسلحة الموجودة في منطقة بئر العاتر، وأصدرت السلطات الفرنسية أوامر بجمع جميع قطع الأسلحة الموجودة، حيث قام الشاوش العربي (الذي كان برتبة قايد) وبعض الضباط بجمع العديد من القطع

¹ المرجع نفسه، ص.32

² شهادة بشير معيفي، المصدر السابق.

³ شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

⁴ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.32-33

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الموجودة في المنطقة، لكن أغلب القطع التي تم جمعها هي قطع مكسرة أو غير صالحة للاستعمال، وبهذه الطريقة فقد بقيت الأسلحة الصالحة للاستعمال لدى سكان المنطقة.¹

ومهما حاولت فرنسا منع ومحاربة عملية إدخال الأسلحة إلى الجزائر فإن كبار ضباطها أكدوا انتشار الأسلحة بين سكان الأوراس وجبال النمامشة،² ولم يكن مسموحا بامتلاك الأسلحة، وكل من يمتلك سلاحا يتعرض إلى عقوبات بالسجن أو الغرامة، وكانت السلطات الفرنسية تتعرف على ذلك عن طريق القايد.³

ورغم كل هذه الإجراءات فقد واجهت السلطات الاستعمارية عجزها أمام تيار التهريب المنظم باتخاذ عدة إجراءات إضافية أخرى أساسها:

- التفتيش المباشر، وإلقاء القبض على الأشخاص المهربين وهو إجراء عبّر عن فشله بتأكيد من التقارير الفرنسية نفسها.
- شراء الأسلحة بأسعار مرتفعة، حيث ساهم هذا الإجراء في إذكاء روح عملية التهريب وتشجيع بعض تجار الأسلحة، ولعلنا نلاحظ أن ثمن البندقية الحربية الواحدة التي تسلّم إلى القوات الاستعمارية تشتري به عدة بنادق حربية تهرّب إلى القطر الجزائري، وبذلك يكون إجراء شراء الأسلحة المعتمد من طرف المصالح الاستعمارية قد أصبح في فائدة مهربي الأسلحة التونسيين والجزائريين معاً، خاصة وأنّ الأسلحة الحربية في القطر التونسي كانت تعد بمئات الآلاف وبأضعافها في القطر الليبي وهو ما تؤكدته التقارير الفرنسية الرسمية.⁴

¹ شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

² يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.35

³ شهادة بشير معيفي، المصدر السابق.

⁴ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.34-35

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

بالإضافة إلى الوسائل القمعية، استخدمت السلطات الفرنسية وسيلة إغرائية في محاولة للحد من عملية تهريب الأسلحة حيث ذكر الطيب مسلم¹ أنه بعد الحرب العالمية الثانية استغل الحاكم العسكري لمدينة تبسة فقر الناس وبؤسهم ليشرحهم على جمع قطع السلاح المتبقية من فترة الحرب العالمية الثانية بالمنطقة وتسليمها له مقابل تزويدهم ببعض المؤن، وكان يهدف من وراء هذا الإجراء منع أي تمرد محتمل في منطقتهم، خاصة بعد انتشار الدعاية الألمانية في أوساط السكان خلال فترة الحرب، وحدث مجازر 08 ماي 1945.²

وفي هذا الإطار يذكر نور الدين سواعي أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، تحصل الكثير من الجزائريين على الأسلحة وقاموا بتخبئتها، فقامت السلطات الاستعمارية بعملية تجميع الأسلحة، مقابل مبلغ معين من النقود، فكان الكثير من الجزائريين يقدمون الأسلحة إلى مصالح الشرطة، وقد استغلت الشرطة أوضاع الشعب المزرية في هذه الفترة خاصة بعد المجاعة التي حصلت سنة 1945 وما بعدها، لكن رغم ذلك هناك من احتفظ بسلاحه.³

لجأت السلطات الاستعمارية أيضا إلى استغلال حالة الفقر والحرمان التي كان يعاني منها الشعب الجزائري وذلك باستعمال أسلوب الترغيب بهدف جمع قطع الأسلحة، حيث كان يُمنح أربعة أمتار من القماش وبع الفرناكات وكمية من الدقيق اللين لكل من يأتي بقطعة سلاح، وهذا بحسب قطعة السلاح المستحلبة،⁴ وفي هذا الصدد فإن المجاهد جلايلية محمد الباشا يذكر أن أباه محمد بن علي كان ينشط في تهريب الأسلحة، وعمارة عثمان بن رابع، وخاله محمد بن سعد، حيث كانوا يقومون بتجارة الأسلحة التي يحضرونها بوساطة

¹ ولد سنة 1928 بتبسة، تلقى تعليمه الأول بها، انخرط في فرع أحباب البيان والحرية بتبسة سنة 1943، ثم ناضل في حزب الشعب، انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1947 وأصبح مسؤولا عنها، وبعد مرضه، نابه يحيى فارس إلى غاية اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، تم سجنه 03 سنوات، قام الطيب مسلم بعد اندلاع الثورة بالذهاب إلى تونس للهروب من رقابة الأمن والتحق بقيادة الثورة فيها، وعمل في وزارة التسليح والاتصالات العامة التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة، توفي يوم 09 نوفمبر 2014، للمزيد ينظر: عبد الوهاب شلاي، المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، البدر للطباعة والنشر، العلمة، 2016، ص. 59-79

² عبد الوهاب شلاي، المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، المرجع السابق، ص. 266

³ شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

⁴ عبد الوهاب شلاي، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص. 266

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الإبل، وكان جزء منها يتم مقايضته مع السلطات الفرنسية والجزء الآخر يتم تخزينه وبيعه إلى وجهة مجهولة.¹

نفس الإجراءات اعتمدها المصالح الاستعمارية في القطر التونسي من أجل محاربة عمليات تهريب الأسلحة نحو القطر الجزائري، حيث أنها كانت تقدم مبلغا ماليا على كل بندقية لكل من يقدم سلاحا إلى مصالح الدرك الاستعمارية، وخصصت خلال سنة 1948 وحدها مبلغا ماليا قدره خمسة ملايين ونصف مليون كمكافآت لمن يقدم الأسلحة لمصالحها،² واستغلت فرنسا أحوال الشعب الذي كان بحاجة ماسة إلى اللباس وإلى الأكل، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد جلايلية محمد الباشا أنه خلال سنتي 1946 و1947 قامت السلطات الفرنسية بتوجيه نداء للشعب التونسي أنه كل من يحضر سلاحا يُمنح مقابل ذلك أغذية وقماشاً.³

بالرغم من تشديد السلطات الاستعمارية مراقبتها للحدود ومحاوله للوصول إلى خلايا الشبكات التي تنشط في مجال تهريب السلاح وتخزينه، فإن نشاط الوطنيين الجزائريين المتشبعين بالفكر الثوري ظل متواصلا، وظلّ مهربو السلاح يعتبرون أن هذا العمل هو مصدر للثروة والريح.⁴

ثالثا: المنظمة الخاصة بتبسة وعملية التسليح 1947-1950

تبني مناضلون ثوريون من حركة انتصار الحريات الديمقراطية تأسيس منظمة شبه عسكرية عرفت باسم "المنظمة الخاصة"، للإعداد والتحضير للثورة، وذلك في اجتماع جرى بين 15-16 فيفري 1947 بمدينة الجزائر، وكان المجتمعون واعون بضرورة الاحتراس من تكرار الخطأ المأساوي الذي وقع فيه الحزب سنة 1945، وهو يحاول يائسا تفجير التمرد

¹ محمد الباشا جلايلية، المصدر السابق.

² يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.33

³ شهادة محمد الباشا جلايلية، المصدر السابق.

⁴ المصدر نفسه.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

المسلح عبر كافة أرجاء التراب الوطني،¹ وأسندت القيادة إلى محمد بلوزداد، ومسؤول سياسي هو حسين آيت أحمد، ومسؤولي عمالات منطقة وهران أسندت إلى بن بلة، ومنطقة الجزائر إلى ماروك محمد، ومتيجة إلى رقيمي جيلالي، ومنطقة القبائل إلى آيت أحمد، ومنطقة قسنطينة إلى محمد بوضياف.²

وكانت ولاية قسنطينة تضم أربع دوائر هي: قسنطينة، بسكرة، باتنة وتبسة، حيث كان رؤساء الدوائر يجتمعون مرتين في الشهر بقسنطينة في مقر حزب حركة الانتصار، يتم خلالها مناقشة التقارير المختلفة والحصول على التعليمات. وكان السيد الطيب بولحروف هو المسؤول الأول عن تنظيم حزب حركة الانتصار في الولاية الأولى والمؤسس الأول للمنظمة الخاصة بتبسة.³

كان أعضاء المنظمة الخاصة بمدينة تبسة 22 عضوا، وكانوا يُختارون من ضمن أعضاء حركة انتصار للحريات الديمقراطية، ويتم انتقاؤهم وفق معايير معينة أهمها: الالتزام، الكفاءة، الصرامة والبنية الجسدية القوية وغيرها، وكانت الاجتماعات تعقد بشكل سرّي على شكل مجموعات صغيرة في حدود 04 إلى 05 أشخاص دون استخدام الوثائق وكانت التعليمات تحفظ عن ظهر قلب بهدف عدم ترك أي أدلة مادية قد تؤدي إلى اكتشاف المنظمة، كما كانت تجرى دورات للتدريب حاملين معهم الفؤوس، والجرافات، بالإضافة إلى التدريب على استخدام الأسلحة، حيث يتدرب خلالها أعضاء المنظمة على تفكيكها وتركيبها وأيضا تعلم التصويب والرمية، وكانت أماكن التدريب تتم في الجبال المحيطة بتبسة، شرط أن لا تكون هذه الجبال مكشوفة، كي لا يتم اكتشافهم من طرف السلطات الفرنسية، وكان من ضمن أعمال المنظمة الخاصة تبديل طوبوغرافية المنطقة، عن طريق تغيير

¹ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.178

² محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص.20

³ عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة... المرجع السابق، ص.34-37

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

المعالم المختلفة في الجبال من الدروب والمسالك الجبلية، وغرس الأشجار لتغطية المعالم القديمة أو تدميرها، وهذا بهدف تضليل السلطات الفرنسية حالة نشوب الثورة.¹

بعد أن أنهت الأفواج السنوات الثلاث من التكوين النظري، والتدرب في المرتفعات المحيطة بالمدينة على بعض الأعمال شبه العسكرية، انتقلت وفقا لرواية الطيب مسلم إلى مرحلة التكوين التطبيقي، حيث استدعي هذا الأخير من قبل القيادة الجهوية في قسنطينة بصفته المسؤول الأول عن التنظيم في تبسة إلى حضور تربص مغلق في غابات "كندي سمندو".²

يتلقى المناضلون بجانب ذلك تكوينا عسكريا يعتمد على كتابين يحتوي كل منهما على اثني عشر درسا، يتمثل التعليم بدء بدرس في الرماية والمهمات الفردية إلى تنظيم منطقة لحرب العصابات، وكان يثري هذه الدروس النظرية استعمال ومعالجة أسلحة فردية ومناورات في الميدان، وتدريبات الطوارئ وبعض المبادئ عن المتفجرات وصنع القنابل.³ كانت نشاطات المنظمة أثناء عمليات جلب الأسلحة تحضيرا للثورة، يعرضها لخطر كبير واتسمت بالسرية التامة، حيث يذكر عضو المنظمة الخاصة الطيب مسلم عند عودته من مهامه في قسنطينة أنه كان في بعض الأحيان يجلب معه بعض قطع السلاح، وكان شديد الحذر في ذلك، حيث يقول: «كنت أجلب المسدس مفككا إلى قطع عديدة، أضعها في جيوبي وعندما أصل إلى تبسة أعاود تركيبها»، وبهذا ينحو من المراقبة الأمنية الاستعمارية ومحطات النقل.⁴

وحسب ما يذكر نور الدين سواعي أن المنظمة الخاصة بتبسة كانت تحوز على قطعتي سلاح حربي من نوع موسكوتون بغرض التدريب، وكان يخبئهما في منزله تحت سريره الخاص، كما تحصل أيضا على مسدس نوع روفولفار (ألماني)، منحه إياه ابن عمه

¹ شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

² عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص.52

³ محمد بوضياف، المصدر السابق، ص.22

⁴ عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص.40

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الذي كان مجندا في صفوف الجيش الفرنسي، وكان لدى المنظمة أيضا متفجرات وأدوات أخرى، وكانت تُخبأ داخل سرداب بمقره.¹

وكان أعضاء المنظمة الخاصة يستخدمون في عملية جلب السلاح خططاً ذكية للإفلات من قبضة الأمن الفرنسي، من ذلك أن مسؤول التنظيم بتبسة الطيب مسلم عندما كان في قسنطينة حاملاً معه مسدس، وصادف ذلك اليوم تواجد عناصر فريق كرة القدم التبسي المعروف باسم الشباب الرياضي المسلم التبسي، فقصدتهم واتصل بلاعب منهم وكان مناضلاً في المنظمة الخاصة، وهو نور الدين سواعي، وطلب منه ضرورة تدبير أمره ليعود معهم في الحافلة إلى تبسة، وبالفعل كان له ما أراد وعاد مع الفريق الرياضي، وفتت من تفتيش الشرطة في الطرقات.²

وفي هذا الصدد فإن السيد ديرم حمودة أحد أعضاء حزب الشعب في تبسة، كان له الفضل فعال في تحويل كميات معتبرة من السلاح إلى المناطق الداخلية بالجزائر، حيث كانت العديد من الأسلحة تمر عن طريق تبسة.³

إن العمليات الخارجية للمنظمة الخاصة تعتمد في الأساس على جمع المعلومات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية كالحصول على الأسلحة والمتفجرات والوسائل الضرورية الأخرى.⁴

وكتيراً ما واجهت المنظمة الخاصة بتبسة خلال عمليات شراء الأسلحة عدم توفر المال الكافي، حيث كلف ديدوش مراد الطيب مسلم، بعملية جلب أسلحة عن طريق الاتصال مع مهريين تونسيين، الذين كانوا ينشطون بين تونس-تبسة-بئر العاتر، ووفّر صناديق بيريتا الإيطالية، التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، فطلب من ديدوش الحضور

¹ شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

² عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص.91

³ محمود براهم، المرجع السابق، ص.212.

⁴ أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2002، ص.306

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

على جناح السرعة، وبعد قدومه إلى تبسة سلمه مسلم ورقة كتب عليها «لقد وجدت عند بعض إخواننا التونسيين القاطنين في الحدود سبعة صناديق بها أسلحة إيطالية من نوع بيريتا، كانت مخبأة في مخزن الجيش الألماني الذي تركه بليبيا بعد مغادرته شمال إفريقيا».¹

ثم طلب منه توفير مبلغ 252 ألف فرنك لأن سعر الصندوق الواحد يساوي 36 ألف فرنك، غير أن ديدوش مراد لم يستطع توفير المبلغ المطلوب، وأخبر مسلم أنهم بصدد الهجوم على 200 مركز بريدي عبر التراب الوطني بما في ذلك بريد تبسة، وتؤكد هذه الشهادة مدى معاناة قادة التنظيم من نقص الوسائل المادية في الإعداد للثورة والاستعداد لها، كما تؤكد الصعوبات الكبيرة التي كانت تواجه أعضاء المنظمة الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالمال والسلاح، اللذان يعدّان عصب أية ثورة تحريرية في العالم.²

ولم ينصب اهتمام المنظمة على جلب السلاح فقط، بل شمل كذلك جمع المتفجرات وتوفير أجهزة الإشارة وغير ذلك من معدات الحرب الثورية، حيث كان عناصر المنظمة الخاصة تتدرب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب،³ وكانت عمليات جمعها تتم بالأخص في المناطق التي تكثر فيها المناجم، كالونشريس التي تشير الوثائق الفرنسية إلى حدوث عدة اختلاسات للمواد المتفجرة والصواعق من مستودعات الشركات المنجمية العاملة بها كالونزة (شمال تبسة) وفلفلة (سكيكدة) في الشرق التي كان يشرف على جمع المتفجرات من مناجمها سويداني بوجمعة، حيث كان الديناميت يجمع لصالح المنظمة.⁴

¹ عبد الوهاب شلاي: المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص. 56.

² المرجع نفسه، ص. 57.

³ أحمد محساس، المصدر السابق، ص. 307.

⁴ مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص. 184.

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1950-1954

أدى اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 إلى تداعيات خطيرة في الحركة الوطنية وعلى النضال الثوري بإقليم تبسة، انتهت باعتقال أعضائها ومحاكمتهم من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، ومصادرة الأسلحة التي كانت بجوزتهم، وفي نفس الفترة بدأت حركات متعددة تنادي بالاستقلال في كل من تونس والمغرب، بل تشكلت عدة أفواج مسلحة في تونس، وبحكم الموقع الحدودي لتبسة مع تونس فقد جرت عدة اتصالات بين الثوار التونسيين وسكان تبسة الذين ساهموا في تموينهم وتسليحهم بالعديد من الأسلحة والذخيرة وشارك الكثير من أبناء المنطقة إلى الثورة التونسية، لكن بعد انتهاء الثورة التونسية، فقد رجع العديد منهم إلى الجزائر، وشكلوا مجموعات ثورية كانت نواة الثورة بإقليم تبسة فيما بعد.

أولاً: تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة على تبسة

في مطلع سنة 1950 كان عدد أفراد المنظمة الخاصة في الجزائر، حسب ما أورده حسين لحول المشرف على شؤون المنظمة الخاصة، حوالي 1000 عنصر تقريباً،¹ خمسمائة منهم على مستوى عمالة الجزائر وثلاثمائة بعمالة قسنطينة ومئتين بعمالة وهران مجهزين بمئات قطع المنظمة الخاصة يعملون بشكل سرّي دون أن يعلم أعضاء حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية، حيث توجب عليهم الابتعاد عن نشاطات الحزب إلى درجة اتهامهم بالخيانة، لكي يتعدون عن أنظار الاستعمار ومراقبته.²

¹ يقدر محمد بوضياف عدد أعضاء المنظمة الخاصة بين 1000 و1500، في حين يقدر أحمد بودة بين 1500 إلى 1750، بناء على ما أخبره به محمد بلوزداد، وذكر أحمد بن بلة، عند اعتقاله في ماي سنة 1950، عدد 600، ويبدو أنه تعمّد ذلك للتقليل من أهمية المنظمة في نظر الشرطة حين استجوبته، للمزيد أنظر: بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 209، 210.

² عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص. 121.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

اتصل ديدوش مراد¹ وطلب من بعض أعضاء المنظمة الخاصة بتبسة القبض على شخصين تحفظ الراوي عن ذكر الأول، أما الثاني فهو عبد القادر خياري المدعو رحيم، وهذا قصد تأديبهما، وكان الموعد على السادسة والنصف في باب شالة بالسور البيزنطي، تكفل الهادي مضوي برحيم ونور الدين سواعي بالآخر، حيث صعد الهادي ورحيم سلام الباب السفلي لباب سالومون بالسور البيزنطي، وبعدها لحقهم نور الدين سواعي هو ورفيقه، وكان الأشخاص الحاضرون "نور الدين سواعي، الهادي مضوي، إبراهيم عجّابي، بيّلي، ديدوش مراد(عبد القادر)، حسين بن زعيم"².

كان الهادي مضوي وعبد القادر خياري لا يتحدثان مع بعضهما البعض قبل ذلك، ولذلك قام الهادي بمصالحة رحيم قبل أن يستدرجه إلى المكان المتفق عليه، غير أن رحيم كان قوي البنية في تلك الفترة، حيث كان ملاكما، وكان الهادي مضوي أيضا يتمتع ببنية قوية، فقام الهادي بمحاولة شل حركة رحيم، وحاول ديدوش مراد تخدير رحيم بمادة مخدرة، قصد وضعه في سيارة خاصة، وصادف في ذلك الوقت خروج مجموعة من العمال في ذلك المكان.³

وحسب التقرير الأمني لشرطة الاستعلامات العامة ورد أن «عبد القادر خياري والهادي مضوي، قد تعرضا لاعتداء من قبل خمسة أشخاص في مساء يوم 18 مارس

¹ ديدوش مراد (سي عبد القادر) ولد في 13 جويلية 1927 بالعاصمة شارع ميلوز دائرة سيدي احمد ولاية الجزائر، تربي في أسرة فقيرة محافظة، زاول دراسته الابتدائية بالعاصمة فتحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1939 لينتقل بعدها إلى الثانوية التقنية بالعناصر حتى عام = 1942 ثم قرر الانتقال إلى قسنطينة لمواصلة الدراسة، وفي سنة 1944 التحق بمؤسسة السكك الحديدية بالعاصمة كموظف في إحدى محطات القطار بعد حصوله على شهادة الأهلية، انضم إلى حزب الشعب ثم أسس فرقة للكشافة الإسلامية، وفي سنة 1948 انخرط في المنظمة الخاصة، وكان أحد النشطاء الفاعلين فيها، قرر الحزب إرساله إلى قسنطينة كمسؤول على عمالة قسنطينة، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 التحق بجبال الأوراس رفقة نخبة من شباب الحركة، ثم رجع إلى العاصمة سنة 1952 ليعين مسؤولا على ناحية البليدة ثم سافر إلى فرنسا، حضر لاجتماع 22 المنعقد في جوان 1954، واحتير ضمن الخمسة المكونة للنواة الأولى للقيادة الثورية، وهو أول قائد يسقط في ميدان الشرف بالثورة التحريرية يوم 18 جانفي 1955 في معركة بوكركر قرب قسنطينة، ثم سلمت القيادة لنائبه زيروت يوسف، للمزيد ينظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط 01، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص ص. 65-67

² شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

³ المصدر نفسه.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

1950، وفي حدود الساعة السادسة والنصف، حاولوا اختطافهما على متن سيارة بعد ضربهما وتخديرهما».¹

قام بيليلي -سائق السيارة- بمغادرة المكان، هو وبقية الأعضاء حيث ركب ديدوش مراد بشكل جزئي وتمت مشاهدته وهو حامل مسدس (لافورفير)، وبعد مغادرة السيارة مرّوا بتاجر إيطالي يدعى لامارو، يتاجر بمادة الحلفاء ويرسلها إلى إنجلترا، وقد شاهد ديدوش مراد وهو حامل المسدس معه، فقام بالتبليغ عن السيارة عند الشرطة الفرنسية، وقد ساروا إلى عين البيضاء ثم واد زناتي التي تتواجد بها أعضاء المنظمة الخاصة، أين ركنوا السيارة ونزلوا منها، أين تم التعرف على السيارة من قبل شرطة واد زناتي فقاموا بالمكوث بعيدا ترقبا لمن يركب السيارة، وكان ضمن الأعضاء هناك عبد الباقي، وحسين بن زعيم، مصطفى بن عودة، إبراهيم، ومسؤول منطقة واد زناتي، فقاموا بالقبض عليهم مباشرة أثناء ركوبهم السيارة، أما ديدوش مراد شاهد عملية الاعتقال فقام بالاختباء، ولهذا لم يتم القبض عليه.²

بعد فشل عملية تأديب رحيم في تبسة، حضر هذا الأخير هو والهادي مضوي إلى محافظة الشرطة، وحسب ما قاله الهادي "بينما نحن متوجهون إلى جهة باب شالة، أن جماعة من أقرباء صهر رحيم من قالمة، جاؤوا لكي يضربوننا، أما رحيم فقد قال أنه كان مخدرا ولم يعلم ما وقع."³

تم القبض على أعضاء المنظمة في عنابة "حسين بن زعيم، وعبد الباقي، وبن عودة، وتم إلقاء القبض على حوالي 40 فردا، وأيضا أعضاء من وادي زناتي، وآخرون من سوق أهراس، أما نور الدين سواعي فألقي عليه القبض بعد 03 أيام في منزله بوسط المدينة، وكان ديدوش مراد قد أوصاه بالمكوث في المنزل وعدم الخروج قصد الذهاب إلى الأوراس."⁴

¹ عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص. 121

² شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

³ المصدر نفسه.

⁴ نفسه.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

يشير تقرير شرطة قسنطينة، بعد التحقيق في مسألة الاعتداء الذي تعرض له عبد الرحمان خياري أنه توجد: «منظمة شبه عسكرية في عمالة قسنطينة، وأسلحة حربية ومصالح تابعة لها في مناطق مختلفة من العمالة».¹

في 18 مارس 1950 وباكتشاف المنظمة الخاصة بدأت أولى الاعتقالات لأعضائها، وملاحقة الفارين منهم، حيث أسفرت حملة التفتيش والاعتقالات في تبسة بحسب إفادة الشرطة عن اعتقال 21 مناضلا، واحتجاز بندقيتين قصيرتين، ومائة وأربعون خرطوشة، وخمس خراطيش نوع شديت، وخمس صواعق، ومسدس آلي عيار 35/6.² بينما كانت كمية الأسلحة والذخيرة التي احتجزت لدى رجال المنظمة الخاصة خلال الفترة من مارس إلى أوت 1950 في شرق البلاد، حسب الجدول الآتي:³

الكمية	نوع السلاح
15	بنادق صيد
10	بنادق قصيرة
09	رشاشات وبنادق حربية
17	مسدسات مختلفة الأنواع
1961	خراطيش مختلفة الأعبيرة
05	خراطيش نوع "شديت"
02	شواحن مسدسات ورشاشات
05	صواعق
01	أمشاط المسدسات

¹ عبد الوهاب شلاي، المنظمة الخاصة....، المرجع السابق، ص.121

² عبد الوهاب شلاي، المنظمة الخاصة....، المرجع السابق، ص.124

³ المرجع نفسه، ص.327

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

أدى اكتشاف المنظمة الخاصة منذ مارس 1950، إلى تفكيكها، وإلى توقيف 363 مناضلا ثوريا عبر كامل التراب الجزائري، وأفضت إلى محاكمة 251 مناضلا، محاكمة جماعية.¹

جُمعت المتابعات القضائية في أربع محاكمات، جرت أمام محاكم الجرح، طيلة الفترة من جانفي إلى نوفمبر 1951، بلغت الأحكام في مجموعها 06 قرون و06 سنوات حبسا، 06 قرون ونصف منعا من الإقامة، و15 قرنا و34 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، و50 مليون فرنكا فرنسيا غرامات مالية.²

وتم محاكمتهم في محكمة خاصة، أما الحزب فقد أرسل إليهم محامين ومن عناية وقسنطينة بالإضافة إلى محامين فرنسيين وهما جورج ستيف ودوزون، أما ستيف فقد أبلى بلاء حسنا في مرافعته لفائدة أعضاء المنظمة الخاصة، وكانت الأجواء حماسية، وكان المتهمون يصيحون باستقلال الجزائر أمام هيئة المحكمة.³

أما فيما يخص معتقلي تبسة الـ: 21، فقد ذكر نور الدين سواعي، أن الهيئة القضائية أحضرت أثناء المحاكمة بعض الأدوات التي كانوا يتدربون عليها: قطع أسلحة، متفجرات رفوش وفؤوس، كانت شرطة تبسة قد صادرتها منهم خلال المداهمات، بينما حكمت غيابيا على كل من محمد بوضياف، محمد العربي بن مهدي ومراد ديدوش، بعشر سنوات حبس لكل واحد منهم، وغرامة مالية قدرها 10.5 مليون فرنك، و10 سنوات منعا من الإقامة، ومثلهن حرمانا من الحقوق المدنية، في حين أخلت سبيل 15 متهما، وبرأتهم من تهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، ولكن ثبتت عليهم تهمة حيازة الأسلحة والذخيرة.⁴

ثانيا: جمع الأسلحة لفائدة الثورة التونسية بإقليم تبسة

¹ نفسه، ص. 181

² عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص. 181

³ شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.

⁴ شلال عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة...، المرجع السابق، ص. 184، 185

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

مع بداية الخمسينيات بدأت أصداء المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالاستقلال في كل من المغرب وتونس تصل إلى الجزائر، بل إن التونسيين بدؤوا في تشكيل أفواج مسلحة قامت بعدة عمليات ضد مصالح العدو الفرنسي.¹

بعد قيام الثورة في تونس سنة 1952، أصبحت محل اهتمام ومتابعة من طرف بعض الجزائريين من أحداث سياسية ووقائع عسكرية، وخاصة سكان الشريط الحدودي، ومن المعروف عن المناطق الحدودية أنها مناطق متداخلة وامتازة بسكانها وأنها سريعة التأثير ببعضها البعض، بحكم المصالح المتبادلة والعلاقات المتعددة التي تربطها ببعض، فكان من الطبيعي أن يتأثر سكان الشريط الحدودي بما يقع في تونس ويتفاعلون معه، لأن ثورة تونس تمثل في نظرهم ثورة جميع أبناء الشمال الإفريقي، وتمنى الكثير من الجزائريين لو أن الثورة قامت في الجزائر أيضا، وبعد ظهور الطلائع الأولى للثوار التونسيين بناحية النمامشة،² وكان من بينهم الثائر الأزهر الشرايطي التونسي دعا الثوار التونسيين الدخول إلى الجزائر قبل 1954 للحصول على الأسلحة، ومن بين المقاومين التونسيين الذين عبروا الحدود الجزائرية الشرقية إلى الجزائر، عبد الوهاب السندي وعلي ترعة، وعبد الله بن سعد، وكان هدفهم الحصول على السلاح، وأيضا البحث عن مجندين جزائريين للالتحاق بصفوف الثورة التونسية، وقد تم الاتصال بمناضلين ينتمون لحركة الانتصار (حزب الشعب) في دوار أولاد بوزيان قرب الشريعة بتبسة، ووجدوا دعما ماديا ومعنويا من طرف السكان، إذ تحصلوا على مؤن متنوعة وقطع أسلحة، كما جندوا مقاومين جزائريين ليلتحقوا بالثورة التونسية انطلاقا من الشريعة ووادي هلال وبئر العاتر، ونشير هنا إلى أن بعض الجزائريين رفضوا تسليم السلاح للثوار التونسيين، وكان ردهم أن هناك استعدادات تجري لتفجير الثورة في الجزائر.³

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.45

² محمد العربي براهمية، ملخص هام عن المراحل الأولى لإعداد والتحضير للثورة الجزائرية بناحية النمامشة ومدى تطورات الأحداث فيها، مذكرات غير منشورة، ص.01

³ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص.168

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

بدأت أولى اتصالاتهم ولقاءاتهم بالمواطنين الجزائريين للتعريف بقضيتهم وشرح مهمتهم، وطلب العون والمساعدة منهم، سواء بالمال أو السلاح أو الرجال للمشاركة في المقاومة التونسية، تجاوب العديد من الجزائريين، فمنهم من أمدهم بالمال، ومنهم من أمدهم بالسلاح والذخيرة، ومنهم من وفر الإيواء والتموين، ومنهم من حمل سلاحه وذخيرته والتحق بصفوفهم

مجاهدا¹ في صفوف الثوار التونسيين.²

يشير المجاهد الوردي قتال أن أباه كان في مقدمة من جمعوا السلاح وأرسلوه إلى الثوار التونسيين، فقد ساهم بأسلحة حربية كانت ملكا لأخويه علي وعمارة، وهي سلاح حربي نوع خماسي ألماني، وآخر نوع سبوعي أمريكي، وسلاح من نوع ستاتي إيطالي يملكه خاله عمار، ومسندس كان يملكه السيد حمدة بن قاسم وسلاحين نوع ستاتي إيطالي يملكه السيد لخضر بوزيان وعجال عبد الله، بالإضافة إلى المساهمة المادية والعينية والهبات بمختلف أشكالها.³

ساند أولاد سيدي عبيد الثورة التونسية بالسلاح والعتاد، حيث كان الثوار التونسيون يتوغلون إلى التراب الجزائري، كما أكدت تقارير المخابرات الفرنسية في هذا الشأن، ففي النشرة السياسية الشهرية لشهر جوان 1954 الصادرة عن مصالح الاتصال الشمالية الإفريقية، وهي الهيئة المخبرية التابعة لديوان الحكومة العامة للجزائر ما يلي:

"ألقي القبض على ستة مسلمين من دوار أولاد سيدي عبيد بسبب إيوائهم للفلاحة ولعدة

¹ من الذين شاركوا في الثورة التونسية من تبسة: لزه شريط، لزه دعاس، فرحي حمدة بن زروال، بوصفصاف الحاج صالح الزيدي، ثابت لعبيدي، بوزنادة بلقاسم قلي، عبد العزيز زديرة، علي بن زايد قواسمية، محمد بن عبد الرحمان قفايفية، بالنور علي بن عبد الحفيظ، محمد بن عبد الرحمان براهيمية المدعو محمد العربي، إبراهيم عمارة، مبارك السبيكي، لخضر بن عبد الحفيظ بوزيان، عبد الله عزوز بن مسعود القريبي، = عبد الله بورقعة، صالح عبيد بن علي، السبيتي رزايقية بن إبراهيم، العربي رزايقية بن محمد، بشير رحال بن محمد، سليمان بوراس بن محمد، لزه عمرون بن لعروسي، إبراهيم بودبوس وغيرهم كثير. للمزيد ينظر: محمد العربي براهيمية، المصدر السابق ص.02

² المصدر نفسه، ص.03

³ الوردي قتال، مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة "قائد منطقة سوق أهراس وأبرز أبطال معركة الجرف أم المعارك ومعركة آرقو 1955-1956 أوراس النمامشة، دار كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص.41

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

مرات في الفترة الممتدة من 20 إلى 30 جوان 1954" وذلك ما استطاع العدو اكتشافه، ولم يقتصر دعمهم على نواحي الإيواء والإطعام بل تعداه إلى المشاركة الفعلية في الحرب ضد فرنسا داخل التراب التونسي ذاته على اعتبار أنه جهاد شرعي.¹

أما المجاهد ثابت وناس المدعو "ثابت لعبيدي" فيؤكد في شهادته، أنه هو الذي جند مجموعة ثورية ساعدت مقاومي تونس، وبعد الهدنة المبرمة مع الحكومة الفرنسية سنة 1954، وتم تكليف الجنرال ديلاطور DELATOUR بالتفاوض مع الفلاقة (الثوار) التونسيين وجمع سلاحهم وتسليم كامل عتادهم الحربي لقوات الحماية الفرنسية، يقول السيد وناس ثابت أنه عاد إلى الجزائر مع هذه لمجموعة، حيث أصبح جل أفرادها قادة، وظل وناس يعمل في صفوف الثوار إلى أن أُلقت عليه السلطات التونسية القبض بتهمة قتل أحد المواطنين رغم براءته، وظل في السجن إلى غاية نهاية الثورة.²

في سنة 1953 اشتدت المقاومة وشملت أغلب المناطق التونسية، ولم تكن حصيلتها بالملفئة للانتباه، لكنها بدأت تقلق الإدارة الاستعمارية الفرنسية خاصة وأن استمرارها أحدث مشاكل اقتصادية حيث أثرت سلبا على الاقتصاد الفرنسي.³

وحسب ما ذكره الطاهر الزبيري في مذكراته أن الثوار التونسيين اعتادوا الدخول إلى التراب الجزائري لجمع بعض الأسلحة من الجزائريين والتزود ببعض المؤن والإعانات المالية، مما جعل الأجواء على طول الحدود الجزائرية التونسية مكهربة ومشحونة بالتوتر نتيجة محاولات تهريب السلاح إلى التراب التونسي، فقد كان الجزائريون ينظرون إلى المجاهدين التونسيين بإكبار ويتمنون لو يفعلون مثلهم، لذلك كانوا يقدمون لهم الإعانات إيمانا منهم بأنهم إخوة لهم في الدين والعروبة، وهم يجاهدون عدوا واحدا طالما تمنوا أن يثأروا من جبروته، وصلت أصداء العمليات المسلحة التي كان يقوم بها المجاهدون التونسيون ضد قوات

¹ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 50-55

² محمود براهيم، المرجع السابق، ص. 216

³ رضا ميموني، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص. 74

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الاحتلال الفرنسي إلى مسامع الجزائريين خاصة في شرق البلاد بحكم القرب الجغرافي، واشتهرت أسماء تونسية في ساحة الجهاد وكانت رمزا للبطولة والشجاعة أمثال: الساسي الأسود، والطاهر الأسود، والأزهر شرايطي.¹

على صعيد مراقبة علاقة عناصر التيار الاستقلالي الجزائري مع الوطنيين في تونس، أشارت تقارير أمنية إلى انشغال السلطات الإدارية الاستعمارية الفرنسية بنشاط سياسي مكثف، ظهر خلال سنتي 1952-1953، بين حزب حركة الانتصار الجزائري، والحزب الدستوري التونسي، حيث لاحظت تنقل مناضلين من الحزبين بين البلدين وربط اتصالات سرية بينهم، وخاصة في تبسة، فقد طلب رئيس دائرة قسنطينة من محافظ شرطة تبسة، إفادته بتقرير مفصل عن أسباب الزيارة المتكررة لمواطن تونسي من تالة يدعى بلقاسم بن محمد مرزوق إلى تبسة، والذي يعد بحسب رأيه عنصر ربط بين حزب الدستور التونسي وحزب حركة الانتصار، كما أشارت تقارير أخرى، إلى ممارسة بعض أبناء المدينة (تبسة) نشاط تهريب الأسلحة لصالح الثوار التونسيين، فقد اهتمت مصالح الأمن بعمل أحد التبسيين يدعى ذويب قرايدية، في تهريب الأسلحة والذخيرة ونقلها إلى الثوار التونسيين.²

فقد ذكر مخبر شرطة محلي يدعى (ع. م. ح) في تقريره إلى محافظ شرطة تبسة، على أن هذا المهرب: «...لديه أصدقاء يأتون إليه دوما من تونس لزيارته من أجل تهريب الأسلحة...» وأضاف أنه في 23 أكتوبر نقل المدعو قرايدية ذويب بمعية زوجته أسلحة إلى منطقة الدير، الواقعة على بعد 16 كلم من تبسة، لصالح أصدقائه الذين سينقلونها قريبا إلى تونس».³

كان من بين المشاركين في الثورة التونسية المجاهد لزهري شريط، حيث التحق بالجيش التونسي في شهر أوت 1953، عن طريق بئر العاتر والرديف التونسية، وجنّد بالجيش

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 49

² عبد الوهاب شلال، المنظمة الخاصة...، المرجع السابق، ص. 286

³ المرجع نفسه، ص. 286.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

التونسي كمتطوع، تحت مسؤولية لزهرة شرايطي التونسي من قبيلة الهمامة، وساهم في جمع الأسلحة من القطر الجزائري لصالح الثورة التونسية، ومن بين جولاته تلك أنه اتصل بأخيه حمزة شريط سنة 1953 وساعده على أخذ بعض الأسلحة (ستاتي) من بعض أقاربه وكمية من الذخيرة، وكان لزهرة شريط مسؤولا على أربعة تونسيين، ثم رجع للمرة الثانية وهو مسؤول عن خمسة جنود تونسيين، ولما عاد إلى القطر التونسي سمع به بعض الجزائريين المحبين للجهاد، فالتحقوا به هناك ومنهم محمد شريط بن عبد الحفيظ، وعبد الله عمارة بن سالم (من أولاد سيدي عبيد)، علي بن عبد الحفيظ (من أولاد خليفة) وعبد العزيز مباركي (من أولاد مبارك الزرامة).¹

إلى جانب ذلك قام الجاهد علي مناعي (المعروف باسم علي البوال) بدور بارز في دعم الثورة التونسية، حيث كان ينصب خيمته بالقرب من الثوار التونسيين بهدف مساعدتهم، وكان يحث أبناءه على الالتحاق بالثورة التونسية، ومن بينهم مناعي معمر الذي كان من جنود لزهرة شريط.²

ولما وقع تسليم السلاح في تونس، لم يسلم بعض الجزائريين سلاحهم، ورجعوا إلى القطر الجزائري في جانفي 1954، ووصل لزهرة شريط إلى دوار تازبنت ومعه حوالي خمسة عشر رجلا جزائريا ومعهم بعض الأسلحة التي لم يسلموها إلى التونسيين، وكان السبب الرئيسي في مجيئهم معه، أن لزهرة شريط كان قد حدثهم عن أبناء تقول بإمكانية حدوث ثورة على المستعمر في الأوراس، فقال لهم في اجتماع في خنقة الصفصاف: «نخرج جميعا من القطر التونسي إلى الجزائر، فإذا كانت الثورة نلتحق بها ونسعى لجمع السلاح»، ووقع اتفاقهم على ذلك، وحمل لزهرة سلاحه (ثموني) كان قد سلمه له عبد الحفيظ الخلفاوي الذي كان مريضا وتخلف عن دفعه إلى التونسيين، واتجه لزهرة إلى مدينة فريانة بتونس وجعل يجمع

³ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص. 220-221

² الزوردي قتال، المصدر السابق، ص. 42

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الأسلحة والذخيرة، وسلّمه التونسيون الذخيرة فقط، إضافة إلى عشرة آلاف فرنك لكل فرد، وحملوا أسلحتهم وذخيرتهم وعادوا إلى الجزائر.¹

ثالثا: جمع السلاح بتبسة قبيل الثورة التحريرية الجزائرية

مع بداية خمسينات القرن العشرين كان بعض تجار الأسلحة يعتمدون على عملية المقايضة للحصول على الأسلحة حيث أن محمد دينار كان يتاجر بمادة الحلفاء في فريانة بتونس أين يوجد مصنع للحفاء هناك، وكانت الحمولة توضع على ظهر 03 أو 04 من البعير، ثم يقوم بمقايضتها 02 أو 03 قطع من الأسلحة، في كل رحلة، وكانت مخازن الأسلحة تحاط بها سرية تامة، وأبرز المناطق التي يخزن فيها السلاح: بوزخين، الجبل الأبيض وزاريف الواعر.²

كما ظهرت في هذه الفترة بعض الحركات التمردية ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية، مثل التمرد الذي قام به دربال لمن الذي اتصل بمجموعة من رفاقه³ توافق توجهه ومنهجه المبني على معاداة الاستعمار، وقاموا بجمع السلاح والذخيرة وتخزينها بمكان اعتصامه بجبل العنق بعيدا عن عيون الاستعمار،⁴ حيث ساهم استقلال ليبيا سنة 1951 في تنشيط حركات نقل السلاح إلى الجنوب التونسي الذي أصبح منطقة حيوية غذّتها التهريب الفردي والمنظم لهذه الأسلحة.⁵

إن الظروف للتحضيرات الأولى للثورة بتبسة تختلف عن باقي المناطق في ربوع الوطن، في سبيل ذلك تكونت مجموعة خاصة من المناضلين كانت إحدى الأنوية الأولى للثورة في المنطقة فيما بعد، وكان ساعي فرحي من بين أعضائها المؤسسين وقد عقدت هذه اللجنة حسب رواية المجاهد لخضر بوزيان عدة اجتماعات من بينها اجتماع جوان 1954

¹ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص. 221.

² شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

³ حسب شهادة المجاهد بشير معيفي أن لمن دربال كان مع: لزه فرحان، حسن بوراس بن بوطالب وغيرهما.

⁴ عثمان الطاهر عليّة، المرجع السابق، ص. 84.

⁵ محمد ذويب، المقاومة المسلحة والخلاف اليوسفي البورقيبي بمنطقة أقصى الجنوب التونسي 1952-1956 من خلال المصادر الشفوية،

مذكرة ماجستير، جامعة منوبة، تونس، 2010/2009، ص. 99.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الذي طُرحت فيه قضية جمع الثوار التونسيين للأسلحة الموجودة بالتراب الجزائري،¹ وكان من بين من حضر هذا الاجتماع عمارة عثمان بن رابح² الذي ساهم في جمع السلاح والذخيرة، وقد قام بذلك بمعية ساعي فرحي.³

تواصلت عمليات جمع السلاح بمنطقة الأوراس ففي صيف 1954 انتشرت بعض الأخبار على أساس أن الثوار التونسيين توغلوا إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية للقيام بجمع الأسلحة، لذلك كان لا بدّ من إيجاد حل لهذا المشكل سيما وأن هناك استعدادات سرية من أجل القيام بعمل عسكري ضد القوات الفرنسية في الجزائر، وقد دعا الأزهر شرايطي الثوار التونسيين الدخول إلى الجزائر قبل 1954 للحصول على السلاح،⁴ وفي محاولة للحد من جمع السلاح لفائدة الثورة التونسية، قام عثمان بن رابح بتدبير بعض الدفاتر التي تحمل اسم الحزب الدستوري التونسي وسلّم كل مواطن يأخذ منه سلاحه وصلا يشهد أن المجاهدين التونسيين هم من أخذ السلاح،⁵ ولعلّ سبب امتلاكه لهذه الدفاتر التونسية هو مشاركته في الثورة التونسية سنة 1954 رفقة علي بن أحمد ساعي ولزهر شريط، حيث ساهم في تنظيم صفوف الثوار وتزويدها بالأسلحة والذخائر الحربية والمالية، وكذلك بث الدعايات الثورية، وهذا ما تؤكده الوثائق الأرشيفية.⁶

في هذه الفترة قام فرحي ساعي رفقة ابنه وبشير وحمّة ابني عثمان، وطفل صغير اسمه زروال، وغيرهم بعملية جمع السلاح حيث وصل عددهم بالإجمال حوالي 22 فردا، حيث ذهب ثمانية منهم لجمع السلاح بداية ببئر الوسرى، حيث شرعوا في التفتيش وتحصلوا على بندقية من إحدى البيوت هناك، ثم ذهبوا إلى بيت خالد باشا (أولاد خليفة) وتحصلوا منهم على 04 بنادق "ستاتيات"، ثم مرّوا على خالد بوجلال وتحصلوا من ابنه على بندقية من

¹ شهادة لخضر بوزيان، المصدر السابق.

² أنظر الملحق رقم (06).

³ محمود براهم، المرجع السابق، ص. 209.

⁴ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص. 177.

⁵ شهادة لخضر بوزيان، المصدر السابق.

⁶ أنظر الملحق رقم (03).

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

نوع "ستاتي"، بعدها ذهبوا إلى بن نور علي بن عبد الحفيظ (أولاد خليفة)، وتم جلب بندقيتين ثم اتجهوا إلى هنشير الحصاص، فلم يجدوا لديهم أي سلاح، وأكملوا مسيرتهم إلى بئر بسكاره ووجدوا عندهم بندقيتان، وبعدها إلى فرجة تمورة وأخذوا من عندهم بندقية، ثم بعدها عادوا إلى براكني أحمد وفرحي ساعي فعاد كل منهم مع جماعته، فتوجهوا نحو الباقين لاستكمال طريقنا لجلب السلاح، أين ذهبوا إلى عرش الطكاكة وأولاد بوقصة فأخذوا من جماعة الطكاكة بندقيتان ثم إلى أولاد بوقصة الذي توعد أحد منهم بالقتل فانسحبوا وتوقفوا عن جمع السلاح"، وكانت هذه المجموعة مقسمة بين عمار بوزيان، أحمد براكني، ساعي فرحي، وذلك خلال شهر أوت 1954، حيث تمكنت المجموعة من جمع 36 بندقية وكمية من الذخيرة مقدرة بـ 180 طلقة نارية".¹

وقد تكفل لخضر بوزيان بعملية حمل هذه الأسلحة على حمل وذهب بها إلى الدرمون حيث دفنها بالمقبرة العامة، ثم رجع إلى بحيرة مشنتل قرب الشريعة، حيث قدّم تقريراً شفويًا إلى ساعي فرحي عن نجاحه في أداء مهمته وهذا في شهر جويلية 1954.² كما تم عقد اجتماع بتاريخ 30 أكتوبر 1954 عند أحمد براكني وعمار براكني، حضره 19 رجلاً.³ في هذا السياق تذكر التقارير الفرنسية⁴ أنه تبعاً لاجتماع 16، 17 أكتوبر 1954 في جبل بوجلال (دوار الارنب) عقده مجموعة من المتمردين (الثوار)، تقرر إرسال مجموعتين من الأشخاص المختصين والمختارين والذين يبلغ عددهم ما يفوق الثمانين رجلاً إلى منطقة الأوراس، هؤلاء العناصر قسّموا إلى مجموعتين تضم كل واحدة 40 فرداً، أحدهما توقفت في طريق سفرها عند المسمى الطيب بن عبد الكريم بدوار المزرعة، وخلال إقامتها حصل

¹ شهادة لخضر بوزيان، المصدر السابق.

² محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج01، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.48-49.

³ هم بالإضافة إلى الشاهد كالأقي: براكني حمد، براكني محمد، عبادة، فرحي الطاهر، فرحي ساعي، كحلة محمد بن عثمان، كحلة عبد الله بن حمد، بوزيان المكّي، بوزيان عمار، قواسمية عبد القادر، إبراهيم لبيض، بوزيان إبراهيم، عمار غزلان بن رابح، محمد بن رجب الشكراوي، حسين معلم، بركاني يونس، بوزيان مسعود، عمور لعروسي بن محمود، أنظر شهادة لخضر بوزيان، المصدر السابق.

⁴ أنظر الملحق رقم (04).

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

اشتباك تم الإشارة إليه من طرف مصالح الاتصال في قنتيس، ومجموعة من 20 فردا ذهبت إلى دوار السطح عند المسمى فرحات فرحات جدري قريب العربي التبسي.¹ هذين المجموعتين وصلتا إلى الأوراس أين كان بانتظارهما رجال وضعوا لهذا الغرض من طرف قرين بلقاسم، وكانت حركة هذه العناصر الإرهابية (الثورية) من تونس قد حضر لها من طرف لمين بن علي آغيول، حيث تصفه التقارير الفرنسية على أنه شخص خطير جدا وخارج عن القانون وهو من أصل دوار الأرنب مشتة أولاد سعد، وقد ساعده في ذلك الطاهر شرقي من شعبة الطكاكة دوار السطح، وكافي عبد العزيز وإبنة من شعبة أولاد العيساوي، والطيب بن عبد الكريم (المذكور سابقا)، ومحمد بن عجرود من شعبة زرامة دوار المزرعة.²

بعد الاتفاق على وقف القتال في تونس بين لحبيب بورقيبة والحكومة الفرنسية، اجتمع لزهر شريط بعلي بن حفيظ بنور الخلفاوي، واتفقا على ألا يعودا إلى الجزائر فارغى الأيدي ودون سلاح، لذا قاما بالحصول على قطعتين من صنف ثموني (قارة أمريكية الصنع) ثم حبأها، واتفق مع بقية المقاومين الجزائريين على الالتقاء بمنطقة الغريرة جنوب شرق تبسة، وفي هذا اللقاء قيّموا الموقف وحدّدوا على ضوء ما استخلصوه عن وضعيتهم الجديدة، وقد اهتموا في النهاية إلى قناعة وهي أن الإدارة الفرنسية قد تعرفت عليهم بأنهم جزائريون، وأنهم كانوا يقاتلون إلى جانب إخوانهم التونسيين،³ ومع استمرار المفاوضات التونسية الفرنسية التي دامت من شهر سبتمبر إلى 03 جويلية 1955، وأثناء المفاوضات طلبت الحكومة الفرنسية من بورقيبة أن يوجّه تعليمات إلى الثوار التونسيين بتسليم أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية، وأرسل بورقيبة مندوبين في هذا الأمر إلى المقاومين التونسيين، وفعلا اقتنع جزء

¹ A.N.O.M, rapport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton N° 9H/79/38.

² Ibid.

³ المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص.58-59

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

كبير من الثوار بتسليم السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية،¹ حيث يشير الأرشيف الوطني التونسي في رسالة كتبها الأمير زايد العماري عامل تطاوين إلى الوزير الأكبر رئيس الحكومة التونسية الطاهر بن عمار يقول فيها: «فإنه عملاً بمنشوركم المؤرخ في 30 نوفمبر 1954 المتضمن طلب بذل الجهد لتسهيل مهمة النواب الموفدين من الحكومة لجماعات الفلاحة وإفهام الأهالي بجميع الوسائل، من تسليم الفلاحة للسلاح ورجوعهم لأهلهم وذويهم موفوري الكرامة، والجواب أننا قد بادرننا ببذل جميع ما لنا من الجهودات لمساعدة المندوبين في تسهيل وإتمام مأمورياتهم على أحسن وجه، وذلك بإفهام الأهالي خصوصاً الأعيان ومن لهم قيمة ومكانة لدى الشعب الذين فهموا فعلاً الفائدة المنجزة من تلبية الفلاحة لتسليم أسلحتهم للمندوبين، وقد لبى جميع المقاومين بجهتنا النداء، وسلموا ما عندهم من الأسلحة ورجعوا إلى أهلهم ليكون الجناب على علم...»، كما قاموا بإطلاق المناداة بالأسواق ووضع المعلقات على أبواب إدارات السلطة المحلية، وتذكيرهم بالوعود الصريحة المقطوعة بالعفو عن جميع المقاومين دون استثناء، وعدم تتبعهم في ما صدر عنهم في الماضي، وقد سلم الكثير من المقاومين التونسيين أسلحتهم، وقد جاء كل ذلك بنظام ولم يحدث شيء يعكر صفو هذه الإجراءات،² وعلى ضوء هذه المعطيات فقد تأكد للزهر شريط ورفاقه عملية تسليم السلاح للسلطات الفرنسية في تونس وقد قرروا أخذ الاحتياطات الآتية:

1- التفرق في اتجاهات شتى، والبقاء في حالة اليقظة أثناء زيارة أهاليهم وذويهم، وهذا بهدف التأكد من رد فعل الإدارة الفرنسية.

¹ محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية -الجهة الشرقية- 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص.117

² الأرشيف الوطني التونسي، منشور إلى العمال لجمع أسلحة الثوار المقاومين من 25 إلى 30 نوفمبر 1954، FA/1954/208

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

2- أن يتم اللقاء فيما بينهم بعد شهر من ذلك يكونون فيه قد تمكنوا من زيارة عائلاتهم وأهاليهم، على أن يكون اللقاء في جبل بوجلال الواقع بين الماء الأبيض وبئر العاتر لاتخاذ ما يرونه مناسبا.¹

وخلال لقاءهم بجبل بوجلال -حسب الاتفاق الذي تم من قبل- تحصلوا على معلومات تفيد بأن فرحي ساعي يوجد على رأس مجموعة مسلحة تتمركز بوادي المشرع الواقع بين جبل أم الكماكم والجبل الأبيض، فقرروا حينئذ الاتصال به جماعيا، وبعد عملية الاتصال هذه تبين للمجموعة بأن ساعي فرحي وزميله علي بنور بن عبد الحفيظ، يوجد لديهما كمية من السلاح الأمر الذي دفع بلزهر شريط إلى الكشف عن بعض الأسلحة التي كان قد أخفاها قبل التحاقه بالمقاومة التونسية، فسَلَّحَ بها بعضا من رفاقه، إما بواسطة الشراء أو الاستعارة أو أخذها عنوة من الناس، لقد كان تحت إمرة لزهر شريط خلال أول لقاء له مع ساعي فرحي بالجبل الأبيض كما سبق ذكره ثمانية وعشرون 28 عنصرا مسلحين، في حين كان ساعي فرحي على رأس إثنين وثلاثين 32 عنصرا مسلحين أيضا،² واتفقوا على كيفية جمع الإعانات والأسلحة، وطريقة تجنيد الشعب من الرعاة والفلاحين، وبدؤوا الاتصال بالأغنياء بالمنطقة لجمع الأموال للثورة.³

في هذا الإطار تفيد التقارير الفرنسية أن سلطاتها تجهل لحد الساعة هل هناك تعليمات للمتعاطفين الذين قدموا مساعدات للإرهابيين (المجاهدين)، ويؤكد على وجود قطع حربية، لوحظت في العديد من المرات وبصورة دورية في مناطق مختلفة من تبسة.⁴ كما يفصل تقرير لاحق لمصلحة علاقات شمال إفريقيا بخصوص الاجتماع، بأنه تم رصد نشاط للفلاحة (المجاهدين) الذين عقدوا اجتماعا في ليلة 16 إلى 17 أكتوبر 1954

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص. 58-59

² المرجع نفسه، ص. 58-59

³ يوسف مناصرة، المرجع السابق، ص. 222

⁴ A.N.O.M, rapport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton N° 9H/79/38.

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

وذلك بجبل بوجلال دوار بحيرة الأرنب (تبسة) حضره العديد من المفوضين من مختلف العصابات (حسب التقرير الفرنسي).¹

نظرا لهذه التحركات الإرهابية (المجاهدين) تم إصدار أوامر إلى المتعاطفين في بلدية تبسة المختلطة بأن يبقوا في هدوء تام، من أجل حسن الرقابة الإدارية، بهدف السماح في فترة قادمة بمرور عناصر جديدة من تونس لأجل دعمهم وتموينهم.²

في حين يذكر الطاهر الزبيري أن المدعو عمر جبار أراد تنظيم فوج مسلح ومحاربة الفرنسيين في الجزائر على غرار المجاهدين في تونس، لكن وبمك احتكاك الطاهر الزبيري بياجي مختار نصحه بعدم التسرع وانتظار قيام الثورة في الجزائر والتي أصبحت مسألة وقت فقط.³

قصد المجاهدون التونسيون في إحدى المرات الشقيق الأكبر لعمر جبار الساكن على بعد خمسة عشر كيلومترا من الونزة لأخذ قطعة سلاح تعتمد إخفاءها، ولما رفض تسليمهم إياها اعتقلوه وأخذوه معهم إلى جبل سيدي أحمد الذي يتوسط الحدود الجزائرية التونسية، وعندما سمع عمر جبار بالأمر استاء لما حدث لشقيقه، وتضامن معه رفاقه في حزب الشعب، وقرروا تشكيل فوج مسلح لاسترجاع شقيقه ولو تطلب الأمر استعمال القوة، لكن المشكل المطروح هو كيف سنحصل على السلاح، ولم يكن ذلك بالأمر الهين، إذ من النادر أن يمتلك جزائري سلاحا خارج سلطة الجيش الفرنسي.⁴

غير أن الطاهر الزبيري كان يعرف موسى حواسنية شقيق زوجة أخيه يمارس تجارة السلاح بشكل سري، حيث يقتني بعض بنادق الصيد والأسلحة الآلية والذخيرة من تونس في غالب الأحيان ويبيعها في الجزائر، وطلب منه أن يبيعنا الأسلحة التي لديه، ويخبره عن الأشخاص الذين باعهم أسلحة أو ذخيرة لعله يستطيع شراءها أو انتزاعها إذا اقتضت

¹ Ibid.

² Ibid.

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.50

⁴ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.50

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الضرورة ذلك، ولمّح له بأنهم ينوون تفجير الثورة في الجزائر، وقال له بالعامية «نحن أيضا رايحين ليها» بمعنى أن الجزائريين سيلتحقون أيضا بالكفاح المسلح في المغرب العربي.¹

كشف موسى حواسنية للطاهر الزبيري عن أربعة أشخاص يمتلكون أسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، فيهم من اشتراها وفيهم من عثر عليها صدفة وفيهم من سرقها من الجنود الفرنسيين أو من جنود الحلفاء، ووعده أن يتدبر له قطعة سلاح مناسبة، ودفع له العربون، ولم يطل الأمر حتى سلّمه رشاشا آليا من نوع "ستان" إيطالي الصنع مقابل خمسة وعشرين ألف فرنك فرنسيا.²

في هذا الإطار يذكر محمود قتر أنه وقبل اندلاع الثورة التحريرية كان لدى والده أسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية سلمها للمجاهدين، من بينها بندقية من نوع قادة، سلّمت لجبار عمر الذي جاء مع مجموعة من بينهم الطاهر الزبيري، وهناك أسلحة أخرى كثيرة جمعت من ناحية وادي سوف كانت مخزنة في مطامير.³

وفي هذه المرحلة تم تشكيل فوج من تسعة رجال لتحرير شقيق عمر جبار، عمل الطاهر الزبيري على ربط هذا الفوج الذي لم يكن يمتلك سوى أربع قطع سلاح بالنظام الذي أصبح يعدّ للثورة، إلا أن الشبهات بدأت تحوم حوله، وخشي أن تفتش الشرطة الفرنسية بيته وتكتشف أمر الرشاش الذي اشتراه فتنزعه منه وتعتقله، فسلم الرشاش الآلي لشخص يدعى "مسعود الطرابلسي"، وهو الذي كُلف بقيادة هذا الفوج على أمل أن يستعيد سلاحه عند اندلاع الثورة، أو يتدبر سلاحا آخر، فقد كان يعتقد أن النظام الثوري هو الذي سيتكفل بتزويده بمختلف أنواع الأسلحة.⁴

انطلق هذا الفوج في الثامن من أوت 1954 إلى جبل سيدي أحمد أين يتمركز المجاهدون التونسيون، والتقى بهم في معقلهم وانتدب أبو بكر بن زيني العائد من القاهرة

¹ جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرفي، باتنة، ص.32

² المرجع نفسه، ص.32

³ نفسه، ص.32

⁴ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.51

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

ليتفاوض مع التونسيين باسمنا نظرا لفصاحته ولإتقانه اللغة العربية، وأخبرهم بن زيني أن الجزائريين ينوون هم أيضا تفجير الثورة عن قريب، لكنّ المجاهدين التونسيين لم يصدقوه، وبعد أخذ ورد قرروا إطلاق شقيق عمر جبار خشية أن يعترضهم الجزائريون خلال توغلاتهم في عمق التراب الجزائري، في حين اقترح الطاهر الزبيري على عمر جبار ورفاقه من مجاهدي الونزة البدء في تجميع قطع السلاح من أفراد الشعب حتى ولو كانت بنادق صيد في انتظار الاتصال بياجي مختار، وبعدها ينضمون إلى فوج سوق أهراس، فقال لي جبار عمر: «لدينا معلومات تفيد أن رجلا بقرية البياض يملك مسدسا، وسنذهب إليه لنشتريه من عنده بثلاثين إلى خمسين ألف فرنك، هذا إن لم يعطنا إياه مجانا عندما يعلم أننا في جهاد، وإلا سنأخذه منه عنوة»، وخلال ستة أيام تم جمع مجموعة معتبرة من الأسلحة قام بها الطاهر الزبيري ورفقاؤه، وتم استخدامها لاحقا خلال الاشتباكات الأولى مع القوات الفرنسية.¹

ختاما لهذا الفصل يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

ارتباط أبناء منطقة تبسة بالسلاح ساهم في انتشاره بشكل واسع، حيث أن السلاح لا يستخدم للدفاع والحراسة فقط، ولكنه كان يمثل رمزا للفخر وتابعا للرجولة، حيث لا يكاد بيت يخلو من السلاح بالمنطقة، وهذا ما ساهم في انتشار ظاهرة تهرب الأسلحة بتبسة التي ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، وهذا ما تثبته الوثائق الأرشيفية التونسية.

خلال الحرب العالمية الثانية سعت القوات الألمانية في إطار الدعاية، إلى تسليح المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا، واستفادت منطقة تبسة بالعديد من الأسلحة عن طريق اتصال القوات الألمانية بمجموعة من الوطنيين بالمنطقة، حيث ساهمت المعارك والمواجهات بين دول الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية بليبيا وتونس وبعض المناطق

¹ المصدر نفسه، ص.65

الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية

الحدودية الجزائرية التونسية في توفير العديد من الأسلحة الحربية والذخيرة، وبما أن منطقة تبسة قريبة من هذه الأحداث شجع سكانها لتجارة الأسلحة وجعلها رائجة.

على الرغم من الأساليب التي استخدمتها السلطات الفرنسية للحد من تهريب الأسلحة، إلا أنها لم تنجح، وهذا يعود إلى وفرة السلاح من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى جغرافية المنطقة التي تمتاز بطول الحدود وصعوبة التضاريس والمسالك الموجودة بالمنطقة التي لا يعرفها جيدا إلا السكان المحليون.

ساهمت المنظمة الخاصة بتبسة في توفير العديد من الأسلحة بالمنطقة تحضيراً للثورة، بدليل ما تم اكتشافه من أسلحة ومتفجرات بعد القبض على أعضائها في مارس 1950. تأثر الجزائريون بالثورة التونسية التي قامت سنة 1952 وخاصة سكان المناطق الحدودية، مما جعل الكثير من سكان تبسة يتبرعون بسلاحهم لفائدة الثورة التونسية ومنهم من شارك فيها، مما أدى إلى نقص السلاح بالمنطقة، الأمر الذي جعل بعض الثوريين يقومون بجمع الأسلحة وتخزينها تحضيراً لثورة قد تكون قادمة.

الفصل الثاني:

انطلاق الثورة بتبسة ومساءة التسليح

1956-1954

المبحث الأول: لمحة عن بداية الثورة بتبسة

المبحث الثاني: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية

المبحث الثالث: بداية التسليح بإقليم تبسة 1956-1954

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

المبحث الأول: لمحة عن بداية الثورة بتبسة

تعد الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي من أبرز أحداث النصف الثاني من القرن العشرين، وعرفت منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 انتصارات في مختلف المناطق، وأدت المنطقة الأولى دورا مهما خلال مسيرة الثورة، وخصوصا المناطق الحدودية الشرقية كونها متاخمة للتراب التونسي وتمتد جغرافيا عبر الأوراس، وقد شهدت منطقة تبسة في بداية الثورة نشاطا سياسيا وعسكريا باعتبارها مجالا حيويا للثورة التحريرية وساهمت في الكثير من الأحداث الهامة، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

أولا: ظروف اندلاع الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية

مع بداية الخمسينيات بدأت أصداء المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالاستقلال في كل من المغرب وتونس تصل إلى الجزائر، بل إن التونسيين بدؤوا في تشكيل أفواج مسلحة قامت بعدة عمليات ضد مصالح العدو، وكان لا بد للجزائريين هم كذلك التحرك لاستكمال مسار مقاومة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، بعد نجاح الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر في الإطاحة بالنظام الملكي 1952، والهزيمة المدوية التي أصابت الجيش الفرنسي في معركة "ديان بيان فو" بالهند الصينية على يد الثوار الفيتناميين بقيادة الجنرال "جياب" في 1954.¹

شهدت الساحة السياسية في الجزائر في هذه الفترة تعددا في الأحزاب والتيارات السياسية وانتشرت خلاياها في منطقة تبسة، وكان لحزب حركة الانتصار الديمقراطي انتشارا في المراكز المنجمية والقرى الحدودية والمناطق النائية مثل: المريج ورأس العيون ووادي الكباريت، بينما اقتصر تواجد الأحزاب اليسارية الفرنسية ونقاباتها الإصلاحية على المراكز المنجمية مثل: الوزرة والكويف.²

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.45

² عبد الوهاب شلال، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، المرجع السابق، ص.144-146

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

لقد وصلت أصداء العمليات المسلحة التي كان يقوم بها المجاهدون التونسيون ضد قوات الاحتلال الفرنسي إلى مسامع الجزائريين خاصة في شرق البلاد بحكم القرب الجغرافي، واشتهرت أسماء تونسية في ساحة الجهاد وكانت رمزا للبطولة والشجاعة أمثال: الساسي الأسود، والطاهر الأسود، والأزهر شرايطي.¹

كانت العلاقة قوية بين قادة المقاومة التونسية والشعب الجزائري، إذ كان القائد التونسي الساسي لسود يقوم بجولات تحسيس بين سكان منطقة تبسة لدعم الثورة التونسية، خاصة وأن كثير من أبناء المنطقة كانوا مجاهدين إلى جانب إخوانهم التونسيين.²

أشارت برقية قائد مقاطعة قسنطينة العسكرية الجنرال "كينتزر" مؤرخة في 20 أوت 1951 إلى حدوث اجتماعات تنسيقية لمناصري الحزب الدستوري وحزب حركة الانتصار في منزل أحد سكان مدينة الكويف يدعى الحاج صميذة بن عمر، يقع على بعد خمسة كيلومترات بين الحدود الجزائرية-التونسية، وكان يحضرها بعض الجزائريين القاطنين في الدواوير المجاورة من بينهم شخص يدعى قدور طرابلسي، وأضافت أن: "حزب الشعب في منطقة الكويف يتبع نشاطا سريا متوصلا على الدوام"، كما أشارت وثيقة أخرى مؤرخة في 29 أكتوبر 1952 إلى أن "الاتصال قد تدعم مع الحزب الدستوري الجديد من قبل مناضلي حزب الشعب، وتم إنشاء شبكة لرجال الاتصال في مناطق تبسة وعنابة".³

تفيد التقارير الفرنسية أنه قبل انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية، تم إحصاء 53 اعتداء في الجزائر، منها أحد عشر اعتداء وقع ضد ممثلي قوات الأمن، وأحد عشر عملية تخريب ضد سكك الحديد وتسع هجمات ضد مدنيين من المستوطنين، وفي جانفي 1954،

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.49

² الوردى قتال، قائد منطقة سوق أهراس وأبرز أبطال معركة الجرف أم المعارك ومعركة أرقو 1955-1956 أوراس النمامشة، دار كنوز للنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص.41

³ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.144-146

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

أشار أحد الضباط الفرنسيين السامين في تقريره إلى ما أسماه: "مرحلة الانتقال من الاضطراب إلى العمل".¹

في مارس 1954 تم عقد اجتماع بيت طيب صالح بن عبيد بالونزة، وتم فيه مناقشة المساعدات المقدمة إلى الحزب الدستوري التونسي ومسألة الدوريات التونسية التي أصبحت تتوغل داخل الأراضي الجزائرية بحثا عن الأسلحة والذخيرة، وبعد اندلاع الثورة التونسية دعا المناضل إبراهيم حشاني، مسؤول حزب حركة الانتصار في قسنطينة، المناضلين في الونزة إلى عقد اجتماع بأحد الأكواخ على ضفاف وادي المرّة بالونزة، لدراسة الأوضاع في المنطقة الحدودية،² وكان برئاسة عمر الغزالي مسؤول الحزب بدائرة قلمة،³ حيث أنشئت خلايا للتعبئة والتجنيد والتموين والاتصال والأخبار نذكر من أعضائها في الونزة دادة الطيب، جغبلو بشير.⁴

في أول أكتوبر 1954 حل مراد ديدوش بسوق أهراس، وبعد اطلاعه على مستوى التنظيم ودرجة استعداد الرجال، قرر استدعاء مسؤولي جماعة الونزة مداوروش، الناظور، بوشقوف، إلى اجتماع سري في منطقة وادي الشوك.⁵

تم تنظيم اجتماعين بالونزة في شهر أكتوبر 1954، الأول في 10 أكتوبر بممزل مسعودي البرباري، وحضره أحد عشر مناضلا،⁶ وأخبر فيه باجي مختار بالاستعداد للثورة حتى ولو بدون دعم حزب الشعب، وأقسم لهم على أن موعد تفجير الثورة لن يزيد عن شهر،⁷ والثاني في نهاية أكتوبر حضره ديدوش مراد و باجي مختار قائد سوق أهراس وبن زينة

¹ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.146

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.50-53

³ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.146-147

⁴ عبد الحميد عوادي، الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، جمعية 26 أبريل 1958 لتخليد مآثر الثورة، سوق أهراس، الجزائر، دت، ص.18

⁵ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.154

⁶ منهم جبار عمر و باجي مختار ومحمد بن سودة جديبات عنتر وإبراهيم هوام والحاج علي النايل وبقية فوج ونزة، أنظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.52

⁷ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.52

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

زينة ودادة الطيب، وتم تبليغ الأفواج بموعد اندلاع الثورة واستخراج الأسلحة المخزنة، لكن بسبب تأخر وصول المناشير نظرا لاعتقال باجي مختار لمدة أربعة أيام من طرف الشرطة محاولته شراء خريطة لسوق أهراس، تأجّل تنفيذ هجومات بالمنطقة حتى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر.¹

بعد اجتماع لجنة 22 التي كان باجي مختار من ضمن أعضائها وقع تقسيم المناطق وعيّن مسؤولوها، كما عيّن كل مسؤول منطقة قادة النواحي، فقسّم مختار ناحيته إلى أربعة أقسام وعيّن مسؤولا عن كل قسم، وفي قسم الوزنة تم تعيين بن زين بوبكر، غير أن هذا المسؤول ألقى عليه القبض في الوزنة خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1954.²

وبخصوص إعداد الأفواج الأولى للمناضلين الثوريين في شمال تبسة يذكر الطاهر الزبيري أنه تشكل فوج مسلح في الوزنة، من تسعة مناضلين ثوريين بقيادة مسعود الطرابلسي لتحرير الأخ الأكبر لجبار عمر من أسرته في مركز قيادة المقاومة التونسية في جبل سيدي أحمد،³ غير أن القائد مختار باجي لما علم بأمر ذلك الفوج تخوّف من أن تعلم السلطات الاستعمارية بأمرهم، فأرسل مسؤول حزب حركة الانتصار بالوزنة السيد الطيب دادة ليقدم لهم بعض التوجيهات، فاجتمع بهم هذا الأخير في منزل محمد الطرابلسي بالوزنة، وأبلغهم أوامر بالاعتصام بالجبال، ولما سأله أحد الحاضرين يدعى محمد بن سودة عمّا إذا كانت ستقوم ثورة جزائرية، رد عليه بكل ثقة بالإيجاب، وإثر ذلك انتظم الجميع استعدادا لحمل السلاح في انتظار صدور الأوامر.⁴

تشير البرقية المرسلة بتاريخ 11 ديسمبر 1954، إلى رئيس الدائرة وبالضبط إلى مصلحة العلاقات الشمال الإفريقية تحت عنوان "نشاط الفلاحة" ردا على الإرسالية رقم NAC19584، حيث كان الجواب بمذكرة استعلامية على النحو التالي:

¹ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص. 151-152

² عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص. 18

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 50-51

⁴ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص. 154

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

يتواجد رجل عصابات مرابط في جبل العنق يكنى بن علي آغيول، وفي الحقيقة إسمه دربال مين، وهو رجل عصابات، مطالب من طرف الشرطة التي تحضر لعملية من أجل القبض عليه حيا أو ميتا.¹

كما حامت الشكوك حول شخص يدعى الطاهر شرقي أو سيد الطاهر بن حمد أصيل قرية تازبنت الذي يقطن غالب الأحيان في نفطة، وكافي عبد العزيز، وكافي حمة بن عبد العزيز، وكافي أحمد الملقب بـ غنّاب من دوار السطح، وحاليا هم متواجدون بجارش (دوار فركان) ويقومون بعملية الحرث، ولم يمسكوا أي دليل لاثمهم، يضاف إليهم فارسي محمد بن عجرود من دوار بجن، وهو مخيم في منطقة الظهر، دوار ثليجان، والذي قدم فيما مضى خدمات للإدارة الفرنسية، وبصفة خاصة في مشاركته في القبض على كافي محمد بن عبيد، وهو مجرم خطير، فار من الخدمة العسكرية ومحكوم عليه بالإعدام.²

ثانيا: الأنوية الأولى لجيش التحرير الوطني

تختلف الظروف التي تشكلت فيها النواة الأولى للثورة المسلحة بتبسة على غرار باقي أنحاء الوطن لكونها كانت محل تجاذب بين منطقتين، جنوب تبسة حيث كانت تحت وصاية المنطقة الأولى الأوراس، وشمال تبسة تحت المنطقة الثانية الشمال القسنطيني، وأثر ذلك تشكلت الأنوية الأولى للثورة بها، فظهرت عدة مجموعات نشطت استعدادا لتفجير الثورة.³ تشير الوثائق والتقارير الفرنسية إلى أن المجاهدين بتبسة تم تقسيمهم إلى مجموعات⁴ في بداية الثورة تحوي كل واحدة من 15 إلى 07 عناصر كحد أدنى يرأسهم قائد، وهي موزعة حول القوات المتواجد فيها الثوريون على شكل نقاط حراسة للمجموعة الكبيرة، واتخذت

¹A.N.O.M, raport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton N° 9H/79/38.

² Ibid.

³ فريد نصر الله، الأنوية الأولى للثورة الجزائرية بإقليم تبسة 1954، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 01، ع 01، جانفي 2017، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.212

⁴ يتكون التنظيم من الجنود البسيطين "المجاهدين" ويكونون إما متطوعين أو متعاطفين أو مهتمين بالثورة، وكل عنصر يمنح له مبلغا من المال يتراوح ما بين 15 إلى 20 ألف فرنك، وهؤلاء المجاهدون هم عبارة عن عناصر تنفيذية بسيطة. للاستزادة أنظر:

A.N.O.M, raport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton, carton N° 3H/20.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

مجموعة من نقاط الحراسة، يتم التواصل بينها عن طريق إشعال النار وإطفائها بسرعة، يشير ذلك إلى أن الطريق حرة وأن المجموعات الثورية تستطيع المرور.¹

أما قادة المجموعات الكبيرة والصغيرة فغالبا ما تكون قد صدرت بشأنهم أحكام قضائية ويمتازون بالشدة ومستعدون للموت (الاستشهاد)، ولا يستطيعون أن يتوقفوا عن مهامهم، وأن بعضهم قد شارك في حرب الهند الصينية، ويرأس هؤلاء القادة رئيس المجموعة، وهو شخص يختار من ضمن العناصر التي صدر ضدها أحكام مشددة ومعظمها غيائية، أو من وسط عناصر حاربوا في فلسطين وتدريبوا تدريبا جيدا في ليبيا ومصر.²

أما عن مصلحة الاستعلامات للتنظيم فهي متقدمة جدا ووضعت لها فروع في جميع المراكز، وقد استغل الثوريون التنظيم السياسي الرسمي لـ "حركة انتصار للحريات الديمقراطية" من أجل الحصول على معلومات بخصوص قوات الأمن الفرنسي، واعتمدوا عليها في نشاطهم ومهامهم التنفيذية³، ويمكن حصر المجموعات الثورية بتبسة في هذه المرحلة في:

1- مجموعة جبال النمامشة:

حسب المصادر المتوفرة يمكن تقسيم ثلاث مجموعات ثورية والتي تعتبر النواة الأولى للثورة بالناحية الجنوبية لتبسة، والتي اتخذت من جبال تبسة والنامامشة مقرا لنشاطها الثوري، وكانت تبسة عند اندلاع الثورة تابعة للمنطقة الأولى "الأوراس"، ففي اجتماع القرين خلال نهاية شهر أكتوبر 1954 برئاسة "مصطفى بن بولعيد"، تم ضبط حدود المنطقة الأولى بتقسيمها إلى ثلاث نواح، واعتبرت بلدية تبسة المختلطة حتى الحدود التونسية جزئا من الناحية الثالثة "خنشلة" التي أسندت قيادتها للقائد "عباس لغرور"⁴، حيث ضمت مجموعة

¹ A.N.O.M, rapport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton, carton N° 3H/20.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ فريد نصر الله، الأنوية الأولى للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.212

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

فرحي ساعي وشريط لزهرة¹ ومجموعة من الشباب الراضين للتجنيد الإجباري، وهذا بعد رجوع شريط لزهرة من تونس بعد مشاركته في الثورة التونسية، حيث أنه لم يقبل بوضع السلاح وعاد إلى الجزائر،² وقاد المجموعة فرحي ساعي المدعو بابانا ساعي، وساعده بن عمير الجيلاني المدعو السوفي، واتخذت من جبال النمامشة مركزا لنشاطاتها العسكرية، التي تركزت في الأساس على جمع الأسلحة الحربية، وتنظيم اجتماعات مع أعيان أعراس وقبائل الناحية بغية تنظيمهم، وتجنيد أكبر عدد من الشباب، ونشر التوعية في الأوساط الشعبية، بضرورة محاربة الاستعمار الفرنسي وأعدائه في الجهة،³ ويؤكد المجاهد عمر البوقصي في شهادته أنه التحق بمجموعة يقودها فرحي ساعي والجيلاني بن عمر في سنة 1954، وقد سلم له فرحي ساعي قطعة سلاح حربي، وبعدها بمدة التحق بهم شريط لزهرة بجبل غيفوف،⁴ وكان يقود مجموعة مكونة من 28 رجلا مسلحا من الثوار الجزائريين، حيث عقدوا لقاء بجبل بوجلال، وخلالها تحصلوا على معلومات تفيد بأن فرحي ساعي متمركز بواد المشرع يقود مجموعة مكونة من 32 رجلا مسلحا، فقررروا الاتصال به جماعيا، وبعد أن

¹ عندما وضعت الثورة التونسية سلاحها وفق الاتفاق التونسي الفرنسي، حافظ الجزائريون على سلاحهم ولم يسلموه لهم، وعاد بعضهم إلى تبسة ليستقروا في جبالها، ثم انتقلوا إلى ناحية فريانة قرب الحدود التونسية، أين بدؤوا جمع أسلحتهم، واتفقوا على الدخول إلى الجزائر،= وانضموا إلى المجاهدين الذين كانوا ينشطون بجبال النمامشة تحت قيادة فرحي ساعي، واستخدموا من جبال النمامشة وجبال الدير وسيدي أحمد موقعا للراحة والتنقل، واعتمدوا عليها في تجميع الأسلحة والذخيرة، وكان هناك تنسيق بين ناحية وادي سوف بقيادة بن عمر الجيلاني وحمة لخضر وعبد المالك فريد، ومجموعة جبال النمامشة بقيادة فرحي ساعي ولزهرة شريط وعمر البوقصي، لكون المنطقة كانت تشهد تهريب الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية، وضمت المجموعة كلا من: الجيلاني السوفي، الكبلوتي بوغون، أحمد فرحي، بوزيان العربي، عمار البيزويش (من أولاد سيدي عبيد)، بلقاسم قليبي، بوزيان العربي، بوزيان عبد الرحمان، بوزيان حمة المدعو الجوج، حشيفة بشير السوفي، فريد عبد المالك، فرحي حمة بن عثمان، فرحي بشير بن عثمان، وكان الشخص المكلف بعملية إمداد المجموعة بالأسلحة الحربية هو المدعو علي بن مسعود من واد سوف، والملاحظ على هذه المجموعة أنها كانت تنشط على مستوى جبال أم الكماكم، وانضم إلى المجموعة فيما بعد كل من عمار بن سعد السعداوي، وعبد الله النقري، ودعاس لزهرة وبوقرة الرشايشي، وخليفة حركات، وبوقطف بوغون، وفرحي حمة بن زروال، وشخصيات أخرى أمثال: بوزيان المكي وبوزيان عبد الحفيظ، كحلة محمد، حركات بوزيان، فارس الطيب، براكني يونس، صالح الحجاج الهاشمي، قروبصي محمد بن السدراتي، حاج موسى، للمزيد أنظر: محمد العربي براهيمية، المصدر السابق ص. 05. ينظر أيضا: جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 52-53، ينظر أيضا: الوردني قتال، المصدر السابق، ص. 34، ينظر أيضا: فريد نصر الله، الأنوية الأولى...، المرجع السابق، ص. 213-214

² CLAUDE paillat, deuxième dossier secret de l'ALGERIE 1954-1958, p02, les presses de la cité, 1962, p.176

³ محمد العربي براهيمية، المصدر السابق ص. 05

⁴ شهادة المجاهد عمر البوقصي، مسجلة بتاريخ 2006/05/15، محفوظة بمتحف المجاهد محمود قتر، تبسة.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

التحقوا بواد المشرع عقدوا معه لقاء تبيّن من خلاله أنه يمتلك عددا معتبرا من الأسلحة الحربية، وهو ما جعل لزهر شريط يقوم بالكشف عن بعض الأسلحة التي كان قد أخفاها قبل التحاقه بالثورة التونسية.¹

وبعدها تقرر تقسيم الأفواج حسب القادة والمناطق الجغرافية، حيث قسمت تبسة إلى 04 أقسام أو كل كل قسم إلى كل من:

- **لزهر شريط:** يتولى قيادة الطليعة الأولى، تضم 32 مجاهدا مسلحا، متمركزة بجبال السطح قنتيس، أرقو، وادي مسحالة، قمم الجبل الأبيض وجبل غيفوف الساهل والواعر، وكانت مهمة هذه الطليعة مراقبة الحدود وتأمين أفواج التسليح، والحد من تحركات العدو واكتشافها.²

- **فرحي ساعي:** يتولى قيادة الطليعة الثانية، وتضم 22 مجاهدا مسلحا،³ تنشط على مستوى جبال الدكان وبوجللال ومرتفعات بئر العطوش في اتجاه منطقة الحدود، واتخذت هذه المجموعة الجبل الأبيض مركزا لنشاطها لكونه كان قاعدة لقوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية.⁴

- **جديات المكي:** يتولى قيادة الطليعة الثالثة، تضم 18 مجاهدا مسلحا، تنشط على مستوى جبال: الموحد، القرارة، بوربعية، بوجابر، جبل الوزرة، أعالي سيدي أحمد، ومنعرجات الفالطة، تركز نشاطها حول: تأمين خطوط الأسلحة، ومراقبة العدو وأخذ الحيطه والحذر منه.

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص.59

² جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص.196-197

³ نذكر منهم عمار بن سعيد السعداوي، عبد الله النقري، دعاس لزهر وعمر الجليلي، للاستزادة أنظر: جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر

الثورة في الأوراس، المرجع نفسه، ص.196-197

⁴ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث وأراء...، المرجع السابق، ص.222

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- **دربال مين:** يتولى قيادة الطليعة الرابعة، تضم 17 مجاهدا مسلحا، تنشط على مستوى جبال، قرن الكبش أم الكماكم، فم المشرع، وجبل أم العرايس، وكانت مهمتها مراقبة الحدود.¹

2- مجموعة طلبة معهد ابن باديس:

قام معمر المعافي بالاتصال بالأشخاص الذين يمكن تجنيدهم، ويلاحظ أن هذا الأخير كان كثير التردد على ناحية تبسة بهدف التعرف عن كثب إلى الأشخاص الذين يثق فيهم خاصة ممن يمتلكون الأسلحة،² حيث تمكن من الاتصال بالوردي قتال في خريف 1954 وتجنيدته، كما تمكن من إجراء لقاءات متعددة مع بشير شيحاني بسوق الزوي، وكلفه بتجنيد طلبة معهد ابن باديس خاصة من أبناء الناحية، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن التحاق البعض من هؤلاء بصفوف الثورة في الأيام الأولى من اندلاعها.³

توجه الوردي قتال إلى سوق زوي الأسبوعي، وكانت المرة الأولى التي التقى فيها بشيحاني بشير، وقد قدمه له معمر المعافي باسم سي مسعود، وبعدها التقى بمعمر المعافي الذي أخبره بأنهم على أبواب أمر هام دون ذكر التفاصيل، وكلفه بتدوين أسماء من يمتلكون الأسلحة في ناحية تبسة.⁴

بعد تجنيد الطالب الوردي قتال استطاع معمر المعافي أن يقنع مجموعة أخرى من الطلبة⁵ حتى تلتحق بصفوف الثورة، وتشكلت هذه المجموعة من الطلبة الذين كانوا يدرسون في معهد ابن باديس التابع لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمدينة قسنطينة، وكان لشيوخ

¹ جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، المرجع السابق، ص. 196-197

² محمد زروال، المرجع السابق، ص. 47

³ منهم عثمان فريد المدعو أحمد، الهاشمي حمادي، علي علي، بلقاسم عالية، محمد علاق، زرعى الطاهر، رزايقة الصادق، نوار جدواني، محمد الربيعي يونس، محمود فتحي، بوازدية التومي، الطاهر حواس، الطاهر زعروري، حسين مخازنية وعبد الكريم عباس. أنظر: فريد نصر الله، الأنوية الأولى للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص. 213

⁴ الوردي قتال، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف المركز الجامعي العربي التبسي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص. 191

⁵ من بينهم: محمد بوطمين من القل، وطالبين من البويرة، للاستزادة انظر: الوردي قتال، مذكرات...، المصدر السابق، ص. 34، أنظر أيضا: فريد نصر الله، التطور السياسي والعسكري...، المرجع السابق، ص. 54

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

المعهد دور كبير في تجنيدهم في صفوف الثورة، وفي هذا الصدد يتحدث المجاهد الوردي قتال بقوله: «ما توصلنا إليه من خلال دوائر النقاش والحوارات المتكررة، ومن توجيهات ونصائح المشايخ ومنهم أحمد حماني، والشيخ عباس، والشيخ أحمد حسين، والشيخ الياجوري والشيخ العربي التبسي، الذين كانوا يشجعون الطلبة على الالتحاق بصفوف الثورة والتحضير لها».¹

3- مجموعة ونزة:

حسب شهادة الطاهر زيري فإن أبو بكر بن زيني هو أول من بدأ في نشر الفكر الثوري المسلح ضد الاستعمار الفرنسي بناحية الوزنة، إلى جانب نوار رابح من دوار الكباريت، وهذا الأخير من عرفه إلى القائد باجي مختار في أبريل 1954.² وقد شرع في اختبار مجموعة من شباب الوزنة ليشكل النواة الأولى للثورة بهذه الناحية مع بداية شهر جويلية 1954، وأسند هذه المهمة إلى القائد جبار عمر، على غرار التنظيم العسكري السائد عند المقاومين التونسيين الذين كانوا يتخذون من جبل سيدي أحمد وجبل ظهر الوزنة قواعد خلفية لهم للاستراحة وجمع المؤونة والسلاح، كما سعى رفقة بن زيني إلى إنشاء خمسة عشر خلية سرية، وتكثيف التدريبات العسكرية وجرّد الأسلحة الموجودة عند المناضلين وإعداد المخابئ وتهيئة ثلاثة مراكز للتموين (مركز معيزة، مركز ظهر ونزة، مركز مشتة حمائية)، وقد بدأت الأفواج تزداد مع نهاية شهر جويلية 1954، إلى أن بلغت ثلاثة أفواج مسلحة اتخذت من جبل سيدي أحمد مقرا لها.³

ثالثا: العمليات العسكرية الأولى بتبسة

لعلّ عدم ظهور عمليات عسكرية في تبسة أول نوفمبر 1954 يعود إلى إستراتيجية عسكرية كان يطمح إلى تطبيقها مصطفى بن بولعيد، وهو أن تترك لتكون متنفسا وممرا

¹ الوردي قتال، المصدر السابق، ص.33

² الطاهر زيري، المصدر السابق، ص.47

³ فريد نصر الله، الأنوية الأولى...، المرجع السابق، ص.215

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

لجلب السلاح،¹ وهذا ما يؤكد الوردى قتال في مذكراته حين سأل مصطفى بن بولعيد عن عدم إدراج تبسة في الخريطة للثورة كمنطقة مسلحة، فكان جوابه واضحاً، وهو جعل منطقة الشريط الحدودي من عنابة إلى الوادي منطقة ظل، وتكون هذه المنطقة منطقة تمويل وتسليح، ولنقل أفواج المجاهدين وعلاج الجرحى، وهي تشكل رئة ومنتفساً للثورة،² وفي هذا الإطار يشير الباحث عبد الله مقلاتي أن قيادة الثورة خططت في بداية اندلاعها في الحفاظ على مناطق الحدود الشرقية والغربية آمنة لاستغلالها كمنافذ في الاتصال بالخارج وللتزود بالأسلحة، وكان قادة الثورة في المنطقة الشرقية للجزائر على اتصال دائم بإخوانهم التونسيين للاستفادة من التسليح والتموين والتمركز، فقد ارتبطت القيادة بصلات وطيدة مع رجال المقاومة التونسية.³

لكن بعد أن تناقلت الإذاعات والصحف المحلية والأجنبية، أخبار اندلاع الثورة في الجزائر وقد مرّ على أحداثها أسبوع واحد وقع أول اشتباك بين طلائع المجاهدين والقوات الاستعمارية الفرنسية، وهو اشتباك جبل الغنجاية بدوار ثليجان، غرب مدينة تبسة وشرق مدينة الشريعة يوم 06 نوفمبر 1954، وسقط خلاله شهيدان: عمارة إبراهيم⁴ ومبارك السبيكي وهما من المجاهدين الذين شاركوا في المقاومة التونسية، ثم تلاه اشتباك آخر وقع بجبل السطح ناحية عقلة قساس في بداية شهر ديسمبر 1954، وفي آخره وقع اشتباك ثالث

¹ بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.193

² الوردى قتال، مذكرات...، المصدر السابق، ص.111

³ عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص.61

⁴ كان قائداً لدورية تعمل بداخل المنطقة بغية جمع السلاح والمساعدات لصالح الثورة التونسية، وكان على اتصال مع ساعي في إطار خلية ثانية واتفقاً على توقيف تهريب الأسلحة والعمل على توفيرها وتشكيل أفواج مسلحة، واتفق معه على أن يبقى رئيساً للدورية باسم الثورة التونسية كغطاء لسرية العمل، وكلف أحمد مسعي بإجراء اتصالات أولية بغية جمع السلاح، فاتصل بمحمد عابر بن رجب أحد المناضلين الذي أهداه سلاحاً من نوع ستاتي وتم إصلاحه من طرف معمرى حسين الذي أصلح سلاحاً آخر من نوع "ماط 49"، للمزيد أنظر: جمعية الجبل الأبيض، دور مناطق...، المرجع السابق، ص.60

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بخلق الذيب بالجبل الأبيض، تحت قيادة المجاهد شريط لزهري، والذي أسفر عن قتل العديد من جنود العدو، وتم فيه الاستيلاء على أسلحة وذخيرة وجهاز إرسال.¹

في الونزة ومع مطلع شهر نوفمبر 1954 شنت مجموعة من المجاهدين مكونة من حركاتي، مشنتل حمّة بن التوهامي، دربال زايددي، قاسم العربي، مسعود غزييل، الطاهر الزيري هجوما على المنشآت والمراكز الفرنسية، لتتواصل الهجمات على الونزة وتبلغ ذروتها من قبل رفقاء جبار عمر يوم 02 ديسمبر 1954، حيث تم فيه قتل مجموعة من العملاء.²

في ليلة الثامن عشر من ديسمبر 1954 تنقل مين دربال، على رأس فوج مكون من حوالي 28 مجاهدا، أغلبهم مسلحون إلى بئر العاتر، ثم غادر أعضاء الفوج باتجاه مركز جيش التحرير الوطني بجبل العنق للمبيت هناك، لكن القوات الفرنسية ترصدت هذه المجموعة منذ انطلاقها فجهزت قوات ضخمة عُبِّت لتطويق موقع تمركز فوج المجاهدين بمساعدة أحد أعوان الاستعمار، وفجأة انتشرت قوات العدو على أنحاء جبل العنق بحشود ضخمة في عملية تمهيد دقيقة بحثا على هذا الفوج، وقد أحكمت بذلك حصارها المضروب على موقع تمركز قوات المجاهدين، وصادفت عملية تقدم جنود الجيش الاستعماري خروج القائد مين دربال من المخبأ وجها لوجه معها، فبادر إلى إطلاق الرصاص عليها، فرموه بقنبلة يدوية أصابته شظاياها ليستقط مغنيا عليه، ووقع أسيرا في قبضة الجنود الفرنسيين، حيث قام أحد الضباط في بإطلاق النار صوب القائد دربال مين، أدى إلى استشهاده يوم 18 ديسمبر 1954، كما أصيب رفيقه أحمد بوزنادة بجروح خطيرة أدت إلى استشهاده على الفور، وبعد نهاية المعركة قامت فرق الجيش الاستعماري بحملة بحث واعتقالات في وسط سكان الجهة، وبعدها أخذت السلطات الاستعمارية جثمان الشهيد (مين دربال) إلى مدينة تبسة

¹ محمد العربي براهيمية، المصدر السابق، ص. 09

² جمعية الجبل الأبيض، دور مناطق...، المرجع السابق، ص. 67، 68

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

لتعرضه على سكان المدينة زاعمة أنها قضت على نشاط قوات جيش التحرير الوطني بناحية بئر العاتر وجبل العنق.¹

يشير "كلوسترمان" في كتابه (إسناد ناري على واد هلال) (appui feu sur l'oued hallail) أنه تولى المسؤولية في منطقة جهنمية، حيث كان يواجه أحسن العصابات المتمردة تنظيماً وأقواها تسليحاً في طول الجزائر وعرضها، وهي متمركزة في منطقة مرعبة أحرقت الشمس أديمها (جبال النمامشة)،² وفي هذا الصدد يذكر "دومنيك فارال" في كتابه معارك جبال النمامشة أنه قد تشكلت فرق صغيرة مسلحة في جنوب تبسة بالقرب من الحدود التونسية نهاية سنة 1954.³

رابعا: الاتصال بالأوراس

في شهر فيفري 1955 قرر قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد القيام برحلة نحو الخارج للالتقاء بأعضاء البعثة الخارجية وجلب الأسلحة لمحاولة فك الحصار على المنطقة الأولى الأوراس، وكان الطريق الذي سلكه بالناحية الشرقية عبر جبال النمامشة عاملاً في ربط الاتصال مع الخلايا العسكرية التي تشكلت بالناحية الشرقية (تبسة)، الذي كان يقودهم المجاهد فرحي ساعي والعائدين من الثورة التونسية تحت قيادة شريط لزهري، حيث اجتمع قادة الثورة بناحية النمامشة، برئاسة القائد فرحي ساعي لدراسة وضعيتهم وموقعهم من الأحداث والمستجدات، وفي نهاية الاجتماع قرروا بالإجماع التحول فوراً إلى الأوراس، للاتصال بالقيادة هناك، وبينما هم في الطريق إليه التقوا بأعضاء قيادة المنطقة الأولى بالأوراس بوادي غرغرة ناحية القلعة، وهؤلاء القادة هم شيحاني بشير النائب الأول لمصطفى بن بولعيد، عباس لغرور، عاجل عجول عضوي قيادة المنطقة الأولى بالأوراس، إضافة إلى المجاهد الطاهر انويشي، والمجاهد بشير الورتاني (سيدي حني) وغيرهم، وبعد التعارف

¹ عثمان الطاهر عليه، المرجع السابق، ص. 84-85

² دومينيك فارال، المصدر السابق، ص. 139

³ المصدر نفسه، ص. 84

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

والتفاهم تم إطلاع قادة الثورة بناحية النمامشة لأول مرة على بيان أول نوفمبر 1954، وعلى مجموع قرارات وتعليمات وتوجيهات جبهة التحرير الوطني، ومجموعة الأوامر والتعليمات ونظام العمل العسكري لجيش التحرير الوطني، الذي يجب إتباعه وتطبيقه، وفي هذا اللقاء تدارس القادة الوضع العام لمنطقتهم خصوصا بعد إلقاء القبض على القائد مصطفى بن بولعيد.¹

تم خلال هذا اللقاء تشكيل أربعة أفواج من المجاهدين، ووُضع على رأس كل فوج قائدا منهم، وهم على التوالي: فرحي ساعي قائدا للفوج الأول، شريط زهر قائدا للفوج الثاني، إبراهيم الشاخي قائدا للفوج الثالث، بن عمر الجيلالي السوفي قائدا للفوج الرابع، ومباشرة بعد تعيينهم أمر ثلاثة أفواج منهم بضرب مراكز العدو، حيث كلف فرحي ساعي بضرب مركز تبسة، شريط زهر بضرب مركز الشريعة، إبراهيم الشاخي بضرب مركز بئر العاتر، أما بن عمر الجيلالي السوفي بقي بفوجه مع قيادة المنطقة، وبعد أن تم ضرب المراكز الثلاثة المذكورة آنفا عاد هؤلاء القادة بأفواجهم إلى قيادة المنطقة التي أرسلتهم والتي كانت متواجدة بمسحالة بالجبل الأبيض.²

في هذا اللقاء تم رسميا توزيع المسؤوليات، وتعيين القادة وتقسيم ناحية تبسة إلى أربعة أقسام، وقد جرت هذه العملية على النحو التالي، البشير الورتاني (سيدي حني) قائدا عاما لناحية تبسة عموما، فرحي ساعي قائدا للقسم الأول تبسة، زهر دعاس قائدا للقسم الثاني للجبل الأبيض وأم الكماكم، عون عمر البوقصي قائدا للقسم الثالث قنتيس، بن عمر الجيلالي السوفي قائدا للقسم الرابع الحدود الجزائرية التونسية جبل غيفوف والزواريف، وعيّن فيما بعد أحمد عثمان نائبا له، أما زهر شريط فقد عُيّن قائدا لناحية عالي الناس وخنقة سيدي ناجي.³

¹ فريد نصر الله، الأنوية الأولى...، المرجع السابق، ص.214

² محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص.11

³ محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص.11

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

يذكر المجاهد الوردي قتال أنه عند اندلاع الثورة أرسلوا مبعوثا إلى الأوراس يدعى عمار بريك البوقصي الملقب بالفرشيشي، لتقصي الأخبار الصحيحة، واختير لتجربته الطويلة في تهريب السلاح والتحول في مختلف المناطق، وبعد وصوله إلى الأوراس تكلف بمهمة مرافقة مصطفى بن بولعيد في رحلته نحو الشرق بداية من الجنوب التونسي، فسلك به مسالك وعرة ليصل إلى ناحية بوموسى الواقعة جنوب بئر العاتر على مشارف نقرين، ومن ثم تنقل إلى الحدود التونسية للدخول إلى مدينة الرديف ليلتقى بصاحب متجر هناك يدعى مساعدي الزين، حيث علموا أنه قائد المنطقة الأولى وقدم لهم مجموعة من النصائح والتوجيهات، وعلمهم كيفية التحضير والتخطيط للكائن، وأعلمهم بأهداف الثورة وغاياتها قبل أن يواصل مسيرته نحو الشرق.¹

أما المجاهد محمد الصغير هلايلي فقد أكد على أن قيادة ناحية تبسة اتصلت بقيادة جيش التحرير الوطني بالمنطقة الأولى في يوم 05 مارس 1955م، وقد ضم الوفد 150 مجاهدا، وعلى إثرها قررت القيادة تعيين بشير ورتان قائدا لناحية تبسة ويساعده في أداء مهامه كل من عمر المستيري، وساعي فرحي، والجيلاني بن عمر، وعمر البوقصي، ومحمد البجاوي، التي اختارت وادي هلال كمركز عسكري لقيادة الناحية، بينما نقلت القيادة لزهرة شريط إلى القطاع العسكري بكيمل، الذي كان يتولى قيادته عثمان بن عبد الوهاب المدعو الوجلي.²

وفي نهاية هذا اللقاء أمر شبحاني بشير القادة المعنيين بالالتحاق بمواقع عملهم، والاتصال بقواعدهم ومناضليهم لمتابعة نشاطهم ومواصلة أعمالهم التي بدؤوها من قبل والمتمثلة في جمع المال والسلاح وتجنيد الرجال، ونشر الوعي الثوري بين المواطنين، وتوسيع

¹ الوردي قتال، المصدر السابق، ص. 43-45

² محمد الصغير هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2013، ص. 84-85

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

قاعدة الثورة وإنشاء الخلايا ولجان المساندة، وبعث العمل الفدائي داخل المدن والقرى، وإقامة المخابئ والملاجئ ومراكز للتموين والعلاج في كل جبال ناحية تبسة.¹

خامسا: ردود الفعل الفرنسية

قامت السلطات الفرنسية بمجموعة من الإجراءات العسكرية، حيث اعترف "جاك شوفالييه" سكرتير الدولة للشؤون الحربية آنذاك بأن منطقة الأوراس هي في حالة ثورة فعلية وأن الثوار الجزائريين يستخدمون أسلحة أتوماتيكية وأجهزة لاسلكية للإرسال.²

1- الإمداد والعمليات العسكرية:

كانت فرنسا تولي اهتماما كبيرا لكل الجنوب القسنطيني وخاصة منه الشريط الحدودي ومركزه ناحية تبسة وجبال النمامشة بالأساس، كونه كل الراضين للقمع الاستعماري يلجؤون إليها ويتحصنون فيها، وقد تجلّى هذا الاهتمام في تكثيف قواتها في هذه الناحية، وهذا يدل على قوة الثورة بها وتكاثف الشعب وجيش التحرير الوطني ضد القوات الاستعمارية الفرنسية، مما كبدها خسائر جسيمة وجعلها تندحر أمام المعارك.³

توجهت وحدات الجيش الفرنسي المتمركزة بالمدن والقرى الحدودية، حيث كانت تقوم بحملة بحث وتفتيش واسعة النطاق في أواخر صيف 1954، شملت كل جبال النمامشة المتاخمة للحدود التونسية تحسبا لأي طارئ ومن أي تنظيم سري قد يتشكل بها.⁴

في حين أسرع القيادة الفرنسية لطلب العون من باريس، لذا قامت بإرسال ثلاث كتائب مظلات من فرنسا لتصل ميناء عنابة يوم 03 نوفمبر 1954 كأول نجدة عسكرية، ومن ثم تقوم بالاتفاق مع قائد قوات حلف الأطلسي لسحب فرقتين كاملتين مجهزةتين

¹ محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص. 11

² فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط01، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص. 52-53

³ يوسف مناصرية، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المرجع السابق، ص. 58

⁴ محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص. 06

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بمعدات الحلف لترسلهم للجزائر لدعم قدراتها للقضاء على الثورة الجزائرية في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور كما تصوّر المسؤولون الفرنسيون.¹

عملت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال "شاريار" (Charriere) على محاصرة الجزائريين ومراقبة الحدود الجزائرية التونسية وخنق الثورة في مهدها بالمنطقة الأولى، ولم يصل شهر جانفي 1955 حتى أحدث الجنرال شاريار عمليات عسكرية وصفت بالآلة الضاغطة، كان الهدف من ورائها القضاء على كل متحرك في الجبال، وقطع أنصار الثوار في كل مكان، كما تدعّمت الإستراتيجية الفرنسية بالقوانين الرادعة مثل قانون الطوارئ² والتهجير الذي اعتمده البرلمان الفرنسي في أفريل 1955 ليطبق في المنطقتين الأولى والثالثة، كما شنت عمليات عسكرية خاصة على القرى الجزائرية الواقعة على الحدود الشرقية مع تونس.³

عمل الجنرال "شاريار" منذ جانفي 1955 على تدعيم القوات الاستعمارية التي لم تستطع حتى ذلك الحين فعل أي شيء أمام قوة الثوار في المنطقة الأولى مما أدى بها إلى طلب قوات إضافية تتكون من 05 فيالق، في كل فيلق 800 رجلا تم توزيعها على مناطق نفوذ المنطقة الأولى كلها خاصة جبال أوراس النمامشة من ناحية بسكرة ووادي سوف والحدود الجزائرية التونسية، وتتبع نفس خطة الحصار التي وضعها الرومان قديما على هذه الجبال المذكورة.⁴

لقد شنّ جيش الاحتلال الفرنسي في أكتوبر 1954 حركة تمشيط واسعة، جنّد لها حوالي 5.000 عسكريا شملت كل من جبل سيدي أحمد، جبال الوزرة، بوخضرة، بكارية،

¹ فتحي الديب، المصدر السابق، ص.53

² في 03 أفريل 1955 انتخب البرلمان الفرنسي قانون حالة الطوارئ، واتخذ هذا القانون طريقه إلى التنفيذ في نفس الشهر والسنة، في منطقة باتنة وتبسة فقط على الرغم من أنه اقترح للتطبيق في الأوراس وناحية القبائل، أنظر: يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث وآراء...، المرجع السابق، ص.63

³ لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962): دراسة تقنية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان التاريخية، ع 16، 2012، ص.81

⁴ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص.101

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بئر العاتر، سفوح جبال غيفوف، وقد أرادت قيادة الجيش الفرنسي من وراء ذلك التحرك العسكري تشديد المراقبة على هذه المناطق الحدودية، ووضع حد لتواجد المقاومين التونسيين فيها، حيث تحمّلت الناحية الخامسة والسادسة من المنطقة الأولى أكبر عمليات الجيش الفرنسي في بداية الثورة، ففي يوم 20 ديسمبر 1954 جرت عملية عسكرية واسعة في منطقة الونزة، بغرض حماية منشآتها الاقتصادية من ضربات المجاهدين.¹

كان الجنرال "شاريار" قد زار تبسة يوم 19 أكتوبر 1954 والتقى فيها بقائد القوات العسكرية الاستعمارية للشرق الجزائري الجنرال Spilmann وعالج الجنرالان الوضع في منطقة تبسة التي كانت تسودها بعض الاضطرابات، واتفقا بعد نقاش طويل على إنشاء وحدات خفيفة من المشاة، وتكوين كتائب لمتابعة الثوار الذين دخلوا من القطر التونسي نحو القطر الجزائري وتمركزوا في جبال النمامشة، حيث كان الوضع قد تعقد خاصة بعد أن هاجم 20 تائرا بعض أفراد الجندرية الاستعماريين في سطح قنتيس (جبال النمامشة) بتاريخ 23 أكتوبر 1954، وثبت على أفواه المجاهدين أن القائد لزهري شريط هو الذي قاد هذا الهجوم المظفر.²

ووصف الرائد "ميكال" (Miquel) قائد القوات الاستعمارية في تبسة، أن الوضع في الناحية كان في تدهور مستمر نهاية 1954، ولجأت الإدارة الاستعمارية إلى توزيع السلاح (نوع موسكوتو) على بعض أفراد الشعب منهم - على وجه الخصوص - عرش أولاد العيساوي ولكن هؤلاء رفضوا حمل السلاح، مما أدى بالجنرال "سبيلمان" إلى وضع فيلقين من الرماة الجزائريين للإشراف على الوضع في جبال النمامشة.³

¹ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم، المرجع السابق، ص. 152-164

² يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص. 93-94

³ أكد بعض المجاهدين أن القائد المجاهد عمر عون البوقصي هو الذي قتله وأخذ منه السلاح البياسا (FM) وقد منحها القائد شيهاني بشير إلى المنطقة الثانية بقيادة الشهيد زيغود يوسف ولعلها هي محفوظة حاليا في متحف الجيش الوطني الشعبي بالعاصمة، أنظر: يوسف مناصرية، فوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية في المنطقة الأولى، مجلة الذاكرة، ع 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000، ص. 58

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

وقد لاحظ بعض الجنرالات الفرنسيين أن القطر الجزائري كان ينعم بشبه هدوء بينما كانت أكثر المناطق انفجارا هي المنطقة الأولى، ومن أجل الوصول إلى إخماد الثورة فيها عمل الجنرال شاريار منذ جانفي 1955 إلى غاية جويلية 1955 على تنفيذ عمليتين عسكريتين تشبهان الآلة الضاغطة لقتل كل شيء لكن دون جدوى، وقد جهز لتنفيذ تلك العمليات قوات عسكرية كان نصيب تبسة منها 03 طوابير (فيالق) مغربية وكتيبتان منتقلتان من الليف الأجنبي.¹

في مطلع أبريل 1955 هاجمت كتيبة من القوات الفرنسية في نواحي الجرف، وأُعلن عن سقوط 32 قتيلًا في الجانب الفرنسي من بينهم ملازم أول وطالب ضابط، تحرك بعدها فصيلتان تابعتان للكتيبة 23 من قوات المرتزقة المحمولة، كانت متمركزة في بئر العاتر، لملاحقة المتمردين (المجاهدين) فخسرت إثنين من رجالها أحدهما ضابط صف، وفي يوم 08 جوان 1956 غادر الكولونيل بيجار مدينة قنيس على رأس قوة تتألف من 800 مرتزقا للتوغل في مكان شبيه بيوم القيامة -حسب ما أورده في مذكراته- فأمضى يومه في تفتيش المناطق الصخرية الممتدة في اتجاه واد غرغار.²

تشير المصادر الاستعمارية أن القوات الفرنسية المتمركزة في تبسة في بداية الثورة -تدعمها الاحتياطات الأخرى مثل المجموعة الثالثة للمدفعية- لم تكن كافية للوقوف في وجه الثورة خاصة في جبال النمامشة.³

في صيف سنة 1955 راحت الكتيبة الأولى من المظليين تجوب نواحي الشريعة والماء الأبيض وجبل بوجلال وواد هلال والجبل الأبيض وجبل أم الكماكم، وكانت الكتيبة تراقب في الوقت نفسه مدينة تبسة وسوقها الأسبوعية، في حين كانت الفرقة المحمولة رقم 21 تنطلق من سوكياس وبئر العاتر وتتحرك في المناطق المحاذية للحدود التونسية (جبال

¹ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص. 95-96

² دومنيك فارال، المصدر السابق، ص. 136-142

³ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص. 95-96

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

الزريقة والبطنة)، وكانت الفرقة القادمة من سوكياس عرضة لتحرشات فريق من المتمردين (المجاهدين)¹.

اعتمد الجيش الفرنسي إستراتيجية عمليات تمشيطية لجبال النمامشة - عند توفر المعلومات عن تركز جيش التحرير - على استعمال طائرات الهليكوبتر، وخصّص لكل فيلق كتيبة خاصة مدربة على القتال في الليل وحرب العصابات المضادة، وفي هذا الإطار نفذت القوات الاستعمارية عدة عمليات عسكرية تمثلت في تمشيط منطقة بحيرة الأرنب والدرمون بثليجان جنوب الشريعة، وهذا في سبتمبر 1954 بهدف ملاحقة الثوار التونسيين بتبسة، وعملية بالونزة في أكتوبر 1954 والتي شملت جبل ظهر ونزة شمالا حتى جبل سيدي أحمد شرقا بالقرب من سوق أهراس، وجبل مزوزية غربا بالقرب من مسكيانة.²

ما بين 11 و12 جوان 1955 تم تمشيط ناحية العوينات من طرف الكتيبة الخامسة للمظليين، التي تحمل اسم (Blizzard)، وفي 21 جوان 1955 عملية أشلون (échelon) على قطاع تبسة من طرف الفوج الأول الأجنبي للمظليين، والتي شملت جبال النمامشة وجبل وسيف شمال ثليجان نحو جبل الفوة بين بئر العاتر والماء الأبيض، وعملية تيمقاد في نهاية شهر أوت 1955 والتي استمرت شهرا كاملا، وانتهت بمعركة الجرف وشارك فيها أكثر من 40 ألف جنديا فرنسيا، وفي 07 سبتمبر 1955 قام الجيش الفرنسي بعمليات تمشيط

¹ دومينيك فارال، المصدر السابق، ص. 99-100

² شارك فيها 500 جنديا فرنسيا، وقامت وحدات الجيش الفرنسي مدعمة بالدرك والشرطة في بداية شهر أكتوبر 1954 بحملة تفتيش واسعة معززة بالطائرات العمودية انطلاقا من جبل سيدي أحمد شمال الونزة ثم جبل بوخضرة والدير ودوار قوراي وجبل الرميطة وجبل الموحد وجبل الزرداب شرق العوينات، ثم مواصلة تمشيط جبل بكارية جنوب شرق مدينة تبسة، ثم جبل بورمان بالقرب من بوشبكة وجبل أنوال والدكان جنوب تبسة، وتواصل تمشيط المنطقة في نهاية شهر أكتوبر 1954 ليشمل جبل الفوة وجبل بوجللال والبطنة بالقرب من الحدود التونسية، وكان من إفرازات هذه العملية وقوع اشتباك بين فوج يقوده فرحي ساعي بدوار الغنجاية بالقرب من بحيرة الأرنب، إلى الشرق من مدينة الشريعة 17 أكتوبر 1954، للاستزادة انظر: فريد نصر الله، التطور التنظيمي والعسكري...، المرجع السابق، ص. 105

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

جبل البطنة ناحية الماء الأبيض على الحدود التونسية الجزائرية من طرف نفس الفوج المظلي، وامتدت حتى جبل العنق ناحية بئر العاتر في 24 سبتمبر 1955.¹

صارت قوات المرتزقة تجوب دون انقطاع طول وعرض المناطق المجاورة لبئر العاتر وسوكياس ونقرين وفركان وتلحق خسائر فادحة بالتمردين (المجاهدين) في كل اشتباك، وكانت فرقة المظليين الأولى تقوم بالعمل نفسه جنوبي تبسة وواد هلال، وكانت تتكبد خسائر قليلة نسبيا مما دفعها إلى مضاعفة الاشتباكات التي كانت تتسبب في سقوط القتلى في صفوف التمردين (المجاهدين)، وأصبحت الخسائر البشرية ثقيلة بالنسبة للتمردين (المجاهدين)، ففي مدة شهرين تمكنت السرية الأولى من الليف الأجنبي من أسر عشرات التمردين واسترجعت منهم بندقية رشاشة وعشرات المسدسات الرشاشة والبنادق، وأصبح من الصعب التزود بالرجال والأسلحة انطلاقا من الأراضي التونسية.²

2- التنظيم الإداري:

كانت تبسة تابعة إداريا لعمالة قسنطينة وقسمت إلى دائرتين، جنوب تبسة (دائرة تبسة) وتضم 10 بلديات أهلية، وشمال تبسة وتم ضمها (لدائرة سدراته)، وتضم بلديات الوزنة والعيونات ومرسط إلى تبسة،³ ولتسهيل عمليات الهيمنة صارت عنابة ولاية إدارية منذ 05 أوت 1955، وقسمت إلى دوائر إدارية وعسكرية منها دائرة تبسة من أجل التحكم في الوضع، وصارت القوات الاستعمارية منذئذ مقسمة إلى فيالق وزعت على مختلف نواحي المنطقة الأولى والثانية والثالثة، منها الفرقة 02 للمشاة D.I.M، ومركزها على الحدود الجزائرية التونسية من البحر إلى تبسة.⁴

¹ في الوقت الذي كانت تدور فيه أحداث معركة الجرف ما بين 22 و28 سبتمبر 1955، تم استقدام الكتيبة السادسة الصباحية المشكلة من الجنود المغاربة والتي يطلق عليها الطابور المغربي، وأسندت لها تمشيط ومراقبة نقرين وفركان وسوكياس، وقد شاركت في الحصار على جبل الجرف في سبتمبر 1955، وتكبدت عشرات القتلى، كما أن عدد من عناصرها انضمت للثورة الجزائرية بالجبل الأبيض، للاستزادة انظر: فريد نصر الله، التطور التنظيمي والعسكري...، المرجع السابق، ص.105

² دومينيك فارال، المصدر السابق، ص.109، 110

³ فريد نصر الله، التطور التنظيمي والعسكري...، المرجع السابق، ص.104

⁴ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص.100

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

أ- قانون حالة الطوارئ:

ما إن اندلعت الثورة حتى سارعت أجهزة الاستعمار لاستنفار كل إمكانياتها لقمعها وصرفها عن أهدافها بما لديها من وسائل عسكرية وقانونية، فأصدرت تشريعا في منتهى الشدة، كما استعارت جملة من النصوص التشريعية كانت مطبقة في الحرب العالمية، فقررت تطبيق حالة الطوارئ في الأوراس في 23 فيفري 1955، ومنحت الحاكم العام في الجزائر سلطات خاصة، وهكذا طبقت التشريع الخاص بالمصادرات الحربية، وقيدت حريات الأشخاص، فمنعت التجول في بعض الأماكن إطلاقا، وحددت الإقامة، وفرضت الرقابة على التنقل ومنعت الاجتماعات، وأنشأت المحاكم العسكرية لتحل محل المحاكم الجنائية.¹

في 01 أبريل 1955 صادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون، وأصبح ساري المفعول ابتداء من 03 أبريل 1955 بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسية،² بحيث عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية في 23 مارس 1955 لدارسته وإثرائه ونتج عن ذلك ثلاثة آراء للنواب بين معارضين ومؤيدين:

الرأي الأول يرى في تطبيقه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية

الرأي الثاني: يرى في تطبيقه مخالف للدستور الفرنسي

الرأي الثالث يرى في تطبيقه أمر ضروري للغاية من أجل القضاء على الثورة في مهدها.³

تدعمت الإستراتيجية الاستعمارية بمنطقة تبسة بقانون الطوارئ في منتصف شهر أبريل 1955، فكانت واحدة من الأقاليم الثلاثة التي طبّق عليها هذا القانون عبر الوطن،⁴ فالمرسوم رقم 55-386 المؤرخ في 06 أبريل 1955 المتعلق بتطبيق حالة الطوارئ بالجزائر،

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، دار الشهاب، باتنة، ص.68

² الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.268

³ يحي بوعزيز، ثورات في القرنين 19 و20 ثورات القرن العشرين، دار الصائل، الجزائر، 2009، ص.163-164

⁴ اتخذ هذا القانون طريقه إلى التنفيذ في نفس الشهر والسنة في منطقة باتنة وتبسة فقط على الرغم من أنه اقترح للتطبيق في الأوراس وناحية القبائل، أنظر: يوسف مناصرية، قوات الجيش الاستعماري...، المرجع السابق، ص.60

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

تم بموجبه تحديد المناطق التي سيتم تطبيقه فيها، وذلك حسب نص المادة الأولى التي كان من ضمنها البلديات المختلطة والبلديات كاملة المهام بتبسة،¹ وكان الهدف من تطبيقه على جنوب تبسة والحدود الجزائرية التونسية هو قطع الطريق أمام الثوار وخنق الثورة في مهدها، ونظرا لأن وضع القوات الاستعمارية كانت متدهورة فإن حالة الطوارئ لم تنفذ، ولجأ وزير الداخلية الفرنسي "ميتران" إلى تغطية فشل قواته أمام الثوار المجاهدين، فأسس قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس، ومنحت قيادتها إلى الجنرال "بارلانج" (Parlange)² وانضم تحت سلطته رؤساء الدواوير والإدارة والشرطة وكل العساكر المتمركزة في المنطقة بما في ذلك الدرك، وطبق الجنرال بارلانج حالة الطوارئ في دائرة باتنة وبسكرة بهدف عزل الأوراس عن الجنوب التونسي، وضم أيضا وادي سوف أين يمكن إيصال الأسلحة إلى الأوراس من القطر الليبي الشقيق.³

في البداية حددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد وأن يكون تطبيقها محصورا على المناطق الأكثر اضطرابا، وههي عمالات باتنة، تبسة، تيزي وزو، لكن هذا الإجراء افتيء أن طبق على الشرق الجزائري في خريف 1955، ثم عمم على كامل التراب الجزائري بعد أحداث 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني.⁴

ب- إنشاء مراكز المجموعات المتنقلة للشرطة الريفية (G.M.P.R):

¹ فريد نصر الله، التطور التنظيمي والعسكري...، المرجع السابق، ص.102

² اختصاصي في الشؤون الأهلية في المغرب، أسندت له قيادة الشؤون المدنية والعسكرية في منطقة الأوراس والنمامشة وعين الجنرال "فونكسم" (Vanuxem) نائبا له على الشؤون العسكرية، المعروف بعوائه الشديد لكل ما هو جزائري، حيث أشرف على تنصيب ضباط مكلفين بالمصالح الإدارية المتخصصة عبر كامل المنطقة، للاستراة انظر: دومينيك فارال، المصدر السابق، ص.95، وانظر أيضا: يوسف مناصرية، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المرجع السابق، ص.60-63، انظر أيضا: فريد نصر الله، التطور

التنظيمي والعسكري...، المرجع السابق، ص.102

³ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص.97

⁴ الغالي غربي، المرجع السابق، ص.269

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

قرر الحاكم العام الجنرال "ليونار" إنشاء أفواج متنقلة للأمن (G.M.S) والتي عرفت في المناطق الريفية بالمجموعات المتنقلة للشرطة الريفية (G.M.P.R)، فمن مجموع 59 مركزا على المستوى الوطني، تم بناء خمسة مراكز بتبسة مع بداية شهر مارس 1955 وتمثلت في: مركز رقم 03 بمدينة تبسة: للإشراف على تمهيط المناطق الريفية لجبل العنبة والمستيري وحلوفة وقواري وبوخضرة وفج تنوكلة المؤدي لبئر العاتر والماء الأبيض.

مركز رقم 05 بمدينة الشريعة: لمراقبة المناطق الريفية لمشاتي عبلة ومشتل وبئر الطويل وأولاد ذياب والكراع وبئر الدواميس وقصر العطش، ويتوفر هذا المركز على وحدة الشرطة الريفية المتنقلة والدرك والفوج 105 مدرعة والكتيبة السادسة مشاة.¹

مركز رقم 26 بناحية قنتيس: لمراقبة البدو الرحل بعقلة قساس والبطين والمديلة والجرف والجديدة حتى مداخل فركان في الجنوب.

مركز رقم 72 يوكس لبيان (الحمامات حاليا): تم إقامة هذا المركز في أوت 1955، وهذا لمراقبة جبل العنبة والدكان جنوب شرق تبسة وجبل بلكفيف والمسولة وجبل حلوفة شرقا وجبل سردياس وتروبية والققعاع في الجنوب الشرقي.

مركز رقم 73 ونزة: تم إنشاؤه في بداية سبتمبر 1955، وذلك للإشراف الأمني والعسكري على المنطقة الشمالية لتبسة، ومراقبة سلسلة جبال الحوض والدير وجبل سيدي أحمد المتاخمة للحدود مع سوق أهراس،² إضافة إلى إنشاء مراكز دائمة، حيث قامت القوات الفرنسية بإنجاز 42 مركزا عسكريا دائما للقوات الفرنسية عبر إقليم تبسة بين شهر مارس 1955 وأوت 1956.³

ج- إنشاء المناطق المحرمة بتبسة:

¹ فريد نصر الله، التطور التنظيمي والعسكري...، المرجع السابق، ص.102

² المرجع نفسه، ص.103-104

³ نفسه، ص.134

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

من الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة، إنشاء مناطق محرمة في الأماكن الإستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني، والتي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم المناطق المتعفنة، فمنعت الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبورها ما عدا القوات الفرنسية، والغاية من هذا التحكم في حركة تنقل وحدات جيش التحرير الوطني وعزلها ومحاصرتها، ومن ثمة تسهل عملية إبادتها وتدميرها، ولتنفيذ هذا الإجراء القمعي، أصدر مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما يحدد هذه المناطق والصلاحيات الممنوحة للسلطات العسكرية فيها.¹

في شهر مارس 1956 تم إنشاء المناطق المحرمة في الجزائر، وقد اعتبرت المناطق التالية بتبسة ممنوعة على تنقل السكان:

المنطقة الأولى: جبال النمامشة (منطقة محرمة من الصنف -ب-) من تليجان جنوبا وحتى جبل سوكياس شمال نقرين وفركان، على مسافة 30 كلم، ومن جبل العنق شرقا حتى الجديدة على الحدود مع خنشلة على مسافة 73 كلم، باعتبارها منطقة إستراتيجية لنشاط الثائرين بين سنتي 1954 و1955.

المنطقة الثانية: جبل غيفوف والزواريف جنوب نقرين المحاذية لصحراء المرموثية وشط الغرسة بالقرب من وادي سوف والجريد التونسي.

المنطقة الثالثة: الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس وكجزء منه المار بتبسة من قلعة السنان شمالا وحتى مركز أم علي جنوبا على مسافة 120 كلم، ومتوسط 15 كلم (يتسع بالقرب من مرسط لعوينات ليصل إلى 30 كلم)، وتمثل المناطق المحيطة بالماء الأبيض باتجاه تونس عبر جبل بوربعية منطقة محرمة من الصنف -أ- تحت مراقبة الطيران الفرنسي ليلا ونهارا عبر مطار بئر العاتر وتبسة.

¹ الغالي الغربي، المرجع السابق، ص. 272.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

المنطقة الرابعة: جبل الفوة وجبل بوجلال وجبل الدكان وأنوال من الصنف (ب) ونقطة مراقبتها الماء الأبيض شرقا ومركز الدكان شمالا وبرج القعقاع ومركز بئر مقدم (لصاص) غربا، وهو ما يمثل الحيز الجغرافي للمناطق المحرمة بتبسة ما نسبته 60% من الرقعة الجغرافية للمنطقة، وقد أدى إلى اختلال كبير في الأنشطة الاقتصادية للسكان خاصة بالمناطق الحدودية مع تونس وسكان جبال النمامشة.¹

غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كان يرمي إليه الاستعمار الفرنسي، فجعل منها جيش التحرير الوطني مراكز إقامته، وأنشأ بها مخابئ لإيداع عدته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى، فصارت مناطق محررة، مما جعل العدو يعترف بأنها أصبحت محرمة في الحقيقة عليه هو لا على المجاهدين والشعب، لأنه كان لا يدخل هذه المناطق إلا في عمليات واسعة النطاق وبجيوش كثيرة العدد.²

¹ المرجع نفسه، ص. 135-136

² الغالي الغربي، المرجع السابق، ص. 273.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

المبحث الثاني: القواعد الخلفية الشرقية للثورة الجزائرية

بمجرد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 كان لزاما على مفجري الثورة البحث على قوة عربية قادرة على دعمها ماديا دون خوف أو تردد أمام القوة الفرنسية ومن ورائها الحلف الأطلسي،¹ وكانت لشبكات التسليح الجزائرية بالخارج الدور الحاسم في تزويد الثورة بالأسلحة، حيث سعى بن بلة إلى البحث مع السلطات المصرية في تنظيم شبكة لوجستية لتزويد المقاتلين (المجاهدين)، ومن العوامل التي ساعدت على تسليح الثورة وتموينها حدودها الجغرافية وأهمها الحدود الشرقية، حيث تعود جذور تهريب السلاح على الحدود الشرقية إلى ما قبل 1954 بالسلاح،² كانت قواعد الثورة الخلفية في البداية على شكل مجموعات قليلة، وقد استفادت الثورة الجزائرية من وجود أعضاء لها مناضلين بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي بمصر،³ وكان السلاح في الغالب مصدره الأول تونس وليبيا وبكميات أقل المغرب الأقصى.⁴

بذل المجاهد أحمد بن بلة مع مصطفى بن بولعيد وآخرون جهدا جبارا في جمع السلاح وتخزينه في قاعدة طرابلس بليبيا، وكذلك بعد تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 واستقطابها إلى الشباب الجزائري وكثرة عدد المجاهدين، مما استدعى الحاجة الماسة للأسلحة التي كانت تصلهم من المشرق، حيث كانت الأسلحة تجلب من مصر وليبيا وتونس لتصل إلى الجزائر.⁵

اهتم قادة الثورة بالقواعد الخلفية حيث قاموا بتعيين قادة بتلك القواعد، أي على الحدود الجزائرية والدول المساندة، ويبرز أثرهم في مهمة التسليح وكيفية جمع الأموال لشراء الأسلحة، بالإضافة إلى إيجاد وسائل لنقلها وتأمين الطرق من أجل النقل وكيفية إدخال تلك

¹ مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط 02، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص. 202

² مراد صديقي، الثورة الجزائرية "عمليات التسليح السرية"، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص. 28

³ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص. 35

⁴ بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص. 174

⁵ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص. 39

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

الأسلحة إلى الجزائر ليتكفل قادة الثورة بتوزيعها، فكل تلك الإعانات الخارجية لم تكن لتوجد لولا حث القادة المتمركزين في القواعد الخلفية من أجل استقطاب الرأي العام والدول الشقيقة نحو الثورة الجزائرية،¹ وهذا من خلال مساعي حكومات الكتلة العربية والشرقية الصديقة للجزائر، حيث تم نقل الأسلحة والعتاد الذي تم الحصول عليه في الخارج إلى شبكة من القواعد الآمنة المنشأة في مصر وليبيا وتونس والمغرب، ولتجهيز ذلك العتاد كان لزاما على قادة الثورة التحرك لنقل الإمدادات المتراكمة، وتوزيعها على قواتها هناك، وعلى العموم فقد حقق المتمردون (المجاهدون) نجاحا ملحوظا في تحقيق ذلك، واستمر الدعم المالي الخارجي الضروري للحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد الحربي بسرعة في الأشهر الأولى من التمرد واستمر في الزيادة، كما أن إمداد اللوازم الداخلية في تلك القواعد كان بصعوبة بالغة نظرا للمراقبة الفرنسية.²

أولا: مصر

كانت مصر قبلة مفجري الثورة الجزائرية لدعمهم بالسلح، ذلك لأن انطلاقة الثورة في حد ذاتها اعتمدت على وسائل تقليدية ومتواضعة، وللمحافظة على استمراريتها، كان لزاما على مسؤوليها أن يوفرُوا الوسائل الضرورية لهذه الغاية والمتمثلة بالدرجة الأولى في جلب الأسلحة وتغطية حاجيات المجاهدين الجزائريين، وعلى هذا الأساس كان اللقاء بين فتحي الديب وأحمد بن بلة قصد تحضير عمليات الإمداد بالسلح، والتخطيط لها وبحث الطرق والوسائل الممكنة لتأمين وصول السلح إلى الجزائر.³

تمكن أحمد بن بلة بعد وصوله إلى القاهرة من الإقامة في مصر، وبعد فترة وجيزة كللت جهود أحمد بن بلة بلقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن طريق فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية، والتقى أحمد بن بلة رفقة محمد خيذر يوم

¹ محمد عباس، فرسان الحرية "شهادات حية"، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.74

² Charles R. Shrader, op.cit, p.231

³ مريم صغير، المرجع السابق، ص.202

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

05 أبريل 1954 مع فتحي الديب وعزت سليمان وتمكن هذه المرة من الحصول على وعد صريح من حكومة القاهرة بدعم حركة الكفاح الجزائرية.¹

تم عرض أمر تموين الثورة الجزائرية بالسلاح بتاريخ 20 أوت 1954م على الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتفاصيله الكاملة فبارك الخطوة منتظرا تحديد وقت التنفيذ،² وكان جمال عبد الناصر وقتئذ المدعم الأساسي لحركات التحرر في المغرب العربي،³ وتم الاتفاق مع بن بلة على السفر إلى ليبيا لدراسة إمكانية تهريب السلاح عبرها بالاتفاق مع العناصر الوطنية هنالك، وبالذات للمنطقة الشرقية بالجزائر، لتشرع فور البدء في الكفاح في تهريب السلاح إليهم لتصلهم التعزيزات قبل نفاذ الذخيرة، كما طلب من بن بلة إعداد الطاقم الجزائري الذي سيتولى حراسة ونقل شحنات الأسلحة عبر ليبيا، على أن يعود لإبلاغ جمال عبد الناصر بيوم وساعة الصفر التي اتفق مع بوضياف على تأمين وصولها إليه وبوسائلهم الخاصة، وأمام تزايد عدد المجاهدين الملتحقين بالثورة كان لزاما توفير السلاح لهم، حيث بدأ أحمد بن بلة العمل مع السلطات المصرية منذ أكتوبر 1954 لتزويد الثورة الجزائرية بالسلاح.⁴

وبزيادة الحاجة للسلاح في الداخل ازداد الإلحاح من قادة الكفاح في الجزائر على طلب الدعم بأكبر كمية من السلاح والذخيرة، مما دفع بن بلة إلى العودة إلى القاهرة ليطلب بسرعة الإمداد،⁵ واتصل بفتحي الديب وبدوره عرض الأمر على جمال عبد الناصر الذي قرر المساعدة، حيث يقول فتحي الديب: "التزاما منا بتنفيذ قرار جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة، ولمعرفتنا بإمكانيات الإخوة الجزائريين المحدودة وضرورة توفير احتياجات المكافحين لمواصلة مسيرة الثورة بلا توقف، باشرنا منذ أول أكتوبر

¹ الطاهر جلي، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص. 140-141

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 58، 59

³ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص. 120

⁴ فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 58، 59

⁵ المصدر نفسه، ص. 61، 62

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

1954"، وبعد أن قرر قادة الثورة تحديد أواخر شهر أكتوبر لاندياع الثورة، تم التحضير لتزويدهم باحتياجاتهم من الأسلحة والذخيرة.¹

عندها غادر بن بلة القاهرة ليواصل مهمته بليبيا حسب الاتفاق، بعد أن زوّده السلطات المصرية بـ 5000 جنيه لشراء كميات الأسلحة والذخيرة المتوفرة من السوق السوداء الليبية، لمباشرة عملية التهريب فوراً حين تزويدهم بالكميات اللازمة من مخازن الجيش المصري،² وتلقى بن بلة من عبد الناصر كامل الدعم في أداء مهمته في شراء الأسلحة، لم تكن مهمته سهلة، كما أن تمهيد مرورها للجزائر كان شاقاً، حيث أعطى عبد الناصر أوامره لفتحي الديب بالتجنيد من أجل دعم المقاومة المسلحة في الشمال الشرقي، وفي هذا الإطار استفادت ثورة الجزائر من شحنات هامة من الأسلحة، ولولاها لواجهت الثورة الجزائرية مشكلة تسليح حادة.³

تم اختيار اليخت "انتصار" باعتباره سيقوم برحلة تدريبية بمنطقة البحر الأبيض، وتم اختيار البكباش بحري فؤاد ليتولى قيادة اليخت ويتولى مسؤولية وسلامة العملية وسريتها،⁴ كان بن بلة قد وفرّ الظروف المناسبة في ليبيا لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر، وتم اختيار أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس لإنزال الشحنات، وذلك بالتنسيق مع عبد الحميد درنة لنقل الأسلحة عبر الشاحنات إلى منزل القائم قام، وكانت أول دفعة من السلاح المصري وصلت إلى ليبيا يوم 07 ديسمبر 1954 عبر اليخت "انتصار"،⁵ حيث أسهم تعاون السلطات الليبية في تسهيل النشاط العسكري للثورة الجزائرية وإمداد جبهات القتال

¹ مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط05، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص. 141-142

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 45

³ عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح إبان مرحلة اندلاع الثورة 1954-1956م، مجلة عصور الجديدة، ع 16-17، جامعة وهران،

2015، ص. 368

⁴ فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 63

⁵ بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص. 231

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بشحنات مهمة من السلاح، إذ أمّن رئيس الحكومة إنزال شحنة اليخت "انتصار"،¹ وتعتبر هذه أولى الشحنات المصرية لدعم الثورة الجزائرية.²

لم تكن الأسلحة والذخائر التي وصلت للجزائر تسد العجز الفادح للسلاح والذخيرة، فقد كانت المعارك تشهد وجود قطعة سلاح واحدة لكل 05 مجاهدين، وهذا ما دفع المسؤولين لتدارك هذا النقص، ففي 20 أكتوبر 1955 تحرك اليخت "الحظ السعيد" من ميناء الإسكندرية بشحنة³ من الذخيرة والمتفجرات، وهي موجهة إلى الأوراس وسوق أهراس والجهة الشرقية عموماً،⁴ وتم إيصال هذه الشحنة إلى ميناء طرابلس يوم 18 أكتوبر 1955 بالتعاون مع أحمد بن بلة وفتحي الديب وعزة سليمان، وتم استقباله من طرف مندوب جيش التحرير علي محساس، وتم اختيار ميناء الزوارة، وهو ميناء قديم بطرابلس.⁵

استطاع بن مهدي التنسيق مع الوفد الخارجي (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر) وبمساعدة السلطات في مصر أن ينقل شحنة من الأسلحة من ميناء الاسكندرية بواسطة الباخرة "آتوس"⁶ المحملة بالسلاح من ميناء زوارة الليبي في نوفمبر 1955.⁷

¹ تضمنت الشحنة التي كان يحملها اليخت ما يلي: 100 بندقية لي أنفيلد 303، 10 رشاش برن 303، 25 بندقية رشاشة تومي 45، 05 كأس إطلاق، 80.000 طلقة 303 (ثمانون ألن)، 18.000 طلقة 303 ر لبرن، 1.000 طلقة 303 ر حارقة، 1.000 طلقة 303 ر حارقة للدروع، 24.650 طلقة 45 ر للتومي، للمزيد أنظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.46

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص.167

³ تمثلت الشحنة في: -04 مدافع "هاون 02" - 10.000 طلقة 792 بلجيكي. - 13.000 طلقة 303 - 1000 متر فتيل إنفجاري. - 6000 كبسولة طرقي رقم 07 - 1000 كلغ متفجرات جلعنايت. - 798 متر فتيل. - 1000 كبسولة كهربائي. - 07 علب كبريت هواء. - 196 قالب متفجرات TNT. - 100 مقذوفة انيرغا. - 300 مفجر انيرغا. - 189 طلقة هاون 02 - 05 دينامو للنسف. - 04 جهاز لاسلكي. - 1000 يارد سلك كهربائي. - 05 وصلة انيرغا. - واحد هوائي لاسلكي. - 05 خناجر، للمزيد أنظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.53

⁴ مراد صديقي، المرجع السابق، ص.34

⁵ فتحي الديب، المصدر السابق، ص.126-127

⁶ كلمة آتوس هي كلمة يونانية تطلق على جبل مقدس في شبه جزيرة صغيرة في اليونان طولها 45 كم وعرضها 08 كم وهي عبارة عن جمهورية مندمجة مع اليونان ومدارة من طرف مجموعة من الأدير يبلغ عددها 20 ديورا أرثدوكسيا، وهذا الجبل المقدس محرم دخوله على النساء منذ عام 1060 بل هو محرم على إناث الحيوانات فقط مريم العذراء هي الوجه الأنتوي المسموح له بالتواجد فيها، للمزيد أنظر: محمد الهادي حمداو، المرجع السابق، ص.58

⁷ مسعود عثمان، الثورة الجزائرية "أمام الرهان الصعب"، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص.344

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

قامت مجموعة من مجاهدي سوق أهراس بنقل تلك الشحنة إلى بوكماش بليبيا ثم إدخالها إلى الجزائر.¹

عرفت عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر خلال النصف الثاني من شهر مارس 1956 تطورا ملحوظا عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد منطقة الأوراس وناحية سوق أهراس بالأسلحة بالرغم من عمليات المراقبة المكثفة التي لجأت إليها المصالح الفرنسية، وأدخلت إلى الجزائر ما بين 20 مارس و 06 أبريل 1956 أربع دفعات من السلاح، وقد كان المكلف بهذه العملية من الجانب الجزائري علي محساس المفوض من قبل بن بلة.²

بتاريخ 26 جويلية 1956م قام المركب "ديفاكس" بتوصيلة بحضور بن بلة، حيث انطلق من الإسكندرية، وعلى متن المركب شحنتين، الأولى موجهة إلى الجبهة الغربية، والثانية موجهة إلى الجبهة الشرقية (الأوراس وقسنطينة)، وتم إنزالها في ميناء زوارة.³

تبقى مصر المصدر الرئيسي لتموين الثوار بالأسلحة،⁴ وإن نقلها بين مصر وليبيا لا يخضع لأي نوع من الرقابة، فهي تنقل بكل حرية ومعظمها أسلحة بريطانية يملكها الجيش.⁵

الجيش.⁵

ثانيا: ليبيا

ساهم استقلال ليبيا سنة 1951 في تنشيط حركات نقل السلاح إلى الجنوب التونسي الذي أصبح منطقة تسودها الفوضى التي غذّتها التهريب الفردي والمنظم لهذه الأسلحة،⁶ لذا كانت ليبيا قاعدة خلفية بارزة للثورة الجزائرية ومصدر دعم مادي مهم وأرضيتها طريق عبور ممتاز لقوافل السلاح، نظرا لموقعها المفتوح على مصر من الناحية

¹ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.54

² الطاهر جلي، الإمداد بالأسلحة...، المرجع السابق، ص.239

³ مراد صديقي، المرجع السابق، ص.38.

⁴FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), p.02.

⁵ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، ط01، سواهم

للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص.89

⁶ محمد ذويب، المقاومة المسلحة والخلاف اليوسفي البورقيبي بمنطقة أقصى الجنوب التونسي 1952-1956 من خلال المصادر الشفوية،

مذكرة ماجستير، جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون واللسانيات، 2009-2010، ص.99

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

الشرقية وغربا على تونس والجزائر، ويذكر المجاهد قاضي بشير بأنه وبموجب قرار رسمي سيتم تأسيس قاعدة بليبيا لإمداد الثورة الجزائرية في الداخل بالسلح في 20 أوت 1954م عن طريق اتفاق كل من أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وذلك في اجتماع بطرابلس دام حوالي 20 يوما.¹

وتجدر الإشارة أن هذه المرحلة كانت تندرج في إطار حركة الكفاح المسلح المشترك الواحد لتحرير المغربي العربي كله ووحدته، وكان أبرز المساهمين في مجال التسليح بليبيا أحمد بن بلة وقاضي بشير وعلي محساس ومحمد الهادي عرعار وغيرهم.²

حضر بن بلة لأولى عمليات الإمداد بالسلح من ليبيا والتخطيط لاستمرار هذا الإمداد في نطاق السرية وتأمين وسائل التهريب، وحصر نطاق السرية في أضيق نطاق لضمان إنجاح دعم الثورة في تحقيق أهدافها،³ حيث سعى بن بلة منذ البداية لربط اتصالاته مع الليبيين لأن ليبيا على حد قوله: «هي جيل الوريد لتمير السلح إلى الجزائر».⁴

لذا وضع خطة التموين بالسلح عن طريق قواعد التسليح التي أسست منذ 1954 بليبيا، وكان دائم التنقل بشكل منتظم منذ بداية سنة 1955 في كل من ليبيا وإيطاليا وسويسرا، وذهب أيضا إلى إسبانيا والمغرب، وكان السلح ينقل عبر خطين رئيسيين يلتقيان في ليبيا:

- الأول يأتي من مصر ومن بعض الدولة العربية (السلح من أصل بريطاني).
- الثاني يأتي من أوروبا بواسطة مهريين عاملين (أساسا من إيطاليا/ألمانيا/تشيكوسلوفاكيا).⁵

¹ بسمة خليفة أبولسين، الليبيون والثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص.133

² محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.39

³ فتحي الديب، المصدر السابق، ص.47

⁴ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.42

⁵ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.87

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

في حين غادر بن بلة القاهرة ليوصل مهمته بليبيا حسب الاتفاق مع السلطات المصرية بعد أن زودته بـ 5000 جنيه لشراء كميات الأسلحة والذخيرة المتوفرة من السوق السوداء الليبية مباشرة لعملية التهريب فوراً لحين تزويدهم بالكميات اللازمة من مخازن الجيش المصري.¹

حيث انتقل بن بلة إلى طرابلس والتقى بعبد العزيز شوشان الذي استطاع أن يؤسس رفقة بشير قاضي ومصطفى بن بولعيد شبكات التسليح بليبيا، وقام بتكليف بعض الإخوة الليبيين المختصين في تهريب السلاح من قاعدة العظم البريطانية بطرابلس، وتم التنسيق مع أمين صالح،² وسافر فعلاً هذا الأخير، وتم شراء 28 بندقية و08 مدافع رشاشة برن، 03 رشاشات ستان، وكمية كافية من الذخيرة البريطانية، وقام بنقلها وإخفائها ببلدة الجوارشة غربي بن غازي، لتسلم فيما بعد لمرسول أحمد بن بلة والعمل على ترتيب وسيلة وطريقة تهريبها من برقة إلى شرق الجزائر.³

كلف مصطفى بن بولعيد بشير القاضي بالسعي لتهريب السلاح من غدامس إلى واد سوف، حيث قام بشير قاضي بتنقلات عديدة بين طرابلس وغدامس بمساعدة الشيخ عيساوي، فقد تم نقل أسلحة كثيرة إلى الجزائر من ليبيا عن طريق عدة أشخاص جزائريين منهم: محمد الهادي عرعار وعمر البرجي، وقد مرّ التسليح من هذه القاعدة بمرحلتين:⁴

– الأولى: ينقل فيها السلاح عبر أفراد بقطع محدودة من قبل أشخاص محددتين.

¹ فتحي الديب، المصدر السابق، ص.45

² أحد أعضاء السفارة المصرية بليبيا، له علاقات بليبيا مع كافة المستويات، وتربطه ثقة وصدقة مع أفراد الأسرة المالكة الليبية، وهو بعيد عن الشبهة بالنسبة لعناصر البوليس البريطانية، وبالتالي لديه القدرة على التحرك المستور.

³ فتحي الديب، المصدر السابق، ص.58-59

⁴ يوجد تنظيم جبهة التحرير الوطني في طرابلس ويقوم بتسييره المسمى محمد الهادي ويتكون هذا الجهاز من الفروع الآتية:

– قاعدة التسليح بغدامس: وهو المركز التقليدي للتهريب حيث تدخل القوافل إلى الجزائر عبر وادي سوف.

– قاعدة التسليح تالوت: وهي نقطة الانطلاق عبر الطرقات التي توصل إلى شط الجريد والذي يوصل بدوره مباشرة إلى بئر العاتر ونقرين.

قاعدة التسليح بزوار، أين تنقل الأسلحة إلى تونس عبر البر متبعة سلسلة جبال مطماطة بتونس على ظهر حملين أو ثلاثة بقيادة من 05 إلى 10 رجال كان تعاون الحكومة الليبية واضح جداً، حيث يقوم الجيش علناً بإنزال السلاح ونقله، ينظر: بوكري حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.88

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- الثانية: اعتمدوا على القوافل لنقل كميات أكبر لتسلل طرق بعيدة عن العدو، وتصل إلى أماكن محددة.¹

تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه بن بلة ومصطفى بن بولعيد وبشير قاضي في تأسيس قاعدة تسليح في القطر الليبي الشقيق، وكان مجاهدو المنطقة الأولى يمررون السلاح من ليبيا عبر تونس إلى الجزائر ويوزعونه على المجاهدين.²

اتفق رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر حول نقل السلاح والعتاد عبر التراب الليبي إلى الحدود الجزائرية وهذا أثناء زيارته إلى مصر أواخر شهر أكتوبر 1954،³ وتم إخطار حليم عبد الحميد درنة واتفقا على عملية نقل كمية من السلاح،⁴ وتم شحن في اليخت "انتصار" التابع للقوات البحرية المصرية، ونزل بأحد الموانئ المهجورة قرب طرابلس ومن هناك نقلت الأسلحة إلى منزل مصطفى بن حليم حفاظا على السرية، وذلك يوم 08 ديسمبر 1954م وأخذت بعد ذلك طريقها إلى الجزائر على ظهور الجمال عبر الجنوب التونسي.⁵

في 16 ديسمبر 1955 احتجّ وزير فرنسي لدى الوزير الأول لليبيا، ونبهه إلى ضرورة معاقبة أفراد الشرطة المتورطين في تهريب السلاح، وكذلك أشار إليه إلى ضرورة مصادرة الأسلحة المهربة.⁶

لقد زاد نشاط تجارة الأسلحة الخفيفة في صحراء ليبيا، وبتوفير مخازن الأسلحة بصحراء برقة استفادت الثورة من الأسواق الليبية واعتبرتها مصدرا رئيسيا لدعم شبكات التهريب.⁷

¹ عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص.13

² يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث... المرجع السابق، ص.40

³ محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.184-185

⁴ مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.96

⁵ المرجع نفسه، ص.17

⁶ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.93

⁷ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.42

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

ساهم رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم في دعم الثورة الجزائرية، خاصة في مساعدته في تمرير الأسلحة عبر الأراضي الليبية، رغم العوائق التي واجهت مهمته مثل تواجد القوات البريطانية في البلاد وإشرافها على شرطة طرابلس، والرقابة التي تفرضها فرنسا على ليبيا،¹ حيث كانت ليبيا على المستويين الرسمي والشعبي وبمختلف أجهزتها الدور البارز لإيصال النجديات العسكرية لجنود الثورة الجزائرية عبر منافذ الحدود التي تربط بين ليبيا والجزائر،² وفي هذا الصدد يقول أحمد بن بلة: «إن حركة التحرير الجزائرية قد اتصلت بالحكومة الليبية منذ وقت مبكر، وأن التعاون مع الحكومة الليبية كان قائما والمساعدات كانت حقيقية»، وكانت عمليات التسليح من طرف شبكات التسليح الجزائرية في ليبيا تعمل بالتنسيق مع المقاومين التونسيين والمكلفين كذلك بجمع وإمداد الثورة التونسية بالأسلحة، وكان لها مزرعتان: واحدة في زنور والثانية في غشير وهما مستودعان للأسلحة،³ حيث اتفق مع قائد قوات دفاع برقة على تسلّم الأسلحة من المصريين على الحدود المصرية وتمريرها عبر برقة باتجاه طرابلس التي ستكون ممرا ومخزنا للأسلحة.⁴

تم تفرغ شحنة للأسلحة بليبيا في 03 جوان 1955 مصدرها إيطاليا، تتمثل في ذخيرة وبنادق رشاشة من أجل نقلها إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية، وفي 08 جوان 1955 غادر أربعة جزائريين منطقة نالوت بليبيا نحو مدينة غدامس، وكانوا ينقلون كمية كبيرة من السلاح على الجمال، وكانت الأسلحة عبارة عن بنادق صيد، بنادق حربية، وذخيرة، وفي 17 جوان 1955 أشارت مصادر الأمن الفرنسية إلى أنّ مجموعة من الجزائريين في هذه الفترة غادروا طرابلس نحو الجزائر في قافلة كبيرة محملة بالأسلحة، وفي 03 جويلية 1955 غادرت قافلة سلاح تتكون من سبعة جمال ليبيا نحو الجزائر أرسلها أحمد بن بلة، وقد سلكت القافلة جنوب تونس باتجاه الجزائر نحو تبسة، وفي 10 أوت 1955م غادرت

¹ بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص. 368.

² بسمّة خليفة أبولسين، المرجع السابق، ص. 133.

³ عمار ملاح، المرجع السابق، ص. 13.

⁴ بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص. 369.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

قافلة سلاح يصطحبها أربعة جزائريين رفقة دليل من طرابلس ليبيا، وكانت الأسلحة منقولة على الجمال وهي عبارة عن ذخيرة، وقد دخلت هذه القافلة إلى الجزائر عبر تبسة، وفي نفس الشهر تمكن بشير قاضي من جمع 31 بندقية صيد و04 بنادق رشاشة وستاتي ألماني، وتم نقل هذه الأسلحة من نالوت إلى جوش بليبيا، لتنتقل من جديد بمساعدة عيساوي النالوتي من ليبيا إلى الجزائر، وفي شهر أكتوبر 1955 عبرت قافلة سلاح الحدود الجزائرية آتية من نالوت بليبيا عبر تونس، وكانت عبارة عن قطع أسلحة وقنابل يدوية محملة على جملين.¹

سعت قيادة الثورة لضمان نقل التموين والأسلحة، وكانت عملية شحن ونقل السلاح مشتركة بين الجزائريين والتونسيين ومساعدة الليبيين، وتم نهارا في المناطق البعيدة عن الحدود الليبية التونسية، وتم ليلا في المناطق الحدودية، وعند الاقتراب من الحدود كانت القوافل تتوزع وتنتشر في أفواج صغيرة، تنتقل بيقظة وحذر حتى تتجنب الدوريات الفرنسية.²

في 01 جانفي 1956 تم نقل أسلحة على ثلاثة بغال وجملين انطلقت من منطقة سيناون جنوب نالوت، وكانت أسلحة متجهة نحو الحدود الشرقية للجزائر عبر تبسة، وفي نفس التاريخ قدم خمسة جزائريين إلى طرابلس على متن سيارة جيب وصلوا إلى النقطة المعلمة رقم 05 كلم شمال غرب نالوت، وكانوا يحملون بالسيارة أكياسا وعلبا يحتمل أنها أسلحة ومرّوا عبر الذهبية في تونس، وفي نفس الشهر أشار مصدر مؤكد للأمن العام للجزائر أن قافلة سلاح اتجهت من ليبيا نحو الجزائر، وكانت الأسلحة عبارة عن 12 مدفع موريتي عيار 60 ملم و23 بندقية رشاشة ومئات البنادق الحربية معظمها صنع انجليزي، و30 صندوق قنابل يدوية وعدة لفائف خيوط متفجرات.³

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.90

² محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.113

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.94

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بتاريخ 13 فيفري 1956 أشارت التقارير الفرنسية إلى أن خمسة جزائريين غادروا طرابلس في ليلة 08 إلى 09 فيفري في قافلة سلاح انطلاقا من جميل نحو الحدود الشرقية صوب تبسة عبر الجنوب التونسي، وكان الأسلحة متمثلة في 23 بندقية حربية صنع إيطالي و19 مسدس حربي و50 مسدس آلي صندوق قنابل يدوية،¹ كما شهد شهر مارس 1956 نشاطا متزايدا في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية-التونسية لتزويد جيش التحرير وجبهة الجزائر الشرقية بكميات وفيرة من السلاح، وتم إدخالها على مرحلتين ما بين 22 و27 مارس، رغم مضايقات "جايتز" قائد الشرطة البريطانية في ليبيا، وكان المكلف بهذه العملية من الجانب الجزائري، علي محساس المفوض من قبل بن بلة، والسلاح المهرب تمثل في: 65 بندقية آر 303، 10 رشاشات فيكرز متوسط، 30 رشاش لانكستر، 216 خزان لانكستر، 20 خزان للفيكرز، 6.000 طلقة 09 ملم.²

لدعم شبكة تهريب السلاح، كانت قيادة الثورة قد أوفدت في 25 ماي 1956، مثلا عن المنطقة الشرقية إلى طرابلس واستقبل من طرف المجاهد محمد الهادي عرعار، وكان قد أرسل هذا الأخير بقيادة الثورة، فعينوا مجموعة المجاهدين للقيام بالعملية منهم: محمد الهادي عرعار منسق مسؤول عام، قاضي بشير مسؤول التنظيم وغيرهم.³

في نفس الشهر تم تهريب شحنة سلاح كبيرة من زوارة إلى جربة، وأشار التقرير الفرنسي أن 06 صناديق للسلاح مصدرها بنغازي نقلها الثوار الجزائريون إلى مدينة زوارة الواقعة على بعد 45 كلم شمال شرق نالوت، وتم نقل الأسلحة على الجمال إلى الحدود الجزائرية عبر تبسة.⁴

¹ المرجع نفسه، ص. 97

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 176

³ احمد بن بلة، المصدر السابق، ص. 113

⁴ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 99

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

تم الاتصال بقيادة الثورة في بوكماش على الحدود الليبية-التونسية، والتي عيّنت مجموعة للتكفل بعملية النقل، وسعت جبهة التحرير لضمان نقل الأسلحة، وذلك بتوفير 08 شاحنات، وكانت تنقل تحت اسم شركة عبد الله عابد السنوسي.¹

نشرت صحيفة الدايلي تيليغراف في لندن مقالا تشير فيه إلى أن كميات العتاد العسكري والأسلحة الموجهة للمتمردين في الجزائر في تزايد مستمر خاصة عن طريق الصحراء، وهو الأمر الذي يقلق الجيش الفرنسي ولا بدّ من وضع حد لهذا التمرد، وأن هؤلاء المهريين يقومون بتدريبات في مصر، ثم يمرون عبر مخيمات عبور بليبيا وطرابلس، وأنه يوجد في هذه الأقاليم مخازن للبنادق والذخيرة المحمولة في شاحنات باتجاه الجنوب، وأيضا عن طريق قوافل الجمال، ينقلونها عن طريق الجنوب التونسي، وحسب التحقيقات الفرنسية تبين أن هذه الأسلحة آتية من مصر على أساس الرقم التسلسلي لهذه الأسلحة، حيث أن السلطات الفرنسية في الجزائر متأكدة بأن هناك شبكة لتهريب الأسلحة من مصر مرورا بليبيا وتريبوليان ثم إلى تونس فالجزائر.²

في 23 جوان 1956 تم اكتشاف عمليات تهريب كبرى للسلاح من القاعدة الأمريكية ويلس فيالد القريبة من طرابلس، والأسلحة كانت أمريكية وإنجليزية، وكانت الأسلحة تنقل على العربات التقليدية إلى منطقة تبعد 75 كلم جنوب طرابلس ثم تنقل إلى الجزائر برخص نقل أمريكية مزورة.³

كانت هناك مجموعة متكونة منعدد يتراوح عددها ما بين 12 و15 فردا، وقد أستقرت مدة تقارب شهر في جهة جبال بوغافر وهي متخصصة في نقل الأسلحة وتهريبها في السيارات إلى تلابت ثم ترسلها إلى منطقة النمامشة للقائد لزهري شريط، وحسب بعض المعلومات توجد في منطقة بن قردان 40 محطة لتهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عشر

¹ عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني "شهادتي"، ط02، متيعة للطباعة، الجزائر، 2008، ص.50

² Ronald Payne, les rebelles d'Algerie reçoivent des armes par la rout du désert (daily telegraph, de Londres), articles de presse ou étrangère concernant l'Algerie, N° 28, mars 1956, imprimerie officielle ou gouvernement général de l'Algerie, Alger, p.19

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.100

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

محطات ما بين بن قردان ومدنين اعتمادا على معلومات تفيد أن قفصة هي أول محطة يسلمه المكي السوفي، بأم العرائس أحمد زمررة وصالح العربي ومحمد صالح زروندي، وأما خطوط سير شبكة التهريب القادمة من ليبيا فتتمثل في:

1- الرديف: الرديف وعين الرطام والشبيكة وأم الكماكم

2- تلابت: تلابت وأم علي وجبل فوة، والدرمون وأم الكماكم.¹

¹ حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص.37

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

ثالثا: تونس

أصبحت الأراضي التونسية من شمالها إلى جانبها وبخاصة الشريط الحدودي المشترك الامتداد الطبيعي والبشري الذي وجدت فيه الثورة الجزائرية السند القوي والمرتكز الثابت والملجأ الأمن، حيث كانت تونس بمثابة "قاعدة خلفية متقدمة" على القواعد الخلفية الأخرى.¹

شارك التونسيون إخوانهم الجزائريين وقدموا دعما كبيرا لإنجاح الثورة الجزائرية، وذلك بتسهيل إنشاء مراكز سرية للاتصال والتدريب والعلاج وتمرير الأسلحة واستقبال اللاجئين،² ولم تستطع مخططات الرقابة المتخذة على الحدود التونسية ردع مرور الأسلحة التي تمكن الثورة الجزائرية بتعزيز إمكانياتها تدريجيا، إذ يتم استعمالها من طرف الثوار الجزائريين على أساس قاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري.³

كان ارتفاع عدد الأسلحة عند المجاهدين في الفترة بين 01 مارس إلى 01 أكتوبر 1955 بجوالي 5.600 قطعة سلاح يعود إلى تهريب السلاح من الخارج، وذلك بمعدل 800 قطعة سلاح في الشهر من بينها 500 قطعة مصدرها المغرب و300 قطعة عبر تونس، أي أن عمل الشبكات المختصة في تسليح الثورة كان ناجحا بنسبة 80% وكانت نسبة 20% من الأسلحة يتم حجزها من طرف القوات الفرنسية في تونس والجزائر.⁴

إن معظم المعلومات التي جمعت تثبت خصوصا بأن قواعد الثوار بتونس كثفت من نشاطها، حيث يشير تقرير مؤرخ في جانفي 1956 وراجع إلى مين دباغين، يؤكد أنه في سنة 1955 وبداية 1956 أن حمولات السلاح قسّمت بين المغرب وتونس بـ 3/2 للمغرب و3/1 لتونس، لكن هناك مجموعة من العوامل غيرت هذه النسب لصالح تونس وهي:

¹ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.113

² عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص.27

³ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), p.01.

⁴ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.87

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- تونس أقرب جغرافيا من المصادر الأساسية لتموين الخاصة بالشرق الأوسط، حيث أنه ليس هناك عقبات لعمليات النقل من مصر وسوريا، على عكس ذلك فإن مخاطر ترصد كبيرة نوعا ما فيما يخص النقل البحري عبر المتوسط نحو المغرب.
- إن الحدود الجزائرية التونسية أضمن وخاصة في المناطق الشمالية أين توجد التضاريس المسهلة لعمليات عبور الأسلحة، إضافة إلى أن حكومة بورقيبة تمنح لجهة التحرير الوطني أقصى حد للتسهيلات، وتحرص شخصيا على أن مسار الأسلحة لا يتم انحرافه إلى غاية تسليم السلاح.
- إن النصف الشرقي للجزائر المعتاد تموينه من تونس، لديه احتياجات أكثر بمعدل من 05 إلى 08 مقارنة بالنصف الغربي.
- إن المعلومات التي جمعت تؤكد أن هناك تحركات مكثفة نوعا ما في المناطق الحدودية التونسية.¹
- نفس التقرير لـلمين دباغين يحتوي على ملاحظة تؤكد أن الطرق البرية تتميز بنسبة عالية من المردودية (الفعالية)، ومن الضروري على جبهة التحرير الوطني أن توّدد العلاقات مع تونس بهدف تحقيق عمليات شحن الأسلحة بالشاحنات مباشرة، وصولا إلى الحدود الجزائرية التونسية عبر طرابلس، وهذه النقطة تبرر تنقل مركز ثقل المخطط الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى تونس العاصمة.²
- قامت القيادة ناحية النمامشة بتكليف رجال في مهام جلب الأسلحة من تونس، حيث كانت الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى بحاجة ماسة إلى السلاح والذخيرة الحربية، وخاصة عام 1955 أين أقبل الكثير من الجزائريين على التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني، ومن بين هؤلاء الرجال كلفت القيادة الأخوين "عباد لحبيب" و"عبد المجيد بلغيث" في مهمة جلب السلاح من الحدود التونسية باستعمال مختلف الوسائل

¹ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), p.03.

² Ibid.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- (حتى بالقوة)، وبعد قيامهما بالمهمة وفي طريق العودة رفقة فوج من جيش التحرير الوطني محملين بالأسلحة قاموا بنصب كمين لحراس الغابات في مضيق يقع بين جبل سمامة وجبل الشعني الواقعان بالتراب التونسي، وقاموا بقتل مفتش الغابات والاستيلاء على سلاحه وهو مسدس مع كمية من الذخيرة، كما قاموا أيضا بأسر عدد من عمال الغابات وهم تونسيون الذين أطلق سراحهم فيما بعد، وقد بلغ المجاهدان (عبد المجيد بلغيث ولحبيب عباد) هذا إلى القائد "شيهاني بشير" بواسطة القائد "عباد الزين".¹
- وكانت هناك ثلاثة قوافل سلاح مهمة مصدرها ليبيا قد وصلت عبر تونس إلى مركز القيادة بتبسة حسب تصريح علوان الطيب الذي كان سجيناً لدى السلطات الفرنسية وهي:
- الشحنة الأولى: ثلاثة أيام قبل معركة الجرف وصلت شحنة أسلحة تحتوي على 150 بندقية و 18 بندقية p.m، و 05 بندق F.M وكل هذه الأسلحة جديدة ومن صنع إنجليزي، وصلت إلى واد هلال في آرقو، وأخرى حوّلت إلى مقر قيادة عباس لغرور.
 - الشحنة الثانية: تحتوي على 80 بندقية إنجليزية جديدة، وصلت إلى آرقو بعد معركة الجرف ما بين 18 إلى 22 ماي 1956م، وقد وصلت إلى مراكز القيادة.
 - الشحنة الثالثة: تحتوي على 150 بندقية إنجليزية جديدة وخمسة قطع F.M و 18 قطعة P.M وصلت إلى آرقو يوم 14 جوان 1956، وتم توزيعها بين جيش النمامشة بعد إقالة ورتاني بشير.²
 - كما كلّف القائد عباس لغرور المجاهد عباد لحبيب بمهمة جلب الأسلحة والذخيرة من المكان المسمى "الرديف" بالحدود التونسية وذلك في أول ديسمبر 1955، رفقة القادة لبيض بوقصة، عزاز بلقاسم المدعو "باسي"، وقادة صالح ومجموعة من المجاهدين من بينهم عبد الله المدعو "النقريبي" وأخوه "العربي مسعودي"، فبالإضافة إلى مهمة جلب الأسلحة فقد أعطيت

¹ عمار جرمان، من حقائق جهادنا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2009، ص.263

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.137-138

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

لهم أوامر بتقديم يد المساعدة للمقاومة التونسية بزعامة "صالح بن يوسف" التي كانت تسمى الأمانة العامة، وفي المكان المسمى "عين الطاهر" في جبل النقب في الجنوب التونسي تحصلوا على كمية من الأسلحة محملة على 05 جمال، وتكفل بها عباد لحبيب رفقة المجاهدين عبد الله ابراهيم المدعو عنتر ومحمد بن عبد الله ملايم من أولاد ساعد، وذلك قصد إيصال الأسلحة إلى المكان المسمى خناق الاكحل.¹

اتخذت عدة إجراءات للتنسيق بين الجزائريين والتونسيين في مجال إمداد الجزائر بالأسلحة والذخيرة، وفي هذا الإطار التقى بن بلة وصالح بن يوسف في القاهرة وطرابلس، وتكونت لجنة تنسيق بين صالح بن يوسف وأحمد بن بلة مع نهاية سنة 1955.²

أشارت تقارير فرنسية أنه في 21 ديسمبر 1955 تم العثور على رسالة مرسلة من طرف القائد شريط لزهري إلى أن قافلة سلاح يقودها جيلاني بن عمر عبرت الحدود التونسية الجزائرية واستلم الشحنة شخص يدعى عباس، وكانت الأسلحة تتمثل في بندقيتين أمريكيتين ذات خمس طلقات، وبنادق انجليزية ذات عشر طلقات.³

وفي يوم 29 فيفري 1956 أشار التقرير الأمني الفرنسي الأسبوعي أنه تم حجز كمية من الذخيرة بتونس بين 20 و26 فيفري 1956، في شاحنة بالقرب من قابس، ومصدر هذه الذخيرة ليبيا، كما أشارت التقارير أن هناك متطوعين ولجان تقوم بجمع السلاح بتواطؤ مع أعضاء من الحزب الدستوري الجديد لتسليمه إلى جيش التحرير الجزائري، وفي يوم 15 فيفري 1956 أشارت تقارير فرنسية إلى أن صالح بن يوسف في طرابلس شوهد مع أمريكي مجهول الهوية في سوق من أجل شراء 800 بندقية كرايين، وهذا السلاح تم تخزينه على الحدود الجزائرية، ومن المؤكد أنه موجه إلى جيش التحرير في الجزائر عبر تبسة وليس إلى ثوار صالح بن يوسف (الحركة اليوسفية).⁴

¹ عمار جرمان، المرجع السابق، ص. 347.

² محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص. 122.

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 93.

⁴ المرجع نفسه، ص. 100.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بتاريخ 19 مارس 1956 الشهر أشارت تقارير فرنسية إلى أن مجموعة قوافل مشكلة من جملين إلى ثلاثة جمال أجهت إلى منطقة ميمارس بالقرب من نالوت من أجل حمل السلاح خفيف مصدره بنغازي، وهذا السلاح تم نقله إلى الحدود الجزائرية عبر جنوب تونس ثم تبسة، وفي 23 مارس 1956 أشارت التقارير إلى أن عددا من الزوارق رست ليلة 03 إلى 04 مارس بالقرب من قليبية "كاب بونا" يقودها صيادون إيطاليون، وتم إنزال 50 بندقية حربية إيطالية وقنابل يدوية تعود إلى مخلفات الحرب العالمية الثانية، وكان يشرف على جمعها صالح بن يوسف ومهربون إيطاليون، وهذه الأسلحة من المؤكد أنها نقلت نحو الحدود الشرقية للجزائر عبر إقليم القيروان ثم إلى تبسة.¹

في مارس 1956 اعترفت الحكومة الفرنسية باستقلال كل من تونس والمغرب فتحول كلا البلدين إلى قواعد خلفية للقوات النظامية التي جندتها جبهة التحرير الوطني،² وفور حصول تونس والمغرب على استقلالهما عن فرنسا في مارس 1956، افتتح الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مكاتب في الرباط وتونس، وحظي بالدعم للحكومتين التونسية والمغربية اللتين تم تقييدهما حتى ذلك الوقت من قبل القوات الفرنسية،³ في حين أسفرت المفاوضات التي عقدها "منداس فرانس" مع الحبيب بورقيبة على وقف العمليات العسكرية، وتشكيل لجنة مشتركة لتسليم أسلحة المقاومين مقابل منحهم الأمان، لتحديد إطار الاستقلال الداخلي لتونس،⁴ غير أن عناصر كثيرة من المناضلين التونسيين رفضت تسليم أسلحتهم، واحتفظت بها لمواصلة النضال إلى جانب أشقائهم الجزائريين بمنطقة الأوراس وسوق أهراس، وكانوا يمثلون مجموعة منظمة تحت قيادة الطاهر الأسود، حيث

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 92، 103

² دومينيك فارال، المصدر السابق، ص. 135.

³ Charles R. Shrader, op.cit , p. 171

⁴ عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج 02، شمس العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 31.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

جرت اتصالات بين ممثلين عن جيش التحرير التونسي وجيش التحرير الجزائري بمنطقة تبسة وقسنطينة للتنسيق والعمل بين الجبهتين التونسية والجزائرية.¹

لقد كان هدف فرنسا من منح الاستقلال الداخلي لتونس هو جرّها إلى صفها والعمل على عزل الثورة عربياً، من خلال إرساء قواعد التعاون بينهما، لكن هذه الوضعية جعلت تونس تجد نفسها بين خيارين، إما أن تتعامل مع التزاماتها السياسية تجاه فرنسا وإما أن تتضامن مع الشعب الجزائري ومساعدته في الخروج من أوضاعه التي فرضتها عليه السلطات الاستعمارية.²

في شهر ماي 1956 قبل أيام من موعد عيد الفطر أرسل المولدي بن علي من طرف إدارة الثورة في مهمة إلى تلابت بتونس من أجل الاتصال بتجار الأسلحة بهذه المدينة، ومن بين هؤلاء لخضر بورقعة اللموشي من أجل الحصول على السلاح والذخيرة لإيصالها إلى إدارة النمامشة، وقد اتفقا على كيفية الحصول على السلاح ونقله وذلك بترتيب الأمر مع أحد المخازنية بتلابت، وقد تم نقل الأسلحة في شاحنة GMC يرافقها سبعة جنود مخزن لتأمين الشحنة إلى غاية جبل بوشبكة، وكانت الأسلحة تتمثل في 04 بنادق F.M إنجليزية و12 مسدس رشاش و104 بندقية حربية من 05 إلى 10 طلقات، ثم تم نقل أربعة شحنات أخرى عبر الجمال تتمثل في الذخيرة والقنابل اليدوية، وكان بانتظار الأسلحة في جبل بوشبكة رئيس الفوج بلقاسم جدري مع أربعة جنود لحملها على 14 جملاً نحو جبل فوة ثم إلى جبل الدرهمون ثم نقلها إلى جبل آرقو، وقد تم نقل شحنات كثيرة بهذه الطريقة، وكانت مناطق التخزين بتونس قفصة والمتلوي، وكان من ضمن المشرفين على توصيل السلاح حسين بن علي بن صالح، ومحمد بن عبد الله اللموشي مسؤول بالرديف، ولخضر بورقعة مسؤول تلابت وعلي بورقعة أخ لخضر والساسي بن يوسف رئيس اللجنة في المتلوي.³

¹ حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج 02، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 106.

² مريم صغير، المرجع السابق، ص. 133.

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 107.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

أشار تقرير وردت معلوماته من CLEA تبسة حول وجود فرق تونسية جزائرية في منطقة قفصة وسيدي بوزيد حيث كان يتواجد جيش التحرير الجزائري في المنطقة التونسية، وهي مرتبطة بتبسة، وقائد المنطقة التونسية الجزائرية سي فريد عثمان أحمد وينحدر أصله من الأوراس، ويساعده مفوض أو مندوب سياسي يدعى عنتر إبراهيم بن الحاج وثلاثة قادة عسكريين.¹

في 30 جويلية 1956 أشارت تقارير فرنسية مؤكدة أن المدعو محجوب بن علي - قائد فرقة للمجاهدين - نقل من تونس وبالضبط من سوق الأربعاء 176 قطعة سلاح حربي و106 مسدس رشاش بمساعدة تونسية من الجنوب، كما أشارت التقارير أن مخزن للسلاح بباردو هوجم من طرف حوالي 20 جزائريا مسلحا، وتم نقل الأسلحة عبر شاحنات إلى الحدود الجزائرية وذلك يوم 18 أوت 1956م.

إن عمليات الاستقبال والنقل والتخزين والتحضير والتفريب نحو الجزائر للأسلحة والذخيرة التي تمر بتونس مقسمة بين جبهة التحرير والحكومة التونسية، حيث تربطهما علاقة شراكة، حيث أنّ حوالي 80% من الأسلحة المهربة تأخذ الطريق الساحلي بين ليبيا وتونس، وأن المرور عبر الحدود يتم تنفيذه بطريقة غير ملفتة للانتباه، لكنها رسمية تماما.²

تجدر الإشارة أن هناك نوعين من عمليات التفريب عبر تونس، فالأولى يشرف عليها جزائريون تابعون لجيش التحرير بالخارج تنطلق من طرابلس الغرب إلى الأوراس والنمامشة، وتحظى بدعم الحكومة التونسية، والثانية يشرف عليها اليوسفيون وتجار الأسلحة وهي غير مدعومة من الحكومة التونسية.³

رابعا: ردود الفعل الفرنسية

لم يكن يخفى على السلطات الاستعمارية الفرنسية الخطر الذي تشكله الدولة المصرية حكومة وشعبا في موقفها من القضية الجزائرية وثورة التحرير خاصة بعد اندلاعها في أول

¹ حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.113

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), p.04

³ حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.34

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

نوفمبر 1954، وارتباطها العضوي بالأمة العربية وعلى رأسها مصر آنذاك، التي تعرضت إلى انتقادات الفرنسيين، منها تصريح أحد النواب الذي صب جام غضبه على مصر واعتبرها مصدر الخطر كله بقوله: «إن الشر جاء من إذاعة القاهرة»¹ وخاصة بعد أن أذاع راديو صوت العرب من القاهرة بيان أول نوفمبر، فوجدت السلطات الفرنسية الفرصة سانحة لإلصاق التهمة بمصر وبالحكومة المصرية، ووجدت وسائل الإعلام الفرنسية فرصتها لتقزيم أحداث نوفمبر والتقليل من قيمتها وتأليب الجزائريين عليها، فراحت تضخم من دور ومسؤولية مصر في زعزعة أوضاع الجزائر، بدفع الجزائريين عن الثورة وعن الوجود الفرنسي.²

في 30 جانفي 1955 أشارت السلطات الفرنسية إلى أنه تم تهريب أسلحة من مصر إلى ليبيا في أكياس وصفائح خاصة بالزيت لتمويه السلطات الفرنسية،³ كما وجهت لجنة الدفاع عن الأمن الإقليمي في الأيام الأخيرة إلى محكمة السان تقريرا يشير إلى وجود منظمة تقوم بشراء الأسلحة تم توجيهها سرىا إلى مختلف بلدان شمال إفريقيا وخاصة إلى تونس، وقد كلف "ألم أوربيك" (Alem Orbik) المكلف بالتحقيق بإجراء بحث ضد مجهول لمخالفته للقانون الخاص بنظام العتاد الحربي، وقد طلب لجنة قضائية تساعده على القيام بالتحقيق في تهريب الأسلحة المذكورة إلى شمال إفريقيا، وقد أخذت الصحف تتحدث عن وجود منظمة سرية تعمل لتهريب الأسلحة إلى الجزائر وتونس والمغرب.⁴

مع بداية النصف الأول من عام 1956 حاولت فرنسا اختراق الدعم السياسي المصري للثورة الجزائرية من خلال موفدها إلى القاهرة "جوزيف بيجار" (Joseph Bejar) قصد فتح مفاوضات مع الجانب الجزائري، ومحاوله رئيس الحكومة الفرنسي "غي موليه" (Guy Mollet) كذلك إجراء مفاوضات سرية مع الجزائريين في روما، غير أن مصر بقيت

¹ مريم صغير، المرجع السابق، ص. 189

² الغالي الغربي، المرجع السابق، ص. 130-131

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 93

⁴ جريدة الصباح، السبت 15 جانفي 1955، 20 جمادى الأولى 1374، ع 936، ص. 04

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

مصرة على دعم الثورة الجزائرية عن طريق الضغط على السلطات الفرنسية ومواجهة مخططاتها سياسيا خاصة محاولة فرنسا منح الجزائر نوع من الاستقلال الذاتي.¹

تزامنت اتهامات الحكومة الفرنسية للجامعة العربية مع إنشاء مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في أقطار المغرب العربي في القاهرة، وهنا لم تخفي الجامعة العربية وقوفها مع الكفاح الجزائري، وقد أكدت موقفها على لسان أحد مسؤوليها «أن الجامعة العربية لا تنسب لنفسها وحدها شرف مناصرة الحركة التي انطلقت في الجزائر، بل أن هناك آخرين معنا في هذا الكفاح وأن الجامعة العربية تناصر الحركة الوطنية في الجزائر كما تناصرها في تونس وفي المغرب الأقصى».²

في 07 ماي 1955 أوقفت السلطات الفرنسية المدعو باسطة الرزقي والمساعد السابق المكلف بنقل الأسلحة المرسل عن طريق أحمد بن بلة، وكانت القافلة محملة بـ 2.000 عيار بنديقية رشاش، وبنادق رشاشة، وفي 11 ماي 1955 أشار مصدر الدرك الفرنسي إلى مصادرة 50 بنديقية رشاش و150 بنديقية صيد قادمة من ليبيا نحو وادي الزناتي، وفي 14 ماي 1955 تم توقيف كمال المراكشي من أصل مغربي رفقة ستة جزائريين كانوا قد تنقلوا من طرابلس يوم 10 ماي محمّلين بالأسلحة نحو الجزائر.³

اتخذت السلطات الفرنسية العديد من الإجراءات للحد أو الوقف للدعم المقدم للمتمردين (المجاهدين) الجزائريين، حيث فرضت جزاءات مالية على تونس وهددت شركات أوروبية متواجدة بألمانيا وإيطاليا التي كانت تقدم الدعم للمتمردين (المجاهدين)، كما نفذت برنامجا لتهديد الدول التي تقوم ببيع الأسلحة الغير مشروعة للتجار الذين يرسلون الأسلحة للمتمردين (للمجاهدين) في الجزائر.⁴

¹ مريم صغير، المرجع السابق، ص.194

² الغالي غربي، المرجع السابق، ص.130

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.89

⁴ Charles R. Shrader , op.cit, p.200.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

وفي ماي 1955 تمكنت السلطات الفرنسية من توقيف محمد حدو وهو من الطلبة القدامى للمدرسة العسكرية العراقية رفقة إبراهيم باديس مساعد سابق في الجيش الفرنسي الذي شارك في الحرب الهند صينية، أين كانا قد حضرا لعملية تهريب شحنة سلاح كانت مخزنة بسيدي المسري بليبيا نحو الأوراس، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة تم توقيف المدعو قربوسي عمار بن مبارك من جنسية جزائرية في تونس بسبب محاولة تسليمه شحنة من السلاح بالرديف لمجموعة من الجزائريين يعملون تحت قيادة بن عمر جيلاني، وقد صرح الموقوف للسلطات الفرنسية أنه تسلّم من قَبْل أربعة شحنات، كل واحدة تحتوي على 10 بنادق وصندوق ذخيرة و100 كلغ من القنابل اليدوية، وفي 05 ديسمبر من نفس السنة في الطريق المقطوعة بطول النطحة بتونس جنوب المقسم عبرت قافلة سلاح مشكلة من جملين الحدود الجزائرية، وكانت الأسلحة 02 بنادق إنجليزية و100 طلقة نارية و400 كلغ متفجرات في ثلاث صناديق و18 قنبلة لمدفع المورتي ومقبضي بنادق إنجليزية.¹

في 15 ديسمبر 1955 حاولت قافلة للسلاح المرور من تونس عبر جبل بوهلال لكن السلطات الفرنسية تمكنت من قتل ستة أشخاص وأسر 06 مجاهدين، وتم مصادرة الأسلحة الآتية: مدفع مورتي، مدفع F.M بورن، أربعة بنادق عيار 303، 318 علبة ذخيرة لبنادق الستاتي، 10 علب ذخيرة لمدفع بورن، 54 قذيفة مدفع مورتي، 11.000 خرطوشة متفجرة، وفي يوم 22 جانفي 1956 وقع اشتباك في تونس بالجبل الواقع جنوب شرق تمغزة على الحدود الجزائرية التونسية، وتمكنت السلطات الفرنسية من قتل 29 مجاهدا وأسر 09 آخرين واسترجعت القوات الفرنسية 12 بندقية وبندقية F.M بران وبندقية رشاش ستاتي و03 بنادق P.M و02 مدافع و2.000 خرطوشة، وفي 14 جوان 1956 أشارت التقارير الفرنسية أن اشتباكات وقعت ليلة 14 إلى 15 جوان 1956 بين القوات التونسية وقافلة سلاح، وتم حجز كمية كبيرة من الأسلحة ومصادرة رسالة مرسله عن طريق سليمان

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.90-92

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

عيسى تفصّل كمية السلاح المراد إيصاله إلى الولاية الأولى أوراس النمامشة، وهذه الأسلحة تتمثل في 03 مدافع مورتيي مع 150 قذيفة و50 قنبلة يدوية و04 بنادق F.M مع 16 صندوق ذخيرة و40 بندقية صيد مع 10.000 طلقة و04 مسدسات حربية مع 1.500 طلقة و10 مسدسات بيرطا وجهاز إرسال واستقبال يغطي مساحة 500 كلم وصندوقين للقنابل اليدوية.¹

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.92-93

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1954-1956

تجمع الكتابات التاريخية على أن الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة عند انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية ضئيلة جدا، فهناك نسبة قليلة من المجاهدين لا يتجاوز عددهم 3.000 مجاهدا مسلحين ببنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية صالحة للاستعمال بنسبة العُشر، وذلك بسبب بقائها مدة طويلة في باطن الأرض، وبالتالي تعرضها للبلل والرطوبة، بالإضافة إلى بقايا الأسلحة الخاصة منذ سنة 1948، وكان المناضلون ينتظرون وصول الأسلحة من الخارج، وعليه فقد اعتمد القادة الأوائل على ما كان موجودا داخل البلاد من الأسلحة التي تم شراؤها من ليبيا.¹

يشير تقرير فرنسي مؤرخ في 04 أكتوبر 1955 أن معظم الأسلحة الموجودة بحوزة

الثوار والتي أحصاها الجيش الفرنسي هي عبارة عن:

- أسلحة صيد مملوكة للسكان، ومنهم من تحصل عليها من المسلمين الفرنسيين الأوفياء.
- أسلحة حرب كانت مبعثرة خلال سنتي 1942-1943 من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وأن عددا كبيرا منها استخدم في تونس، والتي لم تسلم طوعا للفرنسيين، حيث سلمت إلا ببنادق صيد وأسلحة حربية من نوع H.S.
- أسلحة تحصل عليها الثوار من قوات الأمن خلال مختلف الكمائن الناجحة.
- تهريب الأسلحة.²

كما نجد بعض الإحصاءات التقريبية التي تذكر عدد وعدة بقايا المنظمة الخاصة من الرجال والأسلحة، ففي منطقة الأوراس وحدها كان عدد المجاهدين 550 كلهم مسلحون بملكون 200 بندقية حرب إيطالية، والباقي ببنادق صيد وقنابل يدوية مختلفة.³

¹ الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1962): دراسة تحليلية نقدية للإمكانيات المادية والبشرية، دورية كان التاريخية، ع 21، 2013، ص.29

² ANOM 7 SAS 69, Section administrative spécialisée de Cheria 1955/1962, Lutte contre le FLN: opérations, activité militaire, instructions, comptes-rendus (1955/1961), p.06

³ مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.09

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

قام المجاهدون في بداية الثورة بتسليح أنفسهم وبعد الانطلاق كان هم كل مجاهد هو الحصول على بندقية من يد عدوه، وهكذا كان الحال إلى حين استطاعت القيادة الثورية توفير الأسلحة على مناطق الحدود وخاصة التونسية، وإلى هناك ذهبت عشرات الدوريات التي تنطلق بأيدي فارغة وتعود مدججة بالأسلحة الحديثة المتطورة والذخيرة.¹

كانت منطقة الأوراس الأوفر حظا من حيث التسليح مقارنة مع بقية المناطق الأخرى، نظرا لقربها من مصادر التموين بالسلاح في كل من ليبيا وتونس ومصر، حيث أرسلت قيادة المنظمة الخاصة كلا من عزوي مدور وكعباشي عثمان إلى تونس عبر صحراء النمامشة، وبعد شهر عادت قافلة الجمال محملة بالسلاح والذخيرة، وعند وصولها إلى السفح الجنوبي للأوراس وجدت في استقبالها كل من عزوي أحمد وبعزي علي ويحي بلقاسم ومعهم قافلة بغال نقلوا عليها الشحنة إلى قرية الحجاج لتخبأ في المطامير.²

وانطلاقا من المصادر التاريخية المتوفرة، يمكن القول بأن منطقة الأوراس كانت تتربع على أكبر كمية من الأسلحة، الأمر الذي أهلها لكي تتحمل أعباء الثورة طيلة إحدى عشر شهرا من انطلاقها في أول نوفمبر 1954، وهي المسؤولية التي تحملها مصطفى بن بولعيد أمام زملائه في لجنة الستة خلال الاجتماعات التحضيرية لانطلاق العمل المسلح طيلة شهر أكتوبر، بالإضافة إلى أنها قدمت الكثير من الإمدادات إلى المناطق الأخرى.³

في حين كانت القيادة قد اتخذت قرار عشية اندلاع الثورة بالإبقاء على بعض المناطق آمنة وذلك لتسهيل عملية دخول الأسلحة من الأراضي التونسية، وكان من بين هذه المناطق وادي سوف، قايس، تامزة، الشمرّة وتبسة،⁴ لذلك كان جيش التحرير الوطني يتجنب العمل العسكري في المناطق التي تعد مصدرا للتموين، فقد ذكر المجاهد الوردي قتال أنه سال

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس التقرير الجهوي...، المصدر السابق، ص.95

² الطاهر جليلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص.54

³ المرجع نفسه، ص.55

⁴ محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجاً)، ط خ بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.94

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بن بولعيد: «لماذا لم ترسل أفواجا إلى منطقة تبسة ليلة أول نوفمبر 1954»، فقال له بن بولعيد فيما معناه لقد تركناها لتكون متنفسا للثورة ولنجلب منها السلاح.¹

لكن الملاحظ أن بعض هذه المناطق لم تلتزم بتنفيذ هذا القرار لأنها لم تستطع أن تصبر على ذلك، فقد كانت ترى أن الدخول في الحرب أسلم لها من التفرج على الولايات التي تتكبدتها المناطق الأخرى.²

ومن هنا يلاحظ أن الكفاح في الجزائر انطق بإمكانيات محدودة من الأسلحة، حيث اعتمد في انطلاقه على العديد من المصادر وذلك من خلال:

أولا: الأسلحة المحلية

1- جمع السلاح من الشعب

لم تكن لجهة التحرير الوطني أسلحة ولا ذخيرة بالقدر الكافي، بل كان كثير من الأسلحة التي أعلنت بها الثورة المسلحة هي من عند المواطنين ومن الأوساط الشعبية، وهي عبارة عن بنادق صيد ومسدسات وبعض الأسلحة الحربية مثل الستاتي، وهي من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وقد حصل عليها المواطنون بطرق مختلفة.³

وهب الشعب الجزائري في العديد من المناطق ما يملك من أسلحة للمجاهدين، وقد تم تكليف مجموعات محلية على مستوى الأعراش أو القرى بمهمة إحصاء وتبليغ المجاهدين بأسماء المواطنين المالكين للسلاح والذين كانوا يتبرعون به للثورة أو يجندون به، وقد عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية لحجز أسلحة الصيد المرخصة لكن دون جدوى، فالمواطنون عرفوا كيف يحرمون العدو من هذه الأسلحة، والتي كانت مهمة في مطلع الثورة، كذلك

¹ حفظ الله بوبكر، تطور جيش التحرير الوطني 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، ص.32

² محمد زروال، إشكالية القيادة في الولاية الأولى، ج 3، المرجع السابق، ص.94

³ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص.89

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

توصّل بعض المناضلين إلى بيع أملاكهم أو رهن أراضيهم أو بيع حلي زوجاتهم لصرف هذه المبالغ في شراء الأسلحة مساهمة منهم في دعم الثورة.¹

يؤكد المجاهد الوردى قتال في مذكراته عن ظروف التحاقه بالثورة بقوله: «في شهر أكتوبر 1954، قبل اندلاع الثورة بقليل، تعرفت على جماعة ثورية عن طريق معمر المعافي من ششار الذي اتصل بي وحدثني عن الثورة في تونس وغيرها من الأمور، وملحاحا عليا بالالتحاق بصفوف الثورة، وقد أكد أنه كان وقتها متنكرا كبائع متجول للعسل بين الأسواق والمداشر، فزارنا حيث نقيم وتحدث معي على انفراد بعد أن غادر أبي مجلسنا للصلاة، وتحدثنا مطولا عن التحضير للثورة، وإمكانية جمع السلاح، الذي يعود إلى مخلفات الحرب العالمية الثانية خاصة عند عرش أولاد العيساوي الذي يمتلك أفراداه ورجاله كميات كبيرة منه، ثم ضرب لي موعدا لاحقا بسوق زوي حتى يعرفني بالمسؤول».²

في هذا الصدد يشير المجاهد محمد الهادي رزايمة أنه مع بداية الثورة المسلحة كلفتهم القيادة بمهمة توعية الشعب بأهداف الثورة وجمع الأسلحة في المنطقة الممتدة من أولاد رشاش حتى جنوب الشريعة مرورا بقساس والعقلة وبنج والمزرعة، ولأهمية المهمة كانوا يتصلون بالناس ويلتقون بهم ليلا قصد تعيين المناضلين للتعبئة الشعبية، وكانوا يتقصّون الأشخاص الذين يملكون السلاح، وكانوا يتبعون أماكنها حتى ولو قام صاحب السلاح ببيعه فإنهم يتعرفون على مشتريها ويتصلون به، وقد ساعدتهم المعلومات التي تحصلوا عليها من عند الأشخاص الثقة لمدة أربعة أشهر من جمع عشرات الأسلحة أغلبها بنادق صيد، إلا أن عددا منها كان معطلا مما دفعهم للاتصال ببعض محترفي تصليح السلاح لصيانتها، حيث كانوا يتنقلون ليلا ونهارا على ظهر الخيل والحمير.³

¹ أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت، ص.90

² الوردى قتال، المصدر السابق، ص.45

³ شهادة المجاهد محمد الهادي رزايمة، بيته بمدينة أولاد ارشاش -حنشلة- يوم 2017/12/12.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد لخضر بوزيان أنه بدأ عمله بجلب السلاح من الصحراء (واد سوف) من عند شخص يقال له علي بن مسعود السوفي، وخالدي بن قشة، وتم جلب قطعتين من السلاح ومجموعة من الذخيرة، سعر القطعة الواحدة منهما 3000 فرنكا، وبعد ذلك تم استدعاؤهم مرة أخرى لنفس المهمة، وقد جمع لهم عددا معتبرا من خزانات الذخيرة (*chargeur*)، ذات 06 طلقات وعددا معتبرا من الذخيرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المسؤول عن الأموال الممنوحة للثورة لشراء الأسلحة والتموين هو بوزيان عمار وبراكبي احمد، أمّا مسؤول الاجتماعات فهو بركاني أحمد وبركاني عياد، وكان لمنطقة تبسة الفضل في تموين بعض المناطق الداخلية بالسلاح وبقية المستلزمات الأخرى، حيث تم جمع 36 بندقية في ليلة واحدة، ويعد فرحي ساعي (بابانا) مسؤول النشاط العسكري بالمنطقة وينوب عنه عمار بوزيان وأحمد بن عبد الحفيظ.¹

تبرع عدد من أبناء تبسة بأسلحتهم إلى الثورة الجزائرية، حيث تشير وثيقة تاريخية مؤرخة في 11 نوفمبر 1954 أن المجاهد محمد الشريف قماطي سلم إلى المجاهد عبد الله اليعقوبي مسؤول بجيش التحرير الوطني مجموعة من الأسلحة والألبسة متمثلة في بندقية حربية ألمانية ومسدس رشاش أمريكي وثلاثة أحذية بوطاقاز وثلاثة سراويل وثلاثة أقمصنة وثلاثة جوارب، وفي 26 فيفري 1955 تبرع بمجموعة من الذخيرة متمثلة في 1000 قطعة من الخرطوش،² وكذلك تبرع ببندقية أمريكية نوع عشاري وذلك في 22 نوفمبر 1955، وببندقية أمريكية نوع خماسي في 23 ديسمبر 1955 كإعانة لجيش التحرير الوطني،³ حيث قامت السلطات الفرنسية بعمليات نهب وتقديم لممتلكاته كردة فعل على مساهمته في إعانة الثورة الجزائرية بالمال والسلاح.⁴

¹ شهادة لخضر بوزيان، المصدر السابق.

² انظر الملحق رقم (08).

³ أرشيف خاص بالباحث.

⁴ انظر الملحق رقم (09).

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

يذكر عمار جرمان أن المجاهد قتال صالح ذكر أن مجموعة لزهر شريط كانت في مهمة لجمع الأسلحة من السكان بداية الثورة، حيث كان يحمل قائمة بأسماء السكان الذين يمتلكون أسلحة،¹ كما أن الزين عباد الذي كان من كبار مسؤولي تلك الناحية، ساهم في تموين الثورة والتوعية والتجنيد ونشر المناشير وأفكار الثورة وإيصال المعلومات.²

في محضر استنطاق المجاهد علوان الطيب أقرّ بأن مجموعة فرحي ساعي قامت بعدة دوريات في الدواوير وتحصلوا من السكان على أسلحة وأموال، ثم انتقلوا بين جبل تازربونت وجبل بوجلال من أجل جمع الأموال والسلاح. وتوجهوا بعدها إلى آرقو، وقد مُنح له سلاحا نوع ستاتي من طرفهم،³ وقد استفاد فرحي ساعي من المبادرة التي قام بها من جمع التبرعات خاصة الأسلحة الحربية منها، وترسيخه لفكرة التجنيد في صفوف المتطوعين بكل مكان يجوبه.⁴

يذكر المجاهد حمدادو الصغير⁵ المدعو حمّة النيغاوي إلى أنه التحق بجهة التحرير الوطني كمناضل في سنة 1955، وقد قدّم للجهة ملابس وسلاح وذخيرة، عن طريق الشيخ أحمد بن مسعود قراري المسؤول عن المناضلين والفدائيين كما تبرع بأشياء أخرى كثيرة، وفي سنة 1956 اشترى خماسي ألمان من عند شخص يدعى عبد الواحد بلقاسم المدعو الليسي كان ثمنه 35.000 فرنكا، وبعدها سلمه عبد الواحد إلى المعلم لخليل العوئلي والطاهر بن حمد.⁶

¹ شهادة صالح قتال، بتاريخ 2015/04/28 بمقره العائلي بدائرة العقلة، ولاية تبسة.

² عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص.24.

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.143.

⁴ نور الدين زايدي، السجل الذهبي لشهداء ثورة التحرير الوطني لولاية تبسة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص.36.

⁵ حمدادو حمّة الصغير، المولود في 1929/06/04 بتروبية ولاية تبسة، كان من المنخرطين في حزب الشعب وفي سنة 1955 التحق بجهة التحرير الوطني كمناضل، وقد ساهم في العديد من المرات بجلب قطع من السلاح والخرطوش والملابس لدعم جهة التحرير بعد تسليمها للمسؤول على المناضلين والفدائيين بتبسة.

⁶ شهادة الصغير حمدادو، بتاريخ 2016/10/27، بمقره العائلي الكائن بحي البلدية.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

تشير وثيقة تاريخية أن المجاهد جبري نصر قد اشترى خماسي ألماني، ومنحه إلى جيش التحرير الوطني، حيث سلمه إلى مسؤول الفرع نصر الله الكامل بتاريخ 03 فيفري 1956.¹

يذكر المجاهد عمار جرمان أنه سلم كمية كبيرة من الذخيرة إلى المدعو "الطاهر بن علي" من أولاد جلال بنواحي بئر مقدم، وكذلك إلى المدعو سعد الله إبراهيم ولد عيدة من أولاد البهلول غرب منطقة الشريعة، ثم استخدم بعض أقرانه من الشباب لإيصال اللباس والذخيرة والأدوية إلى المجاهدين، ومن هؤلاء المدعو حمّة ذيب الذي استشهد فيما بعد، وكذلك للمدعو الهادي صغير، كما قام بإخفاء أسلحة وذخائر حربية في مكان أمين قرب مدرسة الحياة بمدينة الشريعة، وقد استرجعها على دفعات قليلة متتالية، ثم تجند بعد ذلك على يد المجاهد عبد المجيد بلغيث.²

أما المجاهد قسطل الحسناوي فيذكر أنه اشترى سلاحا بـ 40 ألف فرنكا بعد بيعه لبقرة كانت ملكا لأبيه، بعد أن دلّه شخص من أصهاره بأن تونسيا يحوز على سلاح حربي نوع ستاتي طليان مع 20 ذخيرة وبدلة وبوظاقاز في "كالة جردة" بالقرب من راس العيون، وبعد شراء قطعة السلاح سلمها لمجاهد آخر أسبق منه في التجنيد، حيث أن التجنيد كان يتم إما عن طريق الدخول بسلاح شخصي أو القيام بعملية فدائية لإثبات الولاء.³

فإذا كانت جنوب تبسة شهد حركة تهريب الأسلحة والمتاجرة بها بشكل بارز، فإن الحال لم يكن كذلك في شمالها، حيث كان المجاهدون بحاجة دائمة إلى السلاح طيلة الثورة التحريرية،⁴ وكان من الصعب التعرف على الأشخاص الذين يملكون قطع سلاح، فلم تكن تكن السلطات الفرنسية تسمح للجزائريين امتلاك السلاح إلا في نطاق ضيق جدا، والكثير

¹ أنظر الملحق رقم (11).

² عمار جرمان، الحقيقة...، المصدر السابق، ص. 21-22

³ شهادة قسطل الحسناوي، بتاريخ 2017/03/06 بمقره العائلي الكائن بحي البساتين تبسة.

⁴ عبد الوهاب شلال، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص. 160.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

من يملكون قطعة سلاح لا يصرّحون بها لدى السلطات الفرنسية، وغالبا ما يتم الحصول على السلاح من السوق السوداء.¹

كلّفت قيادة الثورة في الونزة أحد المناضلين بتوفير السلاح ابتداء من شهر جويلية 1954، واستغلت حرية حركته كتاجر متجول لتبعد شكوك الإدارة الاستعمارية عنها، وقد تم جمع ما بين 06 إلى 07 قطع بين مقتناة ومهداة، وكلّها حفظت بمزل محمد الطرابلسي بالونزة،² كما أثّرت مسألة توفير السلاح في الاجتماع قام به مراد ديدوش في أول أكتوبر 1954 بسوق أهراس، حيث قام باستدعاء مسؤولي جماعة الونزة مداوروش، الناظور وبوشقوف، وحددت فيه العمليات ضد العدو الفرنسي ومصالحه في ليلة الفاتح من نوفمبر على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، حيث قسمهم إلى فوجين:

الفوج الأول: برئاسته، ضم 10 مسؤولين منهم مناضلين ثوريين كانا يعملان بمناجم الونزة هما مسعود جديات وإبراهيم هوّام.

الفوج الثاني: برئاسة الحاج علي النايلي، ضم 11 مسؤولا أغلبهم من عمال المناجم مثل: عمر جبار، الطاهر زبيري.³

وفي ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، ألقى القائد باجي مختار خطابا حماسيا في أوساط الحاضرين من المناضلين الثوريين الذين سيتولون تفجير الثورة في منطقتي سوق أهراس والونزة، ثم وزّع عليهم بعض قطع السلاح منها أربعة أسلحة من نوع خماسي، وصندوق بارود، بالإضافة إلى مبلغ واحد مليون فرنكا، كما عيّن كل من الطيب دادة، وبشير جغبلو على رأس الخلية المسؤولة على تفجير الثورة في منطقة الونزة اللذان أسندا لهما مهمة التعبئة والتجنيد وجمع المال والسلاح، حيث تبرع المناضل طرشان الصديق بمسدس لفائدة المجاهدين في 14 ديسمبر 1954.⁴

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.50

² عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.268

³ المرجع نفسه، ص.154-155

⁴ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.68-69

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

وتشكلت عدة أفواج بالونزة أهمها: فوج جبار عمر، ويتشكل من 15 عنصر، وفوج مسعود الطرابلسي ويتشكل من 11 عنصر، وفوج علي النايلي ويتشكل من 09 عناصر، وتم الاعتماد على بعض مهربي وتجار السلاح بنواحي مرسط والونزة وبكارية في شراء الأسلحة لتسليح هذه الأفواج.¹

رغم نقص الأسلحة في شمال تبسة إلا أن المجاهدين لم يقفوا مكتوفي الأيدي بحجة عدم وجود السلاح، بل شرعوا في العمل الثوري متوجهين إلى الشعب قصد الحصول عليه، وهذا ما قام به فوج الونزة، حيث كان أبرز نشاطه على جمع السلاح بأي وسيلة، ورغم أن أفرادهم لا يملكون إلا بعض الأسلحة (حوالي ثلاث بنادق مختلفة الأنواع) وكان أغلبهم يحملون العصي لإيهاام الناس أنهم مسلحون، إلا أنهم قاموا بجمع الأسلحة، ومن ضمن ما قاموا به شراء مسدس بـ 15.000 فرنكا من أحد سكان قرية البياضة، كما تحصلوا على سلاح من نوع قارة، أو الثموني، وثلاث خزانات للرصاص، من عند محمود قتر، كما قاموا بعملية استهدفت رجال الشرطة والدرك يرتادون أحد الحوانيت وسط مدينة الونزة للاستيلاء على أسلحتهم لكنها باءت بالفشل.²

يذكر الطاهر زبيري أن شقيق زوجته أخيه موسى حواسنية كان يمارس تهريب السلاح بشكل سري ووعدته بتقديم 41 خرطوشة في وقت لاحق، وبعد اتصاله به كشف له عن أربعة أشخاص يمتلكون أسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وأن فيهم من اشتراها وفيهم من عثر عليها صدفة وفيهم من سرقتها من الجنود الفرنسيين أو من جنود الحلفاء، وقد سلمه رشاشا آليا من نوع "ستان" إيطالي الصنع مقابل خمسة وعشرين ألف فرنك فرنسي قديم.³

¹ فريد نصر الله، الأنوية... المرجع السابق، ص.215

² تابلت عمر، القاعدة الشرقية (نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستتار)، ط.01، دار الألفية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.32

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.50

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

يشير الطاهر زبيري إلى أن جمع السلاح كان هاجسهم الأول الذي يشغلهم، ونظرا لندرته لدى الجزائريين فكروا في تنظيم كمين لبعض الفرنسيين قصد تجريدهم من أسلحتهم رفقة جبار السبتي الذي أخبره بأنه تحصل على مسدس أعطاه إياه شخص يدعى "علي بن بريك"، في حين اشترى من أحد جيرانه مسدسا صغيرا ليس فيه سوى رصاصة واحدة فقط من عيار (6.35).¹

عمد قادة الثورة في شمال تبسة إلى شراء بعض قطع الأسلحة من مواطنين في الأرياف، أو أخذها منهم عنوة إذا ما رفضوا، وكانوا إذا علموا بوجود قطعة سلاح لدى مواطن ما، يقصدونه ليلا في جماعة فيتقدم اثنان مسلحان، ويعطوا انطبعا للسكان بوجود جيش تحرير وطني حقيقي منظم ومسلح.²

كُلف الطاهر زبيري بعملية جمع السلاح رفقة مجموعة من المجاهدين، حيث قاموا بشراء مسدس من عند أحد الأشخاص يقطن بالبياض بمبلغ 15 ألف فرنك، وفي الليلة الموالية قاموا بشراء بندقيتين إلا أن أحدهما انكسرت إلى نصفين بعد سقوطها من شدة الإرهاق، ثم توجهوا إلى منطقة سيدي عبيد قرب جبل بوسسو أين تمكنوا من الحصول على قطعة سلاح بعد استعمال القوة وتهديد صاحبه -وهذا ما كان يقتضيه الأمر في تلك المرحلة-، وفي الليلة الموالية تمكنوا من الحصول على بندقية من عند أحد حراس الغابات، ثم توجهوا إلى دوار القنانزة أين تحصلوا على بندقية من نوع قارة (ثموني) وخزانين للرصاص.³

2- صناعة الأسلحة محليا

اعتمد المجاهدون أيضا إضافة إلى الأسلحة الحربية على الأسلحة البيضاء مثل السكاكين، السواطير، القنابل الحارقة، القنابل المتفجرة، القنابل الموقوتة والألغام، وكذلك استعمال البارود ذو الصنع المحلي، بالإضافة إلى استغلال القنابل والقذائف المدفعية التي

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.53

² عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.160

³ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.65-73

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

استعملها العدو ولم تنفجر، إضافة إلى قنابل الطائرات التي يصل وزنها إلى 15 قنطار ويستغلون مادتها TNT في صناعة القنابل.¹

أما بالنسبة للأسلحة المعطلة فقد كانت بتبسة عدة ورشات لتصليح السلاح أثناء الثورة التحريرية بتروبية والعقلة المألحة، ومن بين مصلحي السلاح: معامرة حسين، صالحى عثمان ومعامرية الصادق،² وفي هذا الإطار يشير عمار جرمان أن عائلة "عبدى" من عشيرة أولاد نجلة ناحية الشريعة كانت تمارس مهنة تصليح الأسلحة النارية، وعند اندلاع الثورة الجزائرية ساهمت هذه العائلة بفضل هذه الحرفة في تقديم المساعدة للمجاهدين من أجل إصلاح البنادق القديمة وجعلها صالحة للاستعمال، ويتكون هؤلاء الحرفيون من 03 إخوة وهم عبدى عبد الباقي، الوردى وحامد، واستمر هؤلاء في تقديم المساعدة للمجاهدين إلى غاية الاستقلال دون أن تكشف السلطات الفرنسية أمرهم.³

اعتمدت الثورة على العمال الجزائريين في المناجم لا سيما فيما يتعلق بخرايطيش الديناميت ونذكر هنا منجم الطويرف الموجود بتراب المنطقة الأولى أوراس النمامشة، الذي تزود منه جيش التحرير بكميات كبيرة من الديناميت عن طريق بعض المواطنين المخلصين، كما يتم التنويه أيضا بدورهم والاستفادة من خبرتهم في ميدان المتفجرات التي يوظفها جيش التحرير الوطني في حرب الكمائن.⁴

وحسب ما ذكره المجاهد بلقاسم جابري أن عمال المناجم كانوا يزودون المجاهدين بمادة (تي أن تي) (TNT) التي كانت تستخدم في عملية التفجيرات، وذلك لاستغلالها في صناعة القنابل اليدوية وبارود البنادق،⁵ كما أن الكثير منهم قام بتوفير المتفجرات وأجهزة التفجير، عن طريق سرقتها أو بالتقليل من كميات العبوات التي يستعملونها في المنجم، ثم

¹ أحسن بومالي، مظاهر تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، 1985، ص.89

² شهادة محمد هنين، بتاريخ 12 فيفري 2017 بمقر نادي المجاهد، تبسة.

³ عمار جرمان، من حقائق جهادنا، المرجع السابق، ص.350

⁴ بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني 1954-1962م، المرجع السابق، ص.30

⁵ شهادة بلقاسم جابري، بتاريخ 2016/03/10. بمقره العائلي، الكائن بحي يحي فارس بتبسة.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

وضع رسم لكيفية ربط الأسلاك وضبط الصواعق، بالإضافة إلى تقديم المعلومات والأخبار للثورة.¹

في هذا الصدد يذكر المجاهد موسى رداح في شهادته أنه شارك مع فوج مسلح تعداده 13 مجاهد يقوده عمر الجزائري، حيث شارك معهم في هجوم بتاريخ 20 أبريل 1955 ضد ورشات مناجم بوخضرة، حيث غنموا أربعة صناديق من المتفجرات، وكان من بين المجاهدين من ناحية شمال تبسة الذين شاركوا في هذا الهجوم محمود قتر ومصطفى شميني وإبراهيم النموشي وعبد القادر شليلي.²

ثانيا: الأسلحة من الجيش الفرنسي

كان تسليح المجاهدين في البداية يتم بفضل الأسلحة المتحصل عليها عن طريق القتال وخلال الاشتباكات مع العدو، أو عن طريق الاستحواذ، أو بفضل الفارين بأسلحتهم من الجيش الفرنسي والملتحقين بالثورة.³

1- أسلحة الفارين من الجيش الفرنسي:

لقد استعانت الثورة الجزائرية بأسلحة الجنود الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي بعد أن شجعتهم على الفرار بأسلحتهم من ثكناتهم أو بجلبهم،⁴ وتجدد الإشارة أن جبهة التحرير الوطني قامت بنشاط كبير في هذا المجال منذ اندلاع الثورة، فقد زرعت بين أولئك المجندين فكرة الفرار من الثكنات، وكان التخطيط لهذا الفرار يشترط فيه عدم فرار المجدد أثناء إجازة لأن فراره لأنه سيكون دون سلاح، وإنما يفر وهو حامل لسلاحه وذخيرته بالإضافة إلى القنابل اليدوية الممنوحة له من قبل الجيش الفرنسي، وقد تفتنت السلطات الفرنسية لعمليات الفرار مع أواخر 1955، مما جعلها تضرب حراسة مشددة على مخازن

¹ عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص. 269

² فريد نصر الله، الأنوية الأولى...، المرجع السابق، ص. 216

³ مناصرة يوسف "واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى 1954-1955م"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية

أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1999، ص. 34

⁴ الشادلي بن جديد، مذكرات الشادلي بن جديد "ملاحح حياة 1929-1979"، ج1، تحر: عبد العزيز بوباكري، دار القصة للنشر،

الجزائر، 2011، ص. 47

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

السلاح والذخيرة بالثكنات، ولعل حالات فرار المجندين الجزائريين وحتى بعض الجنود الفرنسيين قد ازدادت بصورة واضحة وقد أخذت منذ ربيع 1956 أبعادا لم تكن موجودة من قبل فمنذ بداية الثورة حدثت حالات كثيرة فرّ فيها مجندون جزائريون من الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف جيش التحرير.¹

يذكر المجاهد بشير هبيي أنه كان يشتغل عند والده بمحل لبيع القهوة والشاي، وكان يأتي إليه مجموعة من الجنود الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي من الفيلق 20 ويشترون منه بعض المواد الغذائية، كانت هناك مجموعة من الجنود بدأت تقترب منه، وكانوا من مختلف مناطق الوطن وكان منهم أحد الجنود اسمه عبد القادر سلامة "كابورال" المدعو التيموشنتي، هذا الأخير كان كثيرا ما يتشاجر مع الجنود الفرنسيين، وفي مارس 1955 بدأ الاقتراب أكثر من المجاهد، حيث أعطاه ذات يوم أتى القادر وأعطاه رصاصتين وقال له احتفظ بهما للثوار، وبعد صلاة العشاء أتى ومعه كيس مليء بالرصاص والذخيرة ثم ذهب مسرعا، وحمل بشير ذلك الكيس وأعطاه لوالده الذي خبأه في واد قريب من منزله، وكان عبد القادر يأتيه يوم الإثنين من كل أسبوع ومعه ما جمعه من الذخيرة، وهذا لأن الجنود في تلك الليلة يشربون الخمر فيستغلون الفرصة لسرقة الذخيرة، فسأله بشير لماذا لا تسرق السلاح، فقال لو أخذته لاتهموني مباشرة لأن العرب هم من يشكون فيهم أولا، وعن كيفية حصوله على الذخيرة أخبره عبد القادر أن المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي يقومون بتدريبات خاصة برمي الرصاص، وعندما يقومون بالرمي لا يصيبون الهدف فيطلقون رصاصتين من أصل 15 رصاصة والباقي يحتفظون به، وقام المجاهد بشير بتسجيل كل العمليات فسجل 27 عملية جمع ذخيرة من مارس 1955 إلى غاية سبتمبر 1955 "يوم تجنيد المجاهد بشير"، وفي يوم 09 سبتمبر 1955 جنّد على يد المجاهد علي شارف للانضمام في صفوف المجاهدين، ثم رجع بشير إلى البيت وأخذ سلاحه الشخصي.²

¹ بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص. 198-199

² شهادة بشير هبيي، بتاريخ 13 مارس 2016، أدل بها إلى بمزله العائلي، بئر العاتر، تبسة.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

في عام 1955 فرّ زروق الورددي من الجيش الفرنسي والتحق بالثورة الجزائرية،¹ ومع نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل 1956م قام جنود جزائريون بالجيش الفرنسي بمركز البطايما بقيادة الرقيب الأول بن سالم بعملية فرار، وكان عدد الفارين حوالي 70 جنديا توجهوا إلى جبل الدوارة وقد التقوا بلزهر الجدردي، وقد اشتبك هؤلاء الفارون في اليوم الموالي مع القوات الفرنسية، وبعد أسبوع من المعارك تنقل لزهر الجدردي مع الفارين من الجيش الفرنسي إلى قيادة الجيش برئاسة عباد الزين، وكان هؤلاء الفارون يحملون أسلحة متطورة منها أسلحة F.M وأسلحة رشاش طومسون.²

لعبت أيضا اللامبالاة وسلبية بعض الجنود الفرنسيين دورا هاما في إمداد المتمردين (المجاهدين) بالأسلحة، ومثال عن ذلك رقيب مظلي اسمه بيبير ليوليت الذي كان يقوم ببيع الأسلحة والذخائر بأسعار باهضة.³

في هذا الصدد يذكر المجاهد عمار جرمان أنه عندما كان في مدينة الشريعة كان يستغل نقاط الضعف في بعض الجنود الفرنسيين، وخاصة المدمنين منهم على مادة الكيف، وأجرى معهم عمليات مقايضة، وهي تزويدهم بهذه المادة، مقابل تزويده بالذخيرة الحربية والقنابل والمعلومات، ثم قام بتهريب العديد من الذخيرة إلى جيش التحرير الوطني، ثم تطورت الأمور إلى أن أصبح بعض الجنود يسلموه الذخيرة والمعلومات عن طيب خاطر دون مقابل.⁴

تشير التقارير الفرنسية أن الفارين من الجيش الفرنسي يلتحقون بمراكز تدريب وتجميع مختلفة، وأن هذه المراكز موجودة في مناطق متحكم فيها، ومسيّرة كليا من طرف الثوار في ناحية النمامشة.⁵

¹ بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح... المرجع السابق، ص. 148-149

² بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح... المرجع السابق، ص. 37

³ CHARLES R. SHRADER, OP.CIT, p.168.

⁴ عمار جرمان، الحقيقة، المصدر السابق، ص. 20

⁵ ANOM 7 SAS 69, Section administrative spécialisée de Cheria 1955/1962, Lutte contre le FLN: opérations, activité militaire, instructions, comptes-rendus (1955/1961)

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

تجدر الإشارة إلى أن السلاح المفقود بسبب عمليات الفرار ما بين 01 نوفمبر 1954 و 13 ديسمبر 1954 كان 202 قطعة سلاح منها بندقية رشاشة و06 بنادق F.M، و48 قطعة سلاح منها 02 بنادق F.M.¹

استفادت الثورة الجزائرية حتى من الجزائريين من متقاعدي الجيش الفرنسي، حيث يذكر المجاهد عمار جرمان أن جنديا متقاعدا من الجيش الفرنسي يدعى اصميدة بناحية تبسة كان يزود الفدائيين بالقنابل والسكاكين لتنفيذ العمليات الفدائية.²

2- غنائم الاشتباكات والمعارك

إن عملية إمداد الثورة بالسلاح بدأت بالإمداد الذاتي الناجم عن نزع السلاح من فوق أكتاف العدو، كما قال زيغود يوسف «سلاحكم فوق ظهور أعدائكم»، وما من عملية يقوم بها جيش التحرير إلا وكان من ضمن أهدافها غنم السلاح والذخيرة، وهكذا توجّهت أغلب عمليات جيش التحرير بتلك الغنائم، وبدأ يستغنى شيئا فشيئا عن الأسلحة القديمة، بعد أن أشيع حاجيات المهندسين من الشباب الجزائري،³ حيث أن قسما كبيرا من سلاح جيش التحرير الوطني هو غنيمة من قوات الاحتلال بعد المعارك والاشتباكات، ولقد صرّح بهذا قادة وشهد به صحفيون أجانب، أو الحصول عليها لدى بعض التنظيمات المسلحة (حراس الغابات، أو بالهجوم على مراكز الشرطة)، أو بالتعاون مع بعض العسكريين الجزائريين المناصرين للقضية الجزائرية.⁴

مع مطلع شهر نوفمبر 1954 بالونزة شنت مجموعة من المجاهدين مكونة من حركاتي، مشنتل حمة بن التوهامي، دربال زايدي، قاسم العربي، مسعود غزيبيل والطاهر

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.96

² عمار جرمان، الحقيقة، المصدر السابق، ص.31

³ تابلت عمر، القاعدة الشرقية (نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف)، ط 01، دار الأملية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.113

⁴ عبد الرحمان عمراني، المرجع السابق، ص.96

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

الزيري هجوما على المنشآت والمراكز الفرنسية، ثم تواصلت الهجومات على الوزنة لتبلغ ذروتها من قبل رفقاء جبار عمر يوم 02 ديسمبر 1954، تم فيه قتل مجموعة من العملاء.¹

في يوم 18 نوفمبر 1954 قام المجاهدون بقيادة مختار باجي بالهجوم على مناجم الوزنة، أسفر عن غنيمة 06 بنادق حربية، و400 ألف فرنكا، وأربعة صناديق بارود،² كما وقع اشتباك يوم 14 ديسمبر 1954 ناحية بوخضرة، وقد تحصل المجاهدون على سلاح من نوع "موسكوتو"، إلا أن القوات الفرنسية تصدت لهم.³

تشير التقارير الفرنسية الرسمية إلى أن السلاح المفقود في بداية الثورة الجزائرية بسبب المعارك ما بين 01 نوفمبر 1954 و 13 ديسمبر 1954 كان 311 قطعة سلاح منها بندقيتين رشاشتين و14 بندقية F.M، و146 قطعة سلاح منها بندقية F.M، وفي 20 جانفي 1955 أشار تقرير صحفي عن أمن مقاطعة قسنطينة أنه يوم 19 جانفي 1955 تم الهجوم على مركز فركان جنوب بئر العاتر على الساعة الثامنة و25 دقيقة إلى غاية التاسعة و05 دقائق ليلا من طرف مجموعة من الخارجين عن القانون (المجاهدين) عددهم خمسين مجاهدا، وتمكنوا من الاستيلاء على بندقيتين رشاشتين ومدفع مورتي عيار 60 ملم.⁴

نجح عباس لغرور في الحصول على كميات من السلاح بعد كمائن قام بها ضد القوات الفرنسية بتبسة وسوق أهراس، ومعارك غنم فيها جنود جيش التحرير أسلحة متنوعة تحت إدارة وتوجيه القائد جبار عمر، حيث تمكن المجاهدون من الحصول على مدفع رشاش من نوع 24-29 في معركة جبل بوحمره 1955.FM.⁵

¹ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.67-68

² عبد الوهاب شلاي، دور عمال المناجم...، المرجع السابق، ص.165

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.68-69

⁴ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.95-96

⁵ المرجع نفسه، ص.192

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

في جوان 1955 وقع كمين بقساس ناحية العقلة قاده عمر البوقصي، حيث قتل فيه الحاكم الفرنسي لناحية تبسة ومن معه من الدوائر والحراس، وتم فيه الاستيلاء على أسلحتهم وذخيرتهم وحرقت سياراتهم.¹

غنم المجاهدون خلال معركة الجرف 22-25 سبتمبر 1955 حوالي 60 بندقية منها بندقية عيار 36 ماط، 39 رشاشا ثقيلًا عيار 24، وعشاري أوتوماتيكي ذو عشرة خرطيش، وأثناء خروجهم من الحصار صادفوا مجموعة من البغال مزودة بالمؤونة والعتاد يقودها جيش العدو فغنموا من هذه الشحنة بعض الأسلحة،² ومما غنموه في هذه المعركة مدفعان من نوع بازوكا وآلة راديو للإرسال والاستقبال.³

ويؤكد هذه الشهادة المجاهد إبراهيم قاسمي، حيث يذكر أن غنائم معركة الجرف يزيد عن 50 سلاحا، وكميات كبيرة من الذخيرة من مختلف العيارات، وعددا من القنابل اليدوية كانت بأيدي الجنود المغاربة.⁴

ولعلنا في هذا المضمرة نورد شهادة الضابط الفرنسي كلوسترمان الذي شارك مع القوات الفرنسية خلال الثورة الجزائرية بصفته أحد كبار ضباط الطيران الفرنسي، وقد أدلى بشهادته هذه في المجلس الوطني الفرنسي واعترف فيها بتزوير الحكومات الفرنسية للحقائق فقد ورد في جزء من شهادته تحت عنوان الثورة تتمركز وتتحصن ما يلي: «وفي هذه الأثناء كان الثوار ينتظمون ويتحصلون على مزيد من الأسلحة الآتية بالخصوص من الغنائم التي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الذين يسقطون في الكمائن، فبين فاتح ديسمبر 1955م وفاتح ديسمبر 1956 نصب الجزائريون 285 كمينًا غنموا في كل كمين ما لا يقل عن 10 بنادق حربية وثلاث رشاشات وبندقية رشاشة مع ما يلزم الكل

¹ محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص. 13.

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 172.

³ زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة دحلب، الجزائر، 2007، ص. 22.

⁴ إبراهيم قاسمي، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008، ص. 37.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

من ذخائر حربية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرار المسلحين الجزائريين من الجنود الفرنسيين وانضمامهم إلى الثورة فهمنا كيف استطاع الثوار أن ينتقلوا إلى المرحلة الثانية من تكتيكهم الحربي»¹، وإذا أجرينا عملية حسابية بسيطة وهي ضرب 285 كمينا في 14 قطعة سلاح المستولى عليها فيكون الناتج لدينا هو 3990 قطعة بغض النظر عن الأسلحة والذخائر المستولى عليها في المعارك والعمليات الهجومية الأخرى.²

في 18 جانفي 1956م وقع اشتباك في جبل الزريقة ببئر العاتر على الحدود الجزائرية التونسية بين المجاهدين والقوات الفرنسية، وكان عدد المجاهدين 55 جنديا انطلقوا من شمال غرب قفصة، تمكنت القوات الفرنسية من قتل اثنين وأسر 15 آخر، وتم استرجاع بندقية رشاشة من نوع بريتا و10 وبنادق ومسدسين و200 قنبلة يدوية و200 قذيفة مدفع و5.000 خرطوشة.³

في 16 أفريل 1956 وقع كمين راس المعرقب، غنم فيه المجاهدون مدفع هاون 82 ملم دون قاعدة، وتسعة وعشرون (29) قطعة سلاح من مختلف الأنواع والعيارات ومن بينهم 02 رشاش فرنسي 29/24، 02 بندقية نصف آلية ذات خزان 10 طلقات، 15 بندقية تكرارية ماس 36، 06 ماط 49، 04 مسدسات عيار 06 ملم، 04 نظارات ميدان، جهاز لاسلكي، مجموعة من زمميات المياه، عدد من الساعات اليدوية، 03 بوصلات، وكمية معتبرة من الذخيرة بحمالاتها مع عدد من القنابل اليدوية الهجومية والدفاعية، وقد تم كل هذا في زمن قياسي جدا لا يتجاوز 25 دقيقة، وسقط شهيد واحد من فوج التغطية في هذا الكمين هو المجاهد محمد علي بن عياد براكني رحمه الله.⁴

¹ بوبكر حفظ الله، التسليح والتموين...، ص 196-197.

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.76

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.93-94

⁴ براهمي محمد المدعو محمد العربي، كمين رأس المعرقبة ناحية الجرف 16 افريل 1956، مجلة أول نوفمبر، ع 174، جويلية 2010،

النادي الوطني الثقافي للمجاهد، ساحة بور سعيد، الجزائر، ص.70.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

في شهر ماي 1956 دخلت مجموعة بقيادة عبّاد علي بن الزين في معركة مع القوات الفرنسية أدت إلى استشهاد العشرات من جنود جيش التحرير وفقدان العديد من الأسلحة منها بندقية F.M بران، وكانت المعركة بالقرب من ثليجان في المكان المسمى طباقه علي بن حميدة، وبعد هذه المعركة تحولت الفرقة إلى تونس،¹ وفي نفس الشهر قتلت فرقة من المظليين الثانية التابعة للكولونيل شاطو جوبير ما يقرب من 15 متمردا (مجاهدا) في نواحي قنتيس واستولت على أسلحتهم،² وفي 19 أوت 1956 غنم المجاهدون في معركة سطحة الدير³ 03 قطع رشاش من صنع فرنسي ونظارة ميدان.⁴

ثالثا: التسليح عبر الحدود التونسية

كانت الثورة الجزائرية في حاجة إلى الأسلحة لمواصلة نضالها لهذا استعان الجزائريون ببعض العناصر التونسيين لمنحهم وتسليمهم الأسلحة التي في حوزتهم، وهذا عن طريق إدخال الأسلحة القادمة من مصر وأوروبا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية، وقد تعاون التونسيون مع الثوار الجزائريين لتهريبها إلى الجزائر بواسطة الإبل والحمير،⁵ كما استفادت الثورة الجزائرية من الثوار الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية ليس فقط في مجال الخبرة العسكرية وإنما في مجال التسليح فعندما اتفق التونسيون مع السلطات الفرنسية على تسليم أسلحتهم ابتداء من 04 ديسمبر 1954 في إطار مراحل تنفيذ الحكم الذاتي، رفض الثوار الجزائريون تسليم أسلحتهم للمسؤول عن جمع الأسلحة، وفضّلوا الدخول بها إلى القطر الجزائري للمشاركة في الثورة الجزائرية، وللإشارة فإن العديد من الثوار التونسيين

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.39

² دومينيك فارال، المصدر السابق، ص.137

³ تقع سطحة الدير بوادي المهري ببلدية الكويف، يحدها من الناحية الشرقية الحدود الجزائرية التونسية، ومن الناحية الغربية مدينة تبسة، ومن الناحية الشمالية بلدية الزرقاء، ومن الناحية الجنوبية بلدية مرسط، وتبعد عن مدينة تبسة بـ 18 كم، للمزيد أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير، من منشورات قسم الإعلام والثقافة، د، ت، الجزائر، ص.114

⁴ المرجع نفسه، ص.114

⁵ حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص.409

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

كانوا قد سلموا الأسلحة الرديئة للسلطات الفرنسية وأعطوا الأسلحة الجيدة للثوار الجزائريين إلى جانب ما يملكه أولئك من سلاح.¹

حافظ الجزائريون المشاركون في الثورة التونسية على سلاحهم ولم يسلموه إلى القوات الفرنسية وفق الاتفاق التونسي الفرنسي وعادوا إلى الجزائر، ومن بينهم: لزهر شريط، بلقاسم قلبي، أحمد الموساوي، علي الخلفاوي بورقعة، الخزاني السوفي، السعيد السوفي، فرحي ساعي وعمر البوقصي.²

ومن الذين انضموا إلى المقاومة بتونس والتحق بالثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954 القائد الجيلاني بن عمر الذي اشترى مجموعة من الأسلحة من تونس، وكون بها فرقة من الجنود خاض بها معارك ضد القوات الفرنسية بمنطقة الرديف ومنطقة تبسة وجنوبها، وكانت له اتصالات شخصية مع مصطفى بن بولعيد، وتم تكليفه من طرف بن بلة بحراسة الأسلحة القادمة من الشرق،³ وكانت المشاركة الجزائرية في المقاومة التونسية متميزة بحضورها القوي، ودورها الملفت للانتباه طوال سنوات المقاومة، وكانت بطولات بعضهم محل فخر للتونسيين وإشادة قادة المقاومة التونسية ومنهم الطاهر لسود، شرايطي لزهر، والساسي لسهود، إذ تولى لزهر شريط قيادة فوج من الجزائريين، وعين يوسف لدجاني كاتباً ومساعداً للساسي لسود.⁴

تم تشكيل مجموعات خاصة للعمل على استرجاع أسلحة الجزائريين التي أخذها المقاومون التونسيون خلال مرحلة الكفاح المسلح في تونس والتي لم يتم تسليمها إلى السلطات الفرنسية، اعتماداً على وصولات خاصة سلمتها المقاومة التونسية لكل من تبرع لها بسلاح من سكان الشريط الحدودي الجزائري، وقد ساعدت هذه العملية على استرجاع عدد معتبر من قطع الأسلحة بعد أن تم الاتصال بقيادة فرق المقاومة التونسية الذين عملوا

¹ بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المصدر السابق، ص. 195-196

² الوردى قتال، المصدر السابق، ص. 42

³ محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص. 125

⁴ صالح لميش، عبد الله مقلاتي، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج. 02، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 41

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بالحدود التونسية الجزائرية، والذين تم التعرف عليهم من خلال أسمائهم ورتبهم المدونة على وصولات الدفع التي سلّمت من طرفهم للمتبرعين الجزائريين بالسلاح،¹ وأحيانا كانت تتم عملية جمع السلاح بالقوة إن تطلّب الأمر ذلك وهذا ما تؤكده الوثائق الأرشيفية التونسية،² وفي نفس الإطار يجب الإشارة إلى نشاط بعض المناضلين الجزائريين في المناطق الشرقية من أجل جمع الأسلحة لصالح الثورة الجزائرية، حيث اتصل فرحي ساعي بالمناضل إبراهيم عمارة بن ربح الملّكف بعملية جمع الأسلحة، وطلب منه مواصلة المهمة بشرط أن لا يسلم السلاح للتونسيين وإنما يجب جمعها وتخزينها في المناطق الشرقية،³ وكانت عملية جمع الأسلحة على المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتم بصورة انفرادية ولقد أدى الجزائريون الموجودون بالجنوب الغربي لتونس دورا كبيرا في مجال السلاح، حيث تكلف العديد من الجزائريين بمهمة شراء الأسلحة من الجنوب التونسي، كما أن العديد من الثوار التونسيين من تبرع بسلاحه للثورة الجزائرية اعترافا بالجميل، لا سيما وأن العديد من الجزائريين شاركوا إلى جانب التونسيين في ثورتهم ضد الاستعمار الفرنسي، وهناك من الثوار التونسيين من باع سلاحه لبعض أفراد الجالية الجزائرية، وهناك أيضا من رفض تسليم سلاحه وانضم إلى الثورة.⁴

حسب شهادة المجاهد قدور قواسمية فقد ذكر أنه كان ضمن خلية تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وكان يقودها المناضل عابر محمد بن رجب في الناحية، وقد اتصل به المجاهد فرحي ساعي في أواخر سنة 1954 بعد دخول أول أفواج الثوار التونسية بتبسة لجمع السلاح، وقد تم طرح عدم تسليح الأسلحة الموجودة لدى الجزائريين إلى الثوار التونسيين.⁵

¹ محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص. 11

² أنظر الملحق رقم (05).

³ الطاهر جلي، الدعم اللوجستي... المرجع السابق، ص. 58

⁴ بوبكر حفظ الله، التسليح والتموين... المرجع السابق، ص. 196

⁵ محمد العربي براهمية، المصدر السابق، ص. 02

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

عقد جالك شوفالبي كاتب الدولة للدفاع الفرنسي اجتماعا مع الحاكم العام في الجزائر وبحث معه قضية تسرب الثوار التونسيين إلى الأراضي الجزائرية وقام بزيارة إلى الحدود الجزائرية التونسية لدرس التدابير التي يجب اتخاذها لوضع حد لتسلل هؤلاء الثوار إلى الجزائر ومنعهم من مواصلة أعمالهم التي سجلت منذ فترة والذين ينشطون في المنطقة التي تمتد من سوق أهراس إلى تبسة.¹

بدأت مهمة جمع أسلحة المقاومين في تونس في الفترة ما بين 30 نوفمبر و10 ديسمبر 1954. بموجب اتفاقية وقف القتال مع القوات الفرنسية، وواجهت اللجنة المشرفة صعوبات كثيرة،² والكثير من الأسلحة تم تسليمها للجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية، وكان الكثير من التونسيين الذين كانوا يحملون السلاح فضّلوا مواصلة القتال إلى جانب الجزائريين والتحقوا بأوراس النمامشة، كما هو الحال بالنسبة للجزائريين الذين كانوا في تونس يقاتلون القوات الفرنسية، حيث التحق الكثير منهم بمقر الإدارة بتبسة، واندمجوا مع أفواج جيش التحرير في الشرق القسنطيني،³ وفي هذا الإطار فإنه قد شُرع في إجراء اتصالات بين ممثلي جيش التحرير التونسي وجيش التحرير الجزائري بمنطقة تبسة وقسنطينة لتنسيق العمل بين الجهتين التونسية والجزائرية مع التزام قيادة الكفاح التونسي ببذل كل الجهود لإيصال الأسلحة والذخيرة إلى جيش التحرير الوطني.⁴

في حين قد شُرع في إجراء اتصالات بين ممثلي جيش التحرير التونسي وجيش التحرير الجزائري بمنطقة تبسة وقسنطينة لتنسيق العمل بين الجهتين التونسية والجزائرية مع التزام قيادة الكفاح التونسي ببذل كل الجهود لإيصال الأسلحة والذخيرة إلى جيش التحرير الجزائري، وفي هذا الإطار قامت سيارات المخزن التونسية بدورها المتمثل في نقل الأسلحة إلى تونس بمساعدة بعض العناصر المحلية التونسية، حيث تقوم بنقل الأسلحة وتوزيعها، وفي

¹ حبيب حسن لولب، المرجع السابق، ص. 450.

² عبد الله مقالتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص. 34-35.

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 138.

⁴ حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص. 37-38.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

هذا الإطار أفادت تقاريرتونسية أن سيارة والي قفصة يقودها أحد عناصر المخزن تم شحنها بالأسلحة ثم توجهت نحو تونس، والأسلحة المهربة تنقل إلى الجزائر عبر سيارات المخزن إلى أم علي، وفي حدود الجنوب ضمن منطقة بوشبكة.¹

كلّفت قيادة الثورة جماعات من المجاهدين بجمع وشراء الأسلحة والذخيرة، ففي ديسمبر 1954 أقدمت مجموعة من المجاهدين (عجايلية جلاب، بوضياف عفيفي موساوي الساسي) بشراء سلاح من أحد التونسيين.²

شارك العديد من الثوار التونسيين التابعين إلى حزب صالح بن يوسف بأسلحتهم في الثورة الجزائرية، حيث يشير المجاهد علي بوزنادة أن الثوار التونسيين دعموا الثورة الجزائرية بالمال والسلاح وخاصة منهم أنصار صالح بن يوسف، ومن بين هؤلاء: علي بن ترعة (الرديف)، علي المشي (مكناس)، بوشمال، عمار بوسعداوي،³ وهذا ما يؤكد المجاهد صالح معيفي حيث يذكر أن الثوار التونسيين التحقوا بالعديد من المناطق بالحدود الشرقية ومنها جبل الزريقة وغيفوف والجبل الأبيض.⁴

كما شارك في الثورة التونسية علي بنور وذلك نهاية صيف 1953 الذي جُند من طرف ثابت بن ابراهيم بن علي، وتحصّل على بندقية نوع فاران من طرف بنور أحمد، وعند اندلاع الثورة الجزائرية، قرر حمل السلاح والانضمام للثورة، وتمكن بعدها من الحصول على 800 طلقة حربية (ذخيرة) من مجاهد تونسي شارك في الثورة التونسية اسمه عمارة بن الحفناوي.⁵

ألقت مصلحة مراقبة التراب بتونس القبض على جزائري من جهة تبسة يسمى جلال لاغة بن الصيدي ويشغل فلاحا، وكان معه كمية من الأسلحة وقع شراؤها لفائدة لثوار

¹ المرجع نفسه، ص. 418، 420

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 70

³ شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

⁴ شهادة صالح معيفي، المصدر السابق.

⁵ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 204-206

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

الجزائريين، وكانت الأسلحة متمثلة في مسدس رشاش من صنع ألماني و190 خرطوشة من عيار 09 ملم وبندقية موزير ومعها 147 خرطوشة عيار 7.92 ملم ومسدس أتوماتيكي من عيار 6.35 وعدد من الخراطيش من نفس العيار بالإضافة إلى نظارة مزدوجة، وتبين أنه اشتراها من فرنسي يدعى "كانيلاقي" بمبلغ قدره خمسين فرنكا، حيث اعترف أن مرتبط بعصابة الثوار الطاهر الحداد وخليفة الجنيدي رئيس ودادية الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة.¹

في سنة 1956 قام المتطوعون التونسيون الموجودون في صفوف جيش التحرير الوطني بحمل أسلحة بواسطة شاحنة إلى غاية الحدود التونسية بمساعدة الأمن التونسي، حيث تم نقل شحنة من الأسلحة على ظهر الجمال إلى غاية الجبل الأبيض إلى مقر قيادة شريط لزهري، ومن المحتمل أن تحوّل الأسلحة إلى الأوراس.²

كانت شركة إيطالية مقرها مدينة بترت بتونس هي التي تتولى بيع الأسلحة للتونسيين والجزائريين، أما مصدر التمويل فيتمثل في اشتراكات المناضلين بحجة بناء وترميم مساجد ومدارس وهمية.³

رابعا: خطوط ومراكز تخزين السلاح

تدخل الأسلحة رسميا إلى تونس سواء عن طريق البر عبر ليبيا أو عن طريق البحر مباشرة من مصر أو سوريا وطرابلس التي أصبحت نقطة وصل والتي فقدت دورها القيادي لصالح تونس، أما بخصوص الطرق الجنوبية القديمة التي تربط مباشرة ليبيا بالجزائر عبر الجنوب التونسي، لم تعد مستعملة كثيرا لكن هناك تحركات تدل على عمليات تهريب الأسلحة بشكل ثانوي التي تخرج حتى عن سيطرة جبهة التحرير الوطني.⁴

¹ حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص.409-410

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية.... المرجع السابق، ص.150

³ عمار جرمان، الحقيقة، المرجع السابق، ص.31

⁴FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), p.02

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

كانت الأسلحة على الحدود الشرقية تعبر عبر ثلاث مراحل، حمل الأسلحة في الزوارق عن طريق جزيرة حربة إلى تونس، أو عن طريق الجبال التي تدخل الحدود الجزائرية من أقصى الجنوب، وقد كان للمنطقة الأولى أوراس النمامشة دور كبير في الحصول على الأسلحة وذلك بنقلها من تونس إلى التراب الجزائري، وبذلك استغل الجزائريون الجبهة الشرقية المفتحة على اليابس، كما استفادوا من التضاريس الوعرة خاصة على المناطق الحدودية، بعكس المنطقة الغربية المفتحة على البحر والتي تسهل مراقبتها من طرف العدو الفرنسي، والدليل على ذلك مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة على الحدود الغربية.¹

حسب دراسة صادرة في 03 جوان 1957 أعدتها السلطات الفرنسية فيما يتعلق بتهرب السلاح على الحدود الشرقية للجزائر عبر تونس لاسيما فيما يتعلق بالسلاح الحربي، تشير إلى أنه لم يحدث جديد في الجانب التنظيمي المتعلق بالتموين بالسلاح والذخيرة بالنسبة للثوار، وأن الحصول على السلاح مصدره تونس انطلاقاً من ليبيا التي تمثل مركز التوزيع، وغالبا ما يتم نقل السلاح عبر الطريق البري، ليبدأ تهريب السلاح انطلاقاً من الأراضي التونسية والأسلحة التي كانت تنقل من ليبيا كانت تمر على مدينة مدينين بتونس لتجمع في عدة قواعد حدودية، (وقد لعبت السلطات التونسية الدور البارز في تأمين عمليات تهريب السلاح نحو الجزائر)، وكانت ممرات التهريب الرئيسية: سوق أهراس نحو قالمة وجبال القل والميلية والقبائل بداية من تاجروين نحو مرسط بتبسة، ثم خنشلة إلى شمال الأوراس وبلزمة والقبائل.²

1- خطوط ومسالك تهريب السلاح بتبسة عبر الحدود التونسية:

- الخط الأول: جبل تافرن، جبل بنقاش، جبل قرن احما، وادي مسكيانة، الشبكة، مزوزية بالمنطقة الخامسة مرورا بجبل المطلق، جبل الحوض الصغير، جبل الحوض الكبير، جبل الدف بالحدود التونسية.

¹ بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص.30

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.107-108

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- **الخط الثاني:** جبل بوتخمة إلى جبل قريقر، جبل المطلق، جبل بلكفيف، جبل بولحاف، جبل راس السطحة، جبل الدير جبل روس لعيون، جبل بوربعية بالحدود التونسية.
- **الخط الثالث:** جبل عمامة في اتجاه جبل المسلوقة، جبل الذروة، جبل بوخضرة بالمنطقة الخامسة مرورا بجبل الواسعة بالحدود التونسية.¹
- **الخط الرابع:** فريانة إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية ثم إلى جبل البطنة ثم عبر فحج البطنة ثم على قرن بوجلال ثم العقلة المألحة ثم ثليجان ثم الردامة إلى جبل المرجة بالشريعة. وكانت العملية تتم بكيفية دقيقة ومحسوبة مسبقا، وتتم أثناء الليل ولا يُسمح بأي تأخير لكي لا ينكشف أمرهم من قبل القوات الفرنسية، حوالي 200 كم.²
- **الخط الخامس:** من شلية خط يربط تامزة، حجة لمصلى حمام لكيف بوتخمة، قريقر، مزوزية، المطلق، الحوض الكبير، جبل الدف، الحدود التونسية.
- **الخط السادس:** أينوغيسن، يزقاقين، وادي ملاقو، كتفة السوداء، سلانيس، مرورا بالمنطقة السادسة، بئر الدوسن، لعويجة، برغيثة، تباقت علي بن أحمد، بحيرة الانب، بوجلال، جبل الفوة، الحدود التونسية.
- **الخط السابع:** غابة البراجة، توقر، جبل عالي الناس بالمنطقة السادسة، وادي قبو، تزقارين، وادي يقضيان، وادي القلعة، غرغر، وادي الجديدة، جبل الغنحاية، الجبل الابيض، المشرع، أم الكماكم، جبل الزواريف، الحدود التونسية، وفيما يتعلق بخطوط رجوع الدوريات من تونس فهي تلتزم المناطق الجبلية البحتة، وتتجنب المرور عبر بعض السهول لتتجنب الاصطدام مع قوات العدو حتى لا تضيق الذخيرة والعتاد الحربي الهام الذي جلبته بمشقة وعناء كبيرين وكذلك للحفاظ على أفراد الدوريات.³

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962 (التقرير السياسي)، ج 01، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، د ت، ص 46.

² شهادة محمد دينار، المصدر السابق.

³ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى...، المصدر السابق، ص 47.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

إن أفراد الدوريات الآتية من الولايات في اتجاه تونس غير مسلحة إلا ببعض البنادق البسيطة عكس عودتها حيث تعود محملة ومثقلة بمختلف الأسلحة الأوتوماتيكية والثقيلة أحيانا مع كميات كبيرة من الذخيرة، وبمجرد دخولها تراب الولاية الأولى عند الذهاب أو الإياب تستقبل بصفة رسمية من طرف المسؤولين، وقد جرت العادة باستقبال هذه الدوريات عبر قسّات ونواحي ومناطق الولاية الأولى والسهر على ضمان المؤونة والإقامة والراحة والعلاج واللباس لأفراد الدورية ووضع حراسة دائمة في كل المحطات التي تستريح أو تمر عبرها، ويعيّن لها دليل بين كل محطة وأخرى يعرف المسالك الإستراتيجية التي تجنبهم الاصطدام بقوات العدو، ويحدد لهم المواقع الآمنة التي تمكنهم من الاستراحة فيها، أمّا أثناء الحصار والعمليات العسكرية الكبرى التي يشنها العدو، يسارع أفراد جيش التحرير في حالة وجود قافلة سلاح ما لحمايتها من الوقوع في قبضة العدو، سواء عند ذهابها، حيث لا تملك إمكانيات الدفاع عن نفسها، أو عند عودتها محملة ومثقلة بالذخيرة والعتاد الحربي، فيسارعون إلى نجدها وحماية ما تحمله من الأسلحة خشية الضياع.¹

كانت مخازن السلاح للحرب العالمية الثانية مصدر تموين مهم للثورة في ليبيا وتونس، لكن تبقى نوعية هذه الأسلحة رديئة مقارنة بالسلاح القادم من أوروبا، وكانت الحدود الجزائرية التونسية نحو تبسة مفتوحة تماما للمجاهدين وتبقى أهم مناطق تهريب السلاح الأكثر نشاطا هي: سوق الأربعاء، الكاف- تاجروين، القصرين- تلابت.²

وفي 18 جويلية 1956 تم توقيف جندي من جيش التحرير يدعى المولدي بن علي صرّح أنه يقود فرقة وأنه عون اتصال بين إدارة أوراس النمامشة وأفواج الحدود بناحية الرديف، وأن مسؤوليته الإشراف على نقل السلاح إلى غاية جبل بوشبكة بتبسة على الحدود الشرقية الجزائرية، وأنه في أحد المرات نقل أربعة بنادق رشاشة و12 مسدس رشاش و04 بنادق حربية ذات 05 و10 طلقات، وأن السلاح كان ينقل عبر شاحنة من الرديف

¹ المصدر نفسه، ص.48

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.88

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

إلى المقسم، وتتوقف الشاحنة لإنزال الأسلحة، لينقل عبر مجموعات من المجاهدين يعملون تحت إدارة شريط لزهري، وينقل السلاح إلى جبل فوة شمال بئر العاتر، وبالقرب من بئر السبايكية، وجبل بورمان، حيث كانت المناطق الرئيسية لتهريب السلاح عبر تونس الحدود الشرقية للجزائر وفق الخط التالي:

أ/ **الطريق الأول:** ناحية قفصة - تلابت - أم علي، حيث كان تهريب السلاح يتم عن طريق الشاحنات عبر طريق وحدات تونسية متطوعة وعن طريق الحيوانات نحو الأوراس.

ب/ **الطريق الثاني:** ناحية قفصة والجريد التونسي والجبل الأبيض بئر العاتر والصحراء نحو الأوراس.

ج/ **الطريق الثالث:** عبر الطريق الصحراوي سناون مشقويق - وادي سوف.¹

يشير المجاهد علي بوزنادة الذي كان ينشط في تهريب الأسلحة من تونس إلى تبسة إلى أن المجاهدين كانوا يتخذون العديد من الطرق والمسالك وأهمها:

- **الطريق الأول:** تونس من ميداس وتامغزة دخولا إلى حاسي الكرمة ثم إلى غيفوف ثم إلى الجبل الأبيض، ثم إلى الأوراس.

- **الطريق الثاني:** من الرديف إلى سيدي بوزيد، ومن رادس، الهمام، أولاد منصور، المكناس، المطيمط، بن زيد.

- **الطريق الثالث:** الرديف وشعبة الحقانة إلى الجبل الأبيض والمشرع.

- **الطريق الرابع:** من تونس على طريق زاريف (القلعة) إلى الأوراس.

- **الطريق الخامس:** من الرديف إلى بتية ثم إلى الجبل الأبيض.²

بينما يذكر المجاهد أحمد الزموي أن مسالك جيش التحرير الوطني من تونس إلى تبسة هي:

- **المسلك الأول:** تسلك الخط الجنوبي ناحية الرديف باتجاه سلسلة الجبل الأبيض (جبال النمامشة).

¹ المرجع نفسه، ص. 101-102

² شهادة علي بوزنادة، المصدر السابق.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- **المسلك الثاني:** من تالابت التونسية إلى جبل بوجلال وجبل فوة باتجاه بئر العطوش، الدرهمون، ثليجان، قعور الكيفان، تازاربونت إلى مقر الإدارة بآرقو الذي تقع جنوب عقلة قساس.
 - **المسلك الثالث:** يمد من تالة إلى جبل القرقارة، بوربية، عين علاق، سطحة الدير، الحوض الكبير، شرق مرسط، جبل مزوزية، منحرجات حلوفة، باتجاه قريقر وصولاً إلى مقر الإدارة بآرقو.
 - **المسلك الرابع:** إلى الحدود التونسية الجزائرية عبر البيضاء، جنوب جبل سيدي احمد شمال ونزة، جبل المسولة، ومنه إلى جبال مسكيانة وجبال قريقر باتجاه جبل قعور الكيفان ومنه بمقر الإدارة بآرقو.¹
- أما المجاهد أحمد دينار فيذكر أنه شارك في إدخال الأسلحة من تونس إلى إقليم تبسة ست مرات،² وكان الطريق الذي يسلكونه إنطلاقاً من تونس: فريانة الى غاية الحدود الجزائرية التونسية ثم الى جبل البطنة ثم يمرّون عبر فج البطنة ثم على قرن بوجلال ثم العقلة المألحة ثم ثليجان ثم الردامة إلى جبل المرجة بالشرية.³
- في 13 أكتوبر 1955 أكد مصدر رسمي فرنسي من تونس أن هناك عمليات تهريب للسلاح في ناحية نفطة وتوزر، وكان نقل وتهريب السلاح يتم عبر الطريق الآتي:
- قبلي - شط الجريد - وادي سوف.
 - توزر - تمغزة - بئر العاتر.⁴
- من ضمن طرق تهريب السلاح نحو تبسة أيضاً:
- الرديف - عين الرطام ثم الشبيكة وأم الكماكم.

¹ شهادة أحمد الزمولي، المصدر السابق.

² أحمد دينار، مجلة أول نوفمبر، ع 179، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، مارس 2015، ص. 59.

³ شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

⁴ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 91.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

- تابلت- أم علي، وجبال فوة والدارمون وأم الكماكم.¹

كان شريط لزهرة من أبرز من يتولى تنظيم عمليات إيصال السلاح إلى الجزائر، وقبل الخلافات التي حدثت بين النمامشة والأوراسيين كانت الأسلحة تصل إلى مقر القيادة، بعد ذلك يتولى ورتاني بشير في إدارة منطقة تبسة عملية نقل الأسلحة إلى الأوراس حيث تصل إلى عباس لغرور، وكانت الأسلحة التي تصل إلى شريط لزهرة تحول إلى مقر الإدارة تحت قيادة بن بولعيد، وقد أشار علوان الطيب أن الأسلحة تنقل عبر محاور رئيسية انطلاقاً من قفصة، وكانت محاور تهريب السلاح انطلاقاً من تابلت باتجاه أم علي على الحدود الجزائرية عن طريق شاحنات الأمن التونسي وبمساعدة سكان الأرياف على الحدود، ثم تنقل إلى مركز قيادة شريط لزهرة.²

2- مخازن الأسلحة بتبسة:

كان المخزن يحفر في الأرض متر أو متر ونصف ليبنى بداخله غرفة خاصة، ويغطى بالأعشاب مثل الديدس أو الحلفاء للتمويه بهدف عدم اكتشافه من قبل السلطات الفرنسية، وكانت المخازن تنشأ قريباً من الحدود لاستعمالها وقت الحاجة، أما الأماكن البعيدة مثل تروية وجبل العنبة لم تكن بها مخازن كثيرة للأسلحة نظراً لبعدها عن الحدود،³ وتنقسم المخازن إلى قسمين:

1- مخازن عسكرية يقوم على إنشائها فوج من الهندسة العسكرية لجيش التحرير في الجبال

قرب المراكز، ويشرف عليها جندي برتبة عريف هو مسؤول المركز في آن واحد.

2- مخازن مدنية يشرف على إنشائها اللجان الشعبية، حيث يكلف المسبلون بحفرها وبنائها

في سرية تامة في مواقع لا تلفت انتباه العدو، مثل المنازل والبساتين والاسطبلات والصخور

وقرب والأودية وفي الآبار، وبعد حفرها يقوم المسبلون بجعل منافذ لها للتهوية ويتم تغطيتها

¹ حبيب حسن لولب، المرجع السابق، ص. 420-421

² المرجع نفسه، ص. 137

³ شهادة قسطل الحساوي، المصدر السابق.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

بالتراب أو صخرة أو نبتة صغيرة، أما الذخيرة فتوضع في صناديق من الحطب وسط نفايات النجارة، حفاظا عليها من الصدا، وقد أدت هذه المخابئ دورا عظيما في المحافظة على الأسلحة والذخيرة من الضياع.¹

في يوم 21 أوت 1956 أثناء استجواب جندي لجيش التحرير تم اكتشاف مركزين لتجميع السلاح ناحية مرسط، وهذه الأسلحة مهربة من تونس عن طريق أشخاص تونسيين ينشطون بالكاف، وكان نقل الأسلحة يتم عن طريق الشاحنات.²

ومن أهم مراكز تموين جيش التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية بتبسة:

الرقم	المركز	الرقم	المركز	الرقم	المركز
01	دارمون (العقلة المألحة)	11	جبل أم خالد	21	الخنورة
02	داموس الحجير	12	قرن الكبش (جبل العنق)	22	الغنجاية (ثليجان)
03	بئر العطوش	13	مسحالة	23	مكان القليلة
04	تازبنت	14	بوسبعة	24	جبل الحوض
05	عين الشانية	15	حنقة بوقرق	25	الزويتن(الحوض)
06	جبل آرقو	16	الدريمين	26	الجبل الأبيض
07	شقافة اليهودي	17	قريقر	27	تروبية (سردياس)
08	تازربونت	18	قابل قريان	28	جبل الذروة
09	القرقارة	19	جبل مزوزية	29	بلكفيف
10	مركز طويلة	20	هنشير الزرادمة	30	مركز بوربعية

المصدر: جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.178.

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي...، المصدر السابق، ص.80

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.106

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

من أبرز المراكز بالمنطقة الخامسة من الولاية الأولى: فم الصفاء، عين الكرمة، هنشير الرومي، بوربعية، عين عناق، قلعة سنان، الربيبة، جبل سيدي أحمد، تاجروين، أمأهم المراكز بالمنطقة السادسة: جبل الجرف، آرقو، وادي هلال، أم الكماكم، الجبل الأبيض، البيضاء، العلق، مسحالة، تازربونت، بوجلال، الحوية، جبل نوال، الدكان، عين البوش، الدرمنون، جبل فوة، آرقو، وادي المشرع، خناق لكحل، خنقة الصفصاف وغيرها¹ وكان من المشرفين على المخابىء في هذه المنطقة محمد بن علي فارس، بمساعدة عثمان فارس ومحمد بن بوبكر السويح ومحمد رمشاني، ومسعود قرقاق... وغيرهم.²

يذكر المجاهد قسطل الحسناوي أن مخازن الأسلحة كانت كثيرة قبل إغلاق خط شال، ومن أبرز هذه المخازن: جبل الحوض، مخزن جبل الزيتون، ومخزن بجبل بوسبعة، مخزن بعين الشانية، مخزن لويسعة، مخزن سيدي خالد (مزوزية)، وكان المخزن يضم أسلحة وألغام مضادة للدبابات والقنابل اليدوية، وقاذفات الصواريخ، ومدافع 75 و57، وTNT وأسلحة أخرى مختلفة، وكان المخزن يخضع لحراسة على الأقل مرة واحدة في الأسبوع عن طريق مجموعة من المجاهدين، وهم من يقومون بالإشراف على المخزن وتقديم الأسلحة للمجاهدين،³ أحيانا تستخدم مخازن السلاح للاختباء عند الضرورة، خاصة أثناء عمليات التمشيط التي تقوم بها القوات الفرنسية.⁴

يذكر المجاهد أحمد دينار أنه يوجد مخزن للأسلحة بمكان يدعى المرجة بالقرب من مدينة الشريعة، ليتم بعد ذلك توزيعه على المجاهدين، ولم يتم اكتشافه من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى غاية وقف إطلاق النار.⁵

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص.112

² المصدر نفسه، ص.124

³ شهادة قسطل الحسناوي، المصدر السابق.

⁴ شهادة صالح قتال، المصدر السابق.

⁵ شهادة أحمد دينار، المصدر السابق.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

كان العديد من المسؤولين عن مخازن الأسلحة ومن بينهم سعد قسطل، والحاج بلخضر، عبد الله بلهوشات، عبد الواحد طالبي المدعو العاشوري، تقدم لهم أوامر مباشرة ودقيقة من القيادة بوثيقة بها الختم وأسماء المجاهدين حول نوعية وكمية الأسلحة المراد جلبها من المخازن.¹

وبهذا فإن جيش التحرير الوطني استخدم جميع الطرق وشتى الأساليب من أجل الحصول على السلاح الذي يعد أساس كل عمل عسكري، واستطاع أن يتدارك الصعاب لاسيما عمليات التطويق الفرنسي التي كانت تهدف إلى محاولة خنق جيش التحرير الذي استطاع أن يرهن للسلطات الفرنسية قوة جيشه وأنهم لا يواجهون قطاع طرق أو خارجون عن القانون، بل جيشا محترفا يعرف كيف يوظف إمكانات مادية بسيطة لتحقيق أكبر الانتصارات.²

يمكن أن نخلص في نهاية هذا الفصل إلى جملة من النتائج أهمها:

اختلفت الظروف التي تشكلت فيها الأنوية الأولى للثورة المسلحة بتبسة بحكم موقعها الجغرافي فكانت محل تجاذب بين منطقتين، جنوب تبسة حيث كانت تحت قيادة المنطقة الأولى الأوراس، وشمال تبسة تحت قيادة المنطقة الثانية الشمال القسنطيني، وإثر ذلك تشكلت الأنوية الأولى للثورة بها، فظهرت عدة مجموعات نشطت استعدادا لتفجير الثورة. عندما وضعت الثورة التونسية سلاحها وفق الاتفاق التونسي الفرنسي، استفادت المناطق الحدودية الجزائرية التونسية ومنها إقليم تبسة من مشاركة الثوار التونسيين في الثورة الجزائرية ودعمهم بالمال والسلاح، أما الجزائريون المشاركون في الثورة التونسية فقد حافظوا على أسلحتهم، وعاد بعضهم إلى تبسة ليستقروا في جبالها، لينتقلوا إلى ناحية فريانة قرب الحدود التونسية أين بدؤوا جمع أسلحتهم، واتفقوا على الدخول إلى داخل الجزائر، وانضموا

¹ شهادة قسطل الحسناوي، المصدر السابق.

² بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص. 31.

الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956

إلى المجاهدين الذين كانوا ينشطون بجبال النمامشة، واعتمدوا عليهم في تجميع الأسلحة والذخيرة.

كانت للقواعد الخلفية الشرقية للثورة الجزائرية التي تقع على الحدود والدول المساندة أهمية بالغة، خاصة تونس وليبيا ومصر، وتبرز أهميتها في إمداد الثورة بالأسلحة وكيفية جمع الأموال لشرائها، بالإضافة إلى إيجاد وسائل لنقلها وتأمين الطرق وكيفية إدخالها إلى الجزائر ليتكفل قادة الثورة بتوزيعها، ولم تكن هذه الإعانات الخارجية لتوجد لولا حث القادة المتمركزين في القواعد الخلفية من أجل استقطاب الرأي العام والدول الشقيقة نحو الثورة الجزائرية ومساندتها.

اعتمدت الثورة الجزائرية بتبسة في بدايتها على التسليح الذاتي، وتنوعت مصادرها بين أسلحة محلية أغلبها من تبرعات السكان والتي تم جمعها من طرف قادة الثورة بالمنطقة، كما كان تسليح المجاهدين في البداية يتم بفضل غنائم الأسلحة المتحصل عليها عن طريق القتال وخلال الاشتباكات مع العدو، أو عن طريق الاستحواذ، أو بفضل الفارين بأسلحتهم من الجيش الفرنسي والملتحقين بالثورة، واستغل المجاهدون معرفتهم للطرق البرية والجبال والصحراء في تشكيل شبكات تسليح عبر الحدود التونسية وإمداد الثوار بالداخل بالأسلحة.

الفصل الثالث:

التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المبحث الأول: التطور السياسي والعسكري بتبسة بعد مؤتمر الصومام 1956

المبحث الثاني: التسليح بإقليم تبسة خلال 1956-1958

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة خلال 1958-1962

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المبحث الأول: التطور السياسي والعسكري بتبسة بعد مؤتمر الصومام 1956

استطاع قادة الثورة أن يحققوا أهدافها الأولية إلى حد كبير، منها الانتصار في بعض المعارك وتحقيق نجاح انطلاق الثورة رغم استشهاد العديد من قادتها، وفي ظل هذه الظروف الصعبة كان لزاما على قادتها عقد مؤتمر ينظم الثورة بما يلائم التطورات الحاصلة، فكان مؤتمر الصومام الذي ساهم في إيجاد حلول للمشكلات القائمة ووضع الخطوط العريضة التي ستسير على وفقها الثورة مستقبلا، ومن ضمن المشكلات التي تمت معالجتها نقص السلاح، وشهد إقليم تبسة بعد مؤتمر الصومام تطورات سياسية وعسكرية أثرت على الأوضاع في المنطقة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

أولا: مؤتمر الصومام ومشكلة التسليح

كانت الدعوة لعقد مؤتمر وطني يجمع قادة الثورة المسلحة أكثر من ضرورة بعد مضي عامين تقريبا على اندلاعها، فحتى منتصف 1956 كانت الثورة تفتقر إلى أرضية أيديولوجية وسياسية، كما كانت المناطق الخمس قبل ذلك الوقت في حاجة عاجلة وماسة إلى قيادة وطنية تتخذ القرارات على المستوى المركزي، وتعمل وفق إستراتيجية بعيدة المدى من شأنها وضع حد لحالة الانقسام والسباق نحو الزعامة¹، ولهذا الأسباب تم عقد مؤتمر الصومام الذي يمثل منعطفًا حاسمًا في مسار الثورة الجزائرية لأنه أوجد صفة التنظيم والهيكلة للثورة، فقد عقد في فترة كانت الثورة في أمس الحاجة إليها نظرا لما قدمته من نجاح، وفي مقدمة نجاحها اتساع رقعتها والحاجة إلى تطوير إمكانياتها ووسائلها المادية، فمن بنادق الصيد أصبح المجاهدون يحتاجون إلى أسلحة ذات تطور كبير، لأن السلطات الفرنسية قد طورت إمكانياتها ووسائلها المادية والبشرية، كما اتبعت عدة أساليب جديدة، لذلك فعلى قيادة جيش التحرير الوطني إيجاد إستراتيجية فعالة لمواكبة التطورات سواء الداخلية أو الخارجية.²

¹ يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط01، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص.73

² رشيد الجواني "هجمات 20 أوت 1955، انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956"، مجلة الجيش، العدد 541، المنشورات العسكرية، أوت 2008، ص.44

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

تعود فكرة هذا المؤتمر إلى الاتفاق الذي كان بين قادة الثورة الأوائل الذين هبّوا للثورة وأعلنوها، حيث اتفقوا على اللقاء بعد 03 أشهر لدراسة النتائج والإعداد للمستقبل، غير أن الصعوبات التي اعترضتهم حالت دون هذا اللقاء المبكر وتأخرت إلى صيف عام 1956،¹ وقد بدأ الإعداد لهذا المؤتمر التاريخي الذي عقد في 20 أوت 1956 بمنطقة القبائل، حيث حضر له كل من عبّان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهدي، يوسف بن خدة، سعد دحلب، الذين كثرت لقاءاتهم في مدينة الجزائر وتعاون معهم كل من محمد البجاوي وعمّار أوزقان وشتتوف في إعداد الخطوط العامة السياسية والعسكرية التي ستطرح وتناقش في هذا المؤتمر.²

تغيّب الوفد الخارجي عن حضور هذا المؤتمر، رغم الاتصال وتبادل الرسائل مع الخارج في القاهرة، ولكنّه لم يتم الاتفاق على بعض النقاط خصوصا على القيادة، فجماعة القاهرة كانت تقترح قيادة مزدوجة: 06 أعضاء من داخل الجزائر و06 من خارج الجزائر، في حين جماعة رمضان عبّان تقترح قيادة واحدة 06 أعضاء من داخل الجزائر، وتلحّ على ضرورة وجود القيادة في الداخل، كما تغيّبت كذلك المنطقة الأولى نظرا لاستشهاد مصطفى بن بولعيد وبشير شبحاني وظهور خلافات في القيادة،³ وإخفاء موت بن بولعيد في مارس 1956 لمدة طويلة، كل ذلك خلق وضعية غامضة وقطع المنطقة عن باقي المناطق.⁴

لقد ترأس الاجتماع العربي بن مهدي، وعيّن رمضان عبّان مقررا له، ومن خلال التقارير التي قدمها قادة المناطق توصلوا إلى عدة نتائج، بحيث أقاموا من خلالها نظاما للثورة، ووضع مؤسسات للثورة أهمها:

¹ ميروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج "الجزائر القاهرة 1954-1956" مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص.52

² يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.73

³ زوهير احدادن، المختصر في تاريخ الجزائر 1962-1954، ط01، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.29

⁴ بلحسين ميروك، المصدر السابق، ص.58

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA): والمشكل من 34 عضوا منهم 17 عضوا أساسيا و17 عضوا إضافيا، وكان قادة الولايات أعضاء فيه، وهذا المجلس يشبه لحد كبير البرلمان أو اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني المؤهلة لإقرار الحرب أو السلم.¹

لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE): مشكلة من 05 أعضاء وهم العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، عبّان رمضان،² كما تم الاتفاق على مبدأين أساسيين: أولوية الداخل على الخارج، وأولية السياسي على العسكري، كما تم تنظيم المناطق وأصبحت المنطقة تعرف بالولاية، وعُيّن حدود كل ولاية بما فيها الولاية السادسة، وقُسمت الولايات إلى مناطق،³ والمناطق إلى نواح، والناحية إلى قسامات،⁴ كما تم تنظيم الجيش من الناحية العسكرية، واستحدثت بعض الرتب، وصار لجيش التحرير الوطني لباسه الخاص الموحد حيث أصبح يقود حربا حقيقية يحترم فيها قوانين الحرب.⁵

كان موضوع الإمدادات العسكرية والتزويد بالأسلحة الانشغال الأول لدى مسؤولي الثورة فهي معركة إستراتيجية لا بدّ من ربحها، ثم إنهما كانت إحدى النقاط المسجلة في جدول أعمال مؤتمر الصومام في أوت 1956، حيث تقرر إنشاء هيكل إمداد وطني في الخارج وعُيّن

¹ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص.231

² محمد حربي، مؤامرة العموري، مجلة التاريخ والسياسة، العددان 1415، شركة النشر والتنشيط العلمي والثقافي، الجزائر، 2001، ص.12

³ تتكون الولاية الأولى من ست مناطق وهي: المنطقة الأولى: باتنة عين التوتة سطيف بركة، المنطقة الثانية: آريس عين لقصر شلية كيميل طامزة، المنقطة الثالثة: مشونش بسكرة بوسعادة أولاد جلال إلا أن هذه الأخيرة أصبحت نواة وقاعدة الولاية السادسة بعد إنشائها في الجنوب، المنطقة الرابعة: عين مليلة، أم البواقي (كاروبير) عين البيضاء مسكيانة، المنطقة الخامسة: لكويف الوزنة مداوروش صدراته، والتي تتكون من النواحي: الناحية الأولى: الكويف تتكون من: القسمة الأولى: بكارية، بورمان، القسمة الثانية: لكويف، القسمة الثالثة: بن لكيف، القسمة الرابعة: المدير، الناحية الثانية: الوزنة وتتكون من: القسمة الأولى: المريج، القسمة الثانية: الوزنة، القسمة الثالثة: العينات، القسمة الرابعة: مزوزية، المنطقة السادسة: تبسة بئر العاتر، الشريعة، ششار. ينظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05-07-1962، التقرير السياسي، ج 01، دار الشهاب، باتنة، ص.11

⁴ الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.200

⁵ من أبعاد ثورتنا المظفرة، المجاهد، العدد 08، 05 أوت 1957، وزارة المجاهدين، ص.03

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

مسؤولان ساميان من جيش التحرير الوطني للاضطلاع بتهمة المهمة وهما عمر أعران، وعمار بن عودة.¹

من خلال دراسة التقارير التي قدمها قادة المناطق نجد هناك تباين كبير بين الإمكانيات البشرية والإمكانيات في الأسلحة، حيث يظهر وجود نقص في السلاح خاصة في المنطقة الخامسة، وهي المنطقة التي عرفت افتقارا للسلاح مع انطلاقة أول نوفمبر، وقضية التسليح فيها قضية هامة اهتم بها قادة الثورة من البداية، وكلف الوفد الموجود بالخارج بإيجاد الحلول الضرورية لها، لكنها ظلّت شغلهم الدائم وقضية السلاح هي من ضمن أهم الأسباب في ظهور الخلافات في قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام.²

حصل عبّان رمضان على موافقة أعضاء المؤتمر لتعيين ممثلين جدد للقيادة وإرسالهم إلى الخارج مكان بن بلة وزملائه، وقد اختار الدكتور محمد الامين دباغين ليمثل الثورة بالقاهرة وليقوم بمهمة التحقيق مع بن بلة وزملائه بسبب تقصيرهم في إمداد الثورة بالسلاح، كما سعى لربط العلاقات بين الحكومة المصرية من أجل دعم لجنة التنسيق والتنفيذ،³ وفي ليبيا تم إيقاف مسؤول القاعدة للامداد محمد الهادي عرعار إرسال الأسلحة باتجاه الحدود ريثما يتبين من سيكون خليفة أحمد بن بلة نتيجة لاعتراض جماعة من القاهرة وتونس على نتائج قرارات مؤتمر الصومام.⁴

عرفت الجبهة الشرقية توترا حادا والتي شهدت استشهاد قائدها واضطرابات في الجيش في المنطقة الأولى، ومعارضته لقرارات مؤتمر الصومام، ثم جاء فشل الباخرة "آتوس" التي تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية، وهذا كان إيذانا بانتهاء عمل بن بلة في مصر، حيث أدان عبّان رمضان بن بلة تقصيره، وحمله سبب فشل هذه العملية.⁵

¹ عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص. 41

² زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 31

³ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص. 241

⁴ محمد عباس، المرجع السابق، ص. 253

⁵ مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص. 153-154

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

وبعد نهاية المؤتمر شرعت القيادة العليا في تطبيق قراراتها، حيث تقرر إقامة هيكل وطني للإمدادات في الخارج، يكلف بالتموينات من كل نوع لتلبية احتياجات جيش التحرير الوطني، فكلفت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيدين مصطفى بن عودة المدعو عمار بن عودة (الولاية الثانية) بتسليح الولايات، وكذلك بتنقية أجواء الوضع السياسي وقد وصل العقيد عمار بن عودة - الذي تم تنصيبه في تونس في ديسمبر 1956- وأكمل ما قام به علي محساس في كل ما يهم الإمداد في الشرق.¹

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء مصالح جديدة منها مصلحة التسليح والتموين العام (département d'armement et du ravitaillement général) مهمتها إيصال الأسلحة لمختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية وإلى الحدود الجزائرية المغربية، وأسند تسييرها إلى العقيد أوعمران، وكان للمصلحة مديرية مركزية بالقاهرة، و04 مراكز أساسية بالمغرب وتونس وليبيا (طرابلس وبنغازي)، ومصر (مرسى مطروح) ومكتب في أوروبا.²

إن لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني تتوفر لديها الآن أكبر وسيلة لتوحيد الثورة التي كانت تعاني من الفوضى المتمثلة خاصة في التموين بالأسلحة والذخيرة.³

كانت بالجبهة الشرقية في منطقة الحدود الجزائرية التونسية صراعات كبيرة بين جيش التحرير وجبهة التحرير، فقد أصبحت بالولاية الأولى -التي لم تحضر للمؤتمر- مناطق تمرد وخصومات بين مختلف القادة المحليين وكثيرا ما كان كل طرف يحاول تعزيز موقعه على حساب الآخر والحصول على أسلحة أكثر،⁴ لكن هذه الظروف وضعت الولايتين الثالثة والرابعة في أزمة للأسلحة الموجهة إليهما من مخازن تونس، أدت في بعض الأحيان إلى قتل جنود وقوافل الإمداد بالأسلحة، وترجع أسباب هذه الصراعات إلى أسباب أيديولوجية وليست

¹ عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص. 41-42

² عبد الرحمان عمراي، المرجع السابق، ص. 100

³ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

⁴ محمد حربي، المرجع السابق، ص. 11

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

تنظيمية، وبعد كل هذه الصراعات سعى عمار بن عودة وأوعمران، لتكثيف جهودهم في تونس للاهتمام بإرسال الإمداد والسلاح لتزويد ولايتي الأوراس والشمال القسنطيني بالسلاح.¹

إن القرارات المتخذة في مؤتمر قادة الولايات (مؤتمر الصومام) 20 أوت 1956 والتي جسّدت على أرض الواقع في خريف 1956، والنظام بدأ يعمل بطريقة جيدة: أسلحة من أصول انجليزية سلّمت للحكومة المصرية بدأت تأخذ مكان الأسلحة القديمة المسترجعة من الألمانين والإيطاليين التي كانت مخزنة من طرف مهربي السلاح بطرابلس وتونس بعد هزيمة قوات المحور سنة 1943، حيث استعملت لتسليح المجندين الجزائريين.²

كانت التشنجات التي أعقبت مؤتمر وادي الصومام، بسبب نظام الأولويات- أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، الذي لم تفضمه بعض عناصر الوفد الخارجي من بينهم بن بلة المكلف بإمداد الثورة بالسلاح مضاعفات سيئة على عملية الإمداد باعتبار أحمد بن بلة كان من أكبر المعارضين لهذه الأولويات، كما كان لحركة التنقل غير المرخص به للأسلحة من قبل سلطات البلد الذي كانت تعبره - (مصر-ليبيا-تونس)- هذه الإمدادات، يعتبر مساسا بسيادة هذه البلد، سواء كان ذلك عن طريق القوافل أو بواسطة الشاحنات.³

ثانيا: التنظيم السياسي لإقليم تبسة بعد مؤتمر الصومام

شهدت الأحداث في النصف الثاني من سنة 1956 العديد من التطورات قلبت موازين القوى، وجعلت من مناطق الحدود وتونس مسرحا لتغيرات جوهرية، وكانت البداية بمقتل جبار عمر وانسحاب القادة النمامشة (تبسة) من منطقة سوق أهراس وعودتهم للجبل الأبيض

¹ محمد عباس، المرجع السابق، ص. 154-155

² Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

³ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 355

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

وفك الارتباط التنظيمي مع الأوراس بقيادة عاجل عجول وعباس لغرور المتصارعين مع عمر بن بولعيد وعابسي مسعود على قيادة الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد.¹

في ظل هذه التطورات حل بتونس أحمد محساس الذي كُلف بالتسليح والتموين على إثر الخلافات المتعددة بين قادة الداخل والخارج، حيث أنه بعد مؤتمر الصومام تعقدت الأمور أكثر واشتد الصراع من أجل السيطرة على قاعدة تونس، ومن هنا يتبين أهميتها خاصة للمناطق الحدودية.²

تذكر التقارير الفرنسية أنه سيتم عقد اجتماع لقادة الثوار بالشرق القسنطيني بتونس بداية شهر سبتمبر 1956 بمبادرة من بن بلة، وكان هدف هذا الاجتماع عقد صلح بين قادة النمامشة، بالإضافة إلى القيام بعملية توزيع أسلحة مخزنة بتونس، حيث أن الاختلاف بين الأعراس ازداد تعقيدا وتجدد من خلال تخاصم مختلف المجموعات المسلحة في مناطق نشاطهم واختلافات شخصية قادتهم، وأن الخلافات كانت بين النمامشة والشاوية والحراكتة وأولاد سيدي يحي من جهة، ومن جهة أخرى بين النمامشة فيما بعضهم (برارشة وعلاونة) عقدت مجرى الاجتماع الذي اجتاز الوقت الذي كان مبرحا أن ينتهي فيه، وانتهى الاجتماع ولم يحقق الأهداف المنشودة، وتم عودة بعض المشاركين إلى الجزائر ما بين 05 و 10 سبتمبر 1956، حيث أن بورقيبة قام بتهديد الأطراف التي ترفض الصلح بالتوقف عن مساعدتهم في حالة ما لم تتم عملية توحيد صفوفهم.³

في نفس الشهر أشارت تقارير فرنسية عن نتائج اجتماع أقيم بتونس،⁴ حيث وقعت مشاجرة عنيفة انتهت بتصفية حسابات، وتم فيها قتل الزين عباد الملقب بقرفوف، وجرح لزهري

¹ محمد عجرود، أسرار حرب الحدود، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2014، ص. 72.

² محمد عجرود، المرجع السابق، ص. 73.

³ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

⁴ وقع هذا الحادث خلال اجتماع لاكانيا بناحية ماتيلد فيل منوبة تونس 22 سبتمبر 1956، بين قادة من السوافة والنمامشة اجتماع وكانت النتائج المباشرة للحادث استشهاد الزين عباد وبشير عيدودي الذي قتل خارج القاعة، وإصابة لزهري شريط في إحدى عينيه وأجزاء من جسمه، أما ساعي فرحي أصيب في ذراعه، أما الوردي قتال أصابته بعض الطلقات في صدره، أما العيد بلباهي فقد أصيب بكسر، حيث يذكر المجاهد

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

شريط وشريف محمود وقادة آخرين من مجموعات ثورية، واحتمال جرح آخرين مثل الوردى قتال وعباس لغرور، وقد تم تعيين المستخلفين المحتملين للضحايا، ويتوقع ردود فعل عنيفة من طرف المجموعات التي تم التعدي على قادتهم، حيث أن ردود الفعل هذه قد تنتشر إلى حد وصولها إلى السكان الذين هم في حالة هدوء حالياً.¹

تفيد التقارير الفرنسية أن بلدية تبسة المختلطة بعد مؤتمر الصومام كانت تحت قيادة لزهو شريط والذي بقي بشكل دائم قائدا لإدارة النمامشة بالرغم من أن حالته الصحية تجبره على الإقامة بتونس، أما منطقة مرسط فكانت تحت قيادة محمود قتر، وتشمل مناطق قيادته البلدية المختلطة مرسط ومن شمال إلى غرب سدراتة ومسكيانة، وبين هذين المنطقتين وبالتوازي "تبسة-الكوييف" احتفظ الطكاكة بالتحكم بالشريط غرب وشرق مزوزية إلى جبل السيف والحمرة في القطاع التونسي، أما مدينة تبسة فقد بقي الوضع الأمني فيها هادئا تماما خلال شهر نوفمبر 1956.²

تم الإعلان عن العديد من الاجتماعات بتبسة بعد مؤتمر الصومام، أقيمت واحدة منها في واد العلق³ في 21 نوفمبر 1956 وخلال هذا الاجتماع تم إعادة توزيع قيادة النمامشة، في تجمع هام للشوار الذين شاركوا في عملية أنوال في 27 و28 نوفمبر 1956، وكانوا في شكل

بلباهي مناعي في شهادته التي نقلها عبد المجيد بلغيث فيقول: "عندما بدأنا نتأهب لعقد الاجتماع الذي يشرف عليه عباس لغرور، وعندما قال بسم الله الرحمان الرحيم فإن عبد الحى ناداه من خارج القاعة بقوله: يا الشيخ، إننا في حاجة إليك. فذهب عباس لتلبية النداء، وعلى جناح السرعة انطلقاً النور، وأطل بعض المسلحين من النوافذ وبعضهم الآخر من أبواب ثلاثة وأمرونا برفع أيدينا، وبدأت عملية إطلاق الرصاص على المجتمعين كلهم وهنا قال لزهو وبابانا ساعي للمهاجرين: "هلكنمونا أهللكم الله"، وكانت نتيجة العملية، استشهاد الزين عباد وبشير عىدودي الذي قتل خارج القاعة ويقال إنه كان داخل السيارة عند وقوع الحادث، وعندما بدأ إطلاق الرصاص على المجتمعين فإن عبد الكرىم هالي أطلق على رصاصات ولكنه هرب إلى دكان قريب فلحقه وأتم عملية القتل (وأصيب لزهو شريط في عينه، وفي أنحاء مختلفة من جسمه، أما بابانا ساعي فرحى فقد أصيب في ذراعه وإحدى جنبيه، والوردى قتال فأصيب في صدره وفي جنبيه، نقل المحروحوون إلى مستشفى فرحات حشاد في تونس لتلقي العلاج، للمزيد = = أنظر: محمد زروال: المرجع نفسه، ص.339 وانظر كذلك: عمار جرمان، من حقائق جهادنا، المصدر السابق، ص.67، أنظر أيضا: الوردى قتال، المصدر السابق، ص.138-

142

¹Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

² Ibid.

³ (10 كلم جنوب جنوب شرق قنتيس).

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

مجموعات ذو توجهات مختلفة (بالنسبة للقادة)، وهذا يدل على التعايش أو الاتحاد بين النمامشة والطكاكة الذين كانوا متصارعين قبل ذلك،¹ وخلال هذا الاجتماع تم توزيع السلطة الجديدة كالآتي:

- الملازم السابق محمود الشريف ينشط على أساس قائد بمنطقة تبسة.
- الباهي شوشان بوكشاش "رقيب" قائدا بالبلدية المختلطة تبسة، بالتنسيق مع عاشور المولدي بن عمر الذي يتزعم منطقة تافرن، وحوحة بلعيد الذي يترأس منطقة قنتيس الجديدة.
- الحبيب عباد الذي كان برتبة ملازم يحتفظ بقيادة منطقة الشريعة، التي كان يقودها قبله أخوه الزين عباد.

- سماعلي صالح ملازم منحت له قيادة منطقة الجنوب في الشريط الصحراوي.²
وقع الاختيار من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ على محمود شريف بحكم تجربته العسكرية وحنكته السياسية التي تمكنه من إخماد الفتنة في هذه المنطقة.³
حسب الوثيقة التي تحصلت عليها القوات الفرنسية يوم 16 أكتوبر 1956 بعد استشهاد فرحي الطاهر بن عثمان بالإضافة إلى وثائق أخرى صادرتها القوات الفرنسية كانت معه، كان فيها وثيقة خاصة بمنطقة تبسة تحت قيادة النقيب سماعلي صالح بن علي، تم فيها تعيين الملازم جدي مقداد نائبا لسماعلي صالح، كما تم إعادة تقسيم المنطقة السادسة للولاية الأولى إلى ثلاثة نواحي:⁴

- الناحية الأولى: تبسة تحت قيادة الملازم بدري جاب الله.
- الناحية الثانية: بئر العاتر تحت قيادة الملازم علي بن يونس.

¹ Ibid.

² Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

³ عبد المالك جويبة، أبطال وشهداء الثورة الجزائرية (محمود شريف)، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، الجزائر، 2014، ص. 06-07.

⁴ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، 41.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

- الناحية الثالثة: الشريعة قنتيس تحت قيادة الملازم نصر الله الكامل.¹

في نهاية أكتوبر 1956 تم عقد اجتماع في تونس لقيادة جبهة التحرير الوطني، تحت علم بورقيبة وسلطان المغرب، لكن هذا الاجتماع الذي لم ينجح بسبب القبض على بن بلة ومن معه في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956،² وعلى مستوى آخر قامت قيادة المناطق والنواحي باستبدال مقر القيادة إلى تونس، وبعد عملية الاختطاف اعتقدت الإدارة الفرنسية أن المجموعات التي لازالت في الجزائر خلال هذه الفترة أصبحت دون قيادة وطنية، وموضوعة تحت قيادة بالنيابة بشكل غير رسمي من طرف قيادة جبهة التحرير الوطني، كما أثرت إشاعات حول موت محمود الشريف وشريط لزهرة وسماعلي صالح لكن لم تكن صحيحة، وهذا الحدث كاد أن يحدث ببلبة داخل الثوار بتبسة، ويمكن تفسير ذلك لجهلهم لنشاطات ومصير قادتهم المتواجدين في تونس.³

في ديسمبر 1956 تم تعيين محمود الشريف قائدا للولاية الأولى، غير أن ذلك لم يوقف الصراع الداخلي بين إطارات الولاية الأولى، إذ أن العديد منهم لم يكونوا راضين عن تعيين محمود الشريف قائدا عليهم بما فيهم عرش النمامشة الذي ينتمي إليه، حيث دخل في صراع حاد مع لزهرة شريط بعد تعيينه قائدا للمنطقة السادسة، معتبرين بأنه ليس من المجاهدين الأوائل الملتحقين بالثورة، بل كان ضابطا في الجيش الفرنسي ولم يمر على التحاقه بالثورة سوى أقل من عام، لذلك بقي محمود الشريف يقود الولاية الأولى من تونس إلى غاية ديسمبر 1957 عندما التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ.⁴

¹ نصر الله الكامل: ملازم بجيش التحرير الوطني، كان يمتلك قدرات عالية في القيادة وتكتيك القتال ووجهة الرأي وهو الذي قاد عدة معارك وكانت الخسائر البشرية بين جنوده قليلة كما أنه كان ينسق مع محمود الشريف فيما يتعلق بتوزيع الأسلحة، وكان شريط لزهرة يسعى دائما للتقرب منهما، للمزيد أنظر: بوكري حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.55

² كان فيها الزعماء الخمسة للثورة: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف ومعهم مصطفى الأشرف، للمزيد ينظر:

مسعود عثمانى المرجع السابق، ص.292

³ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

⁴ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.172

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

البلدية المختلطة مرسط

كانت تحت قيادة محمود قتر، حيث أن فرقته تتكون من 07 مجموعات يتراوح عددهم بين 150 إلى 200 رجلا ينشطون بين بلكيف والحوض الصغير وبوخضرة، وهناك انتقادات فيما يخص قيادة هذه المجموعات من طرف فرحي محمد بن زروال (الملقب بحمة بن زروال) ابن عم فرحي ساعي.¹

وكان فرحي حمة بن زروال يقود 06 مجموعات وحوالي 130 رجلا منظمين ومسلحين جيدا، ينشط في النصف الجنوبي لبلدية مرسط بين رأس الحوض وقلعة سنان، حيث كانت لديه اختلافات مع سماعلي صالح اللموشي الذي كان يتولى قيادة مجموعة كاملة.² أما جديات المكي فكان على رأس مجموعة صغيرة متمركزة في جبل بوربعية، والذي قام بعدة عمليات زادت من سمعته ونشاطه في هذا الجبل، وكان المكي يبحث عن دعم لزهر شريط والوردي قتال للحصول على منطقة محمود قتر، وللتذكير فإن مجموعة معارفية السبتي الذي كان ينشط في شمال واد ملاق يقوم ببعض النشاطات بالمنطقة،³ ومن أبرزها الهجوم الذي قاده في جبل الوزنة في جانفي 1957، والذي كبد فيه خسائر معتبرة للفرنسيين ومقتل العديد منهم.⁴

البلدية المختلطة تبسة:

تشير التقارير الفرنسية أن تنظيم الثوار الذي تم سرده سابقا بقي ساري المفعول إلى حد وقوع عملية تصفية الحساب بتونس، حيث أن اختفاء بعض القادة المجروحين أو القتلى ليست مؤكدة، ومن الضروري انتظار معلومات أخرى في هذا الموضوع، حيث أنه من المحتمل أن استخلاف المناصب المفقودة سيحدث خلافات أخرى خطيرة بين المستخلفين المحتملين، وقد

¹Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

²Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

³ Ibid.

⁴ صاح فركوس، الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعروف (1926-1958)، المعارف للطباعة، الجزائر، د ت، ص. 133.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

أصبح الوضع الحالي للقيادة الثورية في البلدية المختلطة بتبسة غير واضح،¹ وبالرغم من الأحداث السابقة كانت هناك العديد من المجموعات في جبال جنوب تبسة بقيادة سماعلي صالح، وفي مركز القيادة القديم لإدارة النمامشة (المزرعة، الجبل الأبيض، الحديدية، بوجلال)، وأيضا في النطاق الحدودي (جبل السيف، درناية، جبل الشعني، تامسميدة).²

إن نطاق نشاط إدارة النمامشة التي كانت في وقت سابق تغطي البلدية المختلطة لمدينة تبسة، مرسط مسكيانة سوق أهراس جنوب سدراتة، وجزء من الجنوب الغربي التونسي، أصبحت مقتصرة حاليا على ثلاثة أرباعها فقط.³

إن التنظيم السياسي والإداري للثوار الذين تغطي شبكتهم كامل المنطقة، تلقوا خلال شهر نوفمبر 1954 ضربة مؤلمة خلال عمليات المراقبة لمدينة تبسة ولدوار تازبنت، هذه العمليات تم تنفيذها إثر العثور على وثائق هامة والتي مكنت من القضاء على تنظيم ثوار تازبنت.⁴

إن القبض على حفظ الله عبد الله يوم 04 سبتمبر 1956 سكريتير قائد الثوار سماعلي صالح⁵ مكنت من :

- معرفة وبدقة التنظيم السياسي والعسكري لمجموعات ثوار النمامشة.
- القبض على بعض الثوار.
- الحصول على معلومات قيمة حول نوايا قادة الثوار وحول الخلاف العميق الذي يفرقهم.
- أصبح نشاط المجلس الجزائري بتونس أكثر فعالية، وتمثل في تحركات الجيش الوطني الناشط في الجزائر.

¹ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

² Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ سماعلي صالح: قائد منحه لزهري شريط توكيلا عندما كان سينطلق للمشاركة في الاجتماع بتونس

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

- إدارة النمامشة قاموا بإعادة تنظيم الإدارة والقيادة الموحدة للنمامشة، في المحور الرابط من ونزة إلى توزر.

- احتفظ اللص (المجاهد) القديم لزهر شريط بالقيادة، كما أن تونس فوّضت الملائم المرقي إلى جنرال "محمود الشريف" الذي يتمتع بتكوين عسكري فرنسي وثقافة غربية.¹

¹ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

ثالثا: التنظيم العسكري بإقليم تبسة بعد المؤتمر

- في البلدية المختلطة مرسط

تجسّد النشاط الثوري في البلدية المختلطة مرسط بصفة مستمرة من خلال تخريب السكك الحديدية والأسلاك الهاتفية ورمي القنابل اليدوية ونصب الكمائن ضد العربات الفرنسية قليلة الحراسة، وتم استهداف المراكز الصناعية بالخصوص في ناحية العوينات والكويف وخنقة الموحد، لكن نشاط الثوار يشهد انخفاضاً، حيث تم تسجيل 03 اشتباكات خفيفة وعملية تخريب، وهو ما يمثل هجوم الثوار بالمنطقة خلال هذه الفترة، حيث لم يتم تسجيل أي اشتباكات جديدة.¹

بتاريخ 11 نوفمبر 1956 تم إعدام 05 أفراد من المسلمين الفرنسيين الجزائريين (F.M.A) من طرف مجموعة محمود قتر الذي أراد أن يحذر الشعب من الخطر الذي ينجم عن منح المساعدة للفرنسيين، وكذلك المساعدة التي استفادت منها المجموعة المنافسة له بقيادة حمّة بن زروال.²

- في البلدية المختلطة تبسة:

تم تسجيل تزايد لنشاط الثوار في مدينة تبسة نهاية شهر أوت تمثلت في 03 إعتداءات، 04 قتلى، 03 جرحى إثر عملية فدائية، ومحاولتي تخريب، حيث أن العمليات توقفت منذ 02 سبتمبر 1956 إثر توقيف أعضاء لجنة تبسة.³

لكن يبدو أن نشاط الثوار كان مسخراً لتوظيف مجموعات قوية، حيث أصبحت الوحدات قادرة على حماية التحركات المقررة من طرف القيادات العليا لجبهة التحرير الوطني، خاصة أثناء عقد اجتماعات القادة، وحماية حملات السلاح الموجهة إلى النمامشة والأوارس والمناطق الغربية الأخرى والتحضير لهجمات مضادة.⁴

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

شهد شهر أكتوبر عدة عمليات عسكرية أهمها عملية بوكماش في 25 أكتوبر ، وعملية أخرى في 31 أكتوبر بتازربونت، وعملية في 20 أكتوبر بجبل أنوال، وعملية في 27 إلى 29 أكتوبر بالزيتونة التي كانت أكبر العمليات نجاحا، بالإضافة اشتباك أم علي في 30 نوفمبر 1956، حيث أسفرت الخسائر الفرنسية عن: 24 قتيلًا و76 جريحًا (منهم 04 بالخطأ "حادث")، بالإضافة إلى جرح 04 فرنسيين مدنيين واختطاف آخر، واغتيال 08 أفراد من المسلمين الفرنسيين الجزائريين وقتيل واحد و08 جرحى.¹

بعد المعركة التي خاضها جيش التحرير بوادي هلال تم رصد تحركات محمود الشريف على رأس قوة لجيش التحرير قوامها 80 مجاهدا مزودين بأحدث الأسلحة بما في ذلك مدافع المورطي، وذلك حسب ما أدلى به لبيض بوزيان بن حامد، وكان محمود الشريف يرتدي لباسا عسكريا عليه شارة الملازم الأول، وفي 31 نوفمبر 1956 كان مقداد جدي على رأس ستة فرق لجيش التحرير الوطني، حيث قاد معركة في آرقو ضد القوات الفرنسية التي قدمت من الشريعة وثليجان، وكان توجيه الجيش دائما عبر القائد محمود الشريف، وقد أصبح جيش التحرير يتمتع بموقع ممتاز في آرقو.²

إنّ أهم العمليات التي تم إنجازها كانت خلال الشهر الفارط (أكتوبر) بناء على معلومات تم الحصول عليها من منطقة قفصة، حيث مكّنت من الاشتباك مع مجموعة من الثوار (المجاهدين) في جبل فوة، حيث خلفت خسائر للثوار (المجاهدين) تمثلت في مصادرة 16 سلاح حربي، أما في ما يخص الخسائر الفرنسية خلال نفس الفترة فقدت بـ 07 قتلى و10 جرحى و04 أسلحة ضائعة، كما تم إسقاط طائرتين فرنسيتين.³

اعترفت التقارير الفرنسية أن تنظيم جيش التحرير الوطني بتبسة أصبح جيدا، حيث

ذكرت أنه «لم يبق العدو الذي أمامنا مجرد مجموعة من اللصوص ومجموعات خارجة عن

¹ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.24.

³ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

القانون بل أصبح جيشا مصغرا به وحدات مسلحة جيدا ومنظمة ومؤطرة، يملكون إمكانيات جيدة، والشاهد القوي على ذلك السلاح الذي أمسك من طرف الجيش الفرنسي في الفترة ما بين 27 و30 نوفمبر 1956 والمتمثل فيما يلي: 01 رشاش، 01 مورتي 60 ملم، 29 PM بريتا، 03 بنادق حربية، 20 مسدس للتنبية، و20.000 رصاصة، كما أن اشتباكات 27 نوفمبر بجبل أنوال و30 نوفمبر 1956 بالدير أثبتت تلاحم عناصر المجموعات المتصارعة لسماعلي صالح وفرحي ساعي ومحمود قتر»¹.

في نهاية نوفمبر 1956 وبجبل أنوال الذي يبعد عن جنوب تبسة بحوالي 10 كم، ضببت القوات الفرنسية تحرك مجموعة من الثوار مع مجموعة أخرى كانت بتلابت بتونس، كانت تهدف إلى تحضير عملية بتبسة، ثم توجهت نحو الجبل الأبيض، لكن تم التصدي لها من طرف الجيش الفرنسي يوم 30 نوفمبر 1956 بأمر علي.²

في 27 إلى 30 نوفمبر 1956 تمت عدة عمليات ضد جيش التحرير الوطني وأسفرت عن ما يلي: 80 شهيد و42 سجين، استرجاع 141 سلاح (منها 13 رشاشا و01 مورطي) إضافة إلى كمية معتبرة من الذخيرة (25.000) رصاصة، وكميات معتبرة من المؤونة والدواء والتجهيزات، قدرت بحوالي حوالي 90 طن، منها ما استرجع أما الباقي فقد أتلّف.³

- هيكلية جيش التحرير بإقليم تبسة في الحدود الجزائرية التونسية:

بيّنت الفترة المنصرمة المساعدة الرسمية المقدمة من تونس للثورة الجزائرية، التي تحولت إلى عداوة حقيقية مع فرنسا، وكانت أهم التجمعات للثوار الناشطين في المنطقة على النحو الآتي:

- إدارة النمامشة تنشط في محور (فريانة- تلابت)

- إدارة أولاد سيدي يحي تنشط في منطقة (قلعة سنان)

¹ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

² Ibid.

³ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

- إدارة التكاكة نشط في (جبل السيف والحمرة)

من أهم اجتماعات قادة الثورة التي تم عقدها بتونس- منذ اجتماع أواخر أكتوبر 1956 الذي كان سيضم، بورقيبة وسلطان المغرب وبن بلة ونوابه إلى غاية اجتماعات الصلح المحلي، اجتماع فريانة في 20 نوفمبر 1956، الذي كان هدفه الصلح بين مختلف مجموعات النمامشة.¹

تفيد التقارير الفرنسية أنه يوجد انخفاض ملحوظ لعدوانية الثوار، ويرجع هذا إلى مضاعفة نشاط قوات الأمن الداخلية خلال الليل، إضافة إلى تصفية الحسابات بين قادة المجموعات، ورغم ذلك فإن تواجد المجموعات المسلحة أمر واقع، وهم متمحورون حول قواعدهم القديمة غرب الحدود، وكذلك على جانبيها.²

على الحدود الجزائرية-التونسية فإن التهريب بكل أنواعه يتطور باستمرار، ففي الجانب التونسي فإن الثوار لديهم أفضلية لمساندة التنظيمات الحكومية التونسية التي لا تخشى أن تشهر وتعلن مساندتها للثوار الجزائريين، والدليل على ذلك الامتيازات التي يتحصل عليها الثوار الجزائريون لتنفيذ عمليات النقل، وكذلك إيوائهم والتدريب والتسليح واستقبال الجرحى والتكفل بهم، هذه المساندة الممنوحة علانية للثوار الجزائريين من طرف تونس التي تدين للسلطات الفرنسية باستقلالها المبكر.³

- ردود الفعل الفرنسية:

تذكر التقارير الفرنسية أن الوضع الحالي في تحسن ملحوظ حيث يعم جو من الاطمئنان بين سكان المنطقة، وهذا ما يؤكد خبر تصفية الحسابات التي وقعت بتونس، والتي يجب استغلالها بسرعة وبكفاءة في المجال النفسي والاقتصادي والسياسي.⁴

¹ Archive Vincennes, 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

أشارت نفس التقارير أن الوضع السياسي يتميز بالتوازن حاليا، لكن اختلال هذا التوازن لا يتطلب الكثير وهذا ما يعطي السلطات الفرنسية أفضلية، حيث أن النشاطات النهارية والليلية لقوات الأمن النظامية الفرنسية مكنتها من الحصول على نتائج مرضية في مكافحة التنظيمات الثورية، وتسليط جو من الشك عليهم، كما تم استمالة بعض الأفراد الذين سئموا من طلبات الثوار وتجاوزاتهم، وهذا في محاولة لشحن الجو وإعادة بعث أمل السكان في السياسة الفرنسية خاصة سكان الأرياف في مستقبل قريب، وهذا بهدف القضاء على الحركات الثورية وإسقاط الأسطورة التي تشكل هاجس في نظر الجزائريين، لكن السلطات الفرنسية لاحظت أن السكان المحليين خاصة القاطنين في الجبال يلتحقون بالثورة وأنها تتطور يوما بعد يوم، حيث أن القوات الفرنسية لم نستطع تحقيق ضربة تمكّنهم من توقيفهم نهائيا.¹

قامت القوات الفرنسية بـ 05 عمليات ضد المجموعات الثورية المحلية في الشمال ومركز ووسط المنطقة من البحر إلى تبسة، حيث كانت الحصيلة كالتالي:

212 قتيل، 20 سجين، 210 رشاشات، F.M 02، و 08 مورطي، وهذا ما يمثل عُشر المجموعات الثورية الموجودة فعليا التي تمكنت منها القوات الفرنسية خلال فترة 07 أشهر، حيث أن هذه المجموعات الثورية تعيد تشكيل نفسها دون أي صعوبة وفي وقت قصير جدا.² خلال نفس الفترة تم تسجيل 05 اعتراضات للحمولات حصيلتها لدى الثوار 147 قتيل، 26 سجين و02 رشاشات أي ما يعادل 20/1 من 5.000 رجل والأسلحة التي تم تهرّبها عبر شمال ووسط المنطقة الحدودية.³

في جنوب تبسة أين نشاط القوات الفرنسية كان أسهل لوجود تضاريس ملائمة لتغطية الجوية واستعمال المدرعات، حيث تم تسجيل انتصارات خلال السداسي الأول من عام 1957.⁴

¹ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

حصول 07 اشتباكات حصيلتها 205 قتيل و31 سجين لدى المجموعات الثورية، حيث أن خسائر الحملات خلال نفس الفترة 571 قتيل، 22 سجين و04 رشاشات، ورغم نجاح هذه الاشتباكات إلا أنها لم تؤثر إلا على ربع الإمكانيات المحلية وخُمس الحملات المنقولة.¹

أمّا أهداف هذه العمليات فتمثلت في ما يلي:

- اعتراض والقضاء على عمليات تهريب السلاح.

- القضاء على البنية التحتية للمجموعات الثورية المحلية.

- القضاء على التنظيم السياسي الإداري للثوار.

بناء على هذه الأهداف فإن النتائج كانت هزيلة ومكلفة، حيث أن قوات منطقة الشرق لم يعد لديها إمكانيات للقيام بهذه المهام، وبقي الحاجز غير فعال، وبالمقابل فإن مجهودات الثوار كانت ناجحة، ومن الناحية النفسية فإن نتائج هذا الوضع كارثية.²

¹ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

² Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المبحث الثاني: التسليح بإقليم تبسة خلال 1956-1958

شهد تهريب السلاح بعد مؤتمر الصومام ازدهارا ملحوظا، وتنوعت مصادره وازدادت وتيرة تهريبه نحو الداخل عبر المناطق الحدودية خاصة الشرقية منها، حيث تم تنظيم شبكات تسليح في تونس وتم إيجاد سبل تنظيم عملية عبور قوافل السلاح نحو الداخل، وهذا ما سيتم استعراضه في هذا المبحث.

أولا: تطور عمليات التسليح بإقليم تبسة

في سبتمبر 1956 تم الإعداد لعملية مظليين باتجاه الشمال القسنطيني، حيث أن مصر وفّرت لجهة التحرير الوطني طائرتين مع طيارين ألمان مدربين لهذا النوع من المهام، لكن فشلت هذه العملية بسبب رفض حكومة ليبيا الترخيص للقيام بهذه الرحلة عبر إقليمها، وهذا ما أدى إلى جعل المهمة تقنيا غير قابلة للتنفيذ، وتعتبر العمليات الجوية في الجزائر إشكالا حقيقيا خاصة ناحية الشرق.¹

حسب التقارير الفرنسية فإن التهريب يتطور بكل أنواعه بفضل المساعدة الرسمية للحكومة التونسية،² ففي أكتوبر 1956 فإن وتيرة تهريب الأسلحة أصبح بمعدل 400 سلاح كل شهر،³ حيث عرفت سنة 1956 نشاطا متزايدا في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية التونسية واتسمت الأوضاع على الجهة الشرقية بحدوء نسبي إذ لم تتوقف عملية التموين بالسلاح، وبذلك عادت الجهة الشرقية لنشاطها عن طريق الحدود الليبية المصرية بالاعتماد على تجار ليبيا مختصين في عمليات التهريب،⁴ وحسب أنباء وردت من سوسة أفادت أن هناك

¹ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.03

² Archive Vincennes, 1 H 1454, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

³ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

⁴ مراد صديقي، المرجع السابق، ص.52، 53

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

شحنة أسلحة قدمت إلى الحدود يومي 06 و 07 أكتوبر 1956 ونقاط عبورها هي بوشبكة وتمغزة ونقطة لتلتقي بالجزائر في منطقة نقرين جنوب تبسة.¹

أمام اكتشاف الباخرة "آتوس" من طرف السلطات الفرنسية، تلقى الوفد الخارجي صدمة كبيرة، فقد كان انطلاق هذه الباخرة يوم 04 أكتوبر 1956 وهي تحمل شحنة كبيرة من السلاح، وكان مقرر وصولها إلى الخليج (كاب دا جوان) وهي المنطقة المحددة لإنزال الشحنة يوم 12 أكتوبر 1956، وهكذا ضاعت هذه الشحنة التي كانت الثورة في أمس الحاجة إليها.²

بعد ذلك بفترة وجيزة جاءت عملية القرصنة الجوية الفرنسية، والتي على إثرها تم اختطاف الطائرة التي كانت تقل أحمد بن بلة ورفقائه "محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر" في 22 أكتوبر 1956، كما وقع العدوان الثلاثي على مصر، في أكتوبر ونوفمبر 1956، ورغم هذه الظروف أستطاع الأمين دباغين في جانفي 1957 عقد اتفاق مع الحكومة التونسية لتنظيم نقل الأسلحة عبر ترابها وبذلك لم تتراجع عمليات التهريب وإيصال السلاح.³

حسب التقارير الفرنسية (2/4 R.T.T. قطاع قفصة) في 02 نوفمبر 1956، حوالي 40 رجلا انطلقوا من منطقة الماء الأبيض منذ 15 يوم مع إثنان مليون فرنك لكي يشتروا السلاح من تريبوليان بليبيا، وقد عادوا بالأمس مرورا بالمرزعة، ولم يستطيعوا الحصول على شيء لأنه منذ اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني لم يصبح لدى مهربي السلاح في تريبوليان أي اطمئنان حول وجهة السلاح، وفي نفس الفترة فإن مجموعة من الخارجين عن القانون (مجاهدون) متركزون في الجبال بين الماء الأبيض وبوشبكة ممولون بالسلاح من تريبوليان وبالغذاء من فريانة وضواحيها.⁴

¹ حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص.41

² مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص.153-154

³ محمد عباس، المرجع السابق، ص.253

⁴ Archive Vincennes, 1 H 1454, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

حسب تقرير أعدته قيادة الأركان المشتركة في 03 جوان 1957، تشير دراسة فرنسية خاصة تحت رقم E.M.M./C.R.O 2740، أنه بتاريخ 05 نوفمبر 1956 قامت السلطات الفرنسية بمخططات رقابة لمراقبة الحدود التونسية والمغربية، حيث أنها لم تستطع ردع تجارة الأسلحة التي تمكن الثورة بتعزيز إمكانياتها تدريجيا، حيث أن القواعد التونسية والمغربية يتم استعمالها من طرف الثوار على أساس قاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري، وتبدو منطقة الجزائر العاصمة أبعد نقطة تصل إليها تيار التموين للشرق والغرب.¹

حسب المصدر الفرنسي رقم 2040 الصادر عن مركز استعلامات تبسة فإن محمود الشريف كان قد دخل إلى التراب الليبي في مهمة لجمع السلاح على رأس 200 جندي من جيش التحرير، وفي شهر نوفمبر 1956 عاد إلى تونس مصحوبا بحارسه الخاص المسمى محمد بن علي بن الشريف، ثم بعد ذلك انتقل عبر الحدود التونسية إلى الجزائر نحو الجبل الأبيض بتبسة، ووصل يوم 16 نوفمبر 1956.²

عمل جيش التحرير الوطني بقيادة محمود الشريف على إقامة ممر عبر مناطق بوكماش يوكوس، بئر الخنافيس، المريج، قلعة السنان، من أجل جلب السلاح من مراكز التجميع وقد لعب المدعو غريب لعروسي بن العياشي دورا بارزا في مجال الاتصال مع جنود جيش التحرير الوطني.³

في 21 نوفمبر 1956 فإن مجموعة من الأسلحة الجديدة (مورطي، ميترايوز)، وستاتي وخماسي وصلوا من تونس عبر تالابت وأم علي باتجاه تبسة على ظهر الجمال باتجاه مناطق الأكثر تشجيرا في جبل بوجلال.⁴

¹ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02.

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية....، المرجع السابق، ص.22.

³ المرجع نفسه، ص. 24.

⁴ Archive Vincennes, 1 H 1454, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

في 04 ديسمبر 1956 وجّه محمود الشريف قائد المنطقة السادسة بالولاية الأولى رسالة إلى المجاهد بشير مزار يشير فيها إلى احتياجه الشديد إلى الذخيرة بكل أنواعها وخاصة النوع الألماني والتموني والفيزي ماص، الطامسون، وإعلام إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة بالحالة التي آلت إليها المنطقة.¹

في هذا الصدد تشير المصادر الفرنسية أن محمود الشريف كان بمنطقة تبسة يعمل على إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني من تونس عبر الحدود الشرقية، وفي يوم 18 ديسمبر 1956 حدثت معركة بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية في آرقو، وفي يوم 28 نوفمبر 1956م التقى محمود الشريف بمزهودي إبراهيم بن عبد الله في الجبل الأبيض للتنسيق بين القيادة في تبسة وإدارة الجيش في تونس.²

لقد ظهرت محاولة لتكوين ولاية جديدة على الحدود التونسية ومنفصلة على الأوراس، وهذا نتيجة للخلاف الذي كان داخل الولاية، وكان هذا في صيف 1956،³ حيث كانت خيبة أمل كبيرة في صفوف المجاهدين نتيجة التهميش والإقصاء من مؤتمر الصومام لذا عقدوا اجتماعا في ديسمبر 1956، وحاولوا إنشاء ولاية جديدة وجددوا رفضهم لمؤتمر الصومام وتعهدوا من جهتهم لنقل السلاح للمناطق الداخلية، وجددوا الثقة في علي محساس المكلف بتمثيل الجيش سياسيا وعسكريا في الخارج،⁴ كما ظهرت القاعدة الشرقية شمال تبسة، وبداية من شهر أفريل 1957 عين عمار بوقلاز (العسكري) قائدا لها على أساس أنها منطقة لها استقلالية بصفتها منطقة لها استقلالية للتموين مرتبطة عضويا بالولايتين الأولى والثانية، فهي

¹ أنظر الملحق رقم (10).

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.24

³ مسعود فلوسي، مذكرات الرائد مصطفى، مرادة بن النوي، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص.60

⁴ الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص.90

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

تعتبر أهم نقطة لتمير السلاح من الخارج نحو الولايات الداخلية، لتوفرها على بنية طبيعية مقارنة بالمناطق الجنوبية العارية.¹

أوردت المخابرات الفرنسية تقارير خلال سنتي 1956-1957 عن نشاط كبير وعمليات شحن أسلحة وتهيئتها لتموين جيش التحرير الوطني، حيث تذكر: «إن مجيء أوعمران على رأس لجنة جبهة التحرير في تونس ساعد على ازدياد تمرير السلاح، خاصة سنة 1957، حيث كان يصل إلى الجزائر بين 700-800 قطعة سلاح حديث شهريا بفضل البنية التحتية للإمداد التي أقامتها جبهة التحرير الوطني على طول الحدود الجزائرية التونسية».²

بتاريخ 17 جانفي 1957 حضر محمود الشريف اجتماع مع 600 جندي وضابط من جيش التحرير الوطني في القصرين وجبل السيف بتونس، بحضور ممثلين عن الحكومة التونسية، وكان الاجتماع الأول يوم 09 جانفي 1957 بسوق الأربعاء، والاجتماع الثاني يوم 11 جانفي من نفس السنة بتونس وذلك لمناقشة مسألة الدعم التونسي للثورة، والتنسيق بين الداخل والخارج فيما يتعلق بالمال والتسليح والتموين.³

في يوم 29 جانفي 1957 كانت رجع محمود الشريف من تونس وقد أقام مع عشرات من جنود التحرير شرق الشريعة في مكان يسمى الطباقة، ثم توجه إلى بجن وقساس وقريقر، وفي يوم 20 فيفري 1957 تم اجتماع في أم الكماكم لمناقشة مسألة تموين جيش التحرير، وكذلك مراقبة عملية توزيع المؤن والأموال ومجالات صرفها، وكذلك القيام بحركة نقلية داخلية للأفواج والفرق وتنظيم وهيكلية المنطقة من جديد.⁴

¹ الطاهر جبلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، العدد 09، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004، ص. 209

² mahfoud kaddache, op-cit, p31

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 25

⁴ المرجع نفسه، ص. 25

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

في فيفري 1957 تم وصول دفعة من الأسلحة واستلمها علي محساس ثم أمّن وصولها إلى الولايات الشرقية، وقد تضمنت ما يلي: 25 هاون 02، 12 هاون 03، 20 رشاش هوتشيكس مع قاعدة، 204 رشاش 09 ملم إيطالي، 490 بندقية 7.5 فرنسية، 460 مدفع A.T.F ضد الدروع، 1392 قنبلة يدوية، أما الذخيرة فهي: 2724 قنبلة هاون 02، 531 قنبلة هاون 03، 187.000 طلقة 303، 100.000 طلقة 7.92، 63.000 طلقة 45 للرشاش طومي، 125.000 طلقة 09 ملم للبريتا، 72.000 طلقة 7.5، 145.000 طلقة 08 ملم.¹

تشهد عمليات التسليح انخفاضاً ملحوظاً منذ نوفمبر 1956 سببه دون شك تحسن قدرات القوات الفرنسية، ويرجع أيضاً إلى بطء عملية تهريب الأسلحة بسبب سوء تنظيم الثوار بالخارج خاصة بعد اعتقال بن بلة، لكن تدارك الثوار الوضع منذ مارس 1957، وهذا قد يكون راجع إلى عملية إعادة التنظيم المطبقة من طرف أوعمران منذ تنصيبه بتونس العاصمة شهر فيفري 1957، حيث أن معظم المعلومات التي جمعت مؤخراً تثبت خصوصاً بأن قواعد الثوار بتونس كثفت من نشاطها.²

في يوم 16 مارس 1957 غادر محمود الشريف تونس رفقة حمدي حاج علي، وذلك بعد أن نجح في الحصول على أسلحة ومؤن من أجل دعم جيش التحرير بتبسة، لاسيما وأن بعض الأفواج والفرق أصبحت تعاني من نقص السلاح.³

في 08 أبريل 1957 دخل محمود الشريف إلى تونس برفقة 600 جندي من جيش التحرير الوطني، وتم نقل كميات كبيرة من الأسلحة على الجمال والبغال، ونجح في إيصالها إلى

¹ مراد صديقي، المرجع السابق، ص.52، 53

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.26

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

الجزائر عبر جنوب قنتيس، وكان محمود الشريف قد قام بتفقد لبعض فرق ووحدات جيش التحرير من أجل رفع معنوياتهم رفقة حمدي حاج علي.¹

في أبريل 1957 تم وصول شحنة تسلمها الأمين دباغين ممثل الثورة الجزائرية في مصر، ونقلها عن طريق شاحنات "بتفورد" تملكها الثورة إلى ليبيا ومنها إلى الأوراس والشمال القسنطيني وتضمنت ما يلي:

3.000 بندقية 303 من حربة، 1.502 بندقية 602 فرنسية، 250 رشاش برن مع قاعدة، 450 رشاش بريتا 9 ملم، 40 مدفع هوتشيكس مع قاعدة، 30 مدفع هاون 02، 30 مدفع هاون 03، 25 وصلة للبندقية 303، 504 قنبلة يدوية، 213.120 طلقة 7.5 فرنسي، 163.000 طلقة 8 ملم، 35.000 طلقة 8 ملم للهوتشيكس، 387.000 طلقة 9 ملم للرشاش بريتا، 140.400 طلقة للتومي، 720 للمسدس 38، 50 متر فتيل مامون وكبريت خاص به، 2.000 مفجر طرقي رقم 2.8 وبذلك فإن إمكانيات الثوار (المجاهدين) وامتلاكهم لأسلحة حرب (بنادق أوتوماتيكية خاصة) تشير إلى ما يلي:

- مارس 1956: 4.000 سلاح أوتوماتيكي
- نوفمبر 1956: 10800 سلاح أوتوماتيكي أي ارتفاع بمعدل 850 للشهر
- ماي 1957: 13400 سلاح أوتوماتيكي أي ارتفاع بمعدل أكثر من 400 سلاح للشهر.³

حسب المصادر الفرنسية فإنه ظهر صراع بين القائد محمود الشريف وشريط لزهري مما دفع بهذا الأخير إلى عقد تحالف مع قمودي طالب العربي من أجل الحد من السيطرة المطلقة لمحمود الشريف على قيادة الجيش، وهذا ما دفع بمحمود الشريف إلى البحث عن دعم السياسيين والإدارة في تونس، وفي 07 ماي 1957 عقد محمود الشريف اجتماعا حضره 900

¹ المرجع نفسه، ص. 27.

² محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص. 181.

³ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

جندي من جيش التحرير الوطني لمناقشة مسألة التسليح، وفي هذه الفترة اتصل بمحمود قتر قائد ناحية مرسط، وفي 30 أوت 1957 نجح محمود الشريف على رأس 600 مجاهد من الدخول بشحنة أسلحة متطورة لتبسة وإيصالها إلى دوار تازبنت، وفي يوم 23 ماي 1957 قام محمود الشريف بعقد اجتماع في جبل بوربعية من أجل تنظيم وهيكلية المنطقة وأصبح إلى جانب كل مسؤول عسكري مسؤول سياسي كما شكّلت لجان جديدة مشكلة من ثمانية أشخاص.¹

في يوم 15 جويلية 1957 تمكنت قوافل لجيش التحرير الوطني بتونس من إدخال أسلحة منها القنابل اليدوية والبنادق الآلية ومدافع المورطي، وتم جمعها من طرف الشيخ صالح الذي كلفه محمود الشريف الذي أصبح على رأس الولاية الأولى -أوراس النمامشة- ونوابه الرائد لعموري محمد وعبد الله بلهوشات، وكانت المنطقة الخامسة سدراتة ومرسط في هذه الفترة بقيادة محمود قتر،² وأهم المناطق التي تدخل فيها الأسلحة في هذه المنطقة هي ونزة مقابل طاورة، وجبل بوجابر، والبريكة بالقرب من الكويف، وجبل السيف بالقرب من بكارية إلى جبل أنوال، وعقلة سيدي أحمد،³ أما المنطقة السادسة فكانت بقيادة سماعلي صالح، وبتوجيه من الكولونيل محمود الشريف ومحمود قتر تمكنت قافلة من جيش التحرير من الدخول إلى تبسة محملة بالأسلحة عبر جبل فوة إلى قرن الكبش، كما توجهت قافلة أخرى نحو الأوراس، وفي يوم 18 سبتمبر 1957 طرح المدعو الهامل مشكل نقص الأسلحة ودافع عنها بشدة لا سيما في المنطقة الخامسة والسادسة من الولاية الأولى، وفي يوم 17 أكتوبر 1957 أصبح محمود الشريف عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم تعيين لعموري محمد على رأس الولاية الأولى أوراس النمامشة.⁴

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.27

² بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.28-29

³ شهادة الحسنواوي قسطل، المصدر السابق.

⁴ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.28-29

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

أصبحت الأسلحة كثيرة ومتنوعة وأكثر حداثة من ذي قبل، وتراجع دور بنادق الصيد وانتشرت بنادق حربية متنوعة، أكثرها من صنع إيطالي وألماني وإنجليزي وكذلك من أوربا الشرقية، كما أن الذخيرة كانت متوفرة بكثرة، ويرجع ذلك إلى وفرة الأسلحة في كل من تونس والمغرب، وانعدام الحواجز الحدودية في السنوات السابقة، جعل قوافل الأسلحة إلى غاية أواخر سنة 1957 تتجه بسهولة نحو الخارج وتعود محملة بالأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية.¹ غير أنه في بعض الأحيان تتم اعتراض هذه القوافل من طرف القوات الفرنسية، فحسب شهادة المجاهد بشير معيفي فإنه في سنة 1957 تم اعتراض فيلق أتى من الولاية الثالثة بهدف جلب الأسلحة، وعندما وصلوا إلى جبل بوجلال استشهد 165 مجاهدا وبقي إثنان فقط على قيد الحياة.²

في يوم 02 أكتوبر 1957 كان جيش التحرير المشكل من الكثير من السوافة والمنشقين من الأوراس موجودين بمركز الإدارة بزاريف الواعر وجبل غيفوف، ويتحصلون بسهولة على المؤن والأسلحة من طرابلس، وهذا دون التنسيق مع إدارة الولاية الأولى في الجبل الأبيض.³ في بداية 1958 قام المجاهد الحسناوي قسطل مع مجموعة من المجاهدين بإيصال مجموعة من الأسلحة الخفيفة وكمية معتبرة من الذخيرة (صندوقين من الذخيرة) من الرديف بتونس عن طريق بكارية، ثم قاموا بتقديمها إلى مجموعة من المجاهدين ليقدموه بدورهم إلى القيادة المتواجدة بجبل أنوال، وفي خريف سنة 1958 تم إرساله رفقة مجاهد يدعى شوكال حميدة، حيث قام سعد قسطل قائد الناحية بتحرير وثيقة تحتوي على أوامر للقيام بمهمة تسليح إنطلاقا من جبل بوسبعة في بوخضرة إلى الحدود التونسية القريب من الكاف، وعند وصولهما إلى الحدود التقوا بمجموعة مكلفة بالحراسة أين أرسلوا معهما جنديين لمساعدتهما في حمل الأسلحة، حيث قاموا بقطع الأسلاك الشائكة قبل وضع الألغام عن طريق مقصات في جبل بوربعية، وتم الوصول إلى

¹ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص.54-55

² شهادة بشير معيفي، المصدر السابق.

³ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.45

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

شخص يدعى الدهماني بالحدود التونسية وسلمهما الأسلحة التي حملوها على بغلين بمجموع 20 سلاح، وكان كل بغل يحمل 10 أسلحة مختلفة، (فيزيغارا خماسي أميريكاني مات فرنسي، موزير ألمان وغيرها...)، ورجعوا من نفس الطريق، وقام الجنديان اللذان بصبتحهما باستكشاف المسالك وإعطائهما الإشارة للعبور عبر الأسلاك الشائكة، ثم قاما بإيصاله إلى جبل بوسبعة قرب المريج، وقدماه إلى القائد سعد قسطل تحت قائمة كانت معدة مسبقا، ثم قام بتوزيع الأسلحة للجنود.¹

¹ شهادة الحسنوي قسطل، المصدر السابق.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

ثانيا: مصادر السلاح

يبقى الشرق الأوسط وخصوصا مصر المصدر الرئيسي لتموين الثوار، وعمليات التهريب القادمة من أوروبا والتي لها نتائج جيدة،¹ حيث كانت لقيادة جبهة التحرير فكرة إيصال السلاح عن طريق الجو، وتم التباحث مع السلطات الليبية قصد تسهيل العملية، لكنها رفضت نتيجة لتأثير العمليات التي قام بها المجاهدون الجزائريون بليبيا في شهر جويلية 1956، وتوتر العلاقات بين ليبيا ومصر بعد العدوان الثلاثي من جهة، وفرنسا وإنجلترا من جهة أخرى، حيث تمت مهاجمة مستودع بترول تابع للجيش البريطاني بأمر من العقيد إسماعيل صادق، وقررت السلطات الليبية وقف مرور السلاح على أراضيها، لكن تمت تسوية المشكلة بعد ذلك من طرف قادة الثورة.²

إن عمليات تسليم الأسلحة الحديثة لمصر وليبيا من طرف الاتحاد السوفياتي، مكّنت الدولتين من تزويد الجزائر بفائض الأسلحة عبر تونس والمغرب، وقد يكون الاتحاد السوفياتي يكون هو المدبر لعمليات المتاجرة التي تسهل من تنفيذها قنصلية الاتحاد السوفياتي في طرابلس، والتي يبدو عليها تحركات مشبوهة في هذا الصدد.³

عمدت السلطات الفرنسية إلى اغتيال المومنين الأجانب، ولم تكف بهذه التحرشات البحرية فقط، بل عمدت كذلك إلى الاعتراض لوححدات جيش التحرير عن طريق البر، بإنزال فرق الكومندوس على السواحل الليبية لعرقلة القوافل عبر الطريق من مرسى مطروح وبنغازي وطرابلس، كما قامت بتوظيف العديد من المخبرين على مستوى الموانئ منها ممثلي الشركات

¹ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

² محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.66

³ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

البحرية والمسؤولين عن التسيير والملاحين، حيث تغطي هؤلاء تحت غطاء التجارة بالأسلحة قصد رصد المجاهدين المكلفين باقتنائها والتعرف على قنواتهم ببلدان أوروبا والشرق الأوسط.¹

تدخل الأسلحة رسمياً إلى تونس سواء برىا عبر ليبيا، أو بحريا مباشرة من مصر أو سوريا وطرابلس التي أصبحت نقطة وصل حيث فقدت مصر دورها القيادي لصالح تونس، أما بخصوص الطرق الجنوبية القديمة التي تربط مباشرة ليبيا بالجزائر عبر الجنوب التونسي، لم تعد مستعملة كثيرا لكن هناك تحركات تدل على عمليات تهريب الأسلحة بشكل ثانوي التي تخرج حتى عن سيطرة جبهة التحرير الوطني.²

إن الأسلحة المتحصل عليها من طرف ممثلي الجبهة في الخارج كانت تأتي إما عن طريق الشراء بأموال الثورة أو عن طريق العطاء من طرف البلدان الشقيقة والصديقة، وكانت بواخر البلدان الصديقة تُنزل حمولتها في موانئ الإسكندرية وطرابلس وتونس، وقد أحتفظ بقواعد تخزين في ليبيا ومصر حفاظا على أمنها وكان البعض منها في تونس.³

أما في ما يخص عمليات تهريب الأسلحة الآتية من أوروبا فإن المصادر الأساسية التي بحوزة جبهة التحرير الوطني تبدو في إيطاليا أين تمر عبرها أيضا أسلحة آتية من أوروبا الاشتراكية وألمانيا الغربية (هامبورغ) وتتم هناك عقد صفقات للعديد من الدول مثل إسبانيا واسكندنافيا.⁴

سعت جبهة التحرير الوطني من خلال مجنديها لإنشاء وربط شبكة تهريب أسلحة في أوروبا متمركزة بإسبانيا، وكانت تجمع الأسلحة وترسلها عن طريق البر والبحر، فبالنسبة للبر كانت تملأ في خزانات السيارات وفي عدة مواضع أخرى حيث تمكنت شبكة التهريب من

¹ مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.209

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

³ عبد الرحمان عمrani، المرجع السابق، ص.102

⁴ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

تجنيد الأجانب في مهمات نقل السلاح بواسطة السيارات مقابل مبالغ مالية، وبذلك لعبت قاعدة الإمداد في إسبانيا دورا كبيرا في تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة.¹

في جانفي 1957 تمت عملية شراء أسلحة بقيمة 02 مليون دولار كانت في طور التحضير مع تجار الأسلحة من ألمانيا الغربية واسكندنافيا.²

لقد شكلت قلة المال مشكلة كبيرة لقادة الثورة من أجل الحصول على الأسلحة والذخيرة، التي ستعزز بها جيشها للوقوف بشكل قوي أمام الاستعمار الفرنسي، خاصة وأن ثمن الأسلحة والذخيرة كانت باهضا، وأبرز مثال على ذلك هي تلك الصفقة التي تمت مع تشيكسلوفاكيا بواسطة السفارة المصرية لصالح الجزائر وهي كما يلي:

500 رشاش نوع M42 بـ 534.000 دولار، 600 رشاش نوع M43 بـ 48.000 دولار، إضافة إلى 100 هاون 82 ملم قدر بـ 42.000 دولار، 3.000 رشاش قصير 05 ملم بـ 51.000 دولار، 30.000 قنبلة يدوية بـ 33.000 دولار، 3.000 بندقية 7.92 كان ثمنها 168.000 دولار، إضافة إلى 500 مسدس 9 ملم كان ثمنها 6.000 دولار.³

وكانت أسعار الذخيرة والقنابل كما يلي:

- طلقات 7.92 ملم بـ 42 دولار أمريكي لكل ألف.
- قنابل الهاون 82 ملم 11 دولار أمريكي للوحدة.
- ذخيرة 5 ملم بـ 30 دولار أمريكي للألف.

لذلك فقد كان من الصعب على قادة الثورة تدارك تلك المبالغ حتى يحصلوا على الأسلحة التي كانوا في أمس الحاجة إليها في تلك الفترة بالذات، علما بأن الجزائر كانت تمر بأزمة اقتصادية حادة بسبب السياسة الاستعمارية التي سلطتها عليها في مختلف المجالات، إما

¹ مراد صديقي، المرجع السابق، ص.79

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.02

³ مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.99

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

بوساطة الاحتكار أو توجيه الاقتصاد الجزائري لها، أو بسبب تهجير السكان وإهمال نشاطاتهم الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها من الأسباب الأخرى.¹

يشير تقرير للمين دباغين على ملاحظة تؤكد أن الطرق البرية تتميز بنسبة عالية من الفعالية، ومن الضروري على جبهة التحرير الوطني أن توطد العلاقات مع تونس بهدف تحقيق عمليات شحن الأسلحة بالشاحنات مباشرة، وصولاً إلى الحدود الجزائرية التونسية عبر طرابلس، وهذه النقطة تبرر تنقل مركز ثقل المخطط الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى تونس العاصمة.²

قامت السلطات الفرنسية كذلك من أجل منع المجاهدين للوصول إلى الأسلحة بعد ما عرفت أنه بعد كل معركة يسارع المجاهدون لأخذ الأسلحة، وقامت بنصب فخ لهم وذلك بوضع خراطيش فاسدة تنفجر بمجرد الضغط على زناد البندقية أو الرشاش على وجه المجاهد، وأحيانا كانت تساعد وتسهل عملية إخراج تلك الذخيرة المفخخة من ثكناتها لتسلم إلى جنود جيش التحرير بأساليب مختلفة، وغيرها من الحيل التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لمنع الجزائريين من أن تصلهم ولو قطعة واحدة من السلاح.³

إن المحاولات المحققة بهدف إنشاء اتصال بواسطة المظليين أو الدخول غير القانوني تبدو أنها إلى حد الآن دون جدوى، حيث تقرر أخيراً في جانفي 1957 أنه من المستحيل تنفيذ عمليات مظلية وعمليات إنزال بحرية، ويبدو أنه من المستحيل تنفيذ عملية بهذا النوع، لكن يبقى التهديد موجود فعليا.⁴

¹ المرجع نفسه، ص. 99، 100

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.03

³ بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: الصادق بخوش، ط01، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص. 245

⁴ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N°50/38, p.03

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

على المستوى الجوي فقد حشدت فرنسا لهذا الغرض العديد من الطائرات الاستكشافية التي كانت تجوب المناطق ليلا ونهارا لمعرفة أي حركة مشبوهة يقوم بها المجاهدون، وقد تزايد عددها مع مرور الوقت بازدياد خطر الثورة الجزائرية على الاستعمار.¹

حسب تقديرات التقارير الفرنسية فإن مصادر السلاح تنوعت حسب البلد المصنّع للأسلحة الضائعة من الثوار هي كالآتي:

16.35%	- أسلحة فرنسية
05.87%	- أسلحة أمريكية
25.46%	- أسلحة إنجليزية
22.75%	- أسلحة ألمانية
12.98%	- أسلحة إيطالية
00.46%	- أسلحة إسبانية
00.41%	- أسلحة بلجيكية
00.41%	- أسلحة تشيكية
15.18%	- أسلحة غير مصنفة ²

إذا 22.22% من الأسلحة المستعملة من الجيش الفرنسي والأمريكي 62.53% من الأسلحة أجنبية الصنع، و15.18% من الأسلحة غير مصنفة.³

- صعب على الجيش الفرنسي معرفة مصدر الأسلحة الألمانية بسبب اختلاف الدول التي صنعت هذه الأسلحة، وأيضا بسبب وجود العديد من المخازن المتكونة من الأسلحة

¹ جمال قندل، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية 1957-1962، ط01، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص.113

² نتيجة الخبرة ليست معروفة بعد حسب التقرير الفرنسي

³ Archive Vincennes, 1 H 1689, (D01), Logistique rebelle décembre 1957-1958.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المسترجعة والتي بحث حولها الجيش الفرنسي دون جدوى، وهناك معلومات مكنت السلطات الفرنسية من تحديد هذه الأسلحة نوعا ما.¹

- يظهر تقرير خبرة تقنية لسلاح المورطي المحجوز أنه من سلوفينيا وهو آت من مخزون الاسترجاع وعلى الأرجح فهو مسترجع من بلدان القطب السوفياتي أو ربما بألمانيا الغربية، وهم الوحيدون الذين يستعملون هذا النوع من السلاح والعيار.

- خضعت قذائف المورطي عيار 82 ملم محجوزة خلال عملية في القطاع القسنطيني، للخبرة من طرف الفرقة التقنية للجيش، على أنها ذات صنع حديث روسي أو من إحدى البلدان الأوربية الشرقية.

- تم استرجاع رشاشات مسلمة من فرنسا إلى يوغسلافيا في إطار مساعدة إثر عملية في القطاع القسنطيني وقطاع الجزائر.

- إن إشكالية الأسلحة الانجليزية هي الأكثر تعقيدا ومصدر المتاجرة بها مجهول، والرأي السائد عامة هو أن هذه الأسلحة آتية من الشرق الأوسط ومصر خاصة، لكن استرجاع رشاشات يران من صنع حديث أثار نقطة شك حول هذا الرأي، والمحجوزات التي تمت مؤخرا لبنادق مصنوعة سنة 1950 و1955 بعدد متزايد بشكل هام أكدت هذه الفرضية، وقد يتمكن التحقيق الذي قد شرعت فيه SSDN/FAG مع تعاون المصالح المماثلة البريطانية من تحديد مصدر هذه الأسلحة.

- الأدلة المادية التي كانت تنقص بداية عام 1957 حول المتاجرة بالأسلحة الإيطالية، هي الآن واضحة ومحقة، ودون نقاش أن الأسلحة الجديدة يتم بيعها للشوار من طرف إيطاليا، ومن ضمنها سلاح P.M، بنادق ومسدسات "موش أوتوم بيريطا" MOCH AUTOM

¹ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

BERETTA" من صنع مختلف بين 1948-1950 و"ماشين بيسطول 43" MACHINE " PISTOLE 43" الأقل حداثة من صنع الحرب العالمية الثانية.¹

ثالثا: تنظيم عمليات التسليح في تونس

- إن عمليات الاستقبال والنقل والتخزين والتحضير لتهريب الأسلحة والذخيرة نحو التي تم بتونس مقسمة بين جبهة التحرير والحكومة التونسية، حيث تربطهم علاقة شراكة، فحوالي 80% من الأسلحة المهربة تأخذ الطريق الساحلي بين ليبيا وتونس، حيث إن المرور عبر الحدود يتم تنفيذه بطريقة غير ملفتة للانتباه لكنها رسمية تماما، وإن حاكم مدين يؤدي في هذا الصدد دور المنسق.²

في فيفري 1957 تم توقيف جزائريين بمنطقة قابس من طرف دورية فرنسية، هذين الأخيرين كانا حاملين معهما متفجرات بواسطة شاحنة مخصصة لذلك، وهذا ما يؤكد الشكوك حول تواطؤ الحكومة التونسية والليبية، كما أن هناك شاحنات أخرى تابعة لجبهة التحرير الوطني تذهب إلى طرابلس محملة بأسلحة عادة ما تكون مغطاة، وأصدرت تعليمات للجمارك التونسية والليبية بالسماح لهذا النوع من الحمولات بالمرور، ومن المفروض أن كل العمليات مركزية بتونس العاصمة، حيث أن عمليات النقل داخل الإقليم التونسي كانت تجرى بواسطة شاحنات تابعة للحرس الجمهوري، وكان سائقوها يرتدون بدلات رسمية، كما أن مقرات الحرس الجمهوري كانت تستعمل للتخزين، أين يتم تحديد مناطق تواجد الثوار الجزائريين التي سيتم إرسال الحمولات لها.³

أصبح تنظيم جبهة التحرير الوطني بتونس تحت قيادة أوعمران إضافة إلى نوابه الرئيسيين الآتية أسماءهم: عمارة بن عودة، إبراهيم مزهودي، قايد مولود المدعو رشيد، الأمين العام لمنظمة الاتحاد العام التونسي للشغل (u.g.t.t) تركي عباس، وأيضا محساس الذي استخلف

¹ Archive Vincennes, 1 H 1689, (D01), Logistique rebelle décembre 1957-1958.

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N^o, 50/38 p.04

³ Ibid, p.05

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

أوعمران، حيث أن تبادل محساس بأوعمران في فيفري 1957 على رأس لجنة تونس أسفر عن فوضى أدت إلى تصفية المعارضين للجنة التنسيق والتنفيذ والموالين لمحساس.¹

هذه الإجراءات أدت إلى زيادة وتيرة المتاجرة بالأسلحة وكذلك توزيعها بشكل أفضل إلى الجزائر، وكان مع أوعمران ممثلين عن مناطق الثوار الجزائريين الممولة من طرف تونس، ومثال ذلك سي قاسي ممثل عن القبائل (الولاية الثالثة)، وأحمد تليلي أمين الخزنة للدستور الجديد والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يؤديان دورا رئيسيا في ذلك، حيث يعتبر الممثل لبورقوية ويتحكم في حركة الأسلحة والذخيرة بهدف منع أي تجارة مشبوهة بهذه الأسلحة داخل تونس.²

تمتلك جبهة التحرير قواعد خلفية في المنطقة الحدودية وهي في الحقيقة مراكز تسليم للمجموعات الثورية الآتية من الجزائر لإعادة تجهيز نفسها من تونس، وهذه القواعد مهيأة في مناطق معينة:

- سوق العربة تمول منطقة سوق أهراس (الولاية الثانية) الشمال القسنطيني والولاية الثالثة (القبائل الكبرى).
- تاجروين، قلعة سنان مهيأة لتمويل منطقة سدراتة، عين البيضاء، الأوراس، وتشارك أيضا في تموين الولاية الثانية والثالثة.
- تالابت وتالة: تمول منطقة تبسة والنمامشة.
- الرديف: تمول جزء من منطقة النمامشة والأوراس.

¹ Ibid, p.05

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N^o,50/38 p.05.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

إن مشاركة الحكومة التونسية لا تقتصر على عملية تنظيم المتاجرة في إقليمها فحسب، بل تتعدى ذلك بتوفير تسهيلات لجبهة التحرير في ما يخص صفقاتها بالخارج، ومثل ما فعلته مصر فإن تونس تحاول مساعدة الثورة من جميع جوانبها.¹

حسب معلومات مؤكدة من التقارير الفرنسية فإن أحمد تليلي ذهب في شهر جانفي 1958 إلى روما مرفقا بمبلغ مالي يقدر بـ 10 مليون فرنك، مسلمة من التركي عباس أمين الخزينة لجبهة التحرير الوطني بتونس، حيث كان من المفترض أن يلتقي بتجار الأسلحة بقنصلية تونس بروما، أين سيتم محاولة عقد صفقات شراء أسلحة لصالح جبهة التحرير، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، حيث أن تجار الأسلحة قاموا بعقد صفقات مع مصر التي تبحث على الحفاظ على مركزها كعمود رئيسي للثورة الجزائرية من ناحية السلاح.²

استطاعت القيادة اللوجستية للجبهة الشرقية أن تحصل على ما مقداره 4.200 طنا من مختلف الأسلحة، وصلت في 08 حمولات، هذا فضلا عما كانت قد تحصلت عليه من قبل أربعة حمولات سوفياتية وصينية بلغت قيمتها 2.500 طنا، وحمولة تشيكية بلغت 1.500 طنا وصلت في جويلية 1960، وهو ما جعل من جيش الحدود في الجبهة الشرقية بتونس يتكيف مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها مسيرة الكفاح المسلح.³

- العبور عبر الحدود التونسية والتوغل إلى الجزائر

استطاع الثوار تصعيد وتيرة مردودية تهريب الأسلحة والذخيرة للجزائر بتحسين الأساليب بالرغم من شدة الإجراءات المتخذة من طرف قوات الأمن الفرنسية، وكذلك بالتوغل أكثر نحو الغرب إلى حد الوصول إلى القبائل الكبرى.⁴

¹ Ibid, p.06

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° 50/38 p.06

³ أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص.46

⁴ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° 50/38 p.07

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

في نوفمبر 1956 كانت هناك العديد من حملات الأسلحة التي تم التعرض لها، وذلك بسبب سهولة ترصدها نظرا إلى حجم حملاتهم، ونظرا لخطورة التنقل بهذه الطريقة فقد تم استبدالها بطريقة أكثر مرونة متمثلة في مجموعات صغيرة وسريعة التحرك، حيث أنه بعد دخولهم إلى تونس تتم عملية التوغل إلى الجزائر، وكل شخص يحمل سلاحين أو ثلاثة بالإضافة إلى الذخيرة التي يحملونها عن طريق البغال.¹

هناك تنظيم دقيق يكشف الطريق، وذلك بتداول مراكز المراقبة وعناصر الحماية التي تصعب عملية التعرض للقوافل، والمنطقة الأكثر تلاؤم مع الشوار هي منطقة سوق أهراس التي تتميز بنظام جبلي به غطاء نباتي، وممتد نحو الغرب وتضاريس جبلية إلى غاية الشمال القسنطيني وصولا إلى القبائل الصغرى والكبرى، حيث كان تهريب السلاح حتى نوفمبر 1956 لم يتعدى المناطق الحدودية.²

اتخذ جيش التحرير الوطني عند مرور قوافل التسليح جملة من التدابير أهمها: تدريب قوافل المجاهدين على حرب العصابات، وكيفية اجتياز الحدود، وتكوين أفراد القافلة على كيفية تجنب مجابهة العدو أثناء الذهاب والإياب، وكيفية الظهور والاختفاء بسرعة.³

في ديسمبر 1956 تم التعرض إلى حمولة أسلحة شمال الحروش 30 كلم شمال سكيكدة، الشيء الذي يبيّن أن السلاح وصل إلى غاية الشمال القسنطيني، وفي نهاية ديسمبر 1956 بناء على اتفاق فإن المناطق الحدودية لسوق أهراس سدراتة، تبسة وافقت على ترك مرور الحملات المتوجهة نحو الأوراس والحضنة والشمال القسنطيني والقبائل الكبرى، حيث أنه منذ استعادة القيادة من عمر أو عمران فإن عمليات تهريب السلاح مخطط لها من قبل تونس العاصمة.⁴

¹ Ibid, p.07

²FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N^o,50/38 p.07

³ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، التقرير السياسي، دار الشهاب، باتنة، ص.133-134

⁴FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N^o,50/38 p.08

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

في مارس 1957 تم رصد حملتين متوجهتين نحو القبائل الكبرى متمثلة في 70 رشاش، 180 بندقية حرب، بعض الأسلحة الثقيلة وكمية من الذخيرة، وفي أبريل من نفس السنة ارتفعت وتيرة نشاط الثوار وخاصة في الشمال القسنطيني، وهذا راجع إلى وتيرة تهريب الأسلحة الذي أدى إلى زيادة إمكانية تسليح الثوار، حيث صارت المعارك أكثر قوة، وهو دليل على أن الثوار يستحوذون على كمية معتبرة جدا من الذخيرة،¹ وهكذا فكل مناطق الثوار في منطقة الشرق الجزائري استفادوا الواحدة تلو الأخرى من المساعدات الآتية من تونس، والأقرب للحدود كانوا أكثر استفادة.²

تجدر الإشارة أنه بسبب سوء التفاهم الذي دام حتى فيفري 1957 في صفوف جبهة التحرير الوطني، وهو الأمر الذي أدى إلى خلل في تنظيم شبكة التسليح بتونس، إلا أن ذلك لم يوقف عملية تهريب الأسلحة.³

إن حجم الأسلحة المهربة عبر الحدود التونسية بدأ في التزايد ابتداء من سنة 1957 وخاصة منذ شهر أبريل، حيث توجد تقديرات مبيّنة على وثائق قاعدة تالابت وتاجروين تسلم إلى الولاية الثانية، ومكّن هذا من تقدير 500 سلاح كل شهر كأدى حد، إلى غاية كتابة هذا التقرير سنة 1957، حيث تقدّر قوات الأمن الفرنسية بتونس بأن التهريب في تونس يشير إلى 1.000 سلاح شهريا، وأن عمليات التهريب بالمغرب مقدرة بـ 3.00 سلاح كل شهر، حيث أن مجمل الأسلحة المسلمة للثوار تمثل على أقل تقدير 8.00 سلاح كل شهر.⁴

إن التقديرات الفرنسية تبرز إمكانيات المجموعات الثورية، حيث تبين أن نسبة التسليح تمثل 100% في المناطق الحدودية وتمثل 60% في الشمال القسنطيني والأوراس والحضنة وتصل

¹ Ibid, p.07

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N^o,50/38 p.07

³ Ibid, p.08

⁴ Ibid, p.11

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

إلى 30% في القبائل الكبرى، حيث أن النقص يعوض ببنادق الصيد، وإن وضعية الثوار حسب هذا التقرير يتحسن بمرور الأشهر.¹

رابعا: طبيعة وحجم تهريب الأسلحة

معظم الأسلحة كان مصدرها مصر، حيث أن أغلبيتها كانت من أصول بريطانية، بنادق حرب 303، رشاش ستان 09 STEN ملم، رشاش EREN إيرين، رشاش LEWIS لويس ذو حامل ذخيرة دائرية، مورطي MORTIERS خفيف، بندقية موزر 7.92 ملم، رشاش ألماني PM 43، ومسدس بيرطا BERETTA إيطالي 09 ملم، وهي تمثل أنواع الأسلحة التي تمت مصادرتها، وهذه الأسلحة آتية من عمليات التهريب من أوروبا، كما تمت مصادرة مجموعة أسلحة فرنسية تم تسليمها من طرف سوريا في العديد من المرات، وتمثلة في رشاشات هوتشكيس HOTCHKISS من مصادر مجهولة، حيث أن نسبة الأسلحة الأوتوماتيكية تم تقديرها من طرف بن بلة شخصا بـ 25% فيما يخص الرشاشات، و10% للبنادق الرشاشة، وتمت ملاحظة عمليات المتاجرة بالذخيرة الحربية التي تعتبر أكثر أهمية وتمثل سنة 1956 أربع مرات وزن الأسلحة المهربة إلى الجزائر، وإن تقسيم الذخيرة على الأسلحة مخطط لها من طرف بن بلة ومقدرة بـ 500 طلقة لكل مسدس رشاش أو بندقية، و1.000 طلقة لكل بندقية رشاش، و2.000 طلقة لكل رشاش.²

تؤكد تقديرات بن بلة أن عمليات تهريب السلاح سنة 1956 تمثل 8.200 قطعة سلاح (متضمنة حمولة آتوس)، ويضاف إليها الأسلحة المسترجعة والمقدرة من طرفه بـ 9.00 سلاح فيما يخص المغرب فقط، حيث أن التقييم كان كالاتي:

- 2.000 سلاح مهرب نحو القطاع الوهراني و3.000 مصادرة على متن باخرة آتوس

- 2.500 مهربة عن طريق تونس

¹ Ibid, p.07

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° 50/38 p.08-09

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

- 1.000 سلاح مهيأة للتهريب بطرابلس (موجهة نحو تونس)
- 600 سلاح (منها 500 مسدس رشاش طومسون thomson أُشترت من إيطاليا باستعمال ترخيص سوري ثم نقلت بعد ذلك إلى مصر.¹
- بعد إخضاع هذه الأرقام إلى الدراسة التي طُبقت في تقدير لمين دباغين نجد أن:
- 6.800 سلاح تم تسليمها بالفعل إلى الثوار سنة 1956
- 1.600 سلاح من المغرب
- 2.800 سلاح من تونس
- 2400 مجهولة المصدر.²
- يقر بن بلة بأنه تلقى من جمال عبد الناصر في أكتوبر 1956 -قبل انطلاقه من القاهرة- كميات الأسلحة الآتية:

- 5.000 بندقية بريطانية 303.
- 5.00 بندقية رشاش مرفقة بحامل مضاد للطيران.
- 3.000 قنبلة يدوية دفاعية.³
- بناء على تقارير كل من لمين وبن بلة، يمكننا تقدير المتوسط الشهري لتهريب الاسلحة لسنة 1957 بين 400 قطعة سلاح على الأقل و600 سلاح على الأكثر موزعة بين الحدود التونسية والجزائرية.⁴
- إن ازدياد حدة الوضع مؤكد، وهذا لارتفاع إمكانية تسليح الثوار (خاصة في القطاع القسنطيني)، ومؤكدة أيضا من خلال الوثائق التي تثبت أهمية برنامج المشتريات الذي تم تحضيره من طرف جبهة التحرير الوطني سنة 1957.¹

¹ FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° 50/38 p.09.

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° 50/38 p.09

³ Ibid, p.10

⁴ Ibid, p.11

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

بناء على تقرير مؤرخ في جانفي 1957 من أحد قيادي جبهة التحرير الوطني فإن هناك صفقة مهمة جدا كانت في طور التحضير بألمانيا الغربية واسكندافيا بقيمة 02 مليون دولار متمثلة في:

- 4.000 بندقية موزر
- 1.00 رشاش أوتشكيس
- 2.00 رشاش مازيم mazim
- 2.00 بازوكا
- 2.00 مورطي حجم خفيف، الحمولة مرفقة بـ 10 مليون خرطوشة و 20.000 قذيفة مورطي و 5.000 قذيفة بازوكا.

كما يشير نفس التقرير أن صفقة أخرى في طور التحضير بروما من طرف أحمد التليلي ومحساس مقدرة بـ 50 مليون فرنك، ويبين كل هذا أن مرحلة اللانظام والتهديب بالقطع تم تجاوزها، حيث أنه أصبح التموين بالأسلحة والذخيرة عملية منظمة تتم بمساعدة كلية من الدول العربية وخصوصا مصر وتونس والمغرب.²

بناء على الوتيرة الحالية للعمليات فإن حصيلة الأسلحة الضائعة والمسترجعة مقدرة بمتوسط 4.00 سلاح كل شهر لصالح القوات الفرنسية، فإذا كانت التقديرات حول تسليم الأسلحة من الخارج صحيحة (8.00 سلاح كل شهر)، فإن الثوار يتحصلون على 4.00 سلاح كأقل تقدير كل شهر بهدف تبديل الأسلحة الغير صالحة وزيادة الإمكانية في مجال التسليح، حيث أنه منذ نوفمبر 1956 فإن التقديرات حول إمكانية الثورة في مجال التسليح تبين زيادة مقدرة بأكثر

¹ Ibid, p.11

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° ,50/38 p.11

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

من 4.00 سلاح كل شهر، وفي حالة ما إذا كانت وتيرة التهريب أكثر من هذا التقدير، فإن الثوار يقومون بعمليات التخزين لهدف لا يزال مجهولا.¹

كانت حصيلة الأسلحة المسترجعة والضائعة من شهر نوفمبر 1956 إلى شهر ماي 1957 (أسلحة حربية، المسدسات خارج الحساب):

- أسلحة مسترجعة 3.934 سلاح منهم 85 سلاح جماعي.

- أسلحة ضائعة 1.074 منها 68 سلاح جماعي.

الحصيلة إيجابية 2.860 سلاح منهم 17 سلاح جماعي.

إذا فإن متوسط الحصيلة للمدة الزمنية المذكورة هي 4.00 سلاح كل شهر لصالح قوات الأمن الفرنسي، ومقارنة بكافة الجزائر فإن النتائج المتحصل عليها من قيادة قسنطينة تمثل 50% من الأسلحة المسترجعة و30% من الأسلحة الضائعة.²

تقدير حول إمكانية امتلاك الثوار للأسلحة الحربية (المسدسات خارج الحساب)

1- مجمل الجزائر

1956	{	10.800	نوفمبر
		12.000	ديسمبر
1957	{	12.300	جانفي
		12.500	فيفرييه
		12.600	مارس
		12.600	أفريل
		13.400	ماي

¹ Ibid, p.11

² FR ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958), rapport N° 50/38 p.11

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

إن نسبة الأسلحة الحربية التي تدخل في نصيب الجماعات متغيرة حسب البعد أو القرب من الحدود التونسية.

– المنطقة الحدودية 100%

– أوراس – الصحراء 65%

– الشمال القسنطيني 55%

– الصومام – بيان 30%¹

¹ Ibid, p.11

المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة خلال 1958-1962

لقد اخذت عملية التسليح في الثورة منعرجا آخر في هذه الفترة وتراجع وتيرة تهريب السلاح، حيث وقعت العديد من التطورات أبرزها تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي نجحت في كسب دعم العديد من الدول والاعتراف بها، كما شهدت هذه الفترة مجيء ديغول على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي وضع عدة مخططات للقضاء على الثورة، وساهم في تطويق الثورة ومحاصرتها وقطع سبل تموينها عن طريق تدعيم الحواجز الشائكة، الأمر الذي صعب على جيش التحرير الوطني عملية إدخال السلاح الذي ظلّ متواجدا على الحدود، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

أولا: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودورها في عمليات التسليح

تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ وتحديد تشكيلة الحكومة المؤقتة وتولي ديغول رئاسة الحكومة الفرنسية في جوان 1958، وفي ظل هذه الظروف تأسست أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في يوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الظهر في القاهرة وبحضور رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية، وتولى فرحات عباس تلاوة بيان التأييف باعتباره رئيس الحكومة، وقد صدر في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط وتم فيه إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.¹

مع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 قامت أربعة عشر دولة بتوسيع حلقة الاعتراف الفوري، ومع سنة 1960 أصبحت للحكومة الجزائرية المؤقتة تمثيل دبلوماسي في اثني عشرة دولة، ولم يكن الاعتراف الدبلوماسي مترجما دائما إلى معونة مالية أو مادية، إلا أن جبهة التحرير الوطني اكتسبت قوة كبيرة من الدعم الدبلوماسي من البلدان الصديقة.²

¹ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص.475

² Charles R. Shrader, op.cit, p.170

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

كان تشكيل الحكومة المؤقتة أثر إيجابي على صعيد التسليح والتموين، فأصبحت بعض الدول الشقيقة تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات لشراء الأسلحة مثل مصر والعراق وسوريا والأردن، كما التحقت بقائمة الدول المتبرعة بالسلح دول كبرى مثل الصين والاتحاد السوفياتي، ومن خلال هذا نجد أن الحكومة المؤقتة بالفعل قامت بتوفير الأسلحة غير أنها لم تصل إلى الداخل.¹

في ديسمبر 1958 ذهبت البعثة التابعة للحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الصين متكونة من محمود الشريف وزير التسليح والتموين العام، حيث قامت بالتحضير لمهمة للحصول على مساعدة مالية، عسكرية وتقنية، بالإضافة إلى تسليم عتاد ثقيل.²

ومن سبتمبر 1958 إلى ديسمبر 1959 تقرر أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيعا جديدا للمهام بإنشاء مصالح عديدة ومن بينها إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام (Département d'Armement et du Ravitaillement général) خلفا لمصلحة التسليح سابقا، ومهمة هذه المصلحة تتلخص في نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية-التونسية والجزائرية-المغربية، وقد اهتمت هذه المصلحة بالحصول على السلاح والمعدات والمؤونة سواء عن طريق الشراء أو عن طريق الهبة ونقلها إلى الحدود الجزائرية الشرقية،³ وفي جانفي 1960 أجرى تعديل على الحكومة المؤقتة ثم دمج وزارة التسليح والتموين ووزارة الاتصالات العامة في وزارة واحدة أصبحت تسمى بوزارة التسليح والمواصلات العامة تحت إشراف العقيد عبد الحفيظ بوصوف، وكان من الطبيعي أن تجمع هاتين التشكيليتين الحساستين والإستراتيجيتين في نفس الوقت داخل تنظيم واحد لتعملا في نطاق تشكيلة متكافئة، وخلال هذه الفترة تطورت

¹ سهام ميلودي، علاقة الحكومة الموقته بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958-مارس 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة وهران، 2010-2011، ص. 16-17.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ عبد الرحمان عمراي: التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954، ص. 99.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

القضية الجزائرية تطورا كبيرا، وعرف التسليح تطورا ملحوظا سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل والنشاطات.¹

أرسلت وزارة التسليح والتموين العام إلى ليبيا بعثات من ألمانيا الفيدرالية متمثلة في عربات متوجهة نحو طرابلس متمثلة في ما يلي:

- عدد من الشاحنات unimog تم تفرغهم قبل 08 نوفمبر 1959.
- جرارات منتظرة خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 1959.
- شاحنتي مرسيدس دفع ازدواجي آيتين مباشرة من ألمانيا الفيدرالية، ومن المفروض أن يتم تسليمهما في 10 ديسمبر 1959 أو نهاية جانفي 1960.²
- كما تم استقبال عتاد اتصال حوالي 24 نوفمبر 1959. بمخزن الاتصال بطرابلس يضم:
50 جهاز إرسال واستقبال C.52 مع الملحقات اللازمة، 03 أجهزة BC 601 وعتاد مختلف، وحمولات تكميلية، ومصدر كل هذا العتاد مجهول.³

ثانيا: المصادر الخارجية للسلاح 1958-1962

تذكر التقارير الفرنسية أن التسليح من ديسمبر 1957 إلى فيفري 1958 كان كالاتي:
سلاح مسلم بتونس تمثل في: 3.000 إلى 4.000 بندقية انجليزية 303 وماس 39، F.M 256 (طبيعتها مجهولة)، 380 رشاش (منهم 80 هوتكيس، 60 ويكرز، 300 مصرية)، 30 مورطي منهم 12 عيار 120 ملم و18 عيار 81 ملم، 170 بازوكا، 12 رشاش عيار 12.7، وبهذا يكون المجموع: 18.388 سلاح.⁴

أما السلاح الذي وصل إلى الجزائر (الحدود التونسية) بلغ حوالي 2.700 قطعة سلاح، والسلاح المسترجع من طرف القوات الفرنسية في القطاع القسنطيني بلغ 1.300 قطعة سلاح منها 75 رشاش M.G 42، 11 مورطي أو بازوكا، F.M 29 (برن 29/24)، أما في ما

¹ بوبكر حفظ الله، التسليح والتموين...، ص.205

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

يخص السلاح المدّخر للثوار فقد بلغ 1.400 قطعة سلاح، أي بمعدل 6.00 سلاح للشهر، اعترضت القوات الفرنسية ما نسبته من 40 إلى 50% من العتاد، في حين أن السلاح المنتظر بتونس هو عبارة عن عتاد من المحتمل أن يتم نقله خلال مارس 1958، وشمل 50.000 قطعة سلاح منها 130 مورطي، 100 رشاش مضاد للطيران عيار 12.7، 75 رشاش روسي عيار 12.7، 500 مدفع مضاد للدبابات نوع بازوكا، آتية من سوريا ومصر، 113.000.000 خرطوشة من كل الأنواع.¹

خلال الثلاثي الأول سنة 1959 سخرت جبهة التحرير الوطني نشاطا كبيرا بهدف البحث بصفة نهائية عن إعادة عقد الصفقات القديمة وعقد أخرى جديدة بهدف الحصول على مساعدات من الخارج لدعم جيش التحرير الوطني بتونس والمغرب،² وبهذا فقد استقبلت جبهة التحرير الوطني أسلحة وذخيرة وعتاد آت من مخزن في مصر متوجه نحو تونس، كما تم عقد العديد من صفقات شراء السلاح وعتاد الاتصال، بالإضافة إلى إرسال وفد إلى الصين الشيوعية في إطار مهمة عسكرية من طرف جيش التحرير الوطني.³

في هذا الإطار كانت أغلب الصفقات الهامة تم مناقشتها من طرف مصالح وزارة التسليح والتموين العام، وكانت إحداها قد عقدت في إسبانيا، والباقي تم مناقشتها في نفس الوقت في تشيسلوفاكيا والمغرب وفنلندا.⁴

تعاطفت الكثير من الدول مع القضية الجزائرية، وسرعان ما تطورت مواقفها من الدعم الدبلوماسي إلى الدعم المادي، فبعد الدول العربية والإسلامية ظهرت تطورات إيجابية لصالح الثورة الجزائرية في المعسكر الشرقي المعادي للامبريالية الغربية والاستعمار بفضل المساعي

¹ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

الحثيثة التي يقوم بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج، فبدأت مصانع بعض الدول مثل "تشيكوسلوفاكيا" تنتج أسلحة خاصة موجهة إلى الثورة في الجزائر دون علامة.¹

لقد رتب ممثلو جبهة التحرير الوطني لشراء الأسلحة والمعدات على نطاق واسع من البلدان الأخرى في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط بالإضافة إلى بعض الدول الموالية لفرنسا ظاهريا، وكثيرا ما تجرى هذه العمليات من خلال تجار الأسلحة، ولكن كثيرا منها يتم عقدها مع شركات غالبا لأجل شحنها لشركات مشروعة في مصر أو ليبيا أو تونس أو المغرب، فعلى سبيل المثال مؤنت شركة ميتيمير Mitemeyer في جمهورية ألمانيا الاتحادية أجهزة راديو وأسلحة ومعدات أخرى قيمتها 600 مليون فرنك فرنسي في افريل 1959، كما قامت شركة هولندية برئاسة السيد "روي هارلم" بتقديم قرض لجبهة التحرير من عشرين مليون دولار لشراء المواد الغذائية والمتفجرات، كما أجريت عمليات شراء في فنلندا وغيرها من البلدان الغربية، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن جبهة التحرير الوطني قامت بشراء أي كمية معتبرة من العتاد مباشرة من الولايات المتحدة على الرغم من أن الكثير من ما وجدته في أيدي جيش التحرير الوطني تم تصنيعه هناك.²

تذكر التقارير الفرنسية أن 1.500 سلاح آتية من تونس دخلت إلى الجزائر في مارس 1958، لتكون الحصيلة حوالي 3.300 سلاح كأقل تقدير للسلاح الذي مرّ عبر الحدود التونسية الجزائرية خلال الثلاثي الأول 1958، ثم توقف تهريب الثوار منذ شهر ماي 1958 عبر تونس وهذا لإعادة تنظيم البنية التحتية لتسليح الثوار، أي أن مركز الثقل يظهر تحرك النشاط نحو الجنوب (إنشاء مخازن في القيروان، بيشون، وأخيرا متلوي ومولارس).³

كانت كمية السلاح والألغام المستقبلية من السعودية في ماي وبداية جوان 1959 كما يلي: 50 مدفع SR أمريكي، 12 مورطي عيار 60 أمريكي، 20 رشاش عيار 12.7، العديد

¹ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 356.

² Charles R. Shrader, op.cit, p.170

³ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

من FMBAR أمريكي، مجموعة من الألغام AC أمريكية N.2، يبدو أن هذه الألغام هي التي تم إنزالها من الباحرة "أومالغورا" في 08 ماي 1959 بينغازي.¹

في لبنان شرعت مفاوضات في بيروت بداية أبريل 1959، لعقد صفقة عتاد لصالح وزارة التسليح والتموين العام من طرف المسمى كابويا، حيث أن طبيعة هذا العتاد مجهولة، يبدو أنها إما بنغالور أو قذائف مورطي أو ألغام، وقد كلف عميل من وزارة التسليح والتموين العام لدراسة هذه الصفقة.²

فيما يخص العتاد الآتي من المساعدة العراقية الممنوحة في منتصف فيفري 1959 فإن ممثل جبهة التحرير الوطني صرّح في 14 مارس 1959 استقباله العتاد، وكانت منطقة الاستقبال بالإسكندرية، وبتاريخ 25 مارس 1959 أكّدت التقارير الفرنسية أن جزء من سلاح المساعدة العراقية تم تسليمه إلى جبهة التحرير الوطني عبر المسالك الجوية، وزنها 112 طنا متمثلة في: بنادق قارون GARANT، P.M، مورطي وذخيرة، وأخرى عبر المسالك البحرية متمثلة في: 10 مورطي، 14 بندقية، 15 صندوق متفجرات، 19 صندوق قنابل يدوية، 03 مدافع D.C.A وثلاثة مدافع مضادة للدبابات.³

في 20 أوت 1959 أرسلت العراق شحنة من العتاد والذخيرة نحو ليبيا موجهة لجبهة التحرير الوطني وهي كالتالي: F.M 10، 200 بندقية حرب، 200 خرطوشة، 30 PNSTEN، 500 قذيفة عيار 03 إنش، حوالي 380.000 خرطوشة، متفجرات TNT، فتيل نوع بيك فورد، 50 جهاز إرسال واستقبال، وهذه الحمولة أرسلت بواسطة طائرات عسكرية عراقية، وقد يكون النقل بواسطة البواخر نحو ميناء مصري أو ليبي في حالة استحالة النقل عن طريق الجو.⁴

¹ Ibid.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

أرسل العراق شحنتين عبر الخطوط الجوية، يبدو أنها ذخيرة نحو بنغازي بتاريخ 09 نوفمبر 1959 متمثلة في 152 صندوقا، وفي يوم 21 نوفمبر تم إرسال 170 صندوقا.¹

بتاريخ 14 فيفري 1959 كانت وزارة التسليح والتموين العام تنتظر حملات آتية من يوغسلافيا، تحوي على مدافع مورطي وقذائف.²

واصلت جبهة التحرير الوطني خلال شهر أوت 1959 مجهوداتها التنظيمية بتونس، حيث تم استقبال عتاد مختلف بتونس، ومن ناحية أخرى هناك حملات هامة منتظرة آتية من ليبيا، وتواصلت مناقشات لعقد صفقات أخرى.³

بدأت جبهة التحرير الوطني في البحث عن أسواق يشتغل بها عناصر جبهة التحرير بالخارج أو عملاء الاتصال الذين يعملون في مكتب التسليح والتموين العام (شراء الأسلحة) أو بمكتب العلاقات والاتصال (شراء عتاد الراديو)، والمصادر الأساسية للتموين التي تتوفر عند جبهة التحرير الوطني تقع في البلدان الغربية (تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا)، وعلى الأرجح ألمانيا الغربية أين يعمل تجار الأسلحة المعروفين بـ Otto Shlutter وBeisukr، أما الأسلحة الانجليزية يمكن أن يكون مصدرها بلدان الشرق الأوسط، حيث يتم تهريب الأسلحة بواسطة بواخر إلى المغرب وليبيا ومصر أو سوريا.⁴

أما في شهر نوفمبر 1959 فإن جبهة التحرير الوطني أبرمت صفقة مع ألمانيا الفيدرالية، تهدف إلى شراء عتاد موجه إلى تحطيم الحاجز، تحتوي على: مواد مشابهة للنابالم، أجهزة (قاذفات نار) حوالي 1400،⁵ ومن جهة أخرى استطاعت جبهة التحرير الوطني كسب عتاد من صنع ألماني موجه للاستخدام في الانفجارات، إضافة إلى جهاز تفجير كهربائي (جديد) صنع "سكريفالد" 1956 بألمانيا.⁶

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

⁴ Ibid.

⁵ حسب التقرير الفرنسي فإنه يبدو أنه صابون ألنيوم يشبه النابالم ومادة تسهل تحويل هذا الصابون إلى سائل.

⁶ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

ترأس أحمد فرانسيس وزير المالية للحكومة المؤقتة يوم 27 أكتوبر 1959 بجنيف ملتقى شارك فيه عميلين من جبهة التحرير الوطني بسويسرا وتاجري سلاح "رينفالدكور فيليوس" و"روي فرانز"، هذا الأخير عرض على جبهة التحرير الوطني نهاية أفريل 1959 عرض لبيع سلاح

وذخيرة، مقابل قرض بقيمة 20 مليون دولار لشراء مواد غذائية بالإضافة إلى بيع "بارود".¹

أما في يوغسلافيا فهناك معلومة من مصدر موثوق ترمي إلى وصول أسلحة وذخيرة،² إلى الإسكندرية عن طريق باخرة يوغسلافية (سرايفو) بداية أكتوبر 1959، وتولى مجموعة من الجزائريين هذه المهمة وقاموا بتعبئة مجموعة من هذه الصناديق على متن شاحنات توجهت نحو ليبيا يوم 10 أكتوبر 1959، وأكدت نفس المعلومة أن 06 شاحنات روسية محملة بالذخيرة غادرت القاهرة باتجاه الإسكندرية أين ستتوجه إلى ليبيا، هتين المعلومتين مرتبطتين بتحركات مجموعتي نقل بداية أكتوبر 1959 متمثلة في 06 عربات تابعة لوزارة التسليح والتموين العام، وتوجهت إحدى هتين المجموعتين يوم 10 أكتوبر من طرابلس نحو القاهرة في "عملية خاصة" ثم عادت إلى طرابلس يوم 23 أكتوبر 1959، أما المجموعة الثانية فاتبعت نفس المسار لكن بفارق 05 أيام منذ منتصف أكتوبر، وبقيت دوريات لشاحنات تابعة لوزارة التسليح والتموين العام بين طرابلس ومصر متواصلة.³

مصر: ثبت في وقت لاحق أن التقديرات الإستخباراتية الفرنسية للقيمة التي يوليها المتمردون (المجاهدون) الجزائريون لقواعد الدعم في تونس والمغرب تستند إلى تأسيس جيد، فبحلول عام 1958 وصلت مرافق جيش التحرير الوطني اللوجستية في تونس والمغرب إلى حد

¹ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

² حسب التقرير الفرنسي فإن هذه الأسلحة عبارة عن أسلحة خفيفة، P.M وبعض المورطي عيار صغير.

³ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

كبير، حيث أن عدد الأسلحة وكميات الذخائر المخزنة في مستودعات جيش التحرير في مصر وليبيا وتونس والمغرب تختلف من وقت لآخر، ولكن مصادر الاستخبارات الفرنسية تمكنت من تقديم "لقطات فوتوغرافية" في نقاط مختلفة، فعلى سبيل المثال، في سبتمبر 1959 كان من بين الأسلحة العسكرية التي يعتقد أنها في مستودعات جيش التحرير في مصر وليبيا وتونس والمغرب ما لا يقل عن ستة مدافع مضادة للطائرات عيار 20 ملم، و410 رشاشات Breda، ورشاشات عيار 12.7 ملم ثقيلة، و1280 بندقية آلية، و61.000 بندق عسكرية ومدافع رشاشة، بالإضافة إلى عدد غير معروف من البنادق عديمة الارتداد ومدافع هاون ومدافع رشاشة عيار 7.62 ملم وقاذفات صواريخ مضادة للدبابات.¹

لقد وفّرت كل من مصر وليبيا قواعد تدريبية ومرافق لوجستية لجيش التحرير، حيث كان هناك مستودع هام من الأسلحة والذخائر في مرسى مطروح، ولكن مصر كانت أكثر أهمية وذلك لتوفير مرافق تدريب متخصصة.²

تم تسليم الصاغ عمر أو عمران الذي وصل إلى القاهرة ليعمل مندوبا مستديما لاستلام الأسلحة لصالح جيش التحرير الوطني يوم 26 جانفي 1958 كشحنة أولى من السلاح، وتم تسليمه شحنة ثانية يوم 10 فيفري 1958 وكميات من الأسلحة والذخيرة تلبية للاحتياجات ونقص بعض الأسلحة.³

واستجابة لإلحاح أو عمران في الحصول على كمية جديدة من المتفجرات تم تسليمه يوم 19 فيفري 1958 الكمية الآتية: 500 طوربيد بنجالور صاج معبأ، 500 طوربيد بنجالور بلاستيك، 2000 مفجر 08، 1000 متر فتيل أمان مغطى، وتم نقل كل هذه الكميات فوراً إلى تونس لاستخدامها ضد القوات الفرنسية، كما تم تسليمه شحنة أخرى بتاريخ 31 مارس 1958، وفي يوم 01 ماي 1958، وتسلم نور الدين فراج نائب أو عمران كميات من

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.172

² Ibid.

³ فتحى الديب، المصدر السابق، ص.372

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المتفجرات الآتية: 500 طوربيد بنجالور صاج 150 سم، 1000 فتيل أمان مغطى، وبتاريخ 26 ماي 1958 تم تسليمه شحنة أخرى من الأسلحة، وأجهزة لاسلكية، وفي يوم 19 جوان 1958 تم تسليم محمد نور الدين فراخ ما يلي: 875 طوربيد بنجالور صاج، 295 طوربيد بنجالور بلاستيك، 1115 مفجر طرفي 08، 1180 متر فتيل أمان مغطى.¹

تذكر التقارير الفرنسية أنه من الممكن صياغة فرضية بأن جبهة التحرير الوطني تقوم بتفريغ الأسلحة في العديد من المخازن في مصر بهدف إعادة تعبئتها بعتاد أو بهدف التحرر جزئيا من أي نوع من الضغط، فوجود مخازن أسلحة بمصر هي أداة ضغط على جبهة التحرير بناء على معلومات تم التحصل عليها بداية جانفي 1959.²

في 10 مارس 1959 منح العراق للثوار الجزائريين حمولة من الأسلحة متكونة من 07 طائرات، 15 مدرعة، 10 دبابات حجم صغير من صنع بريطاني، لكن هذه الحمولة التي كانت من المفترض أن تنقل من ليبيا إلى تونس بداية مارس 1959 بقت في العراق، وفي 14 مارس 1959 تم وصول 12 مدفع من الباخرة التشكسلفوفيكية "جوليوس فوشيك"، من عيار 105 ملم ومن أصل ألماني، كما أفرغت 750 طن من سلع مختلفة مهداة من ألمانيا الغربية، تشيكسلفوفاكيا للاجئين الجزائريين بتونس.³

يضاف إلى كل هذا أن هناك طلبا للقنابل اليدوية بكل أنواعها ووجه يوم 23 نوفمبر 1959 للحكومة المصرية، هذا الطلب الذي يوحى بمستوى معين من الاستعجال، ويمكن أن يرمز إلى اقتراب وقت التحضير إلى عمليات جيش التحرير الوطني بتونس نهاية نوفمبر 1959.⁴ لم يتوقف إمداد مصر بالأسلحة والذخيرة ففي الفترة ما بين 17 جوان إلى 16 أوت 1959 قامت مصر بتسليم مندوب الحكومة الجزائرية شحنة وهي من المعونة الصينية للجزائر

¹ المصدر نفسه، ص. 373-374

² Archive Vincenne, 1H 1689, (d.05), logistique rebelle 1959-1961.

³ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

⁴ Archive Vincenne, 1H 1689, (d.05), logistique rebelle 1959-1961.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

التي وصلت، وتم تخزينها بالمخازن الموجودة بمرسى مطروح يوم 15 جوان 1959، وتم تسليمها بأكملها وبكل كمياتها لعرعار خميسي يوم 17 جوان ليتم نقلها بالشاحنات إلى تونس، وهذه الشحنة متمثلة في ما يلي: 2000 بندقية رشاشة طومسون، 4000 بندقية كراينه 7.62 ملم، 20.000 بندقية 7.62 ملم، 2.000 بندقية ماران 7.62 ملم، 1.000 رشاش خفيف 7.62 م/ط، 300 رشاش ثقيل 7.62 ملم، 50 رشاش ثقيل 12.7، 1.000 هاون 60 ملم، 200 هاون 81 ملم، 400 مدفع 75 ضد الدبابات، 100 مدفع 75 ضد الدبابات، 11.200.000 طلقة 7.62 مم، 1.200.000 طلقة للرشاش 7.62 ملم، 400.000 طلقة 12.7، 150.000 دانه هاون 60 ملم، 30.000 دانه هاون 81 ملم، 40.000 دانه للمدفع 75 ملم، 40 جهاز إرسال لاسلكي.

تم تسليم الشحنة الثانية من مخازن سلاح الجيش المصري يوم 26 جويلية 1959 إلى عرعار خميسي مندوب الحكومة الجزائرية، كما استلم يوم 10 أوت 1959 متفجرات مصرية، وفي يوم 16 أوت 1959 تم استلام دفعة ثانية من المتفجرات.¹

ليبيا: احتوت ليبيا على مجموعة من أهم المرافق اللوجستية لجيش التحرير الوطني، وكانت الأنشطة اللوجستية لجيش التحرير الوطني في ليبيا مسيطر عليها من قبل قاعدة طرابلس وذلك تحت قيادة محمد الهادي عرعار الذي كان يقدم تقريرا لوزارة التسليح والتموين العام (MARG) بدلا من لجنة العمليات العسكرية، حيث كان لقاعدة طرابلس ميزانيتها الخاصة للموظفين ولشراء السيارات وقطع الغيار، وهذه القاعدة تتألف من مستودعات في بيسيدا (Pissida)، زورة (Zaoura)، أم القصب (Oum Ksob)، بالإضافة لعنصر النقل (نحو ثلاثين شاحنة)، ومرافق الصيانة في عدد من المزارع بالقرب من طرابلس، إن قاعدة بنغازي التابعة لقاعدة طرابلس هي في الحقيقة ليست أكثر من مجرد مركز عبور.²

¹ فتحى الديب، المصدر السابق، ص. 443

² Charles R. Shrader, op.cit, p.174

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

قامت جبهة التحرير الوطني في ليبيا بداية شهر جانفي 1959 بتمرير ذخيرة حربية بواسطة شركة مصرية "سيسكو"، وذلك عن طريق عقد صفقة للمتفجرات بألمانيا الفيدرالية، ومن جهة أخرى سخرت سيارات من الصنف الثقيل موجهة للنقل بين مصر وليبيا وتونس، تحت إشراف فرقة كومندوس مكونة من 05 مجموعات قامت بالمرور في 07 مارس 1959، ومن المرتقب وصول حمولة أخرى عبر الممر الجوي إلى بنغازي بتاريخ 04 افريل 1959، وتعتبر حمولة قليلة حيث أن طبيعتها ومصدرها مجهولين، وهذه الحمولة كانت منتظرة من مصالح وزارة التسليح والتموين العام.¹

ثالثا: تنظيم شبكات التسليح في تونس

إن تحقيق السيادة الوطنية التونسية عام 1956 والانسحاب اللاحق للقوات الفرنسية خلال عام 1957 فتح الطريق أمام الدعم العلي للمتمردين (المجاهدين) الجزائريين من قبل حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة، ولقد تم على الفور نقل مقر وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة إلى تونس، وبدأت عملية بناء نظام للقواعد التدريبية واللوجستية التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي تسلم الجيش التونسي الكثير منها، وفي نهاية المطاف وفّرت تونس ملاذا لحوالي ثلاثين ألفا من قوات جيش التحرير الوطني والعديد من المرافق اللوجستية والتدريبية.²

وقد تم تشغيل المستودعات العامة الأربعة (في القيروان وبيشون والكاف وسوق الأربعاء) ومستودعات النقل الأربعة (في تونس وغارديماو والقصرين وقفصة) من قبل قاعدة تونس تحت إشراف وزارة التسليح والتموين العام (MARG)، أما المستودعات الخلفية (في غارديماو، وتاجروين، وفريانة، والرديف) فهي مسؤولة قادة الولايات، وقد كان للقرار الصادر في جويلية 1958 بشأن مركزية مراقبة توزيع الأسلحة والذخائر للولاية التابعة لوزارة التسليح واللوازم العامة أثر عملي يتمثل في إعطاء وزارة التسليح والتموين العام مسؤولية مستودعات الولاية أيضا، حيث بعد ذلك الحين تستطيع مستودعات النقل العامة رفض طلبات الأسلحة

¹ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

² Charles R. Shrader, op.cit, p.174

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

والذخيرة التي لم توافق عليها وزارة التسليح والتموين العام، وتفاوتت مستويات المخزون في المستودعات من وقت لآخر وفقا لتسلم الأسلحة والمعدات من أنصار جبهة التحرير وقدرة جيش التحرير على نقل العتاد إلى الجزائر.¹

كما أن الحكومة التونسية رغم مواقفها في تقديم التسهيلات للنشاط العسكري، كانت تفرض رقابتها الشديدة على دخول الأسلحة وتنقل وحدات جيش التحرير الوطني، وكان جهازها الأمني يمكنها من التعرف بدقة على إمكانيات وقوة هيئة الأركان العامة لذا اتبعت سياسة الحذر من تزايد قوة جيش التحرير الوطني، وكان جهازها الأمني يمكنها من التعرف بدقة على إمكانيات وقوة هيئة الأركان العامة لذا اتبعت سياسة الحذر من تزايد قوة جيش التحرير المرابط بالحدود وتنامي إيديولوجياته، واتخذت من بعض العناصر الموالية لها من الحكومة الجزائرية المؤقتة كأنصار لسياستها وفرض موافقتها، وهو ما كان يزيد من تدمير العسكريين تجاه السياسة البورقبيية وتدخلها في شؤون الجزائريين وعرقلة نشاطهم،² حيث أوقفت السلطات التونسية مرور الأسلحة داخل أراضيها في شهر جوان 1958، ووضعت يدها على قافلة تضم 5070 بندقية، و2037 بندقية رشاشة، و2037 مسدسا رشاشا، و20 بازوكا، و75 رشاشا، و30 مدفع هاون 81 و10 ملايين خرطوشة، وكررت الشيء ذاته فيما بعد على مرحلتين، الأولى في ديسمبر 1958، والثانية في فيفري وجوان 1959، واشترطت الإعلان عن مستودعات الأسلحة والمعسكرات وعدد أفرادها وحصلت على ذلك، كما فعلت الشيء نفسه بصدد حق إعلامها بكل من يأخذ الأسلحة، والتخلي عن أي سلطة ذات طابع قنصلي، والإبلاغ عن أسماء كل المسؤولين السياسيين ووظائفهم.³

وبحلول منتصف عام 1958 أصبحت البنية التحتية لجبهة التحرير الوطني في تونس أكبر وأهم عنصر في نظام الدعم اللوجستي لجيش وجبهة التحرير الوطني، فالقاعدة التونسية التي كان

¹ Ibid.

² عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013، ص.72-73

³ محمد حربي، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص.178-179

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

يقودها القائد قاصي والمرتبطة مباشرة بوزارة التسليح والتموين العام لم تكن مسؤولة فقط عن تزويد قوات الجيش التحرير الوطني في تونس وشرقي الجزائر، ولكن لمختلف المنظمات المدنية التابعة لجهة التحرير الوطني (الهلال الأحمر الجزائري، وإغاثة اللاجئين...)، لقد شملت القاعدة التونسية على تشكيلة واسعة من المرافق الإدارية واللوجستية، بما في ذلك المستودعات العامة للنقل، مراكز القيادة الخلفية والقواعد الخلفية للولايات 1، 2، 3، و4 ووكالات إدارة شؤون الموظفين والعتاد، مصلحة المشرفين، التجنيد، والخدمات الطبية والمالية والاجتماعية، ومنظمة تربط بين ضباط الاتصال في مختلف الولايات.¹

في 18 أوت 1958 حرر الصاغ الثاني الشريف محمود قائد الولاية الأولى أوراس النمامشة رسالة كلف فيها مجلس الولاية الأولى المجاهد عباد لحبيب بن إبراهيم الضابط الأول وعضو المنطقة السادسة ممثل المنطقة بالقاعدة التونسية بتوزيع الأسلحة والتموين والألبسة وما تستحقه المنطقة لجيش التحرير الوطني وهذا داخل الحدود التونسية والمنطقة وكذلك مراقبة جيش التحرير بالمنطقة السادسة ومنشط بالعمليات العسكرية.²

ولأغراض إدارية، قُسمت تونس إلى منطقة خلفية في شرق تونس وموقعين على الحدود الجزائرية، وهما المنطقة الشمالية والجنوبية يفصل بينهما طريق خط بين الكاف وتاجروين، وقدر ضباط المخابرات الفرنسية أنه حتى 15 ماي 1959 كان هناك نحو 73010 جنديا من جيش التحرير الوطني في تونس، منهم 5004 جنديا مقاتلا على الحدود و4730 فردا عابرا و5001 من موظفي الهياكل الأساسية.³

إن العتاد اللازم لتكوين⁴ كتائب "شابو وزرقيني" بالإضافة إلى تجهيزات الممرين المكونة من فيالق وكتائب¹ تم أخذها من مخازن في تونس، هذه المخازن تم إعادة تعبئتها ودعمها عن

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.175-176

² أنظر الملحق رقم (10).

³ Ibid.

⁴ بأمر من وزارة F.A، في مارس ظهور الفيلق الثامن في القاعدة الشرقية في مارس 1959 يمكن أن يكون أحد فيلق شابو وزرقيني، هذه المعلومة تقود إلى فرضية تكوين أو التخطيط لتكوين الفيلق السابع.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

طريق العتاد المحمل من مصر منذ 27 جانفي 1959، إن حجم العتاد المنقول يتراوح بين 100 و300 طن، حيث قامت مجموعة نقل تحتوي على 05 و06 عربات بالعديد من التوصيلات بين مرسى مطروح وتونس،² بمجموع 35 إلى 40 عربة تم تسليمها إلى قاعدة بتونس، بناء على معلومات العتاد المنقول من مصر وهي عبارة عن أسلحة.³

تعدد المصادر وتنوعها مكّن شبكات التهريب والإمداد من تكديس أطنان من الأسلحة والذخيرة على الحدود الشرقية والغربية، حتى أن العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى عندما انتقل إلى تونس في مارس 1959، اندهش من كثرة كل هذه الأسلحة وتنوعها عند جيش الحدود فصرخ في وجوههم بحدة: "تملكون كل هذه الأسلحة وإخوانكم في الداخل يقاتلون بالهراوات".⁴

خلال النصف الأول من جوان 1959، استقبل جيش التحرير الوطني شاحنات كبيرة و05 مدافع ضد الدبابات آتية من طرابلس، هذا العتاد تم فحصه من طرف جبهة التحرير الوطني في ثكنة تونسية، ثم تم توجيهها إلى الحدود الجزائرية التونسية.⁵

جاء في تقرير محمود الشريف لنشاط وزارة التموين والتسليح يوم 11 جانفي 1960، وصف مختصر لعملية نقل الأسلحة التي كانت تتم على متن بعض الشاحنات من الأراضي المصرية إلى الأراضي التونسية في ناحية "القيروان"، ومن هذه الأخيرة يتم نقلها مرة أخرى إلى قاعدة الإمداد والتموين في الحدود، ويلاحظ أن هذه العملية كانت تتم دون مراقبة لا من حيث العدد ولا من حيث التوزيع.⁶

¹ الفيالق المعروفة: 05 فيالق الولاية 02 وفيلق الولاية الثالثة

الكتيبة المعروفة: كتيبة الولاية الرابعة، الولاية الرابعة يجب أن تستقبل من الشرق مجموع 400 ممر، فرقة متنقلة للولاية الأولى.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ Ibid.

⁴ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 356.

⁵ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

⁶ محمد زروال، المرجع السابق، ص. 83.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

كذلك تم إنشاء مصنع صغير خاص بالمتفجرات في مدينة تونس في ناحية مرناق، وكان هذا المصنع قد بدأ فعلا في إنتاج بعض المتفجرات والبنقالور لكي يتمكن المجاهدون من عبوره إلى داخل الأراضي الجزائرية، ويؤكد التقرير أن نجاح الثورة في إنتاج البنقالور أصبح بإمكانه أن يغني جيش التحرير عن كل ما تقدمه إليه الحكومة المصرية من إعانة في هذا المجال.¹

في بداية أوت 1959 تلقت جبهة التحرير الوطني أمرا من الحكومة التونسية بإخلاء قواعد تمغزة، قفصة، قلعة سنان، بالإضافة إلى المخازن الحدودية، بالخصوص بين تمغزة والساقية، قاعدتين منهم قاعدة القصرين التي من المفترض أن تبقى على حالها بما حوالي 30 مخزنا ومخيما لجبهة التحرير الوطني الواقعة جنوب الكاف، وإلى غاية يوم 15 أوت 1959 لم يتم إخلاء كل من قاعدة قفصة وقلعة سنان وتاجروين، لكن لا يبدو أن هناك تغيير في التنظيم السابق لتسليح الثوار حتى تتم عملية جرد أسلحة الوحدات والمخزونات، وهذا الجرد لا يزال العمل به إلى غاية منتصف أوت، يبدو أن المخازن الحدودية الخاصة بالوحدات تم نقلها مع الوحدات نفسها.

2

تشير التقارير الفرنسية إلى أن هناك معلومات حول إعادة تنظيم الوحدات وبالخصوص في مجال نصيب السلاح، التجهيزات والمؤونة لبعض الوحدات، فالفرقة الثانية للكتيبة العاشرة استقبلت LARC04، 02 مورطي 45 أنيرقا، FMBAR08، مجموعة من المقصات الحجم الكبير، قفازات مطاطية، مجموعة من حصص الطعام المعلبة (علبتين لـ 04 أيام).³

تم تفرغ خمسة صناديق من القفازات المطاطية وزن 5000 كغ من الباحة "آروم" وصلت إلى تونس العاصمة في 31 أكتوبر 1959، وكانت هذه الصناديق متوجهة لشركة "النجاح" التي تعتبر المستقبل لأجهزة وعتاد موجه لجبهة التحرير الوطني والذي أتى عبر تریاست.⁴

¹ المرجع نفسه، ص. 84.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

بناء على معلومات من سجناء مجموعة جراوي الحبيب الذين تم الإمساك بهم من طرف التونسيين بعد 30 أكتوبر 1959 فإن مخزن جبهة التحرير بتونس ساند هذه المجموعة خلال مدة مكوثه في منطقة بئر الشيخ علي وبئر الرومان، وفيما يخص التجهيزات الخاصة لعمليات النقل هناك أوامر جديدة موجهة بالخصوص لتجهيز الشبكات التي يجب أن تتبع العناصر الآتية من تونس، كما طلب قائد هيئة الأركان للشرق قبل 10 نوفمبر 1959 تحفة أغراض وذخيرة بين الحاجز الأمامي والحاجز الخلفي بهدف تحضير عملية تمرير عبر خط موريس، وفي 28 نوفمبر 1959 طلب قائد الولاية الأولى كل الإمكانيات لتجهيز المنطقة السادسة من الولاية الأولى (جنوب تبسة) بهدف تأمين تموين الممرين.¹

كان التونسيون يأخذون 10% من الأسلحة، لكن بعد معركة بترت أخذت هذه النسبة بالتناقص شيئاً فشيئاً وأصبح السلاح يدخل إلى الجزائر دون رسوم تقريباً،² وفي هذا الإطار يذكر محمد حربي أنه من فيفري 1960 إلى ماي 1961 تركت تونس قوافل الأسلحة تمر وسهلت عبور جيش التحرير الوطني عن طريق الجنوب، وفي 19 ديسمبر 1960 وقعت مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفاقية تنص على أن كل سلعة أو تجهيز يخصان الحكومة المؤقتة أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري معفيان من الرسوم الجمركية.³

رابعا: مخازن الأسلحة بالحدودية التونسية-الجزائرية

خلال الثلاثي الأول 1958 لم ينشئ جبهة التحرير الوطني مخازن سلاح هامة، بالرغم من توفر الأسلحة الموجودة في الشرق الأوسط، واصل جبهة التحرير الوطني بتونس التموين بالأسلحة حسب الطلب، حيث كان يستقبل السلاح المهرب بطريقة متقطعة عبر الطرقات، وكان مركز السلاح في تونس العاصمة ثم يوجه إلى مراكز العبور (سوق العربة، تاجروين، فريانة)، كان يوزع على الوحدات أيام قليلة قبل انطلاقهم نحو الجزائر.⁴

¹ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

² شهادة الحسنواي قسطل، المصدر السابق.

³ محمد حربي، المصدر السابق، ص. 221.

⁴ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

بدأ ظهور مخازن في بيشون والقيروان وبعد ذلك في متلوي ومولاراس، ويمكن أن يتوافق مع التنقل نحو الجنوب مركز الثقل في البنية التحتية لتسليح الثوار في تونس، وكان تهريب هذه الأسلحة إلى المخازن في تونس أو المغرب نحو المخازن الحدودية.¹

إن وتيرة تهريب هذه الأسلحة نحو المخازن بتونس أو بالمغرب، مخوِّلة لقرارات مكتب التسليح والتموين العام أو لمكتب العلاقات والاتصالات، الذي يحوز على ممثل كفو بتونس والمغرب، وكانت هذه المخازن موضوعة تحت التصرف المباشر للولايات التابعة لها، فيما يخص نقل العتاد والمسائل المتعلقة بالجيش، وكانت المخازن الرئيسية على الحدود التونسية الجزائرية كالتالي:²

- غارديماو (القاعدة الشرقية الولاية 02 و03) وهذا المخزن يتكون من:
مصنع للألبسة العسكرية لـ 10 موظفين، ورشة حفظ وتخزين المتفجرات، مخزن بنقالور، مخزن سلاح (FG.GARANT 300، FG. MOUSER 1000، 80 سلاح أتوماتيكي، P.M300، بازوكا)، ذخيرة جند خاصة بمشاة الألغام، ذخيرة خاصة D.C.A، مصلحة مالية، عيادة.
- تاجروين (الولاية 01 و02 و04 و06) "القاعدة رقم 01" للولاية الأولى، وفي هذا المخزن يوجد تموين لباس، جزء من هذا اللباس تم نقله في فيفري إلى تالة.³
- ربيبة: هذا المخزن تحت تصرف مصلحة إدارة الجيش
- قلعة سنان، (الولاية الأولى والرابعة)، وهذا المخزن يحتوي على: ورشة صناعة الألغام، مخزون من الألغام 600 ANT.K7 (F.G)، الذخيرة، صناديق قنابل يدوية عددهم مجهول، ذخيرة للمشاة، مخزون تموين ولباس، إن مخزن عين عنابق مرتبط بمخزن قلعة سنان أين تكمن ورشة تصليح للأسلحة.

¹ Ibid.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ مخزن وقود تابع للقواعد الأولى والثانية والثالثة للولاية الأولى بمجود بتاجروين بالإضافة إلى مخزن سلاح وورشة صناعة الألغام والبنغالور.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

- هنشير الرومي (الولاية الأولى)، وهذا المخزن يحتوي على: 20 سلاح أوتوماتيكي، مجموعة من F.G. منهم 15 موزير، عدد من البازوكا وذخيرة، حيث تم توظيف هذا المخزن بداية فيفري 1959 لتجهيز عناصر المنطقة الرابعة والخامسة للولاية الأولى شمال تبسة.
- تالة: (الولاية الأولى المنطقة الخامسة القاعدة رقم 03 من الولاية الأولى)، وهذا المخزن يحتوي على 130 سلاح أوتوماتيكي، مجموعة من المورطي والبنغالور، و08 بازوكا تقريبا، ومخزون هام من الألغام ATM.K7.
- القصرين: (الولاية الأولى)، هذا المخزن الخاص بالتموين يبدو أن لديه ملحق بتلابت وملحق آخر في بئر بوحاية.
- قفصة (الولاية الأولى، الرابعة)، هذا المخزن الخاص بالتموين لديه ملحق بالرديف وآخر بتوزر.¹

كانت ثلاثة معطيات تميز الوضع على الحدود بداية من عام 1957، فبالإضافة إلى تضخم عدد القوات وتركزها وتحسن التسليح ووجود قيادة جيدة نوعا ما، فقد أصبح في حوزة جيش التحرير الوطني رشاشات مضادة للطائرات، ومدافع بازوكا، وهاون 81 و60 و45 ومدافع غير مرتدة،² وكان التجهيز بأسلحة ذات طاقة نارية عالية يخاطر بأن يبقى من دون نفع إذا لم تخض القتال وحده أو عدة وحدات تعمل في وقت واحد وتحت قيادة واحدة.³ وقد تسببت الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر في مستودعات جيش التحرير الوطني الواقع خارج الجزائر في بعض التكهنات بين ضباط المخابرات الفرنسية فيما يتعلق بقصد جيش التحرير، وأسفرت إحدى النظريات أن جيش التحرير كان يستعد لتسليح المتطوعين من الدول العربية والإفريقية الأخرى، وهو احتمال مثير للجزع، فيما دلّت النظريات الأخرى أن جيش التحرير كان يبيع الأسلحة من أجل تحقيق الربح وذلك لمجموعات متمردة أخرى (في

¹ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

² أنظر الملحق رقم (16).

³ محمد حربي، المصدر السابق، ص. 190.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

غينيا على سبيل المثال)، أو إن جيش التحرير كان يقوم بتخزين الأسلحة كأداة لاستخدامها في المفاوضات مع الفرنسيين أو من أجل تقديمه للجيش الوطني الجزائري بعد تحقيق الاستقلال (ربما كلاهما كان صحيحا) أو أن جيش التحرير كان يهدف إلى دعم التمرد في تونس والمغرب.¹

وفي 01 نوفمبر 1959 قَدَّر ضباط المخابرات الفرنسية أن جيش التحرير الوطني كان يمتلك نحو 74.000 قطعة سلاح عسكري و120 مليون طلقة من مختلف أنواع الذخائر خارج الجزائر، كان هناك ستون ألف سلاح فردي ومن بين الأربعة وسبعين ألف سلاح وحوالي ثلاثة آلاف طاقم، أسلحة في المستودعات وحوالي عشرة آلاف فرد، وألف طاقم أسلحة في أيدي قوات الجيش الوطني المتمركزة خارج الجزائر، وشمل المجموع في 01 نوفمبر 1959 نحو 21.000 بندقية وبنادق قصيرة، و4001 بندقية آلية ومدافع رشاشة، و75 مليون طلقة ذخيرة في مستودع جيش التحرير في مرسى مطروح في مصر، 18 ألف بندقية وبندقية قصيرة، و600 بندقية آلية، و06 إلى 14 مليون طلقة ذخيرة، وعدد غير معروف من مدافع الهاون والمدافع الرشاشة في مستودعات في ليبيا (في بيسيدا، الزور، وأم القصب)، إضافة إلى ما لا يقل عن 9500 بندقية وبنادق آلية، وعدة مئات من الرشاشات، وبنادق عيار 57 ملم عديمة الارتداد، و15 مدفع مضاد للطائرات عيار 20 ملم، وأربعين مليون خرطوشة، وكمية غير معروفة من ذخائر الهاون في مستودعات في تونس (القيروان والكاف وغارديماو وبيشون، وسوق العرب)، وحوالي خمسة آلاف سلاح وعدة مئات الآلاف من الذخائر في المغرب.²

إن الثوار الجزائريون بمنطقة غارديماو قد استلموا مدرعات مثل الهالف تاك (نصف مجتررة) الذين يستعملونهم للتدريب حاليا، 03 أو 04 طائرات قد تكون تحت تصرفهم بنفس المنطقة، كما تم وضع ملصقات لصالح جيش التحرير الوطني للفلاحة (للمجاهدين) على المدرعات يتم طباعتهم بتونس وسيتم توزيعها لاحقا.³

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.174

² Charles R. Shrader, op.cit, p.172

³ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

خامسا: توزيع السلاح في الداخل

كانت عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد المشاكل وأصعب المهام، وقد تحملت الولاية الأولى أعباءها بصفة مباشرة بحكم أن هذه المنطقة لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية، وهذا ما مكّن قوافل السلاح من نقل المئات من قطع السلاح والذخيرة، وتوظيف هذه التضاريس لإيصال هذه الأسلحة إلى الداخل، وكان لابد من البحث عن إستراتيجية دقيقة من أجل تمويل الولاية الثانية والثالثة والرابعة بكل ما تحتاج من أسلحة حتى تتواصل الثورة بها ولتصمد في وجه العدو الفرنسي،¹ إلا أنه برزت مشكلتين حول التسليح بالداخل وهما: الانخفاض المتدرج لتجنيد الثوار العاديين، وهو المجهود الذي يرمي أساسا لاستقطاب الأكفاء (إطارات مستقبلية- راديو... إلخ)، بالإضافة إلى توصيل العتاد خاصة الذخيرة والدواء.²

يشير المجاهد الحسناوي قسطل أنه في بداية سنة 1959 كان ضمن كتيبة بها 120 مجاهدا بقيادة سعد قسطل في مهمة نقل أسلحة إلى الأوراس، حيث كان كل مجاهد يحمل معه بندقيتين وبدلة عسكرية ومؤونة، وانتقلوا إلى جبل الشمرّة بياتنة بالقرب من سبخة عين مليلة، ثم انتقلوا إلى جبل بوطالب بالقرب من حمام السخنة، أين شاركوا في معركة ضد الجيش الفرنسي وغنموا 25 قطعة سلاح (ماس 56، فيزيقارا أميركان،...)، وبعد ذلك التقوا بقائد الولاية الأولى الحاج الأخضر (عبيد الأخضر)، وتم منحه جميع قطع الأسلحة تقريبا، ولم يبق للكتيبة سوى 10 بنادق حربية فقط، حيث بقي لكل مجموعة سلاح واحد وبضع قنابل يدوية فقط للدفاع في حالة هجوم الجيش الفرنسي، وتم الخروج بعد ذلك إلى التراب التونسي حيث تم قطع الأسلاك بمساعدة أحد الجزائريين الذي أحضر لهم مقص بالقرب من سطحة الدير.³

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص. 251.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ شهادة الحسناوي قسطل، المصدر السابق.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

انطلاقاً من تونس فإن جبهة التحرير الوطني تمون بالذخيرة الوليات الشرقية عن طريق بضع قافلات تسليح الذين استطاعوا تجاوز الحاجز جنوب نقرين¹ بواسطة عدد قليل من العناصر مكلفين بالنقل، حيث أن التموين بالأسلحة كان ضعيفاً، وارتفع إلى أقصى حدوده في فيفري 1959 ثم انخفض في مارس إثر عوائق (حواجز) جديدة جنوب نقرين.

في فيفري 1959 تمكن جيش التحرير الوطني من إدخال أسلحة للجزائر من 350 إلى 400 قطعة سلاح، وبناء على ذلك فإن إمكانية تسليح الثوار بالداخل منذ 01 ماي 1958 ينخفض كل شهر بـ 200 إلى 500 سلاح ثم ارتفع في فيفري بحوالي 50 قطعة سلاح، لكن في مارس انخفض بـ 510 سلاح.²

تشير التقارير الفرنسية إلى أن إمكانيات التسليح والذخيرة لجيش التحرير الوطني انطلاقاً من القواعد الخارجية قد كان ضعيفاً في جانفي وارتفع خلال فيفري ثم انخفض في مارس 1959، لكن تيار التموين بالغرب كان مختلفاً عن الشرق، وكان التموين بالأخص في الغرب مستمراً بكميات منتظمة على عكس ذلك بالشرق فالتموين شهد أقصى حدوده في فيفري 1959.³

في يوم 10 مارس 1959 قام الثوار بمحاولة عبور، حيث أن المقصات القاطعة التي استعملت من طرف الثوار خلال محاولة عبورهم هي من أصل إنجليزي حاملين لعلامة شفيلد بيرمينغهام "scheffield birmingham"،⁴ كما استلم جيش التحرير في 19 مارس 1958 عدداً من المقصات بلغ عددهم 100 مقصاً من الحجم الكبير وتم تقسيمهم كالتالي: 40 للولاية الأولى، 20 للولاية الثانية، 10 للولاية الثالثة، 30 للقاعدة الشرقية.⁵

¹ أنظر الملحق رقم (14).

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

⁴ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

⁵ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

كانت للولاية الأولى علاقات بالولايات المجاورة، الثانية والثالثة والرابعة وتمثل هذه العلاقات في الوفود المتعلقة بالبريد والمواصلات وكذلك دوريات السلاح، وهي الأهم حيث كثيرا ما كانت دوريات الأسلحة التي تنطلق من الولاية الثانية والرابعة، تمر بالولاية الأولى لتتجه إلى الحدود التونسية سالكة عدة مناطق.¹

إن وفرة السلاح-نسبيا- بالمراكز الحدودية لا تعني بالضرورة وفرة مماثلة بالمجاهدين بالجبال، أي أنه شكّل مشكلا إضافيا لا يقل أهمية عن نقل السلاح إلى جنود الولايات الثالثة والرابعة، والثانية بدرجة أقل علما أن للولايتين الأولى والخامسة مناطق حدودية واسعة وحصيلة تمكنها من إمداد نفسها بنفسها مباشرة، على عكس المناطق الداخلية.²

قبل انطلاق قوافل التسليح بتونس لتعبر تراب القاعدة الشرقية كانت الولايات المعنية بشحنة الأسلحة على علم مسبق بكمية السلاح التي يسلمها قائد كتيبة العبور إلى الولاية المعنية، بعد حصولها على رخصة عبور تحمل اسم قائد الكتيبة ونوابه والمهمة الموكلة له، وعند تسليم السلاح توقع الولاية التي تأخذ السلاح وتسجل ملاحظاتها حول الأسلحة الموجودة بالقائمة، وإذا كان هنالك نقص في الأسلحة أو الذخيرة تسجل ملاحظات، وتبلغ إلى مركز القيادة التي انطلقت منها قافلة السلاح، وكان قائد كتيبة السلاح يزود بمبلغ من المال يستعمله عند الضرورة لأجل تأمين الأكل أو اللباس للمرافقين لقافلة السلاح التي غالبا ما تشكل من قائد ودليل عسكري، ومسيرين تابعين لكل منطقة تمر بها الكتيبة وغالبا ما تُلزم الكتيبة بتعليمات صارمة، وهي عدم التدخل في شؤون أي ولاية تمر عبر ترابها وعدم الاشتباك مع العدو إلا عند الضرورة، وكان الاتصال بين قوافل السلاح والمناطق التي تعبرها تمر عن طريق جهاز لاسلكي.³

¹ بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، المرجع السابق، ص.252

² محمد عباس، نصر بلا منن "الثورة الجزائرية 1954-1962"، دار القصة للنشر، الجزائر، د ت، ص.354

³ طاهر سعيداني، القاعدة الشرقية "قلب الثورة النابض"، ط01، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص.100-105

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

لقد عبرت الحدود الشرقية للجزائر عدة قوافل للسلاح وقد تعرضت هذه القوافل لعدة مخاطر وصعوبات عبر الممرات المكشوفة، فقد أنشأ العدو الفرنسي لاعتراضها ومطاردتها بهدف القضاء عليها 06 فرق من رجال المظلات مزودة بطائرات الهليكوبتر لمراقبة المناطق الإستراتيجية.¹

ومن حين لآخر، تمكنت قوات الجيش الوطني في الجزائر من الاستيلاء على المركبات المدنية واستخدامها، ولكن معظم الحركات التكتيكية واللوجستية داخل الجزائر قد أجريت سيرا على الأقدام أو عن طريق الحيوانات مثل الإبل والخيول والبغال، وكان كل من النقل عن طريق الإنسان والحيوان محدود النطاق وغير فعال جدا، وكقاعدة عامة حدثت هذه التحركات عن طريق تسلل مجموعات صغيرة بدلا من القوافل الكبيرة والتي يمكن ملاحظتها ومهاجمتها من قبل الطائرات الفرنسية المتبقية، وكان الأثر العملي لانعدام أي نقل ثقيل هو الحد من التنقل التكتيكي لقوات المتمردين والأسلحة القابلة للنقل بسهولة والتي لا تستهلك كميات هائلة من الذخيرة، وكنتيجة لذلك نجح جيش التحرير في نقل هذه الأسلحة.²

خلال شهر أوت 1959 كان التموين الداخلي بمستويات ضعيفة، حيث تم إدخال 50 سلاح عبر الحاجز حيث أن الانطلاقة كانت من قاعدة بودنيب للقافلة الأولى، التي تم التعرض لها من قبل قوات الأمن خلال نهاية الشهر.³

تفيد التقارير الفرنسية أن العتاد الداخل من الذخيرة والأسلحة انخفض في أوت 1959، حيث تمكن جيش التحرير الوطني إنطلاقا من تونس بنقل حوالي 30 قطعة سلاح و12.000 خرطوشة إلى الداخل.⁴

قام جيش التحرير الوطني بمحاولات مرور إلى داخل الجزائر خاصة بعد تشكيل هيئة الأركان، ويؤكد ذلك تقرير بعثة التحقيق الفرنسية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات

¹ عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص. 83، 84

² Charles R. Shrader, op.cit, p.190-189

³ Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

المسلحة، فقبل عام 1960، كان السياج المكهرب والعوائق السطحية تكفي الخصم آنذاك، الذي كان يحاول القيام باجتيازات معزولة أو بمجموعات صغيرة، لكن بدء بحريف 1960، وبفضل الوسائل التي بدأ يستخدمها العدو، أصبحت أساليب الكشف تبدو أقل دقة، فالهجمات ضد المركبات المكلفة بالرقابة والتدخل أصبحت تخاض بمعدات أقوى وغدت أكثر فعالية.¹

إن تخزين الأسلحة الأوتوماتيكية بالداخل أصبح معتادا بسبب الندرة في الذخيرة، في ما يخص التموين بالقنابل اليدوية، ويبدو أن استرجاعها من القوات الفرنسية أصبح مصدر ضروري للثوار، وعلى ما يبدو فإن هناك تحقيق حول مصدر القنابل اليدوية الموجودة لدى الثوار أثناء الاشتباكات خلال الأربع أشهر الفارطة الذي أعطى النتائج الآتية: قنابل يدوية فرنسية 58، قنابل يدوية من صنع أمريكي، قنابل يدوية نوعية ميلز (آتية من المغرب)، قنابل يدوية إيطالية، قنابل يدوية صنع محلي، قنابل يدوية مجهولة المصدر.²

تطور جيش التحرير الوطني ببطء من جيش غير نظامي ليصبح جيشا كلاسيكيا، كان يتألف من 32.000 رجل، 08 آلاف منهم في مراكش، و15.000 في تونس، وتحت تصرفه كل المصالح: المعتمدية العسكرية، الهندسة، الأمن العسكري، الإشارة، مركز الترانزيت والتدريب، مرآب السيارات، المفوضية السياسية وغيرها، وكانت الرقابة البحرية الفرنسية تحول دون تزود جيش التحرير عند الحدود المراكشية بالأسلحة الثقيلة، لذا كانت الوحدات المتمركزة عند الحدود التونسية موضع عناية خاصة من جانب هيئة الأركان، وستقدم للجيش الوطني الشعبي لاحقا كل قاداته تقريبا، وكان الجيش يضم عند الحدود التونسية 23 جحفلا batillon، وخمس كتائب مساندة، بتسليح ثقيل ومدافع غير مرتدة، وأربعة أفواج مدفعية هاون 106 ملم.³

سادسا: الصعوبات التي واجهت جيش التحرير في إدخال الأسلحة إلى الداخل

¹ محمد حربي، المصدر السابق، ص. 219.

² Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

³ محمد حربي، المصدر السابق، ص. 219.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

إن أكثر مراحل حرب التحرير صعوبة وقساوة هي مرحلة ما بين 1958-1961، حيث كتب عن تلك المرحلة من الجانب الفرنسي "إيف كوريي" صاحب كتاب حرب الجزائر، يذكر أرقاماً نموذجية خاصة بكل طرف، وقد نشرت هذه الأرقام في صائفة 1958 من قبل قيادة الجيوش الفرنسية، يذكر فيها أنه خلال أربعة أشهر من المعارك التي وقعت ما بين فيفري وأواخر ماي 1958 على سد موريس بين الثوار والقوات الفرنسية، تم قتل أكثر من 2000 تائر وتم الاستيلاء على 3877 قطعة سلاح جملها من المناطق المتاخمة للحدود التونسية، على اعتبار أن كل جندي يحمل سلاحين خلال عمليات العبور، وفي بلاغ آخر للجيش الفرنسي يقول أنه في ظرف أسبوع من 13 ماي 1958 إلى 21 منه قتل وجرح من الثوار ما يزيد عن 470 فرداً، ومن القوات الفرنسية ما يفوق 300 عسكرياً بين قتيل وجريح، وهذا التاريخ يوافق تماماً معركة الفيلق الرابع وكتيبي السلاح.¹

عملت السلطات الاستعمارية على عزل الجزائر عن عالمها الخارجي بشق الطرق محاولة بذلك القضاء على الثورة، وقد طالت إجراءاتها هذه مجال التسليح خاصة، بعد أن علمت بكميات الأسلحة الكبيرة التي تأتي إلى الجزائر من الحدود عن طريق المساعدات والدعم الدائم من الدول الشقيقة والصديقة للثورة الجزائرية، لذلك وضعت العديد من العراقيل لتمنع ذلك، وكانت السلطات الفرنسية تضيق الخناق على جبهة التحرير بشق الطرق خاصة مصالح التجسس الفرنسية التي لا تتردد كلما سنحت لها الفرصة بالتدخل والإقدام على القرصنة أو المصادرة أو التخريب للسفن المحملة بالأسلحة.²

لعل كثرة الخسائر جعلت العقيد عمر أو عمران يخبر في رسالة مؤرخة في أواخر جوان 1958 أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أن منظومة الحواجز الحدودية هذه قد أصبحت ذات فعالية كبيرة وأنها تكاد تحنق جيش التحرير في الداخل بسبب نقص الإمداد بالأسلحة والذخيرة،³

¹ جمعية الجيل الأبيض، المرجع السابق، ص. 96-97

² مصطفى بن عمر، المرجع السابق، ص. 208

³ جمعية الجيل الأبيض، المرجع السابق، ص. 98

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

فالواقع أن وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة في المنطقة الممتدة بين الحدود التونسية الجزائرية والسد المكهرب موريس قد وجدت فعلا صعوبات كبيرة في اختراق وتخريب هذا الحاجز، وقد نتج عن ذلك سقوط عشرات من القتلى والجرحى في صفوفها، لكن رغم ذلك بقيت تقوم بمحاولات القطع والتخريب خصوصا في النواحي التي لم تكهرب بعد، رغم تحفظ السلطات الفرنسية عن أعمال التخريب هذه.¹

كما أن العمليات الاختراقية لخطوط الموت كانت بسيطة في البداية وتطورت أساليبها باستعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الشائكة، ومتفجرات البنغالور، وأصبح اختراق خطي شال وموريس خلال النصف الثاني من سنة 1958 يسبب خسائر كبرى، واضطرت قيادة الثورة إلى إيقاف إرسال قوافل جلب الأسلحة مكتفية بالمصدر الأولي للسلاح وهو العدو نفسه.²

كثيرا ما تتعرض قوافل التسليح إلى الكمائن أو تكتشفها الطائرات فتهاجم عليها، لتحول دون وصول القوافل إلى مقصدها، فتضيع الأسلحة ويتشتت الجنود في مناطق لا يعرفون عنها شيئا وكثيرا ما يسقطون في أيدي العدو لجهلهم بمناطق العبور، وتبقى الآمال معلقة في انتظار مجيء قافلة أخرى، كما أقامت القوات الفرنسية أبراج مراقبة ثابتة في المناطق التي تعتقد حسب ما لديها من المعلومات التي كانت تستقيها من مصادرها الخاصة أنها أماكن عبور لتترصد بانتظام مرور هذه القوافل ليلا ونهارا، فيضطر المجاهدون للسير عبر طرق أخرى أشد صعوبة لتجنب الوقوع في كمائن فتتضاعف الصعوبة وقد تضاعف الحمولة، ويشند التعب نتيجة ثقل المتاع وطول السفر وجهل الممرات.³

كان الحاج لخضر قد اشتكى في اجتماع العقداء -قادة الولايات- في الميلية بالولاية الثانية من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 من وجود 600 مجاهدا في المنطقة الأولى بالولاية الأولى

¹ المرجع نفسه، ص. 82.

² بوطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 208.

³ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 359.

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

وحدها دون سلاح، إلا أن العقيد الحاج لخضر الذي أراد أن يرفع التحدي وأن يدخل السلاح إلى الداخل رغم الصعاب، عزم على عبور خط موريس بثلاث وحدات كاملة قوامها 380 جنديا وضابطا محمّلين بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة ومدافع غير مرتدة وقطع بازوكا، وكل جندي يحمل معه قطعتي سلاح و250 خرطوشة بالإضافة إلى القنابل والقذائف، غير أن محاولاته العديدة باءت كلها بالفشل.¹

وفي هذا الإطار تم رصد عربة جنوب نقرين (22 كم) من طرف القوات الفرنسية يوم 12 ديسمبر 1958 على الساعة 21:00، إضافة إلى الأسلحة والذخيرة كانت العربة تنقل أدوية من صنع أجنبي، و05 مقصّات خاصة بالأسلاك الشائكة مقاومة لـ 3.000 فولط (ألمانية)، وفي يوم 06 جانفي 1959 تم استرجاع أدوية ومجموعة من المقصّات خلال عملية قامت بها القوات الفرنسية.²

تضاعفت الصعوبة بعد مد خطي موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية، وأمسى العبور عبر الخطين مخاطرة بالحياة، ولا يفعل ذلك إلا الشجعان من الرجال، فكان السفر لجلب السلاح يعد مغامرة، والعودة به إلى المراكز يعد انتصارا، واقتحام الخطين يعد تحديا كبيرا لدى المجاهدين.³ مما جعل المجاهدين يقومون بمحاولات لتهريب الأسلحة عن طريق الصحراء ومن ضمنها محاولة المجاهد صالح قراري العبور بقافلة سلاح من جهة نقرين إلا أن العملية فشلت.⁴ كانت فرنسا تعتقد أن ما تقوم به عملا وطنيا في إطار الدفاع الشرعي عن مستعمرتها، لمنع إيصال الإمدادات للمجاهدين، وقد كان لهذا الحصار أثر سيء على وصول الإمدادات إلى الداخل.⁵

¹ المرجع نفسه، ص. 156-157

² Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

³ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 358

⁴ شهادة الحسنواي قسطل، المصدر السابق.

⁵ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 361

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

في ختام هذا الفصل يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

كانت قضية التسليح من القضايا الهامة التي اهتم بها قادة مؤتمر الصومام، وكانت من ضمن أهم الأسباب في ظهور الخلافات في قيادة الثورة بعد المؤتمر بين الداخل والخارج، حيث حملوا الوفد الخارجي مسؤولية إمداد الثورة بالأسلحة وكلفوه بإيجاد الحلول الضرورية لها، وانتهت بتشكيل مصلحة التسليح والتموين العام التي تهتم بتنظيم وإيصال الأسلحة إلى الحدود الجزائرية التونسية والمغربية ثم إلى الولايات الداخلية.

عادت الجهة الجزائرية الشرقية ومنها إقليم تبسة لنشاطها في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية والتونسية في سنة 1957، وهذا بفضل المساعدات الرسمية للحكومة التونسية التي استعملها الثوار كقاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري، وأيضا بفضل عمليات التنظيم المطبقة من طرف مسؤولي التسليح بتونس، وكانت المناطق الحدودية كتبسة وسوق أهراس هي الأكثر استفادة مقارنة بالمناطق الداخلية.

لعبت المنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية الأولى دورا فعالا في تهريب الأسلحة إلى الداخل، وأصبحت الأسلحة كثيرة ومتنوعة وأكثر حداثة من ذي قبل، وتراجع دور بنادق الصيد وانتشرت بنادق حربية مكائما، كما أن الذخيرة كانت متوفرة بكثرة، ويرجع ذلك إلى وفرة الأسلحة في قاعدة تونس بالإضافة إلى انعدام الحواجز الحدودية، وهو الأمر الذي جعل قوافل الأسلحة إلى غاية أواخر سنة 1957 تتجه بسهولة نحو الخارج وتعود محملة بالأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية.

كان تشكيل الحكومة المؤقتة أثر إيجابي على صعيد التسليح والتموين، فأصبحت بعض الدول الشقيقة تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات لشراء الأسلحة مثل مصر والعراق وسوريا والأردن وكانت أغلب الصفقات تتم مناقشتها من طرف مصالح وزارة التسليح والتموين العام، كما التحقت بقائمة الدول المتبرعة بالسلاح دول كبرى مثل الصين

الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962

والاتحاد السوفياتي، ومن خلال هذا نجد أن الحكومة المؤقتة قامت بالفعل بتوفير الأسلحة غير أنها لم تصل إلى الداخل.

كانت عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد المشاكل وأصعب المهام، وقد تحملت الولاية الأولى أعباءها بصفة مباشرة بحكم أن هذه المنطقة لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية عبر إقليم تبسة، وهذا ما مكن قوافل السلاح من نقل المئات من قطع السلاح والذخيرة، وتوظيف هذه التضاريس لإيصال هذه الأسلحة إلى الداخل.

الفصل الرابع:

الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح

الثورة بتبسة 1956-1962

المبحث الأول: مراقبة الحدود ومحاصرتها

المبحث الثاني: الضغط على الدول الداعمة للثورة

المبحث الثالث: مدى تأثير الإستراتيجية الفرنسية على الثورة

المبحث الأول: مراقبة الحدود ومحاصرتها

وضعت السلطات الفرنسية عدة مخططات عسكرية لمحاصرة الثورة التحريرية على الحدود الشرقية والغربية وخنقها قبل تزايد خطرهما، وهذا بعدما أدركت أهميتها الاستراتيجية لكونها تشكل منافذ رئيسية وهامة لشبكات التسليح القادمة من البلدان المجاورة خاصة على الحدود الشرقية وتحول تونس إلى قاعدة خلفية للثورة الجزائرية، التي كانت مصدرا مهما يمد الثورة بالأسلحة وملجأ آمنا لوحدات جيش التحرير الوطني، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى جملة من الإجراءات الفرنسية المتخذة على الحدود الجزائرية الشرقية بهدف مراقبة الحدود ومنع دخول الأسلحة وتسرب الثوار إلى التراب الجزائري.

أولاً: تطبيق حق ملاحقة الثوار بالتراب التونسي

بعدما اتخذت قوات جيش التحرير الوطني من البلاد التونسية وخاصة من الشريط الحدودي منطلقاً لشن هجوماتهم المتكررة على مواقع الجيش الفرنسي ومراكزه العسكرية بالتراب الجزائري، واضطراها إلى التراجع والانسحاب إلى مواقعها الدفاعية الحصينة بالبلاد التونسية، اضطرت السلطات الفرنسية تحت تأثير ضغط القيادات العسكرية الفرنسية بالجزائر اعتماد أسلوب جديد للقضاء على معاقل الثوار الجزائريين، باعتماد "حق الملاحقة" (Droit de poursuite)¹ الذي أقرته الحكومة الفرنسية في سبتمبر 1956، وأعطت الصلاحية لقواتها العسكرية (الجوية، البحرية والبرية) العاملة بالجزائر بشن عملياتها على المناطق الواقعة داخل الحدود التونسية والمغربية،² بالإضافة إلى أبراج المراقبة، وطائرات الاستطلاع اليومية وعمق يصل حتى 20 كم داخل الأراضي التونسية.³

¹ سامية خامس، إستراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957-1961، دورية كان التاريخية، ع 27، مارس 2015، ص. 105.

² عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962، مطبعة الشهاب، باتنة، الجزائر، ص. 12.

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 101.

أدى دعم قاعدتي تونس والمغرب الخلفيتين، والمعارك الطاحنة على الحدود الجزائرية خاصة الحدود الشرقية منها، إلى جعل السلطات الفرنسية تفكر في إرغام حكومة تونس على طرد المجاهدين الجزائريين المتمركزين هناك، أو على الأقل اتخاذ موقف محايد، وهكذا شرعت فرنسا في التحرش ضد تونس بدعوى ممارسة حق التبعية للخارجين عن القانون ومطاردتهم حتى داخل الأراضي التونسية.¹

طبقت السلطات الفرنسية هذا القرار ابتداء من جانفي 1957، الذي يخوّل لقواتها العسكرية مطاردة الثوار الجزائريين، لتضع حدا لهجوماتهم المتكررة طبقا لتعليمات أصدرتها قيادة الجيش الفرنسي لقطاع قسنطينة، وحتى تعطي السلطات الفرنسية شرعية لتطبيق هذا الإجراء العسكري الجديد، ولا تثير الرأي العام من خلال موجة سخط وانتقاد في المحافل الدولية، سنّت تعليمات واضحة تتعلق بالحالتين التي يسمح فيها اعتماد حق الملاحقة وهي كالآتي:

- 1- الرد على أي هجوم من قبل "العناصر المتمردة" (أفراد جيش التحرير الوطني) يتم شنه انطلاقا من الأراضي التونسية ضد القوات المسلحة الفرنسية بالتراب الجزائري.
- 2- إنهاء العمليات العسكرية التي شرع فيها بالجزائر ضد "عناصر متمردة" (أفراد جيش التحرير الوطني) التي تلجأ إلى البلاد التونسية.²

وخير مثال على ذلك هو قصف ساقية سيدي يوسف سنة 1958 الذي كان بحجة ملاحقة الثوار داخل الأراضي التونسية، ولم يكن هذا الهجوم أول حرق للتراب التونسي ولا أول صدام مع الجيش الفرنسي، بل كان حسب المصادر التونسية الاعتداء الرابع والثمانين على السيادة التونسية منذ استقلالها سنة 1956،³ وبعد أحداث الساقية عقد الجنرال جويل

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس، التقرير الوطني للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 56 إلى 31 ديسمبر 1958، د ن، دت، ص. 77

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 105-106

³ الهادي البكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف "الوقائع والتداعيات"، تع: أحمد العايد، محمد بلحاج، جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص. 07

مؤتمرا صحفيا قال فيه لقد عقدنا العزم إذا ما وقع اعتداء علينا من طرف عصابة تختمي بالأراضي التونسية، أن نتعقبها وأن نخطمها لأن الحدود ليست ستارا يختفي واراها الثوار لكي لا يتزل بهم العقاب،¹ إذ قامت السلطات الفرنسية قبل بضعة أشهر من شهر أكتوبر 1956 في تلابت عينها بالتنكيل بالسكان بحجة البحث عن السلاح والجنود، وفي شهر أكتوبر 1956 قامت السلطات الفرنسية في تعقب المقاومين الجزائريين، وفي التنكيل بالسكان التونسيين، والتعدي عليهم بلا هوادة وتمشيط منسق لمنطقتي حسين وحيدرة. بمعتمدية فريانة، واقتيد بعضهم إلى السجن وأحرقت الأكواخ، واضطرت العشائر إلى الفرار، وفي يوم 22 أكتوبر اجتازت مجموعة من الجنود الفرنسيين الحدود التونسية بالجنوب وحاولت الاستيلاء على برج المراقبة بين قردان التونسية والاستيلاء على وثائق وملفات موجودة بها، ومتابعة لهذا التوجه وفي يوم 24 أكتوبر 1956 حاول الجنود الفرنسيون اختراق الحواجز التي أقامها المواطنون التونسيون بين عين دراهم وجندوبة لمنعهم من التحرك دون ترخيص مسبق، ف وقعت اشتباكات بينهم أسفرت عن سقوط جرحى.²

ثانيا: إنشاء المناطق المحرمة

اتضح جليا خلال سنوات الكفاح التحرري أنه كلما ازدادت الثورة الجزائرية عنفا واتسعا ازدادت السلطات الاستعمارية الفرنسية تفننا في ابتكار طرق العزل والحرمان والتضييق على الثوار والمواطنين العزل، ومن بين الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة وأخطرها على الإطلاق موافقة المجلس الوزاري الفرنسي بتاريخ 19 فيفري 1958 على إيجاد مناطق محرمة جديدة بالجزائر.³

لقد عمل الاستعمار على مواجهة الشعب الجزائري بكل الوسائل والإمكانات والمتاحة له لجعل كل المناطق التي يراها أماكن إستراتيجية لتمرکز جيش التحرير الوطني

¹ حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص 221

² الهادي البكوش، المرجع السابق، ص. 10-09

³ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107.

مناطق محرمة، ومنع الإقامة فيها أو عبورها ماعدا قواته، وغايته من ذلك تسهيل الإشراف عليها ومراقبتها، ولتنفيذ هذه السياسة قام بإجلاء سكان هذه المناطق وترحيلهم لمحتشدات أقيمت خصيصا لهذا الغرض، وجعلت فرنسا الحدود الشرقية الجزائرية التونسية كلها مناطق محرمة.¹

يُطلق على هذه المناطق أيضا اسم "المناطق المعفنة"، ولم تكتفي سلطات الاحتلال باستحداث هذه المناطق، بل قررت طبقا لأوامر وتعليمات (شابان دلماس) وزير الدفاع تطبيق سياسة الأرض المحروقة بعد إجلاء السكان حتى لا يجد الجيش الاستعماري صعوبة في مراقبتها، ولا يستطيع جيش التحرير الوطني أن يستغلها للإقامة فيها أو اتخاذها مصدرا للتموين.²

عن أسباب ودواعي تطبيق هذا الإجراء الردعي أوضح المؤرخ يحي بوعزيز: "بأنه نظرا لفشل الاستعمار في تحقيق مبتغاه بوضع قوات دولية بمنطقة الحدود بين الجزائر وتونس، وفشل خط موريس المكهرب في القضاء على الثورة، عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى ارتكاب جريمة أخرى أكثر بشاعة تتمثل في إخلاء السكان من كل المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى مشارف الصحراء، وجعل تلك المناطق كلها منطقة محرمة من حيث السكن أو العبور، إلا على الجيش الاستعماري، في محاولة لغلاق الحدود كلها غلقا نهائيا، وشرعت قوات الاحتلال في تنفيذ الخطة في أواخر نفس الشهر".³

بدأت الحواجز الحدودية لقطع التموين عن الداخل، وتزايدت المشاكل مع تقدم أشغال بناء الحواجز التي لم تكن في هذه الفترة قد أحدثت آثارا حادة على الداخل،⁴ وبعد الانتهاء من

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية...، المصدر السابق، ص. 62-63

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107

³ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 03، ط 02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1996، ص. 175

⁴ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص. 56

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

عملية إنجاز خط موريس على طول الحدود الجزائرية الشرقية، كانت هناك مزايا أخرى مسطرة التي ستوضع مع إنشاء الحاجز، اعتبرها الفرنسيون حماية مدعمة للسكان وذلك بتطوير التجمعات الموجودة فعليا على طول الحدود، وارتفاع مساحة وعدد المناطق المحرمة على طول الحدود تبسة- تونس.¹

شرعت السلطات الاستعمارية في تهيئة منطقة مهجورة كإجراء إضافي ووقائي للحاجز الحدودي الشائك والمكهرب، فقامت ابتداء من 19 فيفري 1958 في إخلاء الشريط الحدودي وذلك بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية، وراء خط موريس من البحر شمالا إلى مشارف الصحراء جنوبا، وقد جعلت المنطقة الحدودية كلها محرمة على الشعب الجزائري، وتم منعهم من الإقامة فيها بعد تشريدهم وإحراق بيوتهم ومصادرة ممتلكاتهم، وشدّدت القوات الفرنسية رقابتها على هذا الشريط بتكثيف قواتها العسكرية المختلفة وزرع الألغام المضادة للأفراد على طول الشريط.²

يصل عرض هذا الشريط أحيانا إلى 70 كم، حيث قامت السلطات الفرنسية بترحيل السكان باستعمال البطش والقمع، وأعلن وزير الدفاع "جاك شابان ديلماس" (jacques chaban delmas) تطبيق سياسة الأرض المحروقة على هذه المناطق.³

تكمن خطورة المناطق المحرمة في إجلاء السكان بالقوة وترحيلهم من مداشرهم، لتشرع بعدها القوات الفرنسية في تطبيق سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية بمجرد أن تعلم سلطات الاحتلال بتواجد أفراد جيش التحرير الوطني هناك، ليصبح الإذن بإطلاق النار مرخصا بصفة دائمة، وبذلك دمّرت العديد من القرى المستهدفة باستخدام سلاح المدفعية والطائرات المقنبلة بشكل عشوائي، "وكل ما يتحرك أو يعيش يعتبر هدفا معاديا يجب محوه"، وقد ترتب عن هذه العملية تشريد آلاف السكان نحو وجهات مجهولة، ومن بقي منهم يتم

¹ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 108.

³ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية...، المصدر السابق، ص. 62-63.

جمعهم في محتشدات، تفتقر إلى أبسط شروط الحياة، مما يعرضهم لكل أنواع الحرمان مثل الجوع والفقر والأوبئة والجهل وزيادة على التنكيل والتعذيب.¹

قامت الطائرات الفرنسية برمي مناشير تأمر فيها الأهالي بالالتجاء إلى مراكز عينتها وذلك في أمد لا يتجاوز 03 أيام وجاء في خاتمة تلك المناشير "...عن قريب سيسلط على هذه الجهات شر مفرع ليستتب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد".²

كانت السلطات العسكرية الفرنسية تقتل كل من يظهر بهذه المناطق، وعند قيام الجيش الفرنسي بعملياته العسكرية وحصاره الشديد، فإنه يقتل دون سابق إنذار أي مدني يعثر عليه داخل هذه المناطق المحرمة.³

وفي هذا الإطار فإن الجندي الفرنسي "جاك بيشو" شهد في مقال نشر تحت عنوان (عام في الأوراس) بأن الجنود الفرنسيين كانوا يرمون الرصاص على كل إنسان يروونه دون أدنى ميز، كما أكد بأنه شاهد قوافل كاملة من الرحل أبادها الطيران بدعوى أنها تمون الثوار، وقد أعطى "جاك بيشو" الدليل على أن تلك القوافل لم تكن تحمل من المؤونة إلا ما يسد رمق أصحابها.⁴

اتسعت الرقعة المحرمة في جبال الأوراس حتى صارت تشمل مساحة تقدر بمئات الكيلومترات المربعة، ولكن الثورة انتقلت إلى جهات أخرى، ولم تجد السلطات الفرنسية ما تفعله سوى تسطير القرارات التي تقضي على السكان بالرحيل أو الإبادة.⁵

تحت هذه القرارات الجائرة التي تخيرهم بين أمرين لا ثالث لهما، إما الرحيل وإما الإبادة، وفي كلتا الحالتين لا يترك جيش الاحتلال الفرصة تمر دون أن يستغلها، ففي الرحيل

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 108.

² جريدة المجاهد، ع 20، السبت 15 مارس 1958، ص. 05.

³ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي

1959 إلى 05 جويلية 1962 (التقرير السياسي)، المصدر السابق، ص. 157.

⁴ جريدة المجاهد، ع 20، السبت 15 مارس 1958، ص. 05.

⁵ المصدر نفسه، ص. 05.

يُجبر الأهالي على التجمع بالقرب من المراكز العسكرية، ويُدعى الصحفيون فيأخذون صوراً لجموع المدنيين ويعلقون عليها "المدنيون الجزائريون سئموا من الثوار وهامهم يَحتُمون بقوات الأمن والسلام" أو "التهدئة تتقدم بخطى سريعة"، أما الحالة الثانية وهي الإبادة فليس أدلّ عليها من ذلك البلاغ الرسمي الفرنسي الذي نشرته الصحف في 18 فيفري 1958 والذي جاء فيه بأن 100 طائرة شنت غارة عنيفة بالشمال القسنطيني وقتلت حوالي 100 تائراً، وعلى غرار هذا البلاغ فإن كل مشبوه يعد تائراً، وكثيراً ما أصيبت قطعان الأنعام من بقر وغنم برصاص الطائرات ثم انقلبت في البلاغات الرسمية "عصابات من الخارجين عن القانون قضي عليها".¹

كذلك الحال بإقليم تبسة، فقد قامت القوات الفرنسية بتكثيف عملياتها بغرض تفرغ المناطق المحرمة بالإقليم، حيث ذكرت جريدة المجاهد نماذج عن تلك العمليات:

1- قوراي: يتركب دوار قوراي من عدة مشاتي لم تسلم واحدة منها من محاولة الإبادة التي أرادتها لهم فرنسا، فمشتة الزواويرة مثلاً تشمل أكثر من مئة بيت وعائلة، فُتشت ثلاث مرات من طرف القوات الفرنسية التي أخذت منها ما لا يقل عن 25 شخصاً في حكم القتلى أو المفقودين، ومشتة القواسمية التي تشمل ما يقرب عن 40 عائلة تعدّ كلها في حكم الأموات، ولم يصل منهم إلى القصرين بتونس إلا ثلاث أشخاص فقط، ومشتة الذوايبية التي تشمل أكثر من 30 عائلة قُتل وفُقد منها ما يقرب من سبعين شخصاً، ومشتة الماعنية التي تضم أكثر من 200 بيتاً قتل منها الفرنسيون نحو 40 شخصاً وأحرقوا نحو 20 بيتاً، واستطاع الباقون أن يفروا من الدوّار، لكن لم يصل منهم إلى القطر التونسي إلا عدداً قليلاً، ومشتة الطوابية التي تشمل نحو 100 بيتاً قتل منها ما يقرب من خمسة عشر شخصاً، وتمكن الباقون من الفرار، وهكذا القول بالنسبة لمشتة السحايرية والدرابلية، وأولاد يعقوب وأولاد

¹ جريدة المجاهد، ع 20، السبت 15 مارس 1958، ص 05.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

أحمد وأولاد بلقاسم وأولاد تواتي، وأولاد عباس والموازبية وأولاد بريك، وكل مشاتي دوار مرسط ودوار بلكفيف الذي يضم أكثر من 100 مشتة.¹

2- في بكارية: حاول الفرنسيون نقل جميع سكانها إلى مسافة قريبة من المراكز العسكرية، ولما رفض السكان الانتقال حملوا الرجال بالقوة ثم أشعلوا النار في بعض البيوت، وعندئذ شرع السكان في الفرار، وارتكبت نفس الأفعال مع مشتة المراغدية التي سيقت كلها بنسائها وأطفالها ورجالها إلى مركز بكارية العسكري ومشتة الحويجيات التي تضم 71 بيتا، حيث ارتكبت مع سكان مشتة الحويجيات فظائع لا تتصور، وأخيرا مشتة النفالية والفايجة اللتان تضمنا أكثر من 50 بيتا لم يبق منهما إلا نحو 10 عائلات، أما الباقون فهم في حكم الأموات أو المفقودين.²

3- في الماء الأبيض: يضم دوار الماء الأبيض نحو ستة مشاتي، وهي مشتة أولاد ملول وأولاد سيدي عبيد، والزغامة وأولاد حماد، وأولاد جلال، والمراغدية ولم يبق في هذا الدوار كله سوى مشتة الزغامة، فمشتة أولاد سيدي عبيد لم يبق منها أحد في أرضه، وكانت تضم أكثر من 60 بيتا، وكذلك مشتة أولاد ملول التي تضم ما يقرب من تسعين بيتا لم يبق منها إلا نحو 10 عائلات فقط حاصرهم الجيش الفرنسي خلف الأسلاك الشائكة، وهذا ما وقع أيضا بالنسبة لمشتة الزغامة التي تضم هي أيضا أكثر من 80 أسرة لم تستطع أن تهجر رغم الإتلاف والتقتيل الذي وقع فيها، لأن السلطات الفرنسية حجزت أبناءهم الصغار في المدرسة القروية هناك، ومشتة المراغدية التي تضم نحو 40 عائلة لا يعرف عنها شي إلا أن خمسة من رجالها قد اعتقلتهم السلطات الفرنسية، كذلك مشتة أولاد حماد انقسمت إلى شطرين: شطر دون الأسلاك الشائكة استطاع الالتحاق بالتراب التونسي، وشرط وراء الأسلاك الشائكة بقي مجهول المصير.³

¹ جريدة المجاهد، ع 20، المصدر السابق، ص. 05.

² المصدر نفسه، ص. 05.

³ نفسه، ص. 05.

4- في بحيرة الارنب: أما دوار بحيرة الأرنب الذي يضم أكثر من 40 مشنة فإنه يُعد من أكبر الدواوير، لأن كل مشنة فيه لا تقل عن 70 بيتا لم يستطع الإفلات من هذا الدوار كله إلا 43 امرأة ومعهن 03 رجال، وأغلبهن من العجائز.¹

5- في تازبنت: يضم أكثر من 50 مشنة وأكثر من 80 بيتا، حيث تم الاعتداء على الكثير من أبناء هذه المنطقة، واستولى الجنود الفرنسيون على كميات كبيرة من الأرزاق، وأشعلوا النار في عدد من البيوت، وقد وصل منهم إلى تونس نحو ثلاثة عشر شخصا فقط.²

يذكر شاهد عيان واسمه محمد الصغير الذي عمره آنذاك 65 سنة من دوار الماء الأبيض ما جرى في مشنته، أنه في يوم 01 مارس 1958 قدم جنود فرنسيون إلى الدوّار وكانوا أكثر من العادة وكانوا قد سمعوا من قبل بأنهم أحرقوا عدة دواوير وقرى، لكن لم يكونوا يظنون أنهم سيصلون إلى ناحيتهم، وكان بعضهم يضع الخوذات الحديدية، وقال لهم الجنود الفرنسيون "يجب أن لا يبق منكم أحد هنا، إن هذه المنطقة أصبحت محرمة"، وعندما سألوهم أين يذهبون قاموا بالاعتداء عليهم.³

لقد تواصلت الاعتداءات الفرنسية على المناطق المحرمة في الكثير من القرى والمداشر في تبسة، وكمثال على ذلك مشنة الحويجبات التابعة لبيكارية، التي تتكون من حوالي 70 بيتا -أي ما يقرب من 600 ساكن- وعلى بعد 03 كيلومترات كان يوجد مركز عسكري فرنسي تحت سلطة الإدارة الفرنسية المحلية (لاصاص) يرؤسها ضابط فرنسي، ففي نهاية شهر ديسمبر 1957 وبعد الخسائر الجسيمة التي منيت بها القوات الفرنسية في هذه المنطقة، تكاثرت اعتداءات الفرنسيين على أهالي المشنة حتى أصبحت تعيش في حالة من الترويع المستمر، وفي يوم 10 فيفري 1958 انتقلت إدارة (لاصاص) إلى المشنة، ونصبت خيمة في وسطها تماما، وتم القبض على مجموعة من الأشخاص وعددهم 35 شخصا، ثم سيقوا إلى

¹ جريدة المجاهد، ع 20، المصدر السابق، ص.05

² المصدر نفسه، ص.05

³ نفسه، ص.08

مدينة تبسة حيث أودعوا السجن ثم أطلق سراحهم بعد أحد عشر يوما من التعذيب، حيث تم تخريب البيوت أثناء فترة مكوثهم بالسجن، وهذا بعد أن أعلن الجيش الفرنسي أنها أصبحت منطقة محرمة، كما قامت القوات الفرنسية بإعدام الكثير من الناس من بينهم مرغادي الأخضر، جابري عبد الله، جابري صميذة وغيرهم، مما اضطر أغلب السكان إلى الفرار، واتجهوا إلى أعالي الجبال أين كانوا ينظرون إلى مساكنهم وهي تترق، ونجا قليل منهم ونجح في الوصول إلى القطر التونسي، ولم يبق في المشتة ساكن واحد.¹

ثالثا: إنشاء خطي موريس وشال على الحدود الشرقية

استاء القادة العسكريون كثيرا من انتصارات جيش التحرير الوطني الذائعة الصيت التي واكبت الثورة التحريرية في سنواتها الأولى لا سيما على الحدود الشرقية، اعترفوا بالدور الخطير الذي تلعبه تونس بعد تحول أراضيها إلى قواعد لوجستكية لتموين العمل المسلح داخل الجزائر، زيادة على استفحال ظاهرة تهريب الأسلحة، والدعم الذي يتلقاه الثوار الجزائريون من خلال الراحة والتدريب والتسليح، والإقدام على تحويل مركز القيادة العسكرية إلى ما وراء الحدود الجزائرية، مما شكل خطورة على الأوضاع الأمنية بكامل التراب الجزائري، ولوضع حد أو على الأقل التقليل من ظاهرة تهريب الأسلحة على طول الحدود لصالح الثوار الجزائريين، شرعت السلطات الاستعمارية في البحث عن أنجع المخططات والوسائل لقطع كل أشكال اتصالات الثوار بالخارج، فاهتدت إلى فكرة تطويق الحدود بواسطة السدود الشائكة والمكهربة وحراستها، وهي المهام الإضافية التي كلفت بها القوات العسكرية، فكان خط موريس الذي تدعم لاحقا بخط ثان مماثل هو خط شال هو الحل الأمثل حسب ما ادعته السلطات العسكرية بالجزائر.²

¹ جريدة المجاهد، ع 20، المصدر السابق، ص. 05.

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107.

- خط موريس:¹

شرعت السلطات العسكرية في إقامة الحاجز الحدودي الشائك والمكهرب والملغم طبقاً لتعليمات وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" الذي برع في إنجاز هذا الخط الجهنمي الذي حمل اسمه وخصه باهتمام بالغ وخاص منذ إصداره تعليمات بتاريخ 26 جوان 1957 للشروع في العملية، وعن هذا الإنجاز الجديد ذكر أنه "مباشرة عند استلامي مهام كوزير للدفاع الوطني أصدرت إلى القادة العسكريين تعليمات لبناء حاجز على امتداد الحدود الجزائرية التونسية،² حيث شرع الجيش الفرنسي في إنشاء شبكة كبيرة من الأسلاك الشائكة أقيمت على الحدود الجزائرية- التونسية والجزائرية- المغربية، وهذا بهدف إعاقة تحركات الثوار الجزائريين خاصة فيما يخص التموين بالسلاح والذخيرة، ما يسهل القضاء عليهم في وقت قصير، وقد تم إنشاؤها بواسطة وحدات الهندسة العسكرية الفرنسية وأعداد هائلة من الجزائريين المسجونين وأسرى الحرب، إضافة إلى الحركي والعساكر النظامية، ولم تكد سنة 1957 تنتهي حتى تم إنشاء هذه الشبكة من الحواجز المكهربة، بدءاً من البحر شرق مدينة القالة وانتهاء إلى جنوب مدينة تبسة، ثم مددت بعد ذلك إلى جنوب قرية نقرين بعدة كيلومترات (شط الغرسة)،³ مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المحتملة لاستمرارية إنشاء حاجز مكهرب في رمال جنوب منطقة تبسة، وفي المساحات الشاسعة

¹ ترجع تسميته إلى وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" الذي أمر بإنشاء هذا الحاجز الذي يبلغ طوله 450 كم، حيث تم الشروع في إنشائه في جوان 1957 على طول الحدود بين الجزائر وتونس، بمتوسط 40 كم داخل الأراضي التونسية، وهدف إنشاء هذا الحاجز هو حظر مرور الأسلحة والوحدات من جيش التحرير الوطني إلى الجزائر، وضمان وسلامة الطرق الرئيسية، التي تربط بين عنابة وتبسة وكذلك حماية المناجم من حديد ونزة وفوسفات الكويف، ويتكون من مجموعتين من الأسلاك الشائكة المكهربة، يسبقه حقول الألغام المضادة للأفراد، ويسمح بمراقبة الحاجز الذي تم تمديده جنوب تبسة إلى بئر العاتر، ثم حتى نقرين وانتهت الأشغال به عام 1958، من قبل الأفواج المدرعة والمظليين، وسيتم تدعيم خط موريس بخط آخر في عام 1959، للمزيد أنظر:

La Grande encyclopédie, Volume 1, Éditions Larousse, paris, 1971, p.344

² سامية خامس، المرجع السابق، ص.107

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.77-78

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

المكشوفة فإن التقارير الفرنسية تقترح إمكانية استخدام أجهزة الرادار،¹ وكل هذه الأشغال دورها الحماية والاستغلال المستقبلي للحاجز، حيث يجب أن يكون مؤمنا بالإمكانات المتوفرة.²

لقد خططت القيادة الفرنسية لإنشاء حاجز متواصل قادر على قطع نهائي للعلاقات بين الثورة الجزائرية بالداخل وتونس (تهريب الأسلحة)، والإجراء المتفق عليه هو حاجز مكهرب يشبه الذي سبق تجربته لـ 30 كم في الحدود الغربية، والذي ترجع فكرته إلى الكولونيل "بير" (Buer) نائب جنرال قيادة الهندسة الوحدة العاشرة.³

يتماشى هذا الخط من الجهتين مع خط السكة الحديدية والطريق الذي يربط تبسة بعنابة من جهة سوق أهراس "اقتداء بالخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه قبل هذا التاريخ على الحدود الجزائرية المغربية، حيث حظيت الخطوط الشائكة والمكهربة بعناية خاصة من قبل مسؤولين في أعلى هرم السلطة العسكرية ونالت إعجابهم، وعلى رأسهم "راوول صالان" الذي أشاد به على حد قوله: «...يشهد شهر أكتوبر 1957 نشاطا كبيرا على مستوى جهتي الحدود التي تحسنت هئيتها بشكل ملحوظ، ويبدو أن تعليمات 26 جوان لـ "أندري موريس" وزير الدفاع الوطني القاضية بإنجاز حاجز من عنابة إلى تبسة، وتعزيز الدفاع بالغرب، وهو على وشك نيل رضا الجميع»، كما سبق له في شهر ديسمبر 1956 أن قام بزيارة ميدانية تفقدية رفقة "ماكس لوجون" كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع للوقوف على أشغال إقامة الأسلاك الشائكة بالحدود الغربية، لاستلهاام الفكرة من هذا الانجاز للشروع في إقامة حاجز آخر مشابه على مستوى الحدود الجزائرية التونسية،

¹ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958»..

² إمكانات الهندسة مدعمة لكن ما يهم هو الوحدات المخولة بإنشاء مراكز قوية على طول الحدود، أنظر:

Ibid.

³ Ibid.

إلا أن طبيعة الأرض جعلت بناء سد شائك جد قريب من الحدود التونسية بالشمال وبسرعة أمرا صعبا.¹

ولقد كان لعودة أندري موريس كوزير للدفاع في حكومة بورجيس مونوري طابع خاص اتسم بالإحلال الشديد والإصرار الكبير على ضرورة التعزيز العسكري أكثر من ذي قبل وتوفير الإمكانيات اللازمة المادية والبشرية قصد الشروع في إنجاز خط موريس الذي يعتبر الحاجز الدفاعي، حيث رأى وزير الدفاع أن إيقاف وعرقلة امتداد وتطور الثورة وتوفير وتعزيز الأمن وضمن الاستقرار السياسي للحكومات الفرنسية التي أضحت تسقط الواحدة تلو الأخرى، نتيجة عجزها وفشلها في القضاء على الثورة الأمر الذي جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الفرنسي، ذلك أنها بدت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها على نفسها، بشأن القضاء على الثورة في فترة وجيزة ولهذا الغرض أصدر أندري موريس قرارا في 20 جوان 1957 حيث قضى بإنشاء خط دفاعي طويل، يمتد من الحدود الجزائرية والتونسية.²

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الخط المكهرب الذي أقيم خلال فترة وزارة "أندري موريس" امتد فقط على مسافة 320 كم طولا انطلاقا من البحر شمالا إلى غاية مرسط، وقد أتم خلفاءه توسيعه وتعزيزه بمختلف أجهزة المراقبة، حيث وصل إلى غاية شط الغرسة جنوب نقرين، ولم يكتف القادة العسكريون باستعمال الأسلاك الشائكة المزودة بالتيار الكهربائي البالغ طاقته بين 5000 و7000 فولط، بل قامت بتعزيز حراسته عن طريق زرع مساحات شاسعة من الألغام المضادة للأشخاص، والألغام الثابتة المتفجرة، وكلفت مراقبتها أيضا على طول الخطوط بتسخير تعزيزات عسكرية ووسائل مراقبة جد متطورة، منها المراكز الكبيرة وأبراج المراقبة، مع توظيف الرقابة التقنية وتنصيب أجهزة الرادار وتكوين فرق المدفعية

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 106-107

² جمال قندل، المرجع السابق، ص. 67

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الرادارية، مهمتها التدخل السريع عند تلقيها معلومات بشأن اكتشاف هدف مشبوه فتقوم بالتمشيط السريع للأماكن المعنية وحصدها بقذائف المدفعية.¹

لما كانت الأشغال بإنشاء خط موريس زاد دخول السلاح إلى الأراضي الجزائرية،² بعد الانتهاء من عملية بنائه قرر الجنرال "صالان" القضاء على الثوار وقطع الطريق أمامهم إلى تونس لجلب الأسلحة والذخيرة، فأسند مهمة قيادة الجيوش الفرنسية المتمركزة على الحدود الشرقية لمراقبة السد الشائك المكهرب إلى الجنرال "بول فانوكسم"، قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي عرف بصرامته وحنكته العسكرية، ووضعت تحت تصرفه خمس مجموعات من المظليين مهمتها مطاردة المجاهدين المتسللين عبر الحدود، وتمشيط المناطق الواقعة بين منطقة جبل مجردة شمالا ومنطقة مسكيانة، حيث أعطى الحاجز المكهرب نتائج إيجابية باعتباره إجراء بسيطاً وفعالاً، ولا يستلزم إلا تجهيزات عادية-قضيبي حديدي أو خشبي وأسلاك شائكة- بالإضافة إلى أنه في طور التخطيط أن يدعم بالعديد من التجهيزات من الألغام والأضواء الكاشفة وأجهزة الرادار، وتحديد المواقع باستعمال أجهزة كاشفة تحت الحمراء.³

رغم بعض العمليات الفرنسية الناجحة إلا أن القوات الفرنسية مفتقدة للمعلومات الكافية، حيث أنها لم تستطع توقيف دخول الأسلحة ولم تستطع إيقاف خروج المجندين الجزائريين، إن الذي يميّز تهريب الأسلحة هو الطريقة التي تعمل وفقها شبكة التهريب ليلاً، بحيث أن الكمائن الفرنسية المتعددة غير فعالة من البحر إلى نقرين، أما في النهار فإن البحث عن الحمولات وعلى المجموعات الثورية صعبة خاصة في جبال مجردة أو جبال قسنطينة.⁴

- خط شال:

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107.

² شهادة قسطل الحسنوي، المصدر السابق.

³ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

⁴ ملاحظة شخصية في 1957/04/29 الجنرال سالان salan موجهة إلى الجنرال نوارت noiret، أنظر:

Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

ضمانا لأمن ومناعة الخطوط الدفاعية الداخلية والحدودية خاصة، وبهدف منع الثوار من التسلل عبر المنافذ والممرات الحدودية شمال سوق أهراس وجبال إيدوغ شرق عنابة ومنطقة جنوب تبسة وجبال النمامشة والأوراس، وهي مسالك تسمح بتسرب الثوار غربا عن طريق السلاسل الجبلية للدخول إلى التراب الجزائري في أي اتجاه يرغبون الوصول إليه، استوجب على السلطات الاستعمارية إقامة خط دفاعي ثان جديد متقدم على مقربة من المناطق الحدودية ويوازيها تقريبا، حمل اسم شال تعزيزا وتدعيما لخط موريس البعيد نسيا عن هذه المناطق بكيفية أكثر تطورا على صعيد الوسائل المسخرة والتقنيات المستعملة، وبمجرد تسلم شال مهامه بثلاث أيام، أصدر أولى تعليماته إلى المسؤولين العسكريين في الجزائر جاء فيها: «إن الهدف من التعليمات والإجراءات التي سيأمر باتخاذها هو "إعادة كافة السكان إلى رقابتنا... وأن الوسائل التي سوف تستخدم لذلك هي مواصلة العمل على انسداد الحدود وفعالية الحواجز».¹

بعد مدة شهر تقريبا من المحادثات والمشاورات التي تم من خلالها توضيح كل الأدلة من طرف قوات الجيش التابعة لقطاع قسنطينة ومنطقة الشرق القسنطيني والمسؤولين الماليين وسرعة الإنشاء وإمكانية المراقبة بهدف الحماية القصوى في الداخل، تقرر بأن الحاجز المستقبلي لا ينشأ على طول الحدود الجزائرية كلها، لكن يُنشأ إلى غاية حدود تبسة فقط.² هذا الخط مزدوج -طريق وسكة حديدية- وقد طُرِح خياران: الأول هل يُنشأ الخط بهدف حماية السكة كما يتطلبه اقتصاد البلاد، حيث أن هذه الأخيرة (السكة) تعمل اعتياديا

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107.

² نص التعليم رقم OPS/3/CAC/1699 يوم 1958/05/21 موافق عليه يوم 1958/05/23 من طرف جنرال القيادة العليا، وجنرال الجيش الفرنسي بمنطقة قسنطينة يبيّن "...إنه من الضروري الالتفات إلى الحدود ووضع مخطط مدروس بالداخل، لكن حجم النفقات المالية المفروضة على حسب الآجال المخططة والمستلزمات التخطيطية تقرر تركيز معظم الجهود على خط واحد من الحاجز، إن اختيار خط عنابة تبسة ضروري لأنها تمكن من تكامل مختلف الإجراءات المقترحة من طرف جنرال CDT الشرق القسنطيني، أنظر: Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

على نقل الحديد من ونزة والفوسفات من الكويف، أو سيّج في إنشائه الطريق التي تمنح ظروف أحسن وقابلية للمراقبة، إن الاقتراح الأول هو المتفق عليه،¹ حيث أنه يسهل عملية تموين المشاريع، وضرورة إنشاء حاجز يُعطي دفعة إيجابية.²

في تعليمة جنرال منطقة الشرق القسنطيني "بول فانوكسم" رقم 15 ليوم 08 جوان 1957 قرر فيه بداية الأشغال وتوجيه القوات الذين سيستغلون هذا الحاجز.³

أبدى الجنرال مخاوف بخصوص هذا الحاجز، حيث لا يرغب في سجن عناصر جيشه ما بين خطي الحاجز، وعلى عكس ذلك يجب إعطاء إمكانية للقوات الفرنسية بالمرونة في التحرك والانتشار والملاحقة، بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد تجهيزات إضافية للحاجز، وأيضا عربات جيب مدرعة على طول الحدود وأجهزة راديو التي توفر للقوات الفرنسية مرونة أكبر وإمكانية تحقيق الأهداف المسطرة.⁴

شرعت السلطات الاستعمارية في إنجاز خط شال باتجاه الحدود في الفترة الممتدة ما بين حريف 1958 واستكمل بناؤه سنة 1959، حيث يقترب منه حيناً، ويتعد عنه حيناً آخر تبعاً لأهمية المواقع والمناطق، حيث تمتد المسافة بين الخطين من 05 كم إلى 40 كم، وعليه فإن خط شال قد انطلقت أشغاله شرق وغرب القالة ليمر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار، وسوق أهراس، ولكن قبل سوق أهراس بحوالي 02 كم وعند وادي الجدرية ينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاوردة وسوق

¹ في هذه التعليمة التي كانت تحت رقم COM/4/CAC/79L OPS/3CAC/1857 يوم 04 جوان 1957 فإن جنرال CDT لمنطقة قسنطينة يذكر "...إن حماية الحدود ستكون أولية- وفي طريق -بارال سوق أهراس إلى منطقة الدريعة، فإن الحاجز سيكون بالطريق كإجراء ضروري من طرف جنرال CDT لمنطقة الشرق القسنطيني..." أنظر: =

=Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

أهراس، وعند الكيلومتر الثامن والعشرين يتحول الخط باتجاه جبل سيدي أحمد إلى غاية وادي سوف جنوب مدينة تبسة.¹

يتكون خط شال من شبكة من الأسلاك الشائكة، بمقدار ستة خيوط مكهربة فوق بعضها البعض بفارق حوالي 30 سم، أما طاقتها الكهربائية تصل إلى 30 ألف فولط، وإلى جانب هذا السد يوجد سد ملغم عرضه حوالي 50 متر يتخلله حقل ألغام مضاد للأفراد، بالإضافة إلى هذا وضعت أحزمة إلكترونية للإنذار المبكر وتحديد الأماكن التي يقوم المجاهدون بإحداث ثغرات بها، مما يساعد القوات الفرنسية على سرعة تحديد الأهداف وتوجيه الأسلحة في زمن قياسي وبدقة كبيرة، إلى جانب هذا هناك دوريات حراسة مدرعة ومزودة بأجهزة إضاءة كاشفة، وقد استخدم الجيش الفرنسي في نهاية الثورة رادارات تعمل بالأشعة فوق البنفسجية للرؤية الليلية،² وهذا الخط مراقب، فكل 15 دقيقة تمر دبابة تحمل على جانبيها قطعتين معيار 30، ومن فوق تحمل قطعة "2-7" ومدفع معيار 75، أو سيارة أو شاحنة عسكرية، إضافة إلى الألغام المزروعة التي كانت مزروعة على طول الخط داخله وخارجه بما فيها "الألغام الفردية"³، ومجموعة من الرادارات المخصصة لمراقبة هذا الخط.⁴

شكل خط شال جهازا دفاعيا متكاملا يضم شبكة من التحصينات على امتداد الخط، محاطا بالأسلاك الشائكة والأسلاك المكهربة بضغط عال جدا، وبجول الألغام عرضها 50 مترا أطلق عليها الثوار اسم "حدائق جهنم"، ودُعِّمت الأسلاك الشائكة بخنادق محصنة بالأسمنت وحوها المراكز العسكرية لضمان الأمن والحماية للقائمين على حراستها، وتستفيد كل هذه الموانع بحراسة أرضية مشددة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة ومراقبة جوية مستمرة، فضلا عن شبكة الرادارات المتطورة، حيث يقول عنها أحد المجاهدين "أن رادارا

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107.

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 100-101.

³ أنظر الملحق رقم (16).

⁴ صالحى مقران، جبهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني FLN-ALN 1945-1962 "جبال الأوراس- ألمانيا- بلجيكا- الفدرالية بفرنسا- القبائل- الحدود الجزائرية"، ج 01، د م، 2007، ص. 74.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

واحدا أجدى من ألف حارس"، وكُلّف المكتب الخامس الذي عيّن "شال" على رأسه العقيد "جون قارد" بإتمام وظيفة هذه الخطوط الدفاعية المنيعة، كسند لإحداث قطيعة بين الداخل والخارج والقضاء على الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني.¹

في 01 مارس 1960 نُصّب الجنرال (مانيير) كقائد للفيلق السابق للدبابات الخفيفة بتبسة، حيث شرع في عملية زرع الألغام وتحصين الخططين المكهربين، وكانت العملية تحت إسم (بازوكير)، وفي 24 مارس 1961 عقد ثلاث جنرالات فرنسيون اجتماعا بمدينة باتنة وهم (آلار، قامبياز وقونرواد) مع بعض العقداء المشرفين على العمليات الحربية، وبعد الاجتماع توجهوا إلى خنشلة، حيث عقدوا اجتماعا آخر مع ضباطهم هناك، ثم انتقلوا إلى تبسة لمراقبة الخطوط المكهربة والوحدات المرابطة على الحدود.²

ومما زاد من خطورة السدين الألغام والفخاخ المنتشرة على طولهما، لكثرة وكثافة الحشائش والأعشاب والقش الذي تراكم عبر السنين لأنها مناطق محرّمة خالية من الإنسان والحيوان فأصبحت هذه الأعشاب عامل تمويه جيد، مما أثار سلبا على تحركات وحدات جيش التحرير الوطني،³ لذا لجأ جيش التحرير الوطني إلى العديد من الوسائل التي استعملت لاجتياز الأسلاك الشائكة متمثلة في ما يلي:

- استعمال المقصات الخاصة بقطع الأسلاك المكهربة، وذات الضغط العالي وهي مزودة بعوازل وقائية.

- استعمال (طوربيد البنقالور) وهو عبارة عن وصلات بلاستيكية بطول 1.5-2م محشوة بالديناميت تتركب في بعضها، ويتم وضعه تحت شبكة الأسلاك الشائكة المكهربة وعند انفجاره يفجر الألغام ويحدث ثغرة يصل عرضها إلى 03 أمتار، أما الطول فحسب المبتغى.

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107.

² المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962 (التقرير السياسي)، المصدر السابق، ص. 140-141.

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 102.

- التسلل ليلا ونهارا ونصب الكمائن قرب تلك الأسلاك ومهاجمة العربات والمصفحات والمراكز الأمامية ونقاط المراقبة وزرع الألغام على طرق تقدم دبابات القوات الفرنسية، والقيام بعمليات استطلاعية متواصلة.
- القيام بزرع الألغام وأعمال تخريب معتبرة بالسدود الشائكة المكهربة ما يكلف العدو مجهودا إضافيا وأموالا معتبرة للقيام بعمليات إصلاح، مما يعد استنزافا للاقتصاد الفرنسي.
- القيام بحفر الخنادق تحت الأسلاك المكهربة.¹

رابعا: تكوين فرق ودوريات وإنشاء مراكز المراقبة على الحدود

في سنة 1957 أصبحت الجزائر خارجة فعلا عن نطاق السيطرة، لذا تم استدعاء "روبير لاکوست" في محاولة لاسترجاع الأوضاع، حيث أصبحت القيادة الفرنسية أكثر فعالية في تعاملها مع جيش التحرير الوطني في المناطق الريفية، وزاد الاعتماد من قوات جيش التحرير الوطني التي تعمل داخل الجزائر على مصادر خارجية للإمداد، وقد علمت السلطات الفرنسية التي أدركت هذا الضعف في جبهة التحرير الوطني، فأخذت تدابير لعزل الجزائر، ونتيجة لذلك فإن جيش التحرير الوطني الذي كان في السابق قادرا على عبور الحدود بسهولة نسبية وتجنب القتال الفوري وإعادة تزويد قوات جيش التحرير الوطني والحفاظ على الاتصالات، سقط فريسة للفرنسيين المجهزين بشكل أفضل، وحرمت جبهة التحرير الوطني الكثير من الأسلحة والقوى العاملة الجديدة، والخدمات اللوجستية الأساسية الأخرى.²

أقامت القوات الفرنسية أبراج مراقبة ثابتة في المناطق التي تعتقد حسب ما لديها من المعلومات التي كانت تستقيها من مصادرها الخاصة أنها أماكن عبور لترصد بانتظام مرور هذه القوافل ليلا ونهارا، فيضطر المجاهدون للسير عبر طرق أخرى أشد صعوبة لتجنب

¹ المرجع نفسه، ص. 88-89

² Gil Merom, How democracies lose small wars: state, society, and the failures of France in Algeria, Israel in Lebanon, and the United States in Vietnam, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, United Kingdom, 2003, p.85-83

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الوقوع في كمائن فتتضاعف الصعوبة وقد تضيع الحمولة، ويشتد التعب نتيجة ثقل المتاع وطول السفر وجهل الممرات.¹

كثفت القوات الفرنسية قواتها وحسنت من عتادها في المناطق الحدودية، ففي نوفمبر سنة 1961 قام أحد الجنرالات الفرنسيين بزيارة إلى مدينة الشريعة، حيث طلب من الكولونيل "فاتينال" بدراسة الطرق المثلى للاستخدام الأمثل للمدفعيات الثمانية ذات عيار 40 للفرقة GAAL 457 على امتداد الحاجز بمنطقة الكويف كي يتم استخدامها من طرف الوحدات المتواجدة بالمكان، حيث تم توزيع القوات الفرنسية والعتاد والأسلحة الحربية عبر قطاعات إقليم تبسة كالاتي:²

01- قطاع بئر العاتر:³

جنّدت فرنسا لهذا القطاع قوات أمن متعددة على النحو الآتي:⁴

صنف القوات	تنظيم القطاع		إمدادات دون احتساب الاحتياط
قوات عادية إضافة إلى الدرك	أسلحة	مصالح	أسلحة
	1745	13	531
حركي	58	/	/
مخازنية	40	/	/

أما بالمنطقة الحدودية لهذا القطاع فيوضحها الجدول الآتي:⁵

نوع القوات	إسم الوحدات	حجم (حسب الفرق والوحدات)		
		مشاة	مدركات	مدفعية
قوات ثابتة في الحواجز الأمامية	RB/M الفرقة الأولى	04 وحدات أو فرق		
	BG الفرقة الرابعة	02 وحدتين		

¹ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص 359

² Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

³ تقدر مساحته بـ 3200 كم²، منها حوالي 50% مناطق جبلية يسكنها حوالي 17685، أغلب سكانها من المسلمين الجزائريين والأوروبيين، إضافة إلى أولاد سيدي عبيد والنمامشة والشاوية، أنظر:

Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

03BATAILLANT			RA 59/1	
	02		RBIM الوحدة الأولى	احتياط المنطقة

كما تم توزيع القوات على طول الحاجز الأمامي الذي يقدر طوله بـ 60 كم وفق الجدول الآتي:¹

ملاحظات	مدفعية	مدرعات	مشاة	عدد الوحدات
مدفعية الثابتة غير محسوبة	03		04	
المدفعية الثابتة محسوبة	15 قطر 105	20 عربة مدرعة		العتاد

من خلال الجدول يتضح أنه لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، 0.6 من مشاة الوحدات و03 عربات مدرعات و03 مدافع.

قُدّرت قوات الأمن الفرنسية في المنطقة الحدودية بئر العاتر المقدرة مساحتها بـ 3.000 كم² على النحو الآتي:

العادية 2135، الحركي 75، مخازنية 40 أي ما مجموعه 2250، بالإضافة إلى 280 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 9.2 لكل 100 ساكن، أما معدل قوات الأمن الاعتياديين بالنسبة للسكان 8.7 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن بالنسبة لكل تائر مسلح 187، ومعدل قوات الأمن بالنسبة للمساحة 78.7 لكل 100 كم²، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 9.3 عربة لكل 100 كم².

02- قطاع الشريعة³

قُدّرت قوات الأمن الفرنسية في قطاع الشريعة على النحو الآتي:

العادية 600، الحركي 110، مخازنية 130 و60 من فرقة G.M.S أي ما مجموعه 900، بالإضافة إلى 85 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 9.2 لكل 100

¹ Ibid.

² Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

³ تقدر مساحته بـ 2700 كم²، يسكنها حوالي 54850، أغلب سكانها من المسلمين الجزائريين، أنظر:

Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

ساكن، ومعدل قوات الأمن بالنسبة لكل نائر مسلح 11.2، ومعدل قوات الأمن بالنسبة للمساحة 33.3 لكل 100 كم²، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 3.15 عربة لكل 100 كم².¹

إقليم الشريعة كان تحت سيطرة الفرقة رقم GAAL 457 التي تمتلك 05 GMS، وقد قسمت القوات إلى قسمين، الأول بالشريعة بقيادة فرقة BCS مع القسم الأول من كوموندوس نصف القوات FCE والنصف الباقي حركي، بالإضافة إلى البطارية رقم 03، والفرقة GMS رقم 05، والثاني بقنتيس تحت قيادة البطارية الأولى التي تكوّن الكوموندوس V48، وتتميز نشاطات المنطقة بأنها ضعيفة نظرا إلى ضعف القوات (900 رجل منهم 400 إلى 500 مستعدين للعمل لتغطية مساحة 2.800 كم²، كما أن مراكز القيادات الفرنسية ليس لها إمكانية استغلال المعلومات، وكذلك الدوريات والكمائن لا تجدي نفعاً، ومنطقة قنتيس هي الأكثر نشاطاً، كما تم حل S.A.S تروبية.

ويوضّح الجدولين الآتيين تعداد القوات والوحدات الفرنسية المتواجدة بقطاع الشريعة:²

صنف القوات	تنظيم القطاع	إمدادات دون احتساب الاحتياط	مجموع
عادية	سلاح	سلاح	سلاح
604	604	120	724
107	107	/	107
06	06	/	06
103	103	/	103
87	87	/	87
08	08	/	08
ASSES			
مخازنية			
GMS			
سلاح AD			

أسماء الوحدات	حجم الوحدات
	قطاع الشريعة

¹ Ibid.

² Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

مشاة	مشاة	مدرعات	
/	/	196	GAAM BCS457
/	/	90	BCS فرقة التدخل
/	/	154	البطارية الأولى
/	/	127	البطارية الثانية
/	/	126	البطارية الثالثة
/	87	/	GMS رقم 05
/	67	/	BG رقم 42
53	/	/	R4 الرابع

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

03- قطاع الكويف:¹

يوضح الجدول الآتي مجموع قوات الأمن المسخرة في قطاع الكويف:²

المجموع			إمدادات دون احتساب الاحتياطي العام			تنظيم القطاع			صنف القوات
مصلحة	قوات	سلاح	مصلحة	قوات	سلاح	مصلحة	قوات	سلاح	
219	905	/	/	/	/	219	905	ABC	القوات العادية
	423	/	/	192	/	/	231	مدفعية	
	84	/	/	84	/	/		رادار	
	141	/	/	/	/	/	141	مدرعات	
	166	/	/	/	/	/	166	هندسة القتال	
/	54	/	/	/	/	/	54	E.M	
/	09	/	/	/	/	/	09	الدرك	
/	93	/	/	/	/	/	93	/	حركي
/	50	/	/	/	/	/	50	/	مخازنية
219	1925	المجموع الجزئي							
2124	المجموع الكلي								

¹ تقدر مساحته بـ 560 كم²، منها حوالي 56% مناطق جبلية، يسكنها حوالي 15118 نسمة، أغلب سكانها من المسلمين الجزائريين، أنظر:

Archive Vincennes, **1 H 2937**, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

² Ibid.

4-قطاع نقرين الحدودي¹

قُدّرت قوات الأمن الفرنسية في قطاع نقرين الحدودي على النحو الآتي:

العادية 2.000، المركي 160، مخازنية 40 أي ما مجموعه 2.200، بالإضافة إلى 333 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 9.2 لكل 100 ساكنا، ومعدل قوات الأمن العادية بالنسبة للسكان 8.7 لكل 100 ساكنا، ومعدل قوات الأمن بالنسبة للمساحة 52.5 لكل 100 كم²، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 7.94 عربة لكل 100 كم².

كما تم توزيع قوات الأمن المقدر عددهم بـ 1292 على طول الحاجز الأمامي الذي يقدر طوله بـ 70 كم وفق الجدول الآتي:³

ملاحظة	مدفعية	مدرعات	مشاة	عدد الوحدات
المدفعية الثابتة غير محسوبة	02	/	03	
المدفعية الثابتة محسوبة	TNB 105: 09	عربات مدرعة 40	/	تجهيزات

5-قطاع الوزرة:⁴

قُدّرت قوات الأمن الفرنسية في المنطقة الحدودية لقطاع الوزرة على النحو الآتي:

العادية 220، المركي 230، مخازنية 90 بالإضافة إلى 60 من GMS أي ما مجموعه 600، بالإضافة إلى 258 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 8.7 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن العادية بالنسبة للسكان 8.7 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات

¹ يشغل قطاع نقرين الحدودي مساحة تقدر بـ 4200 كم²، يسكنها حوالي 2810 نسمة، أغلب ساكنها من المسلمين الجزائريين، أنظر:

Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ تقدر مساحته بـ 1480 كم²، منها حوالي 20% مناطق جبلية يسكنها حوالي 22381، أما عدد الأوربيين بها فيقدر بـ 15% من مجموع السكان، أنظر:

Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الأمن بالنسبة للمساحة 173 لكل 100 كم²، ومعدل قوات الأمن بالنسبة لكل تائر بالداخل 96، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 18.4 عربة لكل 100 كم².¹

6- قطاع الماء الأبيض²

يقدر معدل العربات المدرعة بـ 20 عربة لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، المدفعية بمعدل مدفعين لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، أما معدل العربات المدرعة فهي 0.7 عربة لكل 100 تائر، ومعدل المدافع فهي 0.7 مدفع لكل 100 تائر.³

ويوضح الجدول الآتي تصنيف القوات الفرنسية بقطاع الماء الأبيض:⁴

صنف القوات	تنظيم القطاع	إمدادات
	سلاح	سلاح
عادية	1042	777
حركي	48	/
ASSES	03	/
مخازنية	48	/
GMS	/	/
A.D مسلحين	5	/
شرطة	/	/

يقدر طول الحاجز الأمامي لقطاع الماء الأبيض بـ 40 كم، أما قوات الأمن المتواجدة بالحاجز 1010.

ويوضح الجدول الآتي عدد الوحدات والعتاد المتواجدة بالقطاع:⁵

مشاة	مدرعات	مدفعية	ملاحظة

¹ Ibid.

² تقدر مساحته بـ 1700 كم²، منها حوالي 750 كم² مناطق جبلية أما ما وراء الحاجز فتقدر مساحتها بـ 500 كم² وفي الحاجز 80 كم² يسكنها حوالي 11.000، ، أنظر:

Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961)..

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

عدد الوحدات	02	01	المدفعية الثابتة غير محسوبة
عتاد	عربات مدرعة 80	tub 105 : 06 tub 155 : 03	المدفعية الثابتة محسوبة

يقدر معدل العربات المدرعة بـ 20 عربة لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، المدفعية بمعدل مدفعين لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، أما معدل العربات المدرعة فهي 6.7 عربة لكل 100 تائر، ومعدل المدافع فهي 0.7 مدفع لكل 100 تائر.¹

7- القطاع الحدودي بالماء الأبيض:²

قُدِّرت قوات الأمن الفرنسية في المنطقة الحدودية لقطاع الماء الأبيض على النحو الآتي:
العادية 1020، الحركي 60، مخازنية 20 أي ما مجموعه 1100، بالإضافة إلى 168 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 9.2 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن العادية بالنسبة للسكان 8.7 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن بالنسبة للمساحة 73.5 لكل 100 كم²، ومعدل قوات الأمن بالنسبة لكل تائر بالداخل 92، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 11.2 عربة لكل 100 كم².³

أما طول الحاجز الأمامي 285 كم، وقُدِّرت قوات الأمن الفرنسي في الحاجز الأمامي 7600 ويوضح الجدول الآتي عدد الوحدات والعتاد بقطاع الماء الأبيض الحدودي:⁴

مشاة	مدركات	مدفعية	ملاحظة
16	12	13	غير محسوب المدفعية الثابتة
/	عربات مدرعة 300	71 tub 105 : 07 tub 155 :	المدفعية الثابتة محسوبة

¹ Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

² تقدر مساحته بـ 1500 كم²، يسكنها حوالي 9710 أغلبيتها مسلمون، ويقدر عدد الثوار المسلحين داخل هذا القطاع بـ 12 تائر، أنظر:

Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

وبذلك فإن معدل وحدات المشاة 0.56 لكل 10 كم من الحاجز، ومعدل العربات المدرعة بـ 10 عربات لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، أما معدل العربات المدرعة فهي 08 عربة لكل 100 تائر.¹

8- قطاع تبسة:²

قُدّرت قوات الأمن الفرنسية في قطاع تبسة على النحو الآتي:

العادية 3550، المركبي 270، مخازنية 60 و 120 فرد من GMS أي ما مجموعه 4000، بالإضافة إلى 292 عربة، مع إمدادات تقدر بـ 97 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 9.2 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن العادية بالنسبة للسكان 8.7 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن بالنسبة للمساحة 286 لكل 100 كم²، ومعدل قوات الأمن بالنسبة لكل تائر بالداخل 200، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 27.8 عربة لكل 100 كم².³ وطول الحاجز الأمامي 187 كم²، ومجموع القوات النظامية المتواجدة به 10500.

ويوضح الجدول الآتي عدد الوحدات والعتاد بقطاع تبسة:

مشاة	مدرعات	مدفعية	ملاحظة
25	19	12	غير محسوب المدفعية الثابتة
/	عربات مدرعة 36	67 tub 105 : 22 tub 155 :	المدفعية الثابتة محسوبة

¹ Ibid.

² تقدر مساحته بـ 1400 كم²، يسكنها حوالي 43200 أغلبية السكان مسلمون وبها 1700 من الأوربيين، ويقدر عدد الثوار المسلحين داخل هذا القطاع بـ 20 تائرا، أنظر:

Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

³ Ibid.

إن معدل وحدات المشاة 1.3 لكل 10 كم من الحاجز، ومعدل العربات المدرعة بـ 19 عربات لكل 10 كم من الحاجز الأمامي، ومعدل العربات المدرعة فهي 04 عربات لكل 100 تائر، أما معدل وحدات المشاة فهي 0.47 وحدة لكل 100 تائر.¹

9- القطاع الحدودي بتبسة:²

قُدّرت قوات الأمن الفرنسية في المنطقة الحدودية للقطاع الحدودي تبسة على النحو

الآتي:

العادية 6500، الحركي 1204، GMS270 أي ما مجموعه 7974، بالإضافة إلى 773 عربة، مع إمدادات تقدر بـ 56 عربة، وبذلك يكون معدل قوات الأمن بالنسبة للسكان 7.1 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن العادية بالنسبة للسكان 5.7 لكل 100 ساكن، ومعدل قوات الأمن بالنسبة للمساحة 198 لكل 100 كم²، ومعدل قوات الأمن 134 بالنسبة لكل تائر بالداخل، أما معدل العربات بالنسبة للمساحة 20.4 عربة لكل 100 كم².³

¹ Ibid.

² تقدر مساحته بـ 4067 كم²، يسكنها حوالي 112700 أغليبتها مسلمون، منهم 5300 من الأوربيين، ويقدر عدد الثوار المسلحين داخل هذا القطاع بـ 60 تائرا، أنظر:

Ibid.

³ Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.3), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

المبحث الثاني: الضغط على الدول الداعمة للثورة الجزائرية

ساندت العديد من الدول الثورة الجزائرية وإمدادها بالمال والسلاح، ولا مناص من الاعتراف بالجهود المبذولة التي قدمتها هذه الدول اختلفت مظاهره من دولة إلى أخرى، وقد قامت فرنسا بالضغط على هذه الدول لوقف أو الحد من مساعداتها للثورة الجزائرية في محاولة لتضييق الخناق عليها، وسيتم في هذا المبحث اختيار نموذجين من الضغط الفرنسي وهما العدوان الثلاثي على مصر ومراقبة الحدود الجزائرية التونسية.

أولاً: العدوان الثلاثي على مصر

أثرت المقاومة الجزائرية وساهمت في عملية التعجيل باستقلال المغرب وتونس والعديد من الدول الإفريقية، وقد سمح هذا لجيش التحرير الوطني بحركية أكثر لوجود قواعد خلفية له ولجبهة التحرير بفضاء واسع للعمل السياسي والعسكري، وأدى ذلك التضامن المغاربي الذي أعطى ثماره إلى تضامن أوسع امتد إلى الوطن العربي،¹ وقد تعرضت مصر من جراء موقفها الداعم للثورة الجزائرية إلى العديد من الضغوط الخارجية، توّجت بالهجوم الثلاثي سنة 1956، وكانت بمثابة إنذار لكل بلد عربي تسوّل له إعانة الجزائر،² وقد دفعت مصر بسبب موقفها هذا ثمناً غالياً، وذلك بالاعتداء الثلاثي عليها بعد تأميم قناة السويس سنة 1956 من طرف جمال عبد الناصر.³

يعد تأميم قناة السويس عملاً يدعم السيادة المصرية على هذا الممر المائي الحيوي الدولي الذي يخترق أراضيها وعاملاً يوطد سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، ومورداً هاماً للعمولات الصعبة لتمويل إنجاز مشاريعها الاقتصادية القومية، مع تعهداتها والتزامها الكامل -أمام الرأي العام العالمي- بتأمين حرية الملاحة الدولية من وإلى أوروبا.⁴

¹ سليمان الشيخ، الكفاح المسلح في الجزائر بين الخصوصية الوطنية والعالمية، في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 4/3/2 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص.109

² الغالي غربي، المرجع السابق، ص.398

³ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.109

⁴ أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط02، نالة للطباعة، طرابلس، ليبيا، 2005، ص.87

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

أثار تأميم القناة ردود فعل بالنسبة لبريطانيا التي ندمت لجلائها من القناة، وفرنسا الغارقة في حرب الجزائر والتي لا تعرف كيف تخرج منها متيقنة من أن مشاكل فرنسا مرتبطة بالمشكل الجزائري، والحل الحقيقي -من وجه نظرها- يكمن في ربط المشكل الجزائري بالمشكل المصري، إذن القضاء على جمال عبد الناصر معناه استسلام الثوار الجزائريين لحل فرنسي جاهز.¹

هذا هو تصور ومخطط المتطرفين من العسكريين الفرنسيين (المارشال جوان) ومن السياسيين (برجاس مونوري وسوستال ولاكوست وجورج بيدو) الذين يريدون إقامة نظام استبدادي في فرنسا بعد القضاء على الثورة الجزائرية، وذلك لا يتأتى في رأيهم إلا بعد تدمير القاعدة اللوجستية الرئيسية للثوار الجزائريين وهي مصر الناصرية.²

حيث سعى عبد الناصر إلى إعداد خطة محكمة بالاتفاق مع محمود يونس ضابط المخابرات المصرية بشأن تأميم قناة السويس، وفي 26 أكتوبر 1956 ألقى عبد الناصر خطبته من الإسكندرية، وركز على قضية تمويل السد العالي، وذكر أن مصر ستبني السد من دخل القناة، وفي نهاية خطبته أعلن تأميم الشركة وما يترتب عن ذلك من إجراءات أهمها تعويض المساهمين عما يملكونه من أسهم، وأعلن أن دفع هذا التعويض سيتم بعد إتمام استلام الدولة لجميع ممتلكات الشركة.³

تأثرت كل من بريطانيا وفرنسا وكذلك إسرائيل من قرار التأميم خاصة في الجانب الاقتصادي، كما لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بمنأى عن التأثير، حيث تم إبعاد الغرب على الإشراف المباشر على الملاحة في القناة، وهذا مما أدى إلى تخوف دول الغرب من هذا القرار، مما جعل فرنسا وبريطانيا يفكران في الرد، فتم إرسال إنذار من قبلهما إلى مصر

¹ أحمد بشيري، المرجع السابق، ص. 87.

² المرجع نفسه، ص. 88.

³ أنتوني نينج، ناصر، تر: شاكرا إبراهيم سعيد، ط 02، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1993، ص. 174.

ساعات قليلة عن قرار التأميم، وتم بعد ذلك إشراك إسرائيل في الخطة الأنجلو-فرنسية للرد على مصر والهجوم عليها.¹

1- أحداث العدوان

بدأت عمليات الاستطلاع الجوي الإسرائيلية والدوريات الفرنسية والبحرية البريطانية أمام شاطئ إسرائيل خاصة أمام ميناء حيفا.²

وقد تم إسقاط كتيبة من المظليين من اللواء 202 مظلات فوق صدر الحيطان ثم يزحف باقي اللواء على محور الكونتيتلا صدر الحيطان لينضم إلى الكتيبة التي أسقطت شرق متلا، وبعد تنفيذ الضربة الجوية الأنجلو-فرنسية تتقدم المجموعة 38 عمليات بقيادة البريجادير يهودا والاش، والمكونة من اللواء السابع المدرع واللواء الرابع مشاة، واللواء السابع والثلاثين الميكانيكي، للاستيلاء على أم القطف، بينما تتقدم المجموعة 77 عمليات بقيادة البريجادير حاييم بارليف، والمكونة من اللواء السابع والعشرين المدرع واللواء الأول مشاة واللواء الحادي عشر مشاة لاحتلال رفح والعريش، ثم تواصل المجموعتان الزحف حتى يصلوا إلى 16 كم شرق القناة وتتوقفا هناك، وفي الجنوب تتقدم مجموعة اللواء التاسع الميكانيكي بقيادة الجنرال البريجادير أبراهام بوفيه من إيلات إلى شرم الشيخ، وكانت هذه الخطة الإسرائيلية كما لخصها الجنرال موشيه ديان في كتابه "يوميات معركة سيناء".³

استغرق القتال في هذه الفترة داخل مسرح سيناء بين القوات الإسرائيلية المدعمة بمجهود جوي بحري فرنسي متفوق، وبين القوات المصرية 50 ساعة بين يومي 29 و31 أكتوبر 1956، والتي استطاعت حصر العدوان الإسرائيلي ودفع الاحتياطات التعبوية إلى سيناء وتأهبها لتوجيه ضربة مضادة.⁴

¹ محمد صفوت، إنجلترا وقناة السويس، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د ت، ص.220

² محمد كمال عبد الحميد، معركة سيناء وقناة السويس، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د ت، ص.49

³ AminHewedy, Naser and the crisis of 1956, in Luiss, roger, 1989, p.381

⁴ محمد كمال عبد الحميد، المصدر السابق، ص.52

توجهت الطائرات الأنجلو-فرنسية في يوم 31 أكتوبر 1956 بغتة إلى مطارات مصر لتدميرها، فأنكشفت المؤامرة الثلاثية وصدر قرار توحيد الجبهة المصرية غرب قناة السويس في نفس اليوم لإنقاذ القوات الموجودة في مسرح سيناء بعد أن استدرجها الجيش الإسرائيلي إلى الداخل لتتزل القوات الأنجلو-فرنسية في ظهرها، وتغلق عليها مؤخرة المسرح فتفقد الزعامة المصرية جيشها فلا يبقى أمامها إلا الرضوخ، ولتجنب ذلك صدر قرار سحب القوات من سيناء وتوحيد جبهة القتال غرب القناة لتحقيق الاتزان الاستراتيجي بتركيز الجيش داخل مثلث الدفاع الحيوي بورسعيد، السويس والقاهرة، وبصدور هذا القرار شملت الحرب الصعيد المصري كله، وقد تعرضت معظم أرجاء مصر إلى قصف جوي من طرف القوات الجوية البريطانية الفرنسية قبل انتقالها إلى شاطئ بور سعيد،¹ وقد انتهت المرحلة بتأمين رأس الشاطئ في بور سعيد وصدور قرار وقف إطلاق النار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.²

2- نهاية العدوان

لقد صدرت قرارات الجمعية العامة أيام 02-07 نوفمبر بانسحاب القوات المعتدية من مصر، ولكنهم تماطلوا في تنفيذ القرارات، فطلبت الجمعية العامة من السكرتير العام بقرارها الصادر في 07 نوفمبر 1956 الذي تقدمت بمشروعه الكتلة الأفروآسيوية، أن يقدم تقريراً عن مدى استجابة الدول الثلاث لقراراتها الخاصة بالانسحاب، وكان تقرير السكرتير العام في 27 نوفمبر 1956 قد تضمن ردود الدول الثلاث، وفي 24 نوفمبر 1956 كان قد ظهر قرار الجمعية العامة، حيث وافقت 63 دولة على مشروع القرار المقدم من الكتلة الأفروآسيوية بمطالبة القوات المعتدية بالانسحاب.³

¹ Keith Kyle, Suez, Britain's End of Empire in the Middle East, Weidenfeld Nicolson, London, 1991, p. 783

² حسين أحمد بدري، فطين أحمد فريد، حرب التواطؤ الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997، ص. 93

³ المرجع نفسه، ص. 93

قلقت بريطانيا بشأن مسألة التعويضات فيما يخص الخسائر التي لحقت بمصر خاصة مدن القناة، وذكر بينو وزير خارجية فرنسا أن المسؤولية تقع على مصر لأنها هي التي جلبت لنفسها ما حدث، هذا من جهة ومن جهة أخرى واصلت الجمعية العامة جلساتها واستمرت مناقشتها حول انسحاب الدول المعتدية.¹

قد أخذت القيادات العسكرية تضع خطط الانسحاب التي تتم بمعدل 03 أفواج في 09-13-17 ديسمبر على أن لا يبقى في بورسعيد بعد يوم 17 ديسمبر غير عدد قليل سيبحر في آخر لحظة، لكن مع حدوث بعض الأخطاء التي أدت إلى اختلاف المواعيد بدأت عملية الانسحاب ليغادر آخر جندي من القوات الأنجلو-فرنسية أرض مصر في 22 ديسمبر 1956.²

أما فيما يخص إسرائيل فلقد أعلنت يوم 06 نوفمبر 1956 قبولها لوقف إطلاق النار، ولم تشر إطلاقاً إلى الانسحاب، وفي 07 نوفمبر 1956 وجه الرئيس إيزنهاور³ رسالة إلى بن جوريون يطلب الامتثال لقرار الجمعية العامة بالانسحاب إلى خط الهدنة، وحرصت قيادة إسرائيل يوم 02 ديسمبر 1956 بأنها قد سحبت ثلاثة فرق من سيناء وأن باقي قواتها قد انسحبت لمسافة 50 كلم شرق قناة السويس.⁴

3- نتائج العدوان

أ- النتائج السياسية

حققت الحكومة المصرية فوزاً سياسياً على الدول المعتدية وتمثل هذا الفوز في التفاف الشعب المصري حول حكومته وتأييده لجمال عبد الناصر، كما أنهت التزامات اتفاقية الجلاء

¹ لطيفة محمد سالم، أزمة السويس، جذور أحداث ونتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1968، ص. 287

² حسن بدري، فطين أحمد فريد، حرب التواطؤ الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997، ص. 585

³ من مواليد 14 أكتوبر 1890، سياسي وعسكري أمريكي، والرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، تولى الحكم في الفترة بين 1953 و1961، وأول قائد لقوات حلف الناتو، لعب دور كبير في انسحاب العدوان من مصر، توفي سنة 1969، أنظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 03، دار رواد النهضة، لبنان، دت، ص. 236

⁴ لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص. 288

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

مع بريطانيا وتحررها الكامل من شروط احتمال عودتها إلى قاعدة قناة السويس، كل هذا أكسب حكومة مصر دعاية داخلية وخارجية خاصة في الكتلة الإفرو-آسيوية.¹ تغيرت السياسة الغربية اتجاه منطقة الشرق الأوسط لمحاولة تمزيق الوحدة العربية، إضافة إلى ضياع مركز بريطانيا نهائيا واتجاه أمريكا لتحل محل حليفها ومحاولتها إيجاد حل لمشكلة فلسطين بأي صورة.²

سجلت العسكرية الفرنسية هزيمة جديدة في سلسلة الهزائم الحربية تسمى هزيمة السويس، صمد جمال عبد الناصر في مواجهة معارضييه من الداخل والخارج وصمد الجيش المصري في وجه ثالث جيوش مدججة بالسلاح الحديث وصمد الشعب المصري العظيم لضربا الطيران والمدفعية الثقيلة وقدم تضحيات سخية من أجل عزته وشرفه وحماية ثورته الوطنية المجيدة، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة وجدت فرنسا وبريطانيا في عزلة دولية تامة بعد الموقف الأمريكي الذي تحول من حليف وفي إلى معارض لعدوانهما على مصر، إذ صوتّ المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة ضدهما وذلك تحت ضغط الرأي العام المحلي والرأي العام العالمي ومخافة على مصالح أمريكا في المنطقة بعد صدور الإنذار السوفياتي.³

هكذا سجلت فرنسا هزيمة سياسية مريرة في الأمم المتحدة بعد هزيمتها العسكرية التي منيت بها في مصر منذ ثلاثة أشهر في حين كان جمال عبد الناصر وجبهة التحرير الوطني هما المنتصران في هذه الدورة دون منازع، فبالإضافة إلى إدانة العدوان الثلاثي على مصر سجلت القضية الجزائرية قفزة نوعية نحو التدويل إذ أصدرت الأمم المتحدة توصية بحل المشكل الجزائري حلا سلميا وعادلا وديمقراطيا.⁴

¹ كمال عبد الحميد، المصدر السابق، ص. 193.

² المرجع نفسه، ص. 194.

³ أحمد بشيري، المرجع السابق، ص. 90.

⁴ المرجع نفسه، ص. 90.

ب- النتائج العسكرية والبشرية

فقدت مصر في هذه الحرب الكثير من المعدات الحربية، حيث تم تدمير سلاحها الجوي في سيناء، كما أنها فقدت عددا كبيرا من قواتها، فخلّف هذا العدوان 03 آلاف قتيل من بينهم ألف قتيل من الجنود، ومئات من المدنيين الذين قتلوا في بورسعيد، بالإضافة إلى 4900 جريحا ووقوع 06 آلاف مصري وفلسطيني أسيرا في أيدي إسرائيل، وبالرغم من هذه الخسائر خرجت مصر بإيجابيات تمثلت في التجديد في أساليب التدريب والتسليح إضافة إلى ظهور حقيقة قدرتها على القتال مع إسرائيل بصفة خاصة وعلى الدفاع ضد العدوان الثلاثي في البر، البحر والجو.¹

أما بالنسبة لبريطانيا فكانت نهاية العدوان هي بداية تراجع القوى العسكرية القديمة، حيث فقدت بريطانيا قاعدتها العسكرية في السويس، إضافة إلى إنهاء احتلالها للعديد من المستعمرات كالأردن، وكانت خسائرها البشرية قد قدرت بـ 16 قتيل و96 جريح.² قد بلغت الخسائر البشرية الفرنسية خلال هذا العدوان 10 قتلى و33 جريحا، حيث تراجعت مكانتها في مستعمراتها التي نشطت بها حركات التحرر، حيث أدت إلى استقلال كل من تونس والمغرب، أما عن إسرائيل فقد استمر صراعها مع مصر في المنطقة، لتكون أكبر المستفيدين من هذا العدوان، وكانت الخسائر البشرية قد بلغت 177 قتيلًا و899 جريحًا و04 أسرى.³

4- أثر العدوان الثلاثي على الثورة الجزائرية:

بعد العدوان الثلاثي على مصر أمر الرئيس جمال عبد الناصر بشحن كل الأسلحة التي غنمها القوات المسلحة المصرية والفدائيون المصريون من العساكر الفرنسيين والانجليز، بشحنهما فورا للمجاهدين الجزائريين، وكانت كميات هائلة ومتنوعة من المدافع الرشاشة

1 كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص.195

2 عبد العظيم رمضان، الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2000، ص.130

3 المصدر نفسه، ص.134

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

والمسدسات والقنابل ومدافع الهاون وأجهزة الاتصال اللاسلكي وكميات معتبرة من الذخيرة.¹

لقد وجد رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" نفسه في أزمة خانقة ذات ثلاث وجوه:

- عزلة دولية لفرنسا وحتى من حلفائها الأطلسيين، هذا من نيويورك.
- غنيمة الأسلحة ستوجه لجيش التحرير الوطني الجزائري من القاهرة.
- مطالبة العسكريين الفرنسيين بموازنة 600 مليار فرنك لسنة 1957، وذلك لتغطية الجهود الحربي في الجزائر نظرا للتطور النوعي للحرب، فمن الكمائن الاشتباكات المحدودة أضحت الحرب اليوم عبارة عن معارك طاحنة بين القوات الفرنسية وجيش التحرير، هذا بالإضافة إلى التصعيد الذي تعرفه العمليات الفدائية في المدن والتخريب الممنهج لمرافق الاقتصاد.²

- رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهت عمليات إمداد الثورة بال سلاح والضغطات التي واجهت مصر والتي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956 لم يتوقف الدعم العسكري حيث تواصل خلال النصف الأول من عام 1957 من خلال شحن كميات من السلاح نحو الجزائر.³

إذن فقد فشلت فرنسا فشلا ذريعا في سياستها الخارجية وأصبحت لديها أزمة مالية خانقة، وحرب طاحنة في الجزائر تتطلب نفقات إضافية باهضة، بالإضافة إلى عجزها عن تحقيق نصر عسكري في الميدان، ومرتدة في إيجاد حل بديل وتفاوضي مع جبهة التحرير الوطني.⁴

¹ أحمد بشيري، المرجع السابق، ص.95

² المرجع نفسه، ص.96

³ الطاهر جيلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص.333

⁴ أحمد بشيري، المرجع السابق، ص.96

ثانيا: الضغوطات الفرنسية على تونس لمراقبة الحدود

على الرغم مما أعلنت عنه الحكومة الفرنسية في العديد من المناسبات أن خط موريس أغلق الحدود تماما بين تونس والجزائر وتم عرقلة النشاط الثوري لجيش التحرير الوطني، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، لذلك لم تتوقف السلطات الاستعمارية عن حيك مناوراتها الدنيئة بعدما تبين لها بأن العزل الحدودي بواسطة الأسلاك الشائكة لم يؤت بالنتائج المنتظرة، خاصة بعد الإخفاق السحيق لقواتها العسكرية أمام اشتداد المعارك وفداحة الخسائر التي منيت بها، وقد تزامن مع تلك الفترة أن حكومة (فيليكس غايار) كانت مهددة بالسقوط، لذلك راحت تبحث عن قضية تشغل بها المجلس الوطني الفرنسي، وعن مسؤول تلقي عليه مسؤولية الهزائم الفرنسية وذلك بتبني جملة من التدابير الوقائية والردعية نحصرها فيما يلي:¹

1- السعي لتشكيل قوة تونسية-فرنسية مشتركة لحراسة الحدود:

- اشترطت فرنسا إمضاء اتفاقية تحالف وتعاون تضبط فيها شروط خاصة بالاستقلال في يوم 20 مارس 1956 عندما قبلت الاعتراف باستقلال تونس ضمن ارتباط متبادل بين البلدين في مجالي الدبلوماسية والدفاع، لكن الحكومة التونسية رفضت التفاوض على مثل هذه المعاهدة، وأصرّت على ذلك طالما لم يتجسد الاستقلال ولم يبدأ الجلاء العسكري، وطالما لا تكون تونس سيّدة في قراراتها على غرار فرنسا، وكان من المفروض أن تُنقل مصالح الأمن التي تراقب الحدود إلى السلطات التونسية بعد سبعة أشهر من إمضاء بروتوكول الاستقلال، وذلك تطبيقا للاتفاق الممضى يوم 16 أكتوبر 1956، وصادف أن حدث في ذلك اليوم نزاع عنيف بين سرية من الجيش الفرنسي ومجموعة من المقاومين الجزائريين الذين كانوا بين بوشبكة والقصرين قرب تلابت، حيث

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 109.

سقط 14 قتيلًا و18 عشر جريحًا من الفرنسيين، واستشهد 05 من الجزائريين، وهذا ما أكدته بيان سفارة فرنسا بتونس.¹

لم تركز الدعاية الفرنسية على محاولة تعليل قوة الثورة الجزائرية بالإعانة التونسية فحسب، بل حاولت إلقاء مسؤولية الهزائم العسكرية الفرنسية في جميع نواحي الجزائر على السلطات التونسية باعتبارها مصدر الدعم المادي والمعنوي في المناطق الحدودية، لذلك اعتبرت قضية الحدود مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضية العلاقات التونسية الفرنسية، وأنه لا يمكن فصل هذه عن تلك، لذلك أعلنت في اجتماعها الوزاري يوم 22 جانفي 1958 أن اقتراح موريس شومان لتشكيل قوة تونسية فرنسية مشتركة لحراسة الحدود يستحق الدراسة، غير أن هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من قبل السلطات التونسية التي رفضته جملة وتفصيلاً، وكذّبت ما تدعيه الحكومة الفرنسية الساعية للحصول على ثقة المجلس الوطني الفرنسي للبقاء في الحكم مدة أطول، وفي هذا الصدد صرّح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى مراسل "فرانس لوبسرفاتور" برفضه لهذا العرض بقوله «...هذا شيء طبيعي خاصة بعد اعتداءات الجيش الفرنسي على السيادة التونسية في عهد الاستقلال، فضلاً عما تبعته رؤية البذلة العسكرية الفرنسية من ذكريات الاحتلال المرّ، وعهد الحماية البغيض... ثم أن السماح لوجود قوات فرنسية بتونس مهمتها حراسة الحدود معناه في نفس الوقت السماح لها بأن تعبت بسيادة الدولة التونسية، وبأن تهدد استقلالها».²

وقد لاحظ الحبيب بورقيبة انتباه العالم إلى المشكل الجزائري على أنه يمثل أخطر معضلة في شمال إفريقيا معتمداً في ذلك على تصريح وزير الخارجية الأمريكي المساعد "مستر دالون" الذي قال: «من الممكن أن يأتي الحل عن المساعي الحميدة خصوصاً وقد قبلت فرنسا تشكيل لجنة فرنسية تونسية يرأسها محايّد لمراقبة الحدود، فلماذا لا تتسع مشمولاتها إلى

¹ الهادي البكوش، المرجع السابق، ص. 09

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 109

النظر في نفس المشكل الجزائري وتبحث له عن حل، وبذلك تحل جميع المشاكل المتفرعة عنها»¹.

فضحت قيادة الثورة الجزائرية خطورة ما تسعى إلى تحقيقه الحكومة الفرنسية، التي تحاول إرجاع قوتها العسكرية إلى تونس بعنوان "حراسة الحدود الجزائرية"، وأن هذا الإجراء سيسفر عمليا عن وضع قوات فرنسية ضخمة وعتاد فرنسي هائل على طول الحدود، وسيترتب عليه أيضا رجوع القوات الفرنسية من جديد إلى الأراضي التونسية لتمكين السلطات الفرنسية من أن تكون لهم قوة حرب إضافية في التراب التونسي، وذلك لاستكمال عمل الوحدات الفرنسية الموجودة بالجزائر، ومن ناحية أخرى تريد فرنسا بعد أن فشلت محاولاتها لعزل الجزائر سياسيا عن بقية الشمال الإفريقي أن تعزلها استراتيجيا بهذه الوسائل العسكرية.²

وزيادة على الاقتراح المذكور أعلاه، طرحت سلطات الاحتلال الفرنسي اقتراحا آخر يرمي إلى إيفاد قوة أممية تقوم على حراسة الحدود، إمّا عن طريق تأليف وحدات تونسية فرنسية، وهي الطريقة التي اقترحها النائب الفرنسي موريس شومان، أو عن طريق وضع قوات دولية، كالقوات التي تحرس الحدود العربية الإسرائيلية، ثم جاء العدوان الجوي على ساقية سيدي يوسف لتبعث من جديد هذه المشكلة، وحسب الأنباء المتداولة فقد أبدى الأمريكان حرصا على تكليف ملاحظين من دول الحلف الأطلسي، أو من الأمم المتحدة بمراقبة الحدود التونسية الجزائرية.³

وقد صرح السيد المنجي سليم سفير تونس بالولايات المتحدة الأمريكية، في اجتماع الكتلة الإفريقية الآسيوية التي قدّمت مذكرة للأمم المتحدة بخصوص الجزائر قائلا: "يجب

¹ محمد شطبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص. 106.

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 109.

³ جريدة الجهاد، عدد 18، 15 فيفري، 1958، ص. 02.

إعطاء العناية للقضية الجزائرية، وبذل شتى المساعي لحمل الأمم المتحدة على الالتفات إليها من جديد لخطورة الحالة التي آلت إليها في المدة الأخيرة.¹

عارضت قيادة الثورة الجزائرية بشدة استعمال القوات الأممية والبوليس الدولي في حراسة الحدود التونسية الجزائرية لأنه يناقض ما تقتضيه طبيعة القوات الأممية نفسها التي لا يمكن إلا أن تسهر على السلم، وأن تراقب تنفيذ توصيات الأمم ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، ولهذا ترى جبهة التحرير الوطني أن هيئة الأمم المتحدة والتي وافقت على توصيات ترمي إلى إنهاء الحرب، والتي سجّلت عرض الوساطة التونسية المغربية، ولا يمكن أن تضع سلطاتها وقواتها في خدمة السلم في الجزائر، ثم إن وضع قوات أممية من أجل حراسة الحدود معناه أن هيئة الأمم قد غفلت عن أصل الداء وهو حرب الجزائر، وأرادت أن تعالج نتيجة من نتائجه الحتمية، وذكرت أيضا أن البوليس الأممي الذي من مهمته السير على القيم الأممية، لا يمكن أن يتحول إلى فرع عن مصالح "لاكوست" الجمركية، ولا يمكن أن يخدم قضية الحرب الفرنسية بالجزائر.²

2- قطع الإعانات المادية عن تونس:

اتجهت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، بعد أن استنفذت كل محاولاتها لوقف الدعم التونسي للثورة الجزائرية، خاصة بعدما أبرمت اتفاقات دعم رسمية بين تونس وجبهة التحرير الوطني في أبريل 1957، وبعد شهرين من ذلك علقت فرنسا برنامج المعونة الاقتصادية لتونس، واتجهت الإستراتيجية العسكرية الفرنسية بعد أن استنفذت كل محاولاتها لوقف الدعم التونسي للثورة الجزائرية لتنفيذ تهديداتها التي تعددت وتنوعت بتنوع الإجراءات الردعية، فبعد الاعتداءات المتكررة على الأهالي التونسيين والجزائريين القاطنين بالمناطق الحدودية، وملاحقة الثوار الجزائريين والاعتداء عليهم في أراضيها، زيادة على

¹ محمد شطبي، المرجع السابق، ص. 108.

² سامية خامس، المرجع السابق، ص. 109.

المطالبة بإقامة منطقة حدودية محايدة تحت مراقبة القوات الأممية، باشرت في لغة التهديد بقطع الإعانات الفرنسية المادية على تونس، إذ شدّد رئيس الحكومة الفرنسي لهجته أمام المجلس الوطني الفرنسي مهددا ومتوعدا تونس بالتصريح الآتي: «ستستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس للجزائريين، يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرّض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر ويعرّض للخطر أيضا إمكانية خروج بلاده من صعوباتها الحالية...»¹ حيث أقدمت السلطات الفرنسية على تنفيذ تهديداتها، كما هددت بإلغاء المساعدات المالية لتونس سنة 1958 فيما يخص القرض المالي ذا الأثني عشر مليارا من الفرنكات، كإجراء عقابي على موقف تونس العدائي نحو فرنسا بسبب مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين، وقدّم السفير الفرنسي بتونس جورج غورس تبريرات بشأن قرار بلاده لوقف منح القرض لتونس، كما قام الفرنسيون بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى فرنسا في عملية تهريب واسعة النطاق، الأمر الذي نجم عنه التهديد بإلحاق أضرار جسيمة ومعتبرة بالاقتصاد التونسي،² وواصلت باريس ضغطها فأوقفت التعاون المالي وعلّقت المفاوضات التي بدأت بعد أشهر كثيرة من الحادثات لتسوية السائل التونسية الفرنسية المتنازع عنها،³ كما أقدمت الحكومة الفرنسية على التخفيض من قيمة الفرنك في مناسبتين، أولاهما كانت في أوت 1958 والثانية في ديسمبر 1958 دون أن تكلف نفسها عناء إعلام السلطات التونسية رغم انتماء العملة المتداولة في تونس للفرنك.⁴

3- التهديد بإعادة احتلال تونس:

لم ترض قيادة الجيش الفرنسي بالهجمات المختلفة والمضايقات المتواصلة والاعتقالات والطيران الاستطلاعي الاستفزازي الذي يقوم به داخل الأراضي التونسية، فهي تريد أن

¹ المجاهد، عدد 18، المصدر السابق، ص.02

² سامية خامس، المرجع السابق، ص.110

³ الهادي بكوش، المرجع السابق، ص.34

⁴ سامية خامس، المرجع السابق، ص.110

تكون أيديها حرة طليقة، ولو أدى بها ذلك إلى إعادة النظر في موضوع السيادة التونسية واحتلال البلد من جديد،¹ وفي هذا السياق أدلى الجنرال "ماسو" بجديث صحفي لجريدة لاستانبا الإيطالية في عددها الصادر يوم 17 ماي 1958، أكد فيه ضرورة إعادة احتلال شمال إفريقيا، أي تونس والمغرب قائلًا "لو لم يتخل بعض الرعايا الفرنسيين عن تونس والمغرب لما وصلنا إلى هذا الحد، فوحدة إفريقيا الشمالية الفرنسية ضرورية لإنقاذ الجزائر."²

صعدت السلطات الفرنسية من تهديداتها وأعربت عن نيتها لإعادة غزو تونس واجتياحها من جديد في حالة إصرارها واستمرارها في تقديم الإعانات للثورة الجزائرية، وذلك من خلال مخطط وضعه الجنرال سالان في سبتمبر 1958 بافتعال حوادث خطيرة بتونس تستوجب التدخل العاجل للقوات الفرنسية البرية والجوية والبحرية، حيث تقوم القوات الجوية بغارة على تونس العاصمة، بينما تقوم القوات البرية من خلال الكتيبة الحادية عشر بالزحف البري من سوق الأربعاء على تونس، وتدعم العملية بإنزال بحري على سوسة، كما أعرب سالان أيضا في تصريح له لجريدة "لكسبرس" الفرنسية «بأن الحل الوحيد للقضية الجزائرية يكمن في اعتقال بورقيبة واحتلال تونس من جديد» غير أن الوضع الدولي والخلافات بين السلطة المدنية والعسكرية جمحت المشروع.³

في 15 مارس 1958 ذكرت صحيفة المجاهد أن بيجار يعد خطة اكتساح تونس انطلاقا من الحدود التونسية في 48 ساعة،⁴ وفي هذا الإطار صرح الجنرال بلان بجديث لصحيفة الاكسبريس l'express الفرنسية أنه تحاور مع أربع دبلوماسيين أجانب معتمدين بفرنسا حول القضية الجزائرية والحلول الممكنة لها، وأنه يرى أن الحل الوحيد، هو إدخال بورقيبة السجن، واحتلال تونس من جديد.⁵

¹ الهادي بكوش، المرجع السابق، ص. 17.

² حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص. 270.

³ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 110.

⁴ جريدة المجاهد، ع 20، المصدر السابق، ص. 01.

⁵ حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص 267-268.

تواصلت ضغوطات المغالين من قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر في إعداد مخطط آخر لإعادة احتلال البلاد التونسية، واتضح ذلك جليا من خلال خطة "المشذب والمعول" الذي كان مقررا تنفيذها في 25 ماي 1958 والتي أُحبطت في آخر لحظة، وقد حذر السفير الفرنسي من العواقب الوخيمة لخيار القوة، لأنه لا يضمن -حسب تقديره- تغييرا في السياسة التونسية إزاء فرنسا، فبورقية حسب رأيه هو الأقرب إلى فرنسا بحكم ثقافته الفرنسية، وبإمكانه أن يلعب دورا محوريا في جعل المغرب العربي مقطوعا نسبيا عن المشرق العربي بحكم ارتباطه الوثيق بالثقافة الغربية، ولم يكن هذا المخطط الوحيد الذي كان يستهدف إعادة احتلال تونس من جديد، إذ تم إعداد مخطط ثان سنة 1959 اعتمادا على المخطط الأول أطلق عليه اسم "عملية المشاط" تعتمد على عنصر المباغته وتجنب إلحاق الأضرار بالسكان المدنيين وعناصر الجيش التونسي، وكان الهدف من هذه العملية تحطيم قواعد جيش التحرير الوطني المتمركزة خاصة بغار الدماء، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت تطبيقها لأن الأجواء السياسية غير مناسبة، والظرف الدولي لا يسمح بذلك خاصة بعد تطور الموقف الأمريكي تجاه القضية الجزائرية.¹

واصلت القوات الفرنسية الموجودة بالجزائر إعداد مشروع احتلال تونس، حيث أعدت هيئة أركان الجيوش الفرنسية بقسنطينة في جانفي 1962 مشروع خطة عسكرية تستهدف كل من غار الدماء والقصرين يتم بموجبها القضاء على جيش التحرير الوطني وإعادة احتلال تونس، لكن تم رفضه لأن الحكومة الفرنسية حسمت أمر استقلال الجزائر.²

4- قصف ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958

كانت ساقية سيدي يوسف تشكل أهمية كبيرة للجزائريين والتونسيين معا، بحكم قربها من الحدود الجزائرية الشرقية واستقرار الكثير من اللاجئين الجزائريين فيها ضيوفا عند

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 110.

² حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص. 273.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

إخوانهم التونسيين، ونظرا لموقعها الاستراتيجي هذا كانت تستقبل جرحى الثورة التحريرية الجزائرية، حيث تقدم لهم الإسعافات الأولية قبل انتقالهم إلى المستشفيات التونسية في مختلف المدن، وكان الاستعمار الفرنسي يتابع تحركات الجزائريين والتونسيين على الحدود مدركا أهمية هذه المواقع الإستراتيجية ومدى أهمية هذه الثورة، وهو الأمر الذي أدى بوزير الدفاع الفرنسي أندري موريس إلى اتخاذ قرار في 01 سبتمبر 1957 ليأمر قواته العسكرية باجتياز الحدود التونسية في إطار ما أطلق عليه إذن حق المتابعة، وبناء على تلك الأوامر تعرضت قرية عين دراهم يوم 26 سبتمبر 1957 إلى اعتداء فرنسي، والذي تم فيه حسب بعض الجرائد اختطاف أربعة مواطنين تونسيين وقتل آخر، ثم وقع اعتداء آخر في ناحية قرية فريانة وجرح خمسة مواطنين تونسيين وكان من بينهم طفل.¹

تميزت سنة 1958 بوقوع أحداث بالغة الأهمية، ففي شهر جانفي قامت البحرية الفرنسية بتفتيش باخرة بضائع يوغسلافية، عُثر على متنها كمية من الأسلحة موجهة لجهة التحرير الوطني تمثلت في : 15 مدفع هاون من عيار 81، 40 قاذفة صواريخ مضادة للدبابات، 200 رشاش، 1500 مسدس رشاش، 4000 بندقية حربية، وبالرغم من المراقبة الصارمة إلا أنه كانت كميات كبيرة من الأسلحة تصل إلى الجزائريين، حيث أضحت قوات جيش التحرير الوطني مزودة بأنواع من الأسلحة الثقيلة، وفي نفس الشهر من سنة 1958 شنت قوات جبهة التحرير الوطني المرابطة في ساقية سيدي يوسف التونسية غير بعيدة عن سوق أهراس هجوما على سرية مشاة تتكون من مجنّدين فرنسيين الذين كانوا يؤدون واجب الخدمة العسكرية قتل منهم 14 عسكريا وتم أسر 04 آخرين واقتيدوا إلى الأراضي التونسية، فكانت الحكومة الفرنسية تلاحق قوات جبهة التحرير الوطني فوق الأراضي التونسية،² وقد سبقت هذه الحادثة قصف للطيران الفرنسي لمنطقة عين دراهم على الحدود التونسية الجزائرية، وقصف مواقع أخرى على الأراضي التونسية قرب الساقية، بحجة تعرض وحداتها

¹ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص. 351-352

² دومينيك فارال، المصدر السابق، ص. 202

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

في المنطقة الحدودية لسلسلة من الحوادث قامت بها عناصر من جيش التحرير الوطني، فمنحت حكومة فليكس غيار للجيش الفرنسي حق متابعة الثوار الجزائريين خارج الحدود.¹ بعد 28 يوم من أسر الجنود الفرنسيين وعجز المسؤولين الفرنسيين والتونسيين عن تحريرهم، قام الطيران الفرنسي في 08 فيفري 1958 بقصف وحشي لقرية ساقية سيدي يوسف،² حيث كان هذا اليوم يصادف يوم لسوق كان يقام في تلك المنطقة،³ والقصف كان في ساعة الذروة، لذلك كان عدد الضحايا كبيرا سواء في أوساط الجزائريين أو في أوساط التونسيين قدر بمئات القتلى، فكانت مجزرة مروعة بحق.⁴

قامت الطائرات الحربية الفرنسية يوم 08 فيفري 1958 بقصف قرية ساقية سيدي يوسف بالقنابل بدعوى تدمير قواعد الثوار الجزائريين المتواجدين بهذه القرية،⁵ ففي حدود الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق، أقدمت طائرة استكشافية من نوع MD وإحدى عشرة طائرة مقنبلة من نوع B.26 وست طائرات من نوع corsaire وثماني طائرات من نوع ميسترال (Mistral) من اختراق المجال الجوي التونسي، وهاجمت طوال ساعة وعشرين دقيقة قرية سيدي يوسف التونسية والمنجم المحاذي لها، مخلّفة تحت الأنقاض 130 قتيلا و400 جريح حسب بيان سفارة فرنسا بتونس يوم 26 فيفري 1958، وكان من بين هؤلاء نساء وأطفال، كما أصيبت 03 سيارات شحن تابعة للصليب الأحمر الدولي كانت بصدد توزيع المواد الغذائية والملابس على السكان والملاجئين الجزائريين، إلى جانب تهديم جزء كبير من بنايات القرية، منها 130 مسكنا و85 متجرا ومدرستان، إلى جانب تهديم بنايات مدنية أخرى.⁶

¹ إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956 1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص. 188-189

² الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 191

³ عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000، ص. 189

⁴ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 191

⁵ نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، دس، ص. 187

⁶ سامية خامس، المرجع السابق، ص. 107

اعترف الجنرال "راوول سالان" بحقيقة هذا الهجوم العدواني، وعدد الخسائر التي ألحقت بجيش التحرير الوطني في أول برقية بعث بها إلى وزير الدفاع الفرنسي جاء فيها «لقد هاجمت ثلاث مجموعات تتألف كل واحدة منها من طائرتين من نوع corsaire مواقع العدو الثلاثة الخاصة بالدفاع الجوي، وإن الأهداف التي قصفت بالقنابل ذات 250 كلغ، قد هدمت بنسبة 80%، كما أن المواقع الأربعة لمنجم الرصاص القديم بالساقية معسكر جيش التحرير الوطني والتي هاجمتها إحدى عشرة طائرة من نوع B.26 وثمانى طائرات من نوع Mistral قد هدمت بنسبة 50% والصور المنتقطة جوا التي ستصلكم هذا المساء توضح جليا الأهداف العسكرية التي تم قصفها" وأوضح أيضا بأنه "محق في القرار الذي اتخذته بخصوص القصف الجوي لأنه في حالة الدفاع المشروع...»¹.

أصدرت قيادة الجيش الفرنسي بلاغا تقول فيه أن الطائرات الفرنسية دمّرت مراكز الثوار الجزائريين على بعد كيلومتر ونصف عن قرية ساقية سيدي يوسف وأنها دمرتها بنسبة 50%، فأسرع الصحفيون إلى عين المكان ووجدوا ما أذهلهم، قرية دمّرت بأكملها ودُفن أهلها ومن قصد سوقها الأسبوعي تحت الأنقاض، كما هُدمت مدرسة القرية وتناثرت فوق أنقاضها أشلاء الأطفال وأدواتهم المدرسية، ولم يوجد أي أثر لأي مركز لجيش التحرير أو جنوده أو سلاحه، وتأكد حينها العالم من كذب البلاغات الفرنسية.²

نتج عن قصف ساقية سيدي يوسف تدمير المدينة تدميرا شبه كامل حيث سقط أثناء هذا الهجوم عدد كبير من المدنيين الجزائريين والتونسيين، فكانت الجزرة في حق المدنيين الأبرياء فاختلطت دماء الجزائريين بدماء التونسيين،³ حيث أسفر هذا الهجوم عن سقوط عشرات الشهداء من التونسيين والجزائريين وعن تدمير ثلثي القرية.⁴

¹ سامية خامس، المرجع السابق، ص.106

² الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.191

³ براكيتية الشريف، مذكرات مجاهد، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص.107

⁴ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.91

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

وبهذا تكاثرت الاعتداءات الفرنسية على القرى التونسية الحدودية، وازدادت لحة الشعبين والحكومتين، فأعلنت الحكومة التونسية حالة الطوارئ واستنكر الاعتداء الفرنسي على دولة مستقلة ذات سيادة، حيث أن الاعتداءات استمرت وألحقت ضررا بالشعبين التونسي واللاجئين الجزائريين، وهو ما أدى بجيش التحرير الوطني الجزائري إلى التحرك بعد تأثره بالضربة التي وجهتها فرنسا إلى ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958، وبعد ترسيم الخطط العسكرية شنّ جيش التحرير الوطني هجوما عاما على القوات الفرنسية المتمركزة في القطر الجزائري قرب الحدود الجزائرية التونسية تكبد فيها الفرنسيون خسائر كبيرة.¹

ونتيجة لاشتداد هجمات جيش التحرير ضد العدو وتصاعد العمليات العسكرية في القاعدة الشرقية وعلى طول الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، لجأت السلطات الاستعمارية وكعادتها دائما إلى الانتقام من المدنيين العزل.²

كانت ساقية سيدي يوسف إحدى الفصول الحاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية التونسية، حيث كان الهدف من تلك الاعتداءات هو إرهاب التونسيين والمغربيين المتضامنين مع الجزائر، وتمهيدا لإقامة الأسلاك الشائكة بتجهيز سكان الحدود، هذا التجهيز القسري كان محل تنديد وإدانة شعبية ورسمية، في حين اعتبره قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر الحل الناجع لمنع تسرب المساعدات التونسية والمغربية، ومحاصرة الثوار وكان هذا القصف حدثا مهولا حيث دمرت القرية التونسية الآمنة، وقد أبرزت الحادثة مدى ترابط القضايا المغاربية، وأكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا.³

لقد كانت مناورات فرنسا تهدف لإفساد العلاقات بين تونس والمغرب من ناحية، وبين الجزائر وتونس من ناحية أخرى، وقد كانت تأمل وتخطط لذلك لكن كل جهودها

¹ يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص. 352-353

² عمار قليل، المصدر السابق، ص. 79

³ عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، دس، ص. 389-390

تبخرت، ودليل ذلك اعتراف الفرنسيين أنفسهم بفشلهم في هذا الميدان، فقد كتب الصحفي الفرنسي "فليب هورمان" الذي كان أحد الأصوات التي استخدمت في حادثة الساقية، حيث يقول هذا الأخير في جريدة "لوموند": «لقد ساهمت حادثة الساقية مثل الحوادث السابقة في تقوية التضامن المغربي، وقد أصبح التفاهم بين تونس والرباط واضحا، وعلى الذين كانوا يلعبون ورقة الخلاف بين تونس والمغرب أن ينتبهوا أن أعمال هذه الحوادث تجعل جهودهم تتبخر في الهواء».¹

شكل انتصار جيش التحرير الوطني في معركة جبل "واسطة" ضربة قوية للجيش الفرنسي الذي حاول تبرير هذه الهزيمة المذلة التي قتل فيها العديد من العساكر ووقع بعضهم في الأسر، باتهام الحرس الوطني التونسي بمساندة جيش التحرير في هذه المعركة، وهو ما لم يحدث تماما، بل استغل كذريعة لقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية معتبرا بأنها مركز لجيش التحرير في الأراضي التونسية، غير أن زيارة العديد من الوفود الدبلوماسية والإعلامية فضح كذب الادعاءات الفرنسية ومدى وحشية هذه القوات التي استهدفت المدنيين العزل.²

تعددت تصريحات المسؤولين الفرنسيين لتبرير العدوان حيث قال روبير لاکوست الوزير المقيم بالجزائر "بأنه كان قد تبين منذ يومين أن المسألة الدفاعية بالجزائر ما زالت تحت بساط النظر، وأن الفرنسيين يخضعون إلى معركة الحدود، هذه المعركة تشن ضد تسرب بعض العناصر المسلحة الخارجية إلى الجزائر، وأن الثوار الجزائريين القادمين من تونس، يبدلون الآن جهودا مضاعفة لمحاولة الدخول إلى الجزائر حاملين معهم أحدث الأسلحة".³

كسبت القضية الجزائرية تعاطف الرأي العام الدولي، في الوقت الذي توالى الهزائم الدبلوماسية الفرنسية على عدة مستويات، وتدخلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف حدة الأزمة بين تونس وفرنسا، كما سعى الصليب الأحمر الدولي إلى

¹ جريدة المجاهد، ط خ، ج 01، 15 فيفري 1958، ص 662.

² الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 187.

³ حسن حبيب لولب، المرجع السابق، ص 217-218.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

التوسط لإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين لدى جيش التحرير الوطني، وهو ما وضع الجيش الفرنسي برمته في موقف ضعف وجعل الفرنسيين يعترفون ضميا بجهة التحرير كمثل وحيد للشعب الجزائري، كما اضطروا إلى إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام في حق المجاهدين الأسرى الذين يقعون بين أيديهم.¹

هذا الاعتداء أثار موجة سخط ضد فرنسا من قبل دول عديدة وكذلك الرأي العام العالمي نظرا لما خلفه هذا القصف من ضحايا، ونظرا للموقف الذي وضعت فيه السلطات الفرنسية سارعت لإيجاد حل أمام الجمعية الوطنية يوم 11 فيفري 1958 بتأكيدا أن القصف كان عملا معزولا قام به الجيش الفرنسي في الجزائر دون أن يكون هناك تخطيط مسبق وهي غير مسؤولة عن الحدث.²

وكان من انعكاسات هذا الاعتداء، تدويل القضية الجزائرية وخلق تضامن مغربي معادي لفرنسا وللمعسكر الغربي في إطار الحلف الأطلسي، وكان التدخل الأمريكي البريطاني في الخلاف التونسي-الفرنسي بداية تصدّع هزّت الجمهورية الرابعة إلى أن انهارت بتدخل عسكري بمساعدة من معمرى الجزائر، وتنفيذهم لتمرد 13 ماي 1958 الذي جاء بديغول³ للسلطة.⁴

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 187.

² إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956 1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 188-189.

³ 1890 1970، قائد عسكري ورجل دولة فرنسي، تربى في جو ثقافي متدين، تلقى تعليمه في مدرسة يسوعية، التحق عام 1908 بكلية سنسير العسكرية وتخرج منها سنة 1913 برتبة ملازم ثان، مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة، وأبرز قادة فرنسا في القرن العشرين لعب دورا حاسما في إنقاذ بلاده مرتين، الأولى إثر هزيمته العسكرية في بداية ح ع 2 والثانية عند تدهور أحوال الجمهورية الرابعة تحت تأثير الحرب الفيتنامية الفرنسية (1940 1945) والثورة الجزائرية (1954 1962)، أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية، وبعد مسيرة طويلة سواء في السلك العسكري أو السياسي وافته المنية عام 1970. أنظر: الموسوعة العسكرية، ط 03، ج 02، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، د س، ص. 675-676.

⁴ مقلاتي عبد الله، نجود طافر، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج 2، وزارة الثقافة، الجزائر، د س، ص. 390.

المبحث الثالث: مدى تأثير الإستراتيجية الفرنسية على الثورة

أثرت السياسة الفرنسية التي اتبعتها لتطويق الثورة الجزائرية على الثورة بالداخل بسبب الحواجز الشائكة والمناطق المحرمة، ونجحت في مراقبة الحدود ومحاربة شبكات التسليح، فتناقصت وتيرة دخول الأسلحة للثوار بالمناطق الداخلية مما أدى إلى ظهور مشكلة الندرة في الذخيرة، كما ساهم الأسلاك الشائكة في منع تسرب الثوار إلى الداخل مما نجم عنه تشكيل جيش مرابط على الحدود، ولم يسلم سكان المناطق الحدودية المطرودين من المناطق المحرمة من هذه السياسة، حيث تم تجميعهم في محتشدات ومنعهم من الاحتكاك ومساندته لجيش التحرير الوطني، وأرغم جيش التحرير خوض معارك ضد المراكز الفرنسية المتواجدة على الحدود عرفت بمعارك العبور والحدود لفك الخناق على الثورة، وهذا ما سيتم الحديث عنه في هذا المبحث.

أولاً: الندرة في الذخيرة والتموين

خلال الثلاثي الثالث من سنة 1958 أصبحت عمليات التسليح بالداخل شبه منعدمة، وكان السبب الرئيسي لذلك هو اختلال التوازن بين الوحدات الخارجية والداخلية التي كان يتم تموينها تدريجياً، وأصبح قادة الثوار يطلبون الذخيرة بإلحاح، وكانت الولاية الأولى على أمل دائم بالدعم من تونس عبر التسللات جنوب نقرين، ففي 04 فيفري 1959 كانت إمكانية الناحية الرابعة من المنطقة السادسة للولاية الأولى تملك حوالي 100 خرطوشة لكل سلاح F.G، وفي يوم 23 فيفري 1959 طلبت الولاية الأولى من قائد E.M الشرق ذخيرة متمثلة في عدد من الخراطيش من أنواع مختلفة وقنابل مورطي 60 مم، حيث أنها تتوفر على الأسلحة لكن دون ذخيرة.¹

عند مغادرة الحاج لخضر للولاية الأولى متجها نحو تونس في مارس 1958، كانت الوضعية قد بدأت في التردّي في عموم إقليم الولاية، حيث تميزت بصعوبات في التموين

¹ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

بالمؤونة واللباس ونقص السلاح والذخيرة، وكذلك صعوبات في الاتصال بين المناطق، وتزامن ذلك مع انطلاق العمليات العسكرية الاستعمارية الكبرى.¹

حتى منتصف عام 1958 قام جيش التحرير باستيراد كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من المغرب وتونس، غير أنه بعد صيف عام 1958 انخفض عدد الأسلحة المتاحة لجيش التحرير داخل الجزائر بشكل كبير، وكذلك كمية الذخائر التي تتسرب عبر الأسلاك الشائكة، ومع بداية عام 1959 أصبح وضع الذخائر داخل الجزائر صعبا للغاية، وكانت الواردات من تونس والمغرب منخفضة، وأجبرت قوات جيش التحرير في الجزائر على تخزين الأسلحة الآلية وتقليل عدد وحجم الوحدات، وكذا حصر العمليات القتالية، حيث تشير وثائق تم الاستيلاء عليها من طرف القوات الفرنسية خلال الربع الأول لعام 1959 تراجع كمية الذخائر التي تصل إلى المتمردين (المجاهدين) داخل الجزائر.²

زاد دخول السلاح إلى الأراضي الجزائرية أثناء إنشاء خط موريس، لكن بعد الانتهاء من إنشاء الأسلاك الشائكة أصبح السلاح يدخل بشكل قليل رغم وفرة على الحدود، فمنذ سنة 1958 إلى غاية سنة 1962 أصبح لدى جيش التحرير الوطني بالحدود أسلحة حديثة وثقيلة مثل المدفعية 120 و82 و6/12 المضادة للطيران و rbg إلى غاية الاستقلال، وحتى أثناء المفاوضات كانت المعارك الحدودية قائمة وبشدة، وكانت إستراتيجية المجاهدين في عملية دخول الأسلحة تخضع إلى الحماية من طرف المجاهدين.³

في جويلية 1958 قرع مسؤول التسليح العقيد أوعمران جرس الإنذار قائلا: «إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد أفرادهِ وتسليحهِ يتعرض حاليا لخسائر كبرى، فأكثر من 6.000 مجاهدا سقطوا في شهرين في منطقة دوفيفيه (بوشقوف) وحدها، إذ زاد العدو من وسائله وإمكاناته وكيف تكتيكه حسب خطط

¹ مذكرات مصطفى مراردة، المرجع السابق، ص.112-113

² Charles R. Shrader, op.cit, p.182

³ شهادة قسطل الحساوي، المصدر السابق.

الجنرال بيجار، وإذا كنا استطعنا في العام المنصرم أن ندخل مقدارا ضخما من الأسلحة، فإن تجديد التسليح والتموين بالذخيرة أصبحا بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود».¹

في 09 سبتمبر 1958 صرح قائد الولاية الأولى في تقرير موجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أنها تعرضت لخسائر متمثلة في جريحين وإثنان من المعتقلين خلال اشتباك مع قوات الجيش الفرنسي بسبب ندرة الذخيرة، وفي 25 سبتمبر 1958 استشهد مجموعة من الضباط منهم بن سديرة ومحمد الطاهر التابعين للناحية الثالثة المنطقة الأولى ومسؤول العتاد للمنطقة الأولى خلال معركة ميؤوس منها بسبب ندرة الذخيرة حيث أثر ذلك على نفسية المقاتلين.² في 06 أوت 1958 طالبت المناطق الداخلية للولاية الأولى بالذخيرة (قنابل مورطي 81 و82 و45)، وبتاريخ 20 أوت 1958 أصدرت أوامر للمجاهدين إلى اقتصاد الذخيرة، ويبدو أن الثوار تلقوا أوامر بعدم إطلاق الرصاص على قوات الجيش الفرنسي إلا في حالة الضرورة، وهذا الأمر جاء من أجل الاقتصاد وتوفير الذخيرة.³

بذلك يمكن أن نقول أن الوضع قد تغير بالنسبة لتموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة فإذا كانت قوافل التسليح تتحرك بنوع من الحرية قبل عام 1958 فإن حركة القوافل أصبحت شبه مشلولة بعدها نتيجة السياسة الفرنسية السابقة الذكر، ونتيجة الصعوبات التي واجهت قوافل التسليح من مناطق محركة وحقول الألغام لجأ جيش التحرير من جديد إلى الاعتماد على الإمكانيات المحلية عن طريق إعادة استعمال بنادق الصيد بالنسبة للفدائيين والمسبلين، وإعادة تشكيل وحدات صيانة السلاح وإصلاحه، وصنع القنابل المحلية، وكذلك الألغام المضادة لآليات العدو، وتكثيف الكمائن للحصول على السلاح من العدو

¹ محمد حربي، المصدر السابق، ص.179

² Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

³ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الفرنسي، وتشجيع عمليات الفرار من الجيش الفرنسي للحصول على أسلحة الفارين، أما بالنسبة لجيش الحدود فقد كان جيد نظرا للمواقع الإستراتيجية التي كان يتواجد فيها.¹ في هذا الإطار يذكر المجاهد بلغيث مسعود أنه تم نصب كمين بمنطقة طاقة التي تقع بين الحويجبات وبوشبكة في خريف 1958 بالقرب من المركز الفرنسي بوشبكة، حيث كانت عادة القوات الفرنسية أن تمر بشاحناتها للتوجه إلى الثكنة العسكرية بالمركز الحدودي قادمة من الماء الأبيض، حيث مرت قافلة عسكرية مكونة من شاحنة وسيارة جيب وسيارة نصف مجتررة، وتم ضرب عربة نصف المجتررة بسلاح البازوكا أدت إلى حرقها، وكان رامي البازوكا يدعى عبيد علي، كما كان بحوزة المجاهدين قطعتين من سلاح 24-29، أما قائد الكمين عثمان جلاي تحت قيادة محمد رايس قائد الفصيلة (من الحمامات)، حيث تم قتل وجرح مجموعة من الجنود من بينهم ضابط فرنسي، وغنم المجاهدون في هذا الكمين قطعتين من سلاح فرنسي نوع (مات 49) وجهاز لا سلكي، وتم تسليم هذه الغنائم إلى القيادة بعد ذلك،² وفي هذا السياق يذكر المجاهد الحسناوي قسطل أنه في سنة 1959 وقعت معركة بجبل سيدي خالد (مزوزية) وغنم فيها المجاهدون 18 سلاحا، ومعركة عين عناق سنة 1960 في التراب التونسي القريبة من عين الزرقاء (حوالي 05 كلم)، حيث غنم فيها المجاهدون مدفع 75.³

كان على الولايات أن تعود إلى طرائق عام 1955 التي أدت إلى نجاح جيش التحرير الوطني، إذ ينبغي استبعاد تكوين الوحدات الكبرى، وتحاشي المعركة حين يكون العدو قويا، وضربه حيث لا يتوقع الهجوم، وقد أملى هذا التكتيك صعوبة التسليح والقوات الجديدة إلى الداخل.⁴

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس - التقرير السياسي، المصدر السابق، ص.73

² مسعود بلغيث، بتاريخ 12 فيفري 2017، يحي يحي فارس، تبسة.

³ شهادة الحسناوي قسطل، المصدر السابق.

⁴ محمد حربي، المرجع السابق، ص.218

في 14 جويلية 1958 طالبت المناطق الداخلية التابعة للولاية الأولى من مسؤول التسليح بتونس توفير الذخيرة بأية طريقة كانت، واقترحت أن تتم عمليات لتوفير الذخيرة بكميات كبيرة، حيث أن الحمولات لا تستطيع المرور عبر الأسلاك على الحدود الشرقية، بسبب غياب دليل الطريق والحماية والممررين، وتشير بعض الإحصاءات الفرنسية إلى أن الولاية الأولى والثانية كانت مسلحة بنسبة 50% لأن من كلفوا بجلب الذخيرة كانوا في طريق العودة،¹ واستمر النقص ملازما للجيش في الداخل لعدة أسباب منها صعوبة نقل هذه الأسلحة إلى الولايات في الداخل، والتوزيع غير العادل الذي ظلت تشكو منه بعض الولايات، وقد بلغ التذمر بقيادة الولايات في الداخل أن اتخذوا قرارات حازمة كانت بمثابة إنذار للقيادات في الخارج.²

في 29 جويلية 1958 صرّح قادة ولايات الشرق الجزائري عدة مرات بمخاوفهم حول حركة العتاد التونسي الذي يؤثر بصورة كبيرة على نشاطهم، وهذا بهدف إنشاء توازن وتنسيق النشاطات، فإن لجنة العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني (C.O.M) قامت بوضع عدد من قوانين العمل للتأقلم مع الاستهلاك الراشد للذخيرة والتي تستمد مبادئها من حرب العصابات.³

في 19 جانفي 1959 قامت الولاية الأولى ببناء استعجالي لقائد لمسؤول التسليح بالشرق طلبا للذخيرة، حيث أنه لم تصل أية حمولة منذ أفريل وماي 1958، وأن الذخيرة المرسلة من طرف نواورة تم توجيهها إلى المنطقة الثالثة التابعة للولاية السادسة لصالح حواس الذي يرفض إقراضها، وإن الندرة في الذخيرة تشكل عائقا أمام نشاط الولاية حيث أن الرشاشات تم تخزينها.⁴

¹ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

² مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 357.

³ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

⁴ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

تفيد التقارير الفرنسية أنه في 20 أبريل 1959 سُجِّل نقص في الذخيرة، وأنه يتوجب توفيرها لأن الوضع في الولاية الأولى كارثي، وفي 10 سبتمبر 1959 أصبحت ظروف المقاتلين في الولاية الأولى سيئة منذ عملية الشرارة بسبب ندرة الذخيرة، والعديد من الأسلحة تم دفنها.¹

إن الوضع الملاحظ من الكتيبة التابعة للولاية الثالثة الموجودة حاليا بالولاية الأولى في 12 و13 سبتمبر 1959، يعاني من ندرة في الذخيرة، وأن الثوار لم يستطيعوا مواكبة هذا الوضع مما أثر ذلك على معنوياتهم.²

بين 31 أكتوبر و01 نوفمبر 1959 توجّه قائدا المنطقة الثانية والسادسة للولاية الأولى بتقرير حول الحالة النفسية للمجاهدين في هاتين المنطقتين في أشهر ماي وجوان 1959 موجهها إلى قائد الولاية الأولى، حيث يبين هذا التقرير أن العديد من الثوار يقاتلون دون سلاح وأن الندرة في الذخيرة بدأت تتضح ملامحها، وأن الثوار يقاتلون بشجاعة ومستعدين للقتال، لكن بسبب مشكل اقتصاد الذخيرة فإن الاشتباكات بدأت تنقص شيئا فشيئا.³

أشار تقرير اللجنة المحلية للناحية الرابعة من المنطقة الخامسة من الولاية الأولى (شمال تبسة) في 02 نوفمبر 1959 إلى لجنة المنطقة ذكر فيه: "...العديد من الأغراض تنقصنا...منها: احتياط ذخيرة وأدوية، لكل سلاح 60 خرطوشة، وينقصنا خراطيش لأسلحة 303 موزر، P.M وليست لدينا أية قنبلة يدوية".⁴

انقطعت قوافل التسليح تماما سنة 1960 تقريبا ، واضطر الجيش في الداخل إلى الاقتصاد في الذخيرة بالخصوص، وإلى تحبئة السلاح الثقيل بعد أن قلت مؤنته، وكل ذلك كان نتيجة لفعالية خطي (موريس وشال)، أما على الحدود خارج الجزائر فلم تكن هناك

¹ Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

مشكلة في السلاح والذخيرة، وكانت القاعدة المتبعة في الخارج تخزين أكثر ما يمكن تخزينه
مما يكف لأشهر وربما لسنة.¹

أهمى ضباط المخابرات الفرنسية دراسة كميات الأسلحة والذخائر التي يحتاجها جيش
التحرير من قواعده الخارجية في مارس 1960، وذلك من أجل تجنب اختناق المجاهدين
بالداخل (أي الحفاظ على الوضع الراهن)، وتسليح جميع أفرادها في الجزائر بأسلحة
عسكرية، أو الحفاظ على قواتها داخل الجزائر مع جميع الأفراد الذين تم تسليحهم بشكل
كامل، وتهدف هذه الدراسة إلى أن جيش التحرير يضم 20.000 جندي من القوات
المقاتلة داخل الجزائر، منها 9.000 مسلحون بالكامل بأسلحة عسكرية، بالإضافة إلى
11.000 مسلحين جزئياً. بمزيج من الأسلحة العسكرية وأسلحة صيد، بالإضافة إلى 8.000
جندياً غير مسلحين، إلا أن الخسائر في الأسلحة قدّرت بـ 400 قطعة سلاح شهرياً
(استناداً إلى حقيقة أن الانخفاض في التسليح في صفوف المتمردين (المجاهدين) بلغ 350-
400 قطعة سلاح شهرياً خلال عام 1959).²

إن 01% من أسلحة جيش التحرير الوطني تتطلب استبدال كل شهر بسبب
الأضرار إضافة إلى عوامل أخرى، وأن استهلاك الذخيرة الشهرية لجيش التحرير سوف
يكون 200 طلقة لكل بندقية رشاشة أو بندقية آلية، و50 طلقة لكل مدفع رشاش، و10
طلقات لكل بندقية، وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل الحفاظ على الوضع الراهن فإن
جيش التحرير الوطني يحتاج إلى تموين قواته داخل الجزائر من 350 إلى 400 قطعة سلاح
(ثلاثة إلى أربعة أطنان) و190.000 خرطوشة (أربعة أطنان)، أي ما يعادل من سبعة إلى
ثمانية أطنان شهرياً، حيث أن تسليح كامل لـ 28.000 من قوات جيش التحرير في
الجزائر يتطلب الحصول على 140 طناً من الأسلحة (19.000 سلاح) و163 طناً من

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل
أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، المصدر السابق، ص.58

² Charles R. Shrader, op.cit, p.184

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الذخيرة، ليصبح المجموع 303 طن، وبغية الحفاظ على قوة مكونة من 28.000 رجل مسلح بالكامل سيتعين على جيش التحرير أن يمرر أربعة إلى خمسة أطنان من الأسلحة عبر أو حول الحواجز (680 قطعة سلاح) بالإضافة إلى 22 طنا من الذخيرة، أو ما يعادل 27 طنا شهريا.¹

في الواقع ونظرا للفعالية المتزايدة للأسلاك الشائكة والضغط الفرنسي الكبير على الثوار، فقد انخفض عدد الأسلحة في أيدي قوات جيش التحرير الوطني في الجزائر، وحتى أن معدل الاكتفاء من سبعة إلى ثمانية أطنان شهريا كان مستحيلا، فعلى سبيل المثال تمكن جيش التحرير في عام 1959 من التسلل إلى الجزائر بحوالي 50.000 خرطوشة شهريا، أي 25% فقط من المطلوب.²

بالإضافة إلى تتبع التراجع في تسليح المتمردين (المجاهدين)، قامت أجهزة الاستخبارات الفرنسية أيضا بتتبع عدد الأسلحة المتاحة لجيش التحرير داخل الجزائر بشكل مطلق، حسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.184

² Ibid, p.184

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

جدول يلخص تقديرات الفرنسيين من تسليح المتمردين (المجاهدين) داخل الجزائر بين

أوت 1957 ومارس 1962.¹

التاريخ	Mortar	RL	MG	AR	SMG	البنادق	المجموع
أوت 1957	71	؟	97	388	2085	1075	12816
أكتوبر 1957	74	؟	74	315	1975	10485	12923
جانفي 1958	85	22	90	462	1718	12746	15123
أفريل 1958	83	45	197	522	2237	12495	15579
أوت 1958	85	35	250	550	2300	12490	15710
مارس 1959	66	26	213	540	2798	10743	13786
أفريل 1959	77	60	336	599	2732	12647	16451
جويلية 1959	27	15	191	399	1626	8168	10426
أوت 1959	25	16	186	398	1570	8040	10235
نوفمبر 1959	21	18	176	379	1480	7430	9504
سبتمبر 1960	27	16	91	294	1472	6100	8000
جانفي 1961	25	15	123	271	1335	5240	7009
أفريل 1961	24	14	117	267	1275	4600	8097
جويلية 1961	26	15	123	258	1200	4300	5922
أكتوبر 1961	24	15	130	262	1295	4360	6086
جانفي 1962	18	15	131	254	1305	4232	5955
مارس 1962	27	12	128	258	1452	4255	6132

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.187

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

جميع قادة الولايات يطلبون بإلحاح الذخيرة بهدف إعادة تعبئة المخزون ورفع نصيب كل سلاح من الذخيرة، وهي متغيرة حسب كل منطقة،¹ فحسب تصريح زيداني السكرتير السابق للولاية الأولى في 07 ماي 1960 فإنه يوجد ندرة في الذخيرة والسلاح والدواء،² ولم يتم تسجيل أية حمولة آتية من تونس، وبعد كل عملية من القوات النظامية الفرنسية تقوم بمساعدة بعض المدنيين بعملية بحث ممنهجة في محيط العملية قصد الحصول على أسلحة وذخيرة، في حين تم طلب ذخيرة من طرف المقاتلين بالحدود التونسية يوم 21 جويلية 1960 المركز رقم 16، حيث تعلم القوات التنفيذية للمنطقة الشمالية بأنه ليست لديهم أية ذخيرة لأي نوع من كل العيارات، وبأن نفاذ الذخيرة حصل وسط عملية كانوا يقومون بها.³

كانت بعض الحقائق الأساسية واضحة، فالقوات الجزائرية داخل الجزائر تلقت الجزء الأكبر من ملابسها وأسلحتها وذخائرها ومعدات أخرى فضلا عن كمية كبيرة من مؤناتها من خارج الجزائر، وظلت الإمدادات من أي نوع نادرة طوال مدة الثورة، ونتيجة لذلك لم يتقدم جيش التحرير إلى مرحلة "الهجوم العام"، وظلت طوال فترة الثورة في معظم النواحي على شكل جيش عصابات متنقل، حيث كانت معدلات استهلاك جيش التحرير للذخيرة منخفضة نسبيا، وكان المتمردون (المجاهدون) بارعين في استغلال السكان المدنيين والعيش في الريف مما يقلل من الاحتياجات، ولأن المتمردين (المجاهدين) لم يكونوا مسلحين جيدا فإنهم لم يمتلكوا أسلحة ثقيلة مثل قطع المدفعية أو المدافع المضادة للطائرات الثقيلة، حيث أنهم

¹ Archive Vincennes, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

² شملت الندرة حتى الأدوية، ففي الناحية الثالثة المنطقة السادسة الولاية الأولى، وضمن وثائق تم استرجاعها يوم 1960/08/27 في ضواحي تبسة، تم العثور على رسالة مؤرخة بتاريخ 1960/04/30 موقعة من الضابط نصره يوسف نائب قائد الناحية الثالثة المنطقة السادسة 06 الولاية الأولى، وفي هذه الرسالة تم اقتباس المقولة الآتية: "إلى كل الجرحى والمرضى من الجنود أن يلتحقوا بالقائد علي سواعي بشكل مستعجل لأنه هنا لا يوجد أدوية..."، أنظر

Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

³ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

اعتمدوا على الحيوانات والحمالين لنقل الإمدادات والمعدات، لكن مع ذلك ظلت الاحتياجات من الأسلحة والذخائر منخفضة جدا من حيث الكمية المطلوبة.¹

في 03 سبتمبر 1960 حسب مقاتلي الثوار فإنه توجد ندرة في الذخيرة لجيش التحرير الوطني، وإن وحدات جيش التحرير الوطني يفتقدون حاليا ذخيرة المورطي 60 و81 مم المنتظرة قدومها من ليبيا قريبا، وحسب تصريح النائب سوهاليلي محفوظ الذي سجن يوم 24 نوفمبر 1960 في مقتطف من تصريحه، وهو الذي كتب نص التصريح: "إن بنادق الحرب 303 خاصة بحاجة مستمرة إلى الذخيرة، وأن نصيب كل بندقية من 20 إلى 30 خرطوشة...ونادرا ما ترفق هذه البندقية بـ 50 خرطوشة، وإن F.G 86، 07، 15 موزر الألمانية والبلجيكية لديها معدل 50 إلى 60 خرطوشة لكل سلاح."²

رغم الجهودات المنجزة بهدف إدخال وحدات وحمولات تموين وأسلحة إلى الجزائر، فإن تسليح الثوار بالداخل لا يزال يعاني من ضعف في التسليح وخاصة في مجال الذخيرة، حيث أن متوسط نصيب كل كتيبة من الذخيرة انخفضت حتى 50 إلى 20 خرطوشة لكل بندقية، و200 خرطوشة لكل F.M، و400 خرطوشة لكل رشاش.³

ثانيا: تكوين جيش الحدود بالجهة الشرقية

إن تحقيق السيادة الوطنية التونسية في عام 1956 والانسحاب اللاحق للقوات الفرنسية خلال عام 1957 فتح الطريق أمام الدعم العلي للمتمردين (المجاهدين) الجزائريين من قبل حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة، ولقد تم على الفور نقل مقر وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة إلى تونس وبدأ عملية بناء نظام للقواعد التدريبية واللوجستية التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي تسلم الجيش التونسي الكثير منها، وفي نهاية المطاف وفّرت تونس ملاذا لحوالي ثلاثين ألفا من قوات جيش التحرير الوطني والعديد من المرافق اللوجستية والتدريبية.⁴

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.180

² Archive Vincennes, 1H 1578, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

³ Archive Vincennes, 1H 1689, (D 05), logistique rebelle 1959-1961.

⁴ Charles R. Shrader, op.cit, p174

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

أصبحت الحدود الجزائرية التونسية امتدادا طبيعيا وجدت فيه الثورة منذ انطلاقتها السند القوي والمرتكز الثابت والملجأ الآمن، لذا اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر سنة 1957 قرارا يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالشريط الحدودي التونسي الجزائري والمغربي الجزائري تفاديا للخسائر الكبيرة، ومحافظة على القوة الأساسية لجيش التحرير الوطني، وكذلك لغرض التدريب والتكوين والرفع من المستوى القتالي للوحدات، إضافة إلى مهمتها بتزويد الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة، وهي مهمة صعبة خاصة بعد أن تم غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة وتمركز قوات فرنسية ضخمة على طول الحدود، بلغت في مجموعها أكثر من 50 ألف جنديا و07 أفواج مدفعية و04 فيالق دبابات، على اعتبار أن السلاح يتدفق أساسا من الشرق عن طريق (القاهرة-ليبيا-تونس) ليدخل إلى الولايات الداخلية.¹

كانت الإرهاصات الأولى لتكوين جيش التحرير الوطني على الحدود عبارة عن رجال اتخذوا من الأراضي التونسية منطلقا لهم للقيام بمختلف العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية داخل الجزائر، وكثيرا ما كانوا ينتظمون على شكل أفواج يقودهم أحد المجاهدين من ذوي الخبرة والتدريب، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد محمود بوزنادة أنه كان يقوم مع مجموعة من المجاهدين بمهاجمة القوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي التونسية، ويتخذون من الجبال المطللة على الرديف وأم العرايس وكذا جبل زريف ومنطقة غيفوف داخل التراب الجزائري مخابئ ومراكز ينطلقون منها للقيام بالهجومات الخاطفة على قوافل المستعمر ومراكزه الممتدة عبر الحدود.²

من هنا تشكلت مصالح جيش التحرير الوطني على مستوى المنطقة الحدودية بهدف وضع تنظيم جيد، فكانت مصلحة التموين والتدريب والتدريس والعتاد ومصلحة الاتصالات العسكرية ومصلحة الصحة والمحافظة السياسية ومصلحة المحاكم العسكرية،

¹ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.83-86

² بوزنادة محمود، بتاريخ 2016/04/22، على الساعة 14:25، بيتر العاتر، تبسة.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

¹ حيث أن جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية كان يمتلك كل المصالح المعتمدة في الجانب العسكري من هندسة واستخبارات ومراكز تدريب على مختلف الأسلحة ومراكز للعبور والراحة والتكفل باللاجئين.²

كما أنشئت قواعد ومراكز خلفية على الحدود بغرض التسليح داخل تونس لربط الاتصال بالخارج قصد ضمان التموين بالسلاح ولم يعد السلاح مشكلا، وتوسعت معه العمليات العسكرية ولم تعد عمليات السطو والتخريب فقط كما كانت في البداية، بل اتخذت أشكالا أخرى فيها الكثير من المواجهة مع العدو.³

في نهاية 1957 تمركزت الكثير من وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية بسبب ما أفرزته الأوضاع الجديدة، ومنها على وجه الخصوص السياسة الاستعمارية المتمثلة في إحكام الطوق حول الثورة ومنع تسرب الثوار من وإلى الداخل والحد من عمليات تهريب السلاح، وصارت الثورة الجزائرية تمتلك قاعدتين على الحدود الشرقية للقيادة والتنظيم، الأولى في غارديماو والثانية في تاجروين بالقطر التونسي، وكان تعداد المجاهدين في هاتين القاعدتين 2300 مجاهدا في 20 ديسمبر 1957، ثم ارتفع في 15 جانفي 1958 إلى حوالي 3.300 مجاهدا،⁴ واضطلع جيش الحدود وجنود القاعدة الشرقية بمهام كبرى حيث كانوا يقومون بنقل السلاح إلى الولايات الداخلية.⁵

¹ الطاهر سعيدي، مذكرات المجاهد الطاهر سعيدي "القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"، دار الأمة، ط 01، الجزائر، 2001، ص. 97

² حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص. 89

³ تابلت عمر، القاعدة الشرقية (نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف)، ط 01، دار الأملية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص. 122

⁴ يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الوطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر، 2010، ص. 131

⁵ الطاهر سعيدي، المصدر السابق، ص. 102-103

قدّر ضباط المخابرات الفرنسية أنه حتى 15 ماي 1959 كان هناك نحو 10.730 جنديا من جيش التحرير الوطني في تونس، منهم 4.500 جندي مقاتل على الحدود و4.730 فردا عابرا و1.500 من موظفي الهياكل الأساسية.¹

كان من الضروري بعد استفحال خطر الأسلاك الشائكة المكهربة واشتداد ضررها أن يتم التفكير في إنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني على الحدود مهمتها توجيه العمليات العسكرية، فتم تأسيس لجنة العمليات العسكرية لمساعدة لجنة التنسيق والتنفيذ في مهامها السياسية والعسكرية.²

بالتالي فإن السلطات الفرنسية من غير أن تقدر المواقف ساهمت في تشكيل وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود، والتي كانت نواة لجيش الحدود الذي صار له وزنه وفعالته في قلب موازين القوى لصالح جبهة التحرير وجيشها.

ثالثا: تجميع السكان في المحتشدات

واجه الفرنسيون مشكلة كبيرة ألا وهي مراقبة الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب، حيث كانت ممرا للكثير من الأسلحة، ولكن بحلول عام 1958، تم حل هذه المشكلة إلى حد كبير، حيث تم بناء حواجز فعالة على طول الحدود بالإضافة إلى حقول الألغام، وعلاوة على ذلك فإن السكان في المناطق على طول الحدود تم تجميعهم في "المحتشدات" وتم نقلهم وإعادة توطينهم بعيدا عن الحدود.³

كانت المحتشدات موجودة حول مراكز عسكرية داخل سياج من الأسلاك الشائكة، أو داخل الحواجز الكهربائية على امتداد الحدود بالقرب من مراكز عسكرية أيضا، وفي بعض الأحيان أنشئت المحتشدات بطريقة عشوائية تماما دون تخطيط مسبق، ويقومون بأنفسهم ببناء ملاجئ أو بيوت من القش والطين أو القصدير أو أي شيء يقيهم حرارة

¹ Charles R. Shrader, op.cit, p.176

² عبد الرزاق بوحارة، ينايع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص.282-

³ Gil Merom, op.cit, p.84-85

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الصيف وبرد الشتاء،¹ وفي هذا الإطار فقد أجبر عرش أولاد سيدي يحيى بتبسة على التجمع بالقرب من المراكز العسكرية الفرنسية.²

لقد بلغت المحتشدات أرقاما رهيبية مقارنة بالسوابق التاريخية المعروفة في هذا المجال، ففي سنتي 1957م و1958م كان عدد المحتشدين في مختلف العمالات حسب الإحصائيات الرسمية كالآتي: عنابة 110.000 نسمة، قسنطينة 94.000 نسمة، سطيف 49.000 نسمة، باتنة 40.000 نسمة، وتبين هذه الأرقام كثافة الترحيل الذي شمل مختلف المناطق بدرجات متفاوتة، حيث نجد سنة 1961م أزيد من ثلث السكان كان قد جُمع في قطاع آريس بالأوراس وحده.³

لقد كانت طرائق التجميع متباينة، فالسكان أحيانا يوضعون داخل مبان مصادرة،⁴ وأعداد كبيرة من البشر محشودون في مراكز ضيقة، فلقد وصل بهم الأمر إلى مراكز تجميع وحشية، إلى غاية ستة آلاف (6000) شخصا في القرية الواحدة بالونشريس على إثر العمليات العسكرية لسنة 1960.⁵

سببت سياسة المناطق المحرمة والمحتشدات أضرارا كبيرة للريف الجزائري وأهله، دون تحقيق الهدف الأساسي الذي كانت ترمي إليه السلطات الفرنسية، وهو إقامة جدار عازل بين جبهة التحرير الوطني والجماهير الريفية، لقد تسبب نقل السكان بكثافة في أضرار اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة، حيث يتلقى المحتشدون دون انقطاع الضربات تلوى الأخرى من مطرقة الدعاية التي يقوم بها ضباط "لاصاص" والفرق الخاصة التابعة للمكتب الخامس ومصالح العمل البسيكولوجي، فهذا الجنرال "غاستون بارلانج" (Parlange) الذي

1 المأساة التاريخية، أو... فضيحة القرن العشرين، جريدة المجاهد، ع41، 01 ماي 1959

2 مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.179-180

³ جريدة المجاهد، ع62، 31 مارس 1960، ص.11.

⁴ ميشال كورناتون، مراكز التجميع في حرب الجزائر، تر: صلاح الدين، تق: تيليون، ط01، منشورات السانحي، الجزائر، 2013،

ص.112

⁵ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص.252-253

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

كان مسيرا عاما لكل المخيمات يعترف بأن تجميع السكان قد أدى إلى تفكك العائلات وتزايد التسكع، ولجنة التحقيق اختارت في تقرير 15 أفريل 1959 إلى أن نقل السكان قد أدى إلى تحطيم البنى التحتية والشبكات الاقتصادية وأنه قد وضع الفلاحين تجاه القيادة وتجاه قائد لاصاص في حالة من التبعية التامة، فلم يعد ينتظر أي شيء من مبادرتهم الخاصة.¹

كانت السلطات الاستعمارية وخبراء الحرب النفسية يتصورون أن تجميع السكان، سيؤدي إلى نقل تعاطفهم مع جيش التحرير الوطني وولائهم له إلى فرنسا التي تقوم بحمايتهم من إرهاب الخارجين عن القانون، ومن هنا كان العمل الدعائي المكثف الذي شهدته المخيمات، وفيها لم يكن نظام جيش التحرير الوطني غائبا تماما، فقد شهد جنود ومناضلون بأنه كان يملك داخل البعض منها خلايا ومخابئ على مقربة من مراكز الحراسة، وأن النساء اللاتي كان العسكر يرغمهن على غسل الثياب والبذلات العسكرية قد انتهنن الفرصة لتمير العديد منها إلى الجنود، أما الدعاية فلم يقل أحد أو يكتب-بدءا بالسلطات العسكرية- أن سكان المحتشدات قد نقلوا ولاءهم من الجبهة وجيش التحرير إلى السلطات الفرنسية أو أن رغبتهم في التحرير قد تغيرت بفعل الحرب النفسية.²

يضاف إلى ذلك تطبيق الإقامة الجبرية ففي السطر السابع من المادة الأولى من قانون 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 تعطي الحق للحاكم العام لإعلان الإقامة المحروسة لكل شخص حين تكون نشاطاته تظهر وأنها تشكل خطورة على الأمن والنظام العام، فبداية من تاريخ 17 مارس 1956م التوقيفات الخاصة بالإقامات المحروسة غير معنية بتطبيقات القانون 55-385 المؤرخ في 03 أفريل 1955م ولكن تطبق عليها قانون 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956.³

¹ جريدة المجاهد، ع40، 24 أفريل 1959، ص.12

² صالح بلحاج، المرجع السابق، ص.255-257

³ C.A.O.M, Aix en Provence, carton N°91/1F/299.08

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

كانت السلطات الفرنسية تجمع في المحتشدات العائلات وحتى الحيوانات، وأحيانا يُمنع الأشخاص من الخروج من المحتشد إذا ما قام جنود جيش التحرير الوطني بهجوم ما على مراكز العدو الفرنسي،¹ أما أهم مراكز التجميع والمحتشدات بالمنطقة الخامسة من الولاية الأولى فكانت كالتالي:

الكويف به ثلاث تجمعات وهي حي المحطة ودوار الغربية ودوار الفقاع، بالإضافة إلى محتشد بيكارية، ورأس العيون، وحلوفة (عين الفضة حاليا)، وبئر الخنافيس، ومرسط وسوق جمعة بجبل الدير وقسطل وعين الزرقة والمريج وهنشير الحديد والخمايلية وكلاتوس ووادي المطلق بالبياض وعزلة سيدي يحيى، وعين عبد الحليم ببركة الفرس، والقارة السوداء بالمريج، والويسعة ببوخضرة وعين شانة، وعين فم الذبان والدوز، والونزة والكواوشة والعوينات والقنقيط ووادي الكباريت.²

أما الجدول الآتي فيوضح أهم المحتشدات في المنطقة السادسة من الولاية الأولى:

الرقم	مكان المحتشد	البلدية	تاريخ التجميع	تاريخ المغادرة
01	لاحماد	ثليجان	1959	1960
02	ثليجان	ثليجان	1959	1962
03	قيبر	المزرعة	1958	1962
04	غراب	قنتيس	1958	1962
05	قنتيس	قنتيس	1958	1962
06	شعاب لعطش	السطح	1958	1961
07	عبلة	الشريعة	1959	1961

¹ يوسف مناصرية مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص. 31

² المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962 (التقرير السياسي)، ص. 146

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

1961	1959	المزرعة	القليلة	08
1961	1959	المزرعة	لبطين	09
1961	1959	المزرعة	عين الدابة	10
1962	1960	المزرعة	هنشير الصيد	11
1962	1960	المزرعة	قابل قساس	12
1962	1960	قريقر	قابل كمال	13

لقد كانت غاية القيادة الفرنسية من هذا الأسلوب الردعي، إخضاع السكان للمراقبة المباشرة، ومحاولة الحصول بمختلف الوسائل على المعلومات الضرورية عن جيش التحرير الوطني وتحركاته ومراكزه على أمل التوصل إلى عزل الشعب عن قيادته، ومن ناحية أخرى تمكين الإدارة الفرنسية -عندما يكون السكان في متناول العسكرين- استغلالهم من الناحية الدعائية وتقديمهم كنتيجة من نتائج التهذئة الناجحة.¹

رابعا: معارك العبور

افترضت لجنة التنسيق والتنفيذ عند اتخاذها قرار تمرکز وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود أن القيام بعمليات هجومية على المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة بالحدود وعمليات تخريب وتدمير متواصلة لخط موريس سيرغم القيادة الفرنسية على جلب قوات إضافية من داخل الجزائر إلى المناطق الحدودية لحراسة السد المكهرب، الشيء الذي سيخفف الضغط على فرق جيش التحرير الوطني بالداخل، ويعطي لها حرية أكثر في التحرك والمناورة.²

كانت الوسائل المستعملة من قبل المجاهدين لاختراق الأسلاك الشائكة في البداية بدائية وغير كافية، تتمثل في تجنب حقول الألغام والأسلاك المكهربة، مرورا عبر الشعاب

¹ يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة...، المرجع السابق، ص. 31

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 84

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

والأودية، ثم تطورت العمليات إلى فكرة حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب كمادة عازلة للكهرباء، ومن ثم التنقل عبر حقول الألغام بواسطة وضع الحجارة فوقها، وبعد ذلك تطورت الأساليب حيث بدأ استعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي الذي تتراوح قوته من 20.000 إلى 30.000 فولط.¹

تم تكليف مختصين بسلاح المهندسين في جيش التحرير الوطني لوضع خطة تدمير الحاجز الفرنسي والمعروف بخط موريس وشال، وقد قام بعض الخبراء بعمل استكشاف تفصيلي للحاجز وأبعاده على الطبيعة وأعادوا رسمه بالتفصيل، وورد ضمن معلومات الاستكشاف أن نشاط العدو وقدرته على الحركة والرؤية ليلا محدودة، إلا أنه يمكنه إضاءة الحاجز للبحث عن أية قوات تقتحم الأسلاك إذا شك في وجود أي حركة أو صوت.²

تضاعفت الصعوبة بعد مد خط شال على الحدود الشرقية والغربية، وأمسى العبور عبر الخطين مخاطرة بالحياة، ولا يفعل ذلك إلا الشجعان من الرجال، فكان السفر لطلب السلاح يعد مغامرة، والعودة به إلى المراكز يعد انتصارا، واقتحام الخطين كان يعد تحديا كبيرا لدى المجاهدين،³ حيث شهدت المناطق الحدودية العديد من المعارك المتعددة من 1957 إلى 1962.⁴

عُهد بالتحضير لهذه العمليات فيما بعد إلى جهاز أنشئ خصيصا لمتابعة عمليات الهجوم والتخريب والعبور سُمي بـ (لجنة العمليات الحربية)، وهي لجنة ذات فرعين أو قيادتين على الأصح، واحدة بالحدود الشرقية ومقرها (غار الدماء) بتونس، وتتولى الإشراف على الولايات، الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية ووحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة بالحدود التونسية، والأخرى مقرها (وجدة) بالمغرب تشرف على الولايات الرابعة

¹ عمار قليل، المرجع السابق، ص. 73-74

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 395

³ مسعود عثمان، المرجع السابق، ص. 358

⁴ La Grande encyclopédie, Volume 1, Éditions Larousse, paris, 1971, p.344

والخامسة والسادسة، حيث شرعت وحدات جيش التحرير الوطني في منتصف ديسمبر 1957 في عمليات الاختراق والعبور لخط موريس بالقاعدة الشرقية بناحية سوق أهراس والذرعان، حيث تم تخريب ما يزيد عن 20 كم، أما بالنسبة للمنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية الأولى أوراس النمامشة فكان أول هجوم في أواخر شهر ديسمبر 1957 بناحية مرسط وبولحاف بالنسبة للمنطقة الخامسة، وتبسة والماء الأبيض بالنسبة للمنطقة السادسة، وفي هذا الهجوم تم تخريب ما يزيد عن 12 كم، وأصبحت فيما بعد معارك العبور من أصعب المعارك وأكثرها دموية، وهي المهمة التي أسندت إلى وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود التونسية الجزائرية، زيادة عن مهامها القتالية الأساسية ضد مواقع العدو ومنشآته وتجهيزاته المتواجدة على طول الحدود الجزائرية التونسية، انطلاقا من نقاط محددة يتم تعيينها داخل الأراضي التونسية وقريبة من الحدود الجزائرية.¹

من تلك النقاط كانت تنطلق كتائب السلاح التي تكفلت بنقل الأسلحة والذخيرة إلى الولايات بالداخل، وهي مهمة من أصعب المهمات ومسؤولة ثقيلة أنيطت بعهدة الوحدات المرابطة على الحدود، ويعود ذلك إلى طبيعة العملية نفسها وإلى المخاطر والصعوبات الجمة التي تحيط بها، وخاصة فيما يتعلق بتلك المسافات الطويلة والبعيدة التي يتحتم على قوافل الأسلحة أن تقطعها حاملة إياها على أكتافها، لأنها أصبحت الوسيلة الوحيدة للنقل بعد أن أصبح متعذرا استعمال الخيل والبغال والجمال بسبب منظومة الحواجز المكهربة التي سدت جميع المسالك والطرق التي كانت تستعملها قوافل السلاح من قبل، وغالبا ما يكون الثمن مرتفعا جدا، وفي كثير من الأحيان تتطلب عمليات الاختراق والعبور معارك دامية يستخدم فيها العدو المدفعية والدبابات والصواريخ والإضاءة والطيران، إضافة إلى حقول الألغام والشراك الخداعية المزروعة على جانبي السد، ورغم الإصابات فإنه في

¹ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 85-86

حالات عديدة تنجح كتائب الأسلحة في العبور، لأنها تدرك أن مصير الثورة بالداخل متوقف على وصول تلك الحمولات من الأسلحة والذخائر التي تحملها.¹

كانت قوافل الأسلحة في بداية الأمر تعبر دون تغطية أو حماية أو إسناد مما جعلها عرضة لضغط متواصل وملاحقة مستمرة من طرف القوات الفرنسية، أما بعد أن تم إنجاز سد موريس وغلق جميع منافذ العبور أصبح لزاما على وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية أن تقوم بعمليات إسناد وتغطية لكل قافلة سلاح عابرة في أية ناحية وفي أي وقت، وتمثل عمليات الإسناد والتغطية في نزع الألغام وقطع الأسلاك، وفتح الثغرات والاشتباك مع الحاميات الفرنسية المتوقعة على الحدود لتضليلها وشد انتباهها حتى لا تتفطن لقوافل السلاح العابرة.²

ولعلّ أصعب فترات العبور وأشدّها قسوة التي تواجه المجاهدين هو عند اختراقهم لحقول الألغام والسدود الشائكة المكهربة والمناطق المحرمة وذلك لصعوبة اجتيازها بسلام، وقد تضطر في كثير من الأحيان إلى الدخول في معارك ضارية مع القوات الفرنسية قبل أن تصل الأسلحة والذخيرة إلى وجهتها، وعند وصولها يتم تسليمها ثم تعود من جديد إلى قاعدة انطلاقها دون سلاح في أغلب الأحيان، مما يجعلها عرضة إلى القوات الفرنسية، ومع ذلك تتجدد الرحلات والمعارك، حيث بلغ عددها بين ديسمبر 1957 وجانفي 1958 ثلاثين معركة.³

بعد أن أصبح السد جاهزا ظهرت فعاليته بسرعة بالغة، لكن لم تحسن قيادة الجيش الوطني تقدير الموقف، ففي 05 ماي 1958 صرح القائدان كريم بلقاسم ومحمود الشريف

¹ المرجع نفسه ، ص.87-89

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق ، ص.90

³ المرجع نفسه ، ص.91

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

أن الشبكات المكهربة لا تخلق صعوبات جديدة لجيش التحرير الوطني، لكن الوقائع كانت تكذب هذا التفاؤل.¹

حسب التقارير الفرنسية فإنه خلال الثلاثي الثالث من سنة 1958 لم يعبر الحاجز أية قافلة أسلحة أو ذخيرة (من البحر إلى نقرين)، فهناك فرضية محاولة تموين الولاية الأولى بالذخيرة عن طريق فرق صغيرة التي تجاوزت الأسلاك جنوب نقرين، هذه الفرضية تبقى صحيحة طالما لم يتم العثور على أثر يبين المرور عبر الحاجز، ورغم أنهم يستعملون القوافل من 04 إلى 05 جمال، فإن هذا الإجراء يمهّد لعمليات إعادة تموين وحدات الولاية الأولى، ويمكن لجبهة التحرير الوطني أن تستغل هذا الإجراء على أساس اختبار لتحديد استعمال أوسع خلال الثلاثي الرابع، فقد تم التصدي لحوالي 22 جملا من أصل 40 دخلوا إلى الجزائر بين نقرين وشط الغرسة GHARSA.²

تشير التقارير الفرنسية أن عمليات العبور بعد الانتهاء من إنشاء خطي شال وموريس، انخفضت بشكل واضح، واضطرت قوافل العبور بالمرور بين جنوب نقرين وشط الغرسة،³ وتمثلت عمليات العبور التي كانت خلال النصف الأخير من سنة 1958 وبداية سنة 1959 في ما يلي:⁴

- اشتباك دورية يوم 09 أوت 1958 على مسافة 34 كلم جنوب غرب نقرين مع قافلة ثوار آتية من تونس، تتكون من 05 أشخاص مسلحين بأسلحة أتوماتيكية ومرفقين بـ 05 جمال، هذه المجموعة اجتازت الحدود ضواحي البنية 30 كم جنوب جنوب- شرق نقرين، وفي لحظة الاشتباك توجهت هذه المجموعة نحو النمامشة أين فُقدت آثارها، أما خسائر الثوار فكانت كيسين من الذخيرة.⁵

¹ محمد حربي، الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص. 179.

² Archive Vincennes, 1 H 1689, (D 01), Logistique rebelle (décembre 1957-1958).

³ أنظر الملحق رقم (14).

⁴ Ibid.

⁵ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

- في يوم 11 سبتمبر 1958 جنوب نقرين أُلقت عناصر من الجنود الفرنسيين القبض على شخصين وهما عنصران من فرقة متكونة من 08 إلى 10 رجال صرّحوا بأنهم عناصر لكتيبة تمرير السلاح من الولاية الأولى وكانت تابعة للقافلة التي تم رصدها بواسطة الرادار يوم 26 أوت 1958 حيث أن هذه القافلة تراجعت عن الدخول إلى الجزائر إثر الحسائر التي تعرضت لها من طرف القوات النظامية الفرنسية، وكانت هذه الكتيبة تقوم بمحاولات في هذه الفترة للتسلل إلى الجزائر عبر طريق يقع بحوالي 15 كلم جنوب جبل منورة، أو 10 كلم شمال شرق عين ناقة، أين يتم التكفل بالكتيبة من قبل عناصر محلية بهدف توجيهها نحو المنطقة الثانية أو الثالثة من الولاية الأولى.¹

- بتاريخ 02 أكتوبر 1958 رُصدت قافلة آتية من تونس من قبل فرقة الطيران، حيث تم ملاحظتها إلى 50 كلم جنوب نقرين، هذه القافلة كانت موجهة إلى المنطقة الثانية للولاية الأولى، حيث خسرت الثوار 04 جمال و200 كغ ذخيرة بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق.

- بتاريخ 27 أكتوبر 1958 تم رصد قافلة متكونة من 04 جمال متوجهة إلى الولاية الأولى آتية على الأرجح من نفطة تم ترصدها شمال شط العسلوج -100 كم شمال شرق الواد- وخسر الثوار 04 جمال و250 كغ ذخيرة، و02 أسلحة نوع P.M BERETTA ووثائق.²

- يوم 14 نوفمبر 1958 رصدت عملية استكشاف جوية آثارا مشبوهة لدورية أكدت عبورها خلال ليلة 12-13 نوفمبر 1958، وهي عبارة عن قافلة متكونة من 04 رجال و05 جمال محملين بحمولة ثقيلة من السلاح، توقفت في بئر الكرالا وشارب العماري، ثم واصلت القافلة طريقها ليلة 13-14 نوفمبر لتعود أدراجها وتتجه نحو نفطة.³

- في يوم 13 ديسمبر 1958 وعلى بعد 100 كلم شمال شرق الواد، تم رصد والتعرض لقافلة آتية من نفطة متكونة من 03 رجال و05 جمال، قتل منهم جملين وحجز الثلاثة

¹ Ibid.

² Archive Vincennes, 1 H 1689, (D 01), Logistique rebelle (décembre 1957-1958).

³ Ibid.

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

الآخرون، وتم هروب الثوار نحو نفطة، وكانت حصيلة هذه العملية: 05 قذائف من عيار 81، 30 قذيفة من المورطي عيار 50 انجليزي، 24 قذيفة مضيفة مورطي عيار 51، 24 قذيفة مضادة للدبابات نوع M.K، 1.000 خرطوشة بندقية 303، 4.000 خرطوشة موزير، 100 خرطوشة ماس 36، 3.200 قطع متفجرة، علبة فتيل تفجير، 06 من الفتيل البطيء، وكمية كبيرة من الأدوية، وأدوات جراحة وألبسة.¹

- بتاريخ 15 ديسمبر 1958 وعلى بعد 21 كلم غرب نقرين، رُصدت قافلة صغيرة جنوب الحاجز المكهرب ناحية توزر، هذه القافلة مرت عبر شط الغرسة، وكانت خسائر الثوار قتيلين، 04 أسرى، قتل 04 جمال، وتم حجز 06 أسلحة نوع F.G، و5.400 خرطوشة.²

- في يوم 01 جانفي 1959 تمت عملية رصد بالمنطقة (B3 09 SU) على بعد 81 كلم شمال-شمال-شرق الواد بين شريطة شط الزراير وزحيف قافلة متكونة من 04 جمال و04 رجال، وهذه القافلة آتية من نفطة ومتوجهة نحو الغرب على طول خط الشطوط للاستفادة من جبال النمامشة، وكانت خسائر الثوار كالاتي: قتيلين، أسيرين منهم واحد رتبة عريف، حجز 04 جمال، BERETTA P.M 01، و05 بنادق موزير، 3.500 خرطوشة، بالإضافة إلى مجموعة من الأجهزة والأدوية.³

في شهر ماي 1959 قامت كتيبة بقيادة الملازم حاجي المكلي بعملية عبور عبر الحاجز، ورغم أنها وقعت في كمين نصبته القوات الفرنسية جنوب شرق نقرين، إلا أنها استطاعت أن تفلت منه دون خسائر وواصلت طريقها إلى الداخل، وفي ربيع 1959 اتخذت قيادة جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية مبادرة جريئة تتمثل في سلسلة من العمليات الهجومية ذات الفعالية الكبيرة على خطي موريس وشال، وخلال تلك الهجمات تمكنت إحدى كتائب السلاح في المنطقة الجنوبية بقيادة بلقاسم الغربي من التسلل إلى داخل الجزائر

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Archive Vincennes, 1 H 1689, (D 01), Logistique rebelle (décembre 1957-1958).

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

حاملة أسلحة وذخيرة، دون أن تتفطن إليها القوات الفرنسية في بادئ الأمر على اعتبار أنها عبرت جنوب قرية نقرين نهاية خط موريس، لكن بعد ذلك دخلت في معارك ضارية مع القوات الفرنسية في منطقة الجبل الأبيض ووادي هلال وآرقو، تعرضت خلالها إلى خسائر كبيرة وسقط الكثير من أفرادها شهداء، وكان من بينهم القائد المذكور سابقا، لكن بداية من صيف 1959 أصبح فيه نقص وتراجع ملحوظ في محاولات الاختراق والعبور بوحدات كبيرة، واستمر الاختراق بواسطة مجموعات صغيرة مع زيادة في الهجوم على السدود الشائكة وعلى المراكز الفرنسية المتواجدة على الحدود.¹

يذكر المجاهد بلخير العيد أنه في شهر جانفي 1960 عبرت مجموعة من المجاهدين منطقة مداس بعدد 350 مجاهد بقيادة جدي مقداد ومحمد الهادي رزيمية وجيلالي عثمان، حيث انطلقوا من مداس بوموسى وقطعوا الخط الأول على الساعة التاسعة ليلا ليواصلوا الطريق إلى الخط الثاني، وأثناء قطع الأسلاك تفطن العدو الفرنسي واعترض طريقهم، ودام الاشتباك إلى غاية الساعة 00:00 ثم واصلوا طريقهم إلى الجبل الأبيض في الليلة الموالية، واستشهد خلال هذه العملية 30 مجاهدا وتم إلقاء القبض على جدي مقداد و03 مجاهدين آخرين وتم قتل عدد كبير من العساكر الفرنسيين.²

في شهر أفريل 1960 تمكن فيلق من المنطقة الجنوبية من اختراق خطي شال وموريس، وعبر إلى الجزائر بالقوة بين بئر العاتر ونقرين وبالذات ناحية بوموسى بعد أن خاض معركة ليلية مع دبابات الحراسة الفرنسية المراقبة للخطين، وتواصلت المعركة في الصباح واتسع نطاقها إلى أن وصل إلى الجبل الأبيض، وأسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف الجنائين، وتم فيها أسر بعض المجاهدين منهم جدي مقداد الذي تمكن من الفرار فيما بعد.³

¹ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.108

² المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية (ولاية تبسة)، ج.02، د م، د ت، ص.90

³ المرجع نفسه، ص.116

خامسا: معارك الحدود

ازدادت ضراوة المواجهات في ساحة المعارك على طول الحدود الشرقية بين القوات الفرنسية وجيش التحرير في القاعدة الشرقية والولايتين الأولى والثانية على مدار السداسي الأول من عام 1958،¹ وزادت مصاعب وحدات جيش التحرير الوطني وثقل عبؤها أكثر بإقامة خط شال وأصبح مطلوبا منها أن تتكيف مع الوضع الجديد، وأن ترفع من وتيرة العمليات الهجومية، وتزيد من فعاليتها وتضغط أكثر على المراكز الفرنسية الحدودية.²

راهن القادة العسكريون الفرنسيون على كسب معارك الحدود الشرقية أمام الحركة النشيطة لعناصر جيش التحرير الوطني على مستوى الحدود الجزائرية-التونسية، بعدما تكثف نشاطهم الثوري بشكل ملحوظ منذ صائفة 1958، إذ تمكنوا من تمرير ألف قطعة سلاح شهريا من تونس إلى الجزائر، واستطاع خلالها 2.000 مجاهدا من التسلل إلى التراب الجزائري، وعلى الرغم من توفير جملة من التدابير الأمنية لتأمين الحدود البرية والجوية زيادة على المراقبة المستمرة للقوات البحرية، إلا أن الجهود المبذولة للقضاء عليهم ظلت محدود الفعالية، بعدما تبين بأن صلابة الحواجز بالأسلاك الشائكة ظلّت تستدعي المزيد من الوسائل، خاصة أمام النجاح الذي حققه المجاهدون الجزائريون في إيجاد حيل وحلول لتجاوز هذين الخطين المكهربين، لذلك بقي الجنرالات الفرنسيون غير راضين كلية بتدابير الأمن المطبقة، وعليه استوجب تسخير كل الوسائل الضرورية للتصدي لهجمات قوات جيش التحرير الوطني في تلك المناطق أين تزداد حركتهم أكثر فأكثر بالقرب من تلك الحواجز، بل ويتلقون عبرها الأسلحة بمختلف أنواعها، وإزاء هذا الوضع قررت القيادة العسكرية وضع حد لها بخوض معارك الحدود الجزائرية التونسية.³

¹ محمد عجرود، المرجع السابق، ص.40

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.102

³ سامية خامس، النشاط الثوري ومسألة الحدود الجزائرية-التونسية في المناورات الديغولية-البورقيبية 1954-1962، رسالة ماجستير في

التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2013/2012، ص.133

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

شهد شهر فيفري 1958 ثلاثة عشر عملية على الحدود الشرقية بدءا بجبل الدف بالمريخ وبوحجار ومعارك جبل بوعلو والكاف لعكس وكاف الركمة بالعوينات وبني مزلين وتنتهي العمليات على وقع أحداث ساقية سيدي يوسف، وفي شهر مارس من نفس العام شهدت عدة عمليات منها عملية بالحوض الكبير شرق مرسط والكاف لعكس وأخرى بجبل بوخضرة.¹

تطلبت معارك الحدود الجزائرية-التونسية تكثيفا في تعداد الجنود وتنظيم القوات العسكرية بمختلف أنواعها، ثم توزيعها توزيعا تكتيكيا يسمح لها بالتدخل السريع للسيطرة على الوضع، وتمثلت هذه القوات في اللواء التاسع للمظليين بالمشروحة، واللواء الرابع عشر للقناصة المظليين بسدراتة واللواء الأول للمظليين الأجانب بقالمة، واللواء الرابع للمشاة الأجانب بتبسة، وفي إطار تدعيم قوات الاحتلال بقوات إضافية لإنجاح معركة الحدود قام الجنرال شال بسحب الفيلق السابع من عمق منطقة متيجة وتحويله إلى الحدود الجزائرية-التونسية، وهو الأمر الذي اعترضه جاك ماسو، لأن ما أقدم على فعله أحدث فراغا كبيرا وكانت له عواقب خطيرة على الأحداث الأمنية لاحقا.²

دفعت كثرة الخسائر في صفوف جيش التحرير الوطني إلى التخلي عن تنظيم عمليات اختراق وعبور كبيرة بعد أن زاد عدد القوات الفرنسية على الحدود، واكتفت الوحدات المتواجدة على الحدود بتكثيف العمليات الهجومية على خطي شال وموريس وتخريبهما ومحاوله احتلال المواقع الفرنسية المتواجدة بها.³

كانت معارك الحدود الشرقية طويلة الأمد وعنيفة، انطلقت في 21 جانفي 1958 واستمرت تحت قيادة الجنرال (بول فانوكسوم) الذي تولى قيادة القسم العسكري القسنطيني إلى غاية 28 ماي 1958، وتمكن من تحقيق عدة انتصارات، إلا أنها خلفت خسائر معتبرة

¹ محمد عجرود، المرجع السابق، ص. 40-41

² سامية خامس، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص. 108

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 116

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

في صفوف جيش الاحتلال وجيش التحرير الوطني أيضا، وحسب (هنري لومير) قُدرت خسائر الثوار ما يقرب من 4.000 قتيلًا (شهيدا) من الفلّاقة (المجاهدين)، واعتقال 588 جنديًا، واستسلام 48 عنصرًا، بينما حصرها (إيف كوريير) في 3.234 قتيلًا (شهيدا) و588 أسيرا من بينهم 396 خارجون عن القانون (مجاهدون)، والتحاق 48 عنصرًا بالجيش الفرنسي، وحسب هيئة الأركان الفرنسية، فإنه خلال هذه الأربعة أشهر التي استغرقتها معركة الحدود الجزائرية التونسية، فإن نسبة 40% من العناصر الثائرة خرجت من معسكراتها بتونس وتم تدميرها، وتمكن عدد معتبر من الجنود تراوح عددهم ما بين 2700 و2800 محمّلين بـ 200 قطعة سلاح أوتوماتيكية من التسلل داخل الجزائر، أغلبهم بجنوب منطقة الماء الأبيض نتيجة انعدام الأسلاك المكهربة.¹

في 12 فيفري 1958 كرد فعل على أحداث ساقية سيدي يوسف قام جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود بعمليات هجومية على خط موريس شارك فيها أكثر من 3.500 جنديًا وسجّلت بعض النجاحات، حيث تم نزع بعض الألغام وتخریب شبكة الأسلاك الشائكة في عدة جهات خصوصا في منطقتي سوق أهراس وتبسة.²

في 13 ماي 1958 ظهرت أحداث سياسية هامة في فرنسا، تم على إثرها إعادة الجنرال ديغول إلى الحكم، وفي هذا الوقت قامت قوات جيش التحرير الوطني بهجوم مباغت على خط موريس وبعض المراكز الفرنسية، واستطاعت من خلالها أن تزيل الكثير من الألغام وأن تخرب أجزاء من الأسلاك الشائكة.³

بتاريخ 16 جوان 1958 هاجم جيش التحرير الوطني مركز راس العش العسكري الذي يبعد عن تبسة بـ 80 كم، وتمت مهاجمته بقنابل المورتي من 17 إلى 24 جوان 1958 فكانت خسائر العدو كبيرة جدا، وفي يوم 17 جوان من السنة نفسها تمت مهاجمة

¹ سامية خامس، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص. 108-109

² جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 92

³ المرجع نفسه، ص. 95

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

المراكز العسكرية الفرنسية الآتية، بوشبكة، قنتيس، أم علي، الشريعة، وقد كانت خسارة العدو جسيمة، وعلى بعد 30 كم شرق تبسة حاصر فريق من المجاهدين مركزا عسكريا، وقد كانت النتيجة انفجار مستودع للذخيرة وقتل 15 من الجنود الفرنسيين، وبتاريخ 25 من نفس الشهر هاجمت قوات جيش التحرير الوطني المراكز العسكرية على طول الولاية الأولى وخصوصا في المنطقة الخامسة والسادسة، حيث هوجمت ثكنات الحرس العسكري الفرنسي بمدينة تبسة بقنابل المورطبي مدة ساعة كاملة، وكانت أهداف الهجوم المراكز العسكرية والثكنات وغيرها من الأماكن الإستراتيجية، فكانت خسارة الجيش الفرنسي جسيمة حسب التصريحات الأولية، لكن أثناء الانسحاب وقعت إحدى الفرق في كمين فاستشهد مجاهد وجرح 03 آخرون، كما هاجمت قوات جيش التحرير الوطني مركز يوكوس الحمامات بقنابل المورطبي، وفي الشريعة تمت مهاجمة مركز للجيش الفرنسي.¹

في شهر أوت 1958 هاجمت قوات جيش التحرير الوطني مركز الماء الأبيض الذي يبعد 60 كم جنوب شرق تبسة، ومركز بوشبكة الواقع في الحدود الجزائرية-التونسية، كما تمت مهاجمة منجم الكويف ومنجم بوخضرة، والمراكز العسكرية الآتية: بئر العاتر، العوينات، قنتيس، راس العيون، المريخ، بئر الوسرى، بكارية، سدراتة وتنوكلة.²

في شهر جويلية 1958 تم نصب 04 كمائن في طريق بوخضرة، وسيدي يحي وناحية يوكوس الحمامات والماء الأبيض، كما تمت مهاجمة 26 مركزا من مراكز العدو بقذائف الهاون.³

في 20 أكتوبر 1958 تمت مهاجمة مركز بئر العاتر، خلف 18 قتيلًا و09 جرحى في صفوف الجيش الفرنسي، كما وقع هجوم في سوكياس أدى إلى 14 قتيلًا و08 جرحى فرنسيين، ووقع اشتباكان آخران في "قرن الكيش" و"أم الكماكم".¹

¹ جريدة المجاهد، العدد 08، 05 أوت 1958، ص.06

² المصدر نفسه، ص.06

³ نفسه، ص.04

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

يذكر المجاهد جدي عمارة أنه في شهر نوفمبر 1959 وعلى إثر مرور كتيبة من المجاهدين محاذية للأسلاك الشائكة داخل منطقة المريج اعترضتهم القوات الفرنسية، لكن تم التصدي لهم من قبل المجاهدين، وتواصلت المعركة لمدة ساعة ونصف، تمكنوا فيها من ضرب المركز الفرنسي بالمريج وتراجعوا خلف الأسلاك الشائكة بالأراضي التونسية، لكن لاحقتهم القوات الفرنسية حتى مسافة 05 كم داخل الأراضي التونسية، وكان من نتائج المعركة، سقوط 04 مجاهدين وأسروا واحد وجرح 13 مجاهد، وتمكن المجاهدون من قطع ما يزيد عن 300 من أعمدة الأسلاك الشائكة المكهربة.²

في أوائل سنة 1960 تم دمج قيادتي العمليات الشرقية والغربية وأصبحت قيادة واحدة تعرف بهيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير الوطني، وتولّى قيادتها هواري بومدين (محمد بوخروبة)، وبادرت القيادة الجديدة على الفور بإعادة هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني، وشرعت في تنظيم عمليات هجومية متكررة ومنسقة على خطي شال وموريس،³ وكانت أوامر قيادة الأركان أن يوزع جيش التحرير الوطني على طول الحدود، ففي كل 30 كلم يوجد وحدة من جيش التحرير لقطع الحدود، أما مجموعة صالحى مقران فكانت تقوم بعمليات في منطقة المريج الموجودة بالقرب من الكويف أين يوجد منجم الفوسفات.⁴

كانت الوحدات المتمركزة عند الحدود التونسية موضع عناية خاصة من جانب هيئة الأركان، وكان الجيش يضم عند الحدود التونسية 23 جحفا batillon، وخمس كتائب مساندة، بتسليح ثقيل ومدافع غير مرتدة، وأربعة أفواج مدفعية هاون 106 ملم.⁵

يشير المجاهد طالب طالب إلى أنه في سنة 1960 وقع نداء للانضمام إلى الجيش المرابط على الحدود التونسية في منطقتي القصيرين وتالة التونسيين، أين تم استدعاؤه رفقة

¹ جريدة المجاهد، العدد 11، 01 نوفمبر 1958، ص.15

² المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية (ولاية تبسة)، ج.01، د م، د ت، ص.83

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.114

⁴ صالحى مقران، المصدر السابق، ص.83

⁵ محمد حربي، المصدر السابق، ص.219

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

آخرين، وكان اختيار المجاهدين يخضع للتقييم عن طريق الفحص الطبي للمجندين، حيث كانوا يخضعون لتدريب على السلاح مدته 20 يوما، ثم انتقلوا إلى قرن حلفاية لينتقلوا بعدها إلى مركز قلاب، ثم رجعوا إلى جبال الشعابني، وتم تصنيفه ليكون ضمن جنود المدفعية الكتيبة الرابعة التي كانت برئاسة عباس عزيل، حيث كان السلاح متوفرا خاصة الثموني والحماسي وطومسون، بالإضافة إلى المدفعية 75 والمورطي 80 الذي كان نفعهم كبير أثناء معارك الحدود،¹ وهذا ما أكدّه المجاهد ضيف الله بلقاسم حيث ذكر أنه بعد إنشاء هيئة الأركان أصبح السلاح نصف الثقيل متوفرا مثل الدوشكا والمورطي 60 و80.²

تواصلت معارك الحدود وازدادت حدة سنة 1960، وهذا ما أكدته تصريحات قيادة الأركان الفرنسية التي اعترفت بوقوع عشرين مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية على طول الحدود في شهر أبريل 1960، الأمر الذي دفع السلطات العسكرية الفرنسية لتنفيذ العملية العسكرية التي حملت اسم "ماراطون" (Marathon) التي شنت في منطقة معزولة على مستوى الحدود الجزائرية التونسية من 24 إلى 30 ماي 1960، اشتبك فيها فيلق لجيش التحرير الوطني وفرق كومندوس واللفيف الأجنبي والمظليين، وشاركت فيها ثمانون طائرة حربية من (b.26) و(b.29) و(t.6) والمروحيات، كما استخدم فيها سلاح النابالم بكثرة، وأحرق بنيرانه عددا معتبرا من عناصر جيش التحرير الوطني، رغم التعزيزات العسكرية والرقابة المشددة على الحدود الشرقية.³

يذكر المجاهد صالح مقرران أنه مع بداية الستينات كان رفقة مجموعة من المجاهدين مكلفين بتنفيذ عمليات بمنطقة الكوييف والمتواجدة بين منطقتي تبسة والونزة، وكان الخروج لهذه العمليات مبرمج فرقة بفرقة، والتي تحوي من 10 إلى 15 جنديا وقبل أن يباشروا العمل، كانوا يتمركزون في مراكز قريبة من مكان المراكز المراد مهاجمتها بنواحي الشريعة

¹ شهادة طالب طالب، بتاريخ 20/02/2016 على الساعة 11:00 بمقره العائلي بئر العاتر.

² شهادة بلقاسم ضيف الله، بتاريخ 10/09/2016 بالحويجات، تبسة.

³ سامية خامس، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص. 109.

والعوينات، أين كانوا يراقبون المكان المقصود عن طريق المنظار وتحركات العدو في المنطقة، بالإضافة إلى إحصاء العساكر الفرنسية وأماكن تركزهم، وكان الاستعمار في هذه المنطقة يضبط مدفعه ويكون على استعداد دائم لأي حركة من قبل جيش التحرير الوطني، فكان المجاهدون يسلكون الاتجاه المخالف في حالة الهجوم، وهناك من المرشدين الذين يرشدوهم إلى المنطقة، فيتم منحه بندقية، وبعد إتمام مهامه يعود إلى بيته، والمرشد الذي يرشدنا إلى المكان المقصود كان من الشعب الجزائري المتواجد على خط الحدود، فيتقدم مرشد المجموعة ليقودها إلى مكان تنفيذ العملية، فكانوا يقومون بوضع المتفجرات والقيام بمختلف العمليات، والمسبلون المدنيون ينقلون لهم الأخبار عن مدى نجاح العمليات التي قاموا بها، وكانت معظم العمليات تتم في الليل، ففي النهار لا يمكن التحرك لأن المكان مكشوف.¹

مع بداية سنة 1961 سُجِّل اشتباك قوي ببئر العاتر جنوب الحاجز الشرقي، خَلَّف في صفوف القوات الفرنسية 25 قتيلًا، بينما تمكَّنت كتيبة لجيش التحرير الوطني من تخريب الحاجز الشائك بشمال وجنوب مدينة تبسة، إلَّا أن هذه العملية خَلَّفت أيضًا استشهاد 34 جنديًا في صفوف المقاتلين الجزائريين، وتمكَّن خلالها جيش التحرير الوطني من إسقاط طائرة استطلاعية، ولم تتوقف المناوشات طيلة شهر فيفري 1961 على مستوى الأسلاك، بل ازدادت حدَّتها في الأسبوع الأخير من ذات الشهر ضد مواقع القوات الفرنسية بالحاجز الشرقي.²

يذكر المجاهدين بن زين محمد وبن حمزة السعيد أنه قد تم إصدار أوامر من طرف قيادة الأركان العامة في شهر مارس 1961 تتعلق بشن هجوم على مراكز عين الزرقاء وعرقوب الطاقة والقرقارة، وقد كُلف بتنفيذ هذه الأوامر الفيلق 45 بمشاركة الفيلق 53 و68، حيث بدأ الهجوم من عين سيدي صالح وامتد إلى جبل بوربعية وقد كُلفت كتيبة بقيادة نَّحَال بوزيان بالهجوم على مراكز عين الزرقاء وعرقوب الطاقة الخندق الأبيض، عقيقق، كما عُيِّنت

¹ صالحى مفران، المصدر السابق، ص.73

² سامية خامس، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.109

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

فرقة بقيادة براهيمية حسن لتخريب الأسلاك الشائكة، حيث أسفرت هذه الهجمات على تخريب 500 متر من الأسلاك الشائكة و37 عمود كهربائي و30 لغم، كما تم تخريب خندق عين الزرقاء وقتل جميع الجنود المتواجدين فيه، كما تم تخريب 100 متر من الأسلاك الشائكة و175 عمود كهربائي، أما مركز عرقوب الطاقة فقد حُرِّب عن آخره بواسطة قنابل من عيار 75.¹

في سنة 1961 انتقل المجاهد بشير معيفي إلى حدود شمال تبسة إلى غاية الاستقلال، حيث قام رفقة مجموعة من المجاهدين بالعديد من الهجمات الليلية على الحدود كل يوم تقريبا وكان على المجاهد أن يحضر معه شيئا ما يبرهن به إنه كان ضمن المشاركين بهذه الهجمات، وكانت الهجمات تتم خلال الليل خاصة بعد مجيء هوارى بومدين، وهذه استراتيجية حربية تهدف إلى تخفيف ضغط الجيش الفرنسي على المناطق الداخلية، وكذلك إلحاق أكبر خسائر ممكنة للعدو.²

في 21 جوان 1961 وقع الهجوم على مركز عين غيلان شرق مدينة الكويف من طرف الفيلق 68 من المنطقة الجنوبية الذي تم احتلاله، وتم فيه الاستيلاء على رشاشتين خفيفتين و06 أجهزة إرسال وأربعة أجهزة إلكترونية، وأربعة نظارات ميدانية و09 قنابل عيار 75 ومذيع وأغراض أخرى، كما تم هجوم آخر في المكان المسمى لحجار الصفر بالمنطقة الجنوبية لتبسة، في جويلية 1961 بعد هجوم قامت به كتبية مدعمة من الفيلق 72 يقودها عابر الساسي، حيث تمكنت من تدمير عدة عربات وقتل العديد من الفرنسيين، بينما سقط في هذا الهجوم شهيد و10 جرحى من جيش التحرير الوطني.³

في أواخر شهر أوت 1961 بنفس المنطقة قامت الكتبية الثالثة من نفس الفيلق بهجوم على موقع الماء الأسود الذي تم احتلاله وقتل العديد من أفرادها وأسر عسكري فرنسي،

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية (ولاية تبسة)، ج02، المرجع السابق، ص.152

² شهادة بشير معيفي، المصدر السابق.

³ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.116

الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962

وسقط في هذه الهجوم 05 شهداء،¹ وفي خريف سنة 1961 قام مجموعة من ضمنهم ساسي عابر بعد تفجيرهم الأسلاك الشائكة بهجوم في منطقة الماء الأبيض وقاموا بمهاجمة المركز الحدودي هناك، وكانت مهمتهم حماية مجموعة من المجاهدين الذين ادخلوا السلاح، حيث كانت هذه المنطقة بقيادة صالح السوفي.²

يشير المجاهد علواني صالح وآخرون أنه قد تم الهجوم على مركز حدودي بالحدود الشرقية في يوم 06 فيفري 1962 قامت وحدات من جيش التحرير الوطني تحت قيادة عمار بوقيرين بهجوم شامل على المراكز الحدودية الآتية: جبل سيدي أحمد والمريج وعيد سيدي صالح، وهنشير الحديد، وتم في بداية الهجوم نسف 1200 متر من الأسلاك الشائكة وقطع عدد كبير من الأعمدة واستعمل المجاهدون عدة أسلحة لتخريب المراكز الحدودية، وتم ضرب الدبابات الفرنسية بالبازوكا بين المريج وهنشير الحديد، أما بالنسبة للمجاهدين فقد استشهد منهم 04 أفراد وقد تمكنت وحدات جيش التحرير الوطني من الرجوع إلى قواعد الخلفية.³

منذ سنة 1958 إلى غاية سنة 1962 أصبحت الأسلحة حديثة وثقيلة مثل المدفعية 120 و 82 و 6/12 المضادة للطيران و rbg إلى غاية الاستقلال، وحتى أثناء المفاوضات كانت المعارك الحدودية قائمة وبشدة،⁴ حيث وقع هجوم عام أواخر شهر فيفري 1962 قبل بدء مفاوضات إيفيان دام 21 يوما، شاركت فيه وحدات كثيرة من جيش التحرير الوطني، واستعملت فيه مختلف الأسلحة، وألحقت خسائر معتبرة في صفوف الجيش الفرنسي، لكن سقط فيه العديد من الشهداء والجرحى.⁵

ومما سبق يمكن استخلاص من هذا الفصل ما يلي:

¹ المرجع نفسه، ص. 118.

² شهادة طالب طالب، المصدر السابق.

³ المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية (ولاية تبسة)، ج. 02، ص. 172.

⁴ شهادة قسطل الحساوي، المصدر السابق.

⁵ جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص. 118.

أفرزت سياسة التطويق التي اعتمدها سلطات الاحتلال على الحدود الجزائرية الشرقية من أقصى الشمال إلى الجنوب أضرارا جسيمة وانعكاسات سلبية شملت جوانب عدة، أخطرها على الميدان العسكري، إذ ضيق الخناق على قوات جيش التحرير الوطني بجواز عازلة، مما أعاق عملية تمرير الأسلحة من تونس باتجاه الجزائر، إلى جانب تضرر سكان المناطق الحدودية من اعتداءات الجيش الفرنسي، زيادة على تدابير ردعية ارتكزت على محاولات يائسة من أجل إيفاد قوات أممية لإعانتها في حراسة الحدود الجزائرية، وتمادت في سياستها العدوانية بقطع الإعانات المادية عن تونس والتهديد بإعادة احتلالها إذا لم تكف عن مساعدة الثورة الجزائرية، وإزاء هذه الأوضاع كان لزاما على قيادة الثورة الجزائرية إيجاد حلول استعجالية لمواجهة إستراتيجية جيش الاحتلال على طول الحدود الشرقية للخروج من هذا المأزق باستحداث تنظيمات ثورية وهيكل عسكرية استعانت بها لتجاوز تلك الظروف المأساوية.

انخاتمة

الختام

- ساهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي والتضاريس الصعبة لإقليم تبسة لجعل هذه المنطقة الحدودية نموذجا هاما لتسليح الثورة الجزائرية، وارتباط أبناء منطقة تبسة بالسلاح الذي ساهم في انتشاره بشكل واسع، بالإضافة إلى معرفة سكانها بجبالها ووديانها، فكل هذا جعل المناخ خصبا لتنامي ظاهرة تهريب السلاح بالمنطقة خلال الفترة الاستعمارية، وهذا ما تؤكده الوثائق الأرشيفية التونسية والشهادات الحية.
- ساهمت المعارك والمواجهات بين دول الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية بليبيا وتونس وبعض المناطق الحدودية الجزائرية التونسية في توفير العديد من الأسلحة الحربية والذخيرة، وبحكم إقليم تبسة الحدودي مع تونس والقريب من هذه المعارك شجع سكانها لتهريب الأسلحة وتخزينها، والتي استعملها الرعيل الأول في بداية الثورة بالمنطقة من أمثال لزهرة شريط وفرحي ساعي وغيرهما.
- مع انتشار موجة التحرر في العالم واندلاع الثورة التونسية 1952 سارع عدد من أبناء إقليم تبسة إلى المشاركة فيها إلى جانب إخوانهم التونسيين، منهم من تبرع بسلاحه ومنهم من ساهم بماله، خاصة بعد ظهور أفواج المقاومة التونسية بناحية تبسة، والذين قاموا بجمع الأسلحة طوعا أو عن طريق الإكراه، وهو الأمر الذي أدى إلى نقص السلاح بالمنطقة، مما جعل بعض الثوريين يقومون بجمع الأسلحة وتخزينها تحضيرا لثورة قد تكون قادمة.
- تباينت الظروف عند اندلاع الثورة بتبسة بين شمالها الذي كان تحت قيادة المنطقة الثانية الشمال القسنطيني وجنوبها الذي كان تحت قيادة المنطقة الأولى الأوراس، وتكونت عدة خلايا ثورية بالناحية، حيث لم تشهد ناحية تبسة عمليات ثورية في ليلة 01 نوفمبر 1954 ولعلّ ما يفسّر ذلك هو أنّها تُركت لتكون متنفسا لجلب السلاح لامتدادها الجغرافي مع القطر التونسي كما تم ذكره سابقا.
- تنوعت مصادر السلاح في بداية الثورة بتبسة، واعتمدت في نشاطها على تسليحها ذاتيا عبر جمع الأسلحة محليا عن طريق تبرعات السكان خاصة القاطنين بالأرياف، أو عن طريق

الثوار التونسيين خاصة أنصار صالح بن يوسف، رغم موقف بورقيبة وأنصاره الذين كانوا معارضين للعمل المسلح وغير مرتاحين للتعاون القائم بين الجزائريين والمعارضة اليوسفية، كما اعتمد المجاهدون أيضا في التسليح على غنائم الأسلحة المتحصل عليها خلال الاشتباكات والمعارك المختلفة، أو بواسطة المجندين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي الذين ساهموا في تزويد الثورة بالأسلحة والذخيرة الحربية، وهذا ما تؤكد الشهادات الحية.

● اشتدت الحاجة إلى السلاح بعد اندلاع الثورة الجزائرية، مما جعل القادة يبحثون على مصادر من خارج الوطن، فتوجهوا لطلب المساعدة من الدول العربية والإسلامية، وكان هناك دور لا يمكن إغفاله لدولة مصر العربية وعلى رأسها الرئيس "جمال عبد الناصر"، كما كان لعناصر الوفد الخارجي دورا هاما في عملية جلب السلاح من الخارج، حيث قاموا بإنشاء شبكات للأسلحة في دول مختلفة، وكان لليبيا وتونس دورا مهما، حيث كانتا حلقة وصل لعبور الأسلحة إلى داخل الوطن عبر الحدود الشرقية، ومنها إقليم تبسة الذي كان بمثابة بوابة لمرور السلاح إلى بقية المناطق الداخلية.

● مرت عملية التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بمرحلتين: الأولى 1954-1956 وهي مرحلة الإمداد وتهريب السلاح في إطار الكفاح المسلح المشترك لتحرير المغرب العربي في الإطار القومي العربي الإسلامي، لأن الذين ساهموا في هذه المرحلة كانوا يرغبون في تحقيق وحدة المغرب العربي، ذلك أن السلاح المهرب في هذه الفترة كان موجهها لمقاومي المغرب العربي كله بلا استثناء، وشهدت شبه التحام بين المقاومة التونسية والثورة الجزائرية، أما المرحلة الثانية 1956-1962 فقد اهتم الجزائريون وحدهم بشأن قضيتهم في عملية تهريب السلاح، وذلك لظهور معطيات جديدة على ساحة المغرب العربي منها ظهور الفكرة القطرية، بعد استقلال كل من تونس والمغرب في مارس 1956، وشهد الدعم نوعا من التنظيم والإحكام من طرف قيادة الثورة الجزائرية و"النظام الجديد" الحاكم في تونس بعد استقلالها، وبقيت المقاومة المسلحة مستمرة في الجزائر.

الخاتمة

● شهد النصف الثاني من سنة 1956 العديد من الأحداث التي أثرت سلبا على عملية التسليح، وكان أبرزها التشنجات التي أعقبت مؤتمر وادي الصومام، بسبب نظام الأولويات -أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج- الذي لم تفضمه بعض عناصر الوفد الخارجي المكلفين بإمداد الثورة بالأسلحة، التي كانت لها انعكاسات على عملية الإمداد، وما أعقب ذلك من صراعات وخلافات بين القادة المحليين في الولاية الأولى، وهو الأمر الذي أدى إلى عرقلة عملية التسليح عبر الحدود الشرقية خاصة إقليم تبسة، وشهدت هذه الفترة نقصا فادحا للأسلحة، مما جعل القادة يلحّون في طلب السلاح والذخيرة، وتعمدت الأمور واشتد الصراع من أجل السيطرة على قاعدة تونس، كما شهدت هذه الفترة حادثة اختطاف الطائرة المقلّة لزعماء الثورة وما نجم عنها من تأثيرات على شبكات التسليح في الخارج، حيث لم يصبح لدى مهربي السلاح في ليبيا أي اطمئنان حول وجهة السلاح من الساحة الدولية مع مهربي السلاح في الداخل ريثما يتبين من سيكون خليفة أحمد بن بلة، كما كان للعدوان الثلاثي نهاية أكتوبر 1956 على مصر أثرا سيئا على عملية الإمداد، بحكم أن مصر هي الممون الرئيسي بالأسلحة خلال هذه المرحلة.

● انتظمت عملية التسليح في تونس خلال سنة 1957 بفضل نشاط مسؤولي التسليح هناك، وعادت الجهة الجزائرية الشرقية ومنها إقليم تبسة لنشاطها في تهريب السلاح عبر الحدود التونسية، وهذا بفضل المساعدات الرسمية للحكومة التونسية التي استعملها الثوار كقاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري، وكانت المناطق الحدودية كتبسة وسوق أهراس هي الأكثر استفادة من الأسلحة مقارنة بالمناطق الداخلية، حيث لعبت المنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية الأولى دورا فعالا في تهريب الأسلحة إلى الداخل، وأصبحت الأسلحة كثيرة ومتنوعة وأكثر حداثة من ذي قبل، وتراجع دور بنادق الصيد وانتشرت بنادق حربية مكائها، كما أن الذخيرة كانت متوفرة بكثرة، ويرجع ذلك إلى وفرة الأسلحة في قاعدة تونس خاصة قبل إنشاء الحواجز الحدودية، وهو الأمر الذي جعل قوافل جلب الأسلحة إلى

غاية أواخر سنة 1957 تتجه بسهولة نحو الخارج وتعود محملة بالأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية.

● إن تحقيق السيادة الوطنية التونسية عام 1956 والانسحاب اللاحق للقوات الفرنسية خلال عام 1957 فتح الطريق أمام الدعم العلني لجهة التحرير الوطني من قبل حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة، وبدأت عملية بناء نظام للقواعد التدريبية واللوجستية التابعة لجهة التحرير الوطني، وبذلك فإن تونس وفّرت ملاذاً لآلاف من قوات جيش التحرير الوطني والعديد من المرافق اللوجستية والتدريبية، وكذلك بإنشاء مخازن للأسلحة على الحدود التونسية الجزائرية.

● بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 09 سبتمبر 1958 أخذ جانب التسليح والتموين يأخذ طابعاً شرعياً، حيث أصبحت الحكومة المؤقتة تعقد مع بعض الدول صفقات لشراء المعدات الحربية والأسلحة، وقد أنشئت وزارة لهذا الغرض، وتنوعت المصادر الأساسية للأسلحة في هذه الفترة، حيث سعت جبهة التحرير الوطني لإنشاء وربط شبكة لتهرب الأسلحة في أوروبا والشرق الأوسط والبلدان الصديقة، ليتم شحنها إلى قاعدتي تونس والمغرب وصولاً إلى الحدود الجزائرية، حيث عمدت السلطات الفرنسية إلى اغتيال المومنين الأجانب واعتراض وحدات جيش التحرير الوطني، وهذا في محاولاتها للحد من تسريب الأسلحة نحو الجزائر عبر الحدود، حيث أصبحت جبهة التحرير الوطني تمتلك قواعد خلفية في المنطقة الحدودية بتشكيل مراكز تموين هناك، وهذا من أجل إعادة تجهيز نفسها من تونس، واستطاع المجاهدون تصعيد وتيرة تهريب الأسلحة والذخيرة بتحسين الأساليب والوسائل، بالرغم من شدة الإجراءات الأمنية المتخذة من طرف القوات الفرنسية، وهذا انطلاقاً من المناطق الحدودية تبسة وسوق أهراس وسدرتة نحو الأوراس والحضنة والشمال القسنطيني والقبائل الكبرى.

● كان لزاما على قادة الثورة البحث عن إستراتيجية دقيقة من أجل تموين الولاية الثانية والثالثة والرابعة بكل ما تحتاجه من أسلحة حتى تتواصل الثورة ولتصمد في وجه العدو الفرنسي، وهذا انطلاقا من الحدود الشرقية، إلا أنه برزت مشكلتين حول التسليح بالداخل وهما الانخفاض المتدرج لتجنيد المجاهدين، بالإضافة إلى صعوبة توصيل السلاح نحو الداخل خاصة بعد الانتهاء من إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة، حيث تنوعت أساليب المجاهدين في اختراقها، واعتمدت في بدايتها على المقصات القاطعة والعازلة للكهرباء أو حفر ممرات أسفل الأسلاك، كما تم تشكيل فرق خاصة ومدربة لترع الألغام، ثم استخدموا سلاح البنغالور لنسف الأسلاك وفتح ممرات لعبور القوافل، وكانت المنطقة الأكثر تلاؤما للعبور هي منطقة سوق أهراس التي تتميز بنظام جبلي به غطاء نباتي كثيف على عكس إقليم تبسة الذي يتوفر على تضاريس عارية ومكشوفة تسهل مراقبتها من طرف القوات الفرنسية، مما جعل القوافل تتعرض لعدة مخاطر وصعوبات عبر هذه الممرات، وأصبح اختراق خطي شال وموريس يسبب خسائر كبرى، فقد استخدم العدو الفرنسي أساليب خاصة لاعتراضها ومطارقتها ومراقبة المناطق الإستراتيجية فيها.

● لقد ازداد تهريب السلاح بفضل شبكات التهريب نحو الحدود وتنوع مصادره، لكن وفرة السلاح-نسبيا- بالمراكز الحدودية لا تعني بالضرورة وفرة مماثلة بالمجاهدين في الجبال في الداخل، فقد شكلت الأسلاك الشائكة مشكلا لعبور قوافل السلاح وأصبح الداخل يعاني من ندرة السلاح والذخيرة، واضطرت قيادة الثورة إلى الاكتفاء بأسلحة العدو الفرنسي عن طريق غنائم الاشتباكات والكمائن والمعارك.

● لقد أدركت القيادة الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها الجهة الشرقية في دفع الثورة نحو التوسع والتطوير، لذلك لجأت إلى إنشاء حواجز لتضييق الخناق على الثورة، إلى جانب تنظيم قواتها العسكرية بمختلف أنواعها وتوزيعها توزيعا تكتيكيا يمكنها من التدخل بسرعة وعلى نحو ييسر لها السيطرة الكاملة على هذا الجزء الهام من البلاد، زيادة

على تدابير ردعية ارتكزت على محاولات من أجل إيفاد قوات أممية لإعانتها في حراسة الحدود الجزائرية-التونسية، وأضحت المنطقة الحدودية منطقة محرمة تمنع فيها الحركة على أي كان، أما خارجيا فقد امتدت سياستها العدوانية إلى الدول المساندة للثورة فقامت بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر، كما قامت بإجراءات تأديبية على تونس التي اتخذها جيش التحرير الوطني كقاعدة خلفية له وأنشأ جيشا على حدودها، حيث قطعت الإعانات المادية عنها وتم التهديد بإعادة احتلالها إذا لم تكف عن مساعدتها للثورة الجزائرية.

• قام جيش التحرير الوطني باستحداث تنظيمات ثورية وهياكل عسكرية لضرب المراكز الحدودية قصد استنزاف قوة الجيش الفرنسي المتمركزة على طول الحدود وتخفيف الضغط على قوات جيش التحرير الوطني بالداخل، فكانت معارك الحدود الشرقية طويلة ومستمرة وعنيفة ألحقت أضرارا على كل من الجانب الفرنسي والجزائري على حد سواء، دامت إلى غاية وقف إطلاق النار.

الملاحق



ملحق الوثائق

الملحق رقم (01): وثيقة توضح تهريب الأسلحة من تونس إلى الجزائر يقوم بها جزائريون

منتسبة بمساعدة تونسيين¹

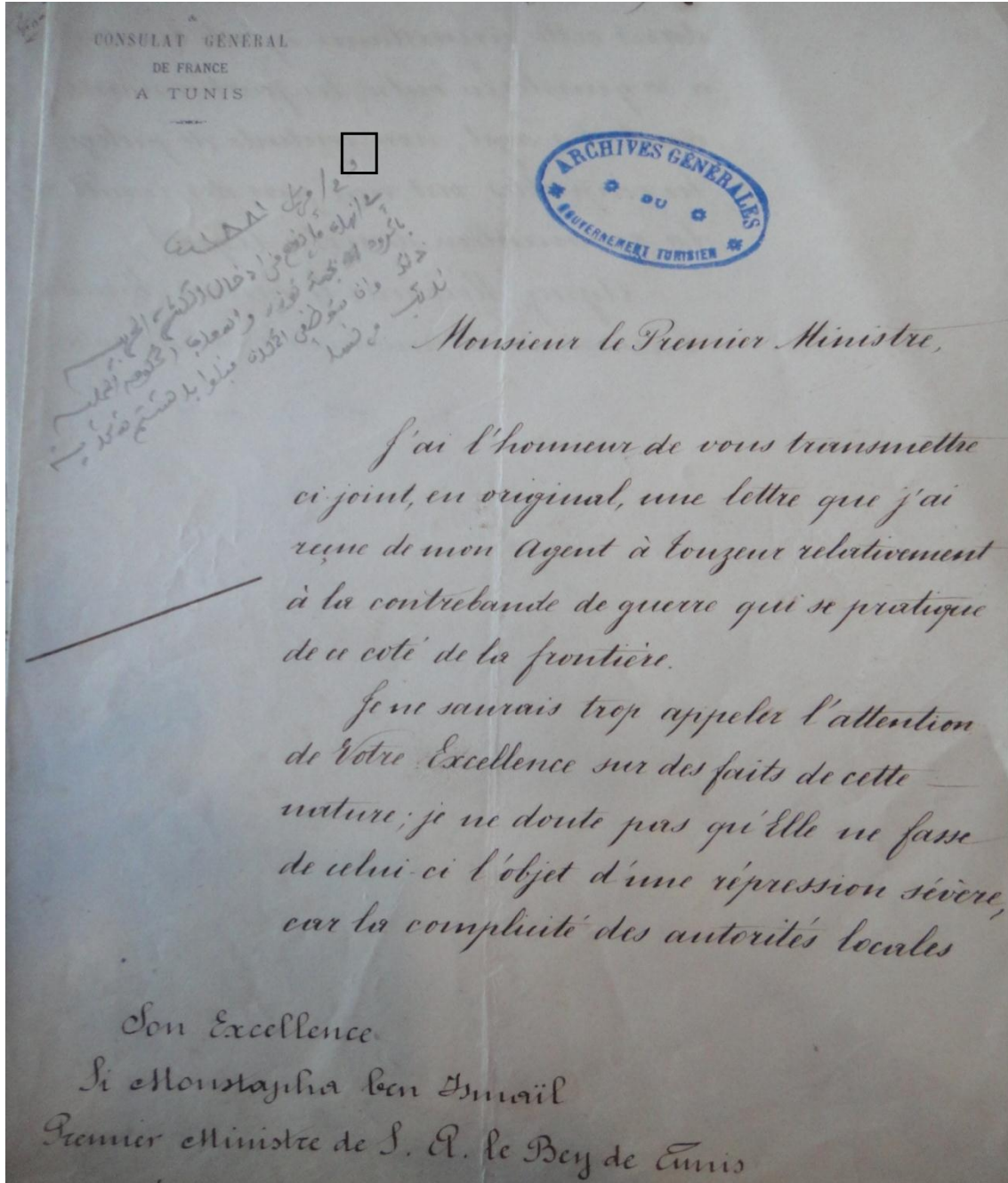
Journé 1-90
avril 1881.

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
 انزل الوحيه المحمديه السيد الوزير سيدي رستم بن قنصل
 جنرال الدولة العظيمة بتونس السلام عليك ورحمة الله
 وبركاته وبعثنا لمانونتي على خطه الجريد على
 الكتيبة والسلاح والسراري وبعثنا ذلك انان جوابا لمي عنده
 السيد محمد بن عمار المحمدي الذي جعله السيد الكماندي حاكم
 بسكرة خطه عاصم بواذ سموي بوصيف على ذلك فامتثلت
 امر السيد وبعثت لمانونتي عاصم على كرف من جميع القوا
 ثم بعثنا لمانونتي على ذلك ثم بعثنا الليالي نايمين على حالهم
 على كرفيوا الحزم حتى اتوا اناسا هسايين على الكرفيوا المذكور
 من القمامت من اولاد العساي انساب الشيخ باشا معي توزر
 وباديهم ستة زعيم راودين الكتيبة ومعهم خذاع صالح بن
 عثمان خلية توزر وخذاع باشا معي الشيخ ابراهيم بن جوعلا
 المذكور فبنافتشوا الجميع وحقوا الليل ثم رجعوا اولاد العساي
 والخط والمذكورين الى البلدة المذكورة توزر وخطوها ودار الخلية
 المذكور وهو شريك معهم وباديهم معي كذلك شركاء ثم
 اتوا اصحاب العاصم بطالونتي وخبروني بما وقع فلما اصبحنا
 بالصلح وطلعت الشمس وعلت على الجبلان اخرجت اوسوف
 فوجت الخلية وباديهم معي المذكورين يذيتهم بالسلام
 على جميع العادة فقالوا لي انت تعين علينا وجميع علمنا
 للضاري فبسوي وجميعنا وانا وكيف بعثت ان اعدول
 وقلت لهم اقموا لي حجة فقالوا لا نكتب باننا اقموا على انقصنا
 حتى ياتينا اذنا من ابيم والوزير نكتب ما علمنا ونعرجكم بما
 جعلوا وان هذه الساعة لارح دارنا خايبعه نعيب ليلا يفتلون
 وانا اخرج في السيد الا لاجل الحماية من كل شئ ونظر كتم
 اعلا و السلام من خديمنا بالفاصم بن جوعلا زباديهم معي

¹ الأرشيف الوطني التونسي، مراسلات موجهة من القنصل الفرنسي إلى الوزير الأول تتضمن تشكي تجار السلاح الفرنسيين من عمليات تهريب أسلحة يقوم بها بعض التونسيين، FA 1881/H/0094

الملحق رقم (02): وثيقة مرسلة من باي تونس موجهة إلى القنصلية الفرنسية العامة بتونس لعمليات تهريب السلاح بتواطؤ من بعض الجهات المحلية بتوزر.¹



¹الأرشيف الوطني التونسي، مراسلات موجهة من القنصل الفرنسي إلى الوزير الأول تتضمن تشكي تجار السلاح الفرنسيين من عمليات تهريب أسلحة يقوم بها بعض التونسيين، FA 1881/H/0094

الملحق رقم (03): وثيقة إيداع بالسجن لزرقى عمر الاسود بتهمة النيل من أمن الدولة
الخارجي والخيانة العظمى.¹

تونس في 1950

شمادة

الجمهورية التونسية

وزارة المصالح

ادارة المصالح السجنية
والاصلاح

7024

7/1

يشهد مدير ادارة المصالح السجنية والاصلاح
بان السجين الزرقى عمر الاسود يوسف ، ابن الاسود
ومريم بنت علي نصر ، وقع ايداعه السجن في 22 جوان
1944 من اجل النيل من امن الدولة الخارجي
وافرج عنه مؤقتا في 2 جويلية 1945 باذن من
الحكومة العسكرية الفرنسية بتونس سابقا وفي 30 جوان
1950 ايدع السجن من جديد من اجل الخيانة
وافرج عنه في 7 نوفمبر 1950 باذن من الحكومة
الجنائية الفرنسية بتونس سابقا %

مدير ادارة المصالح السجنية

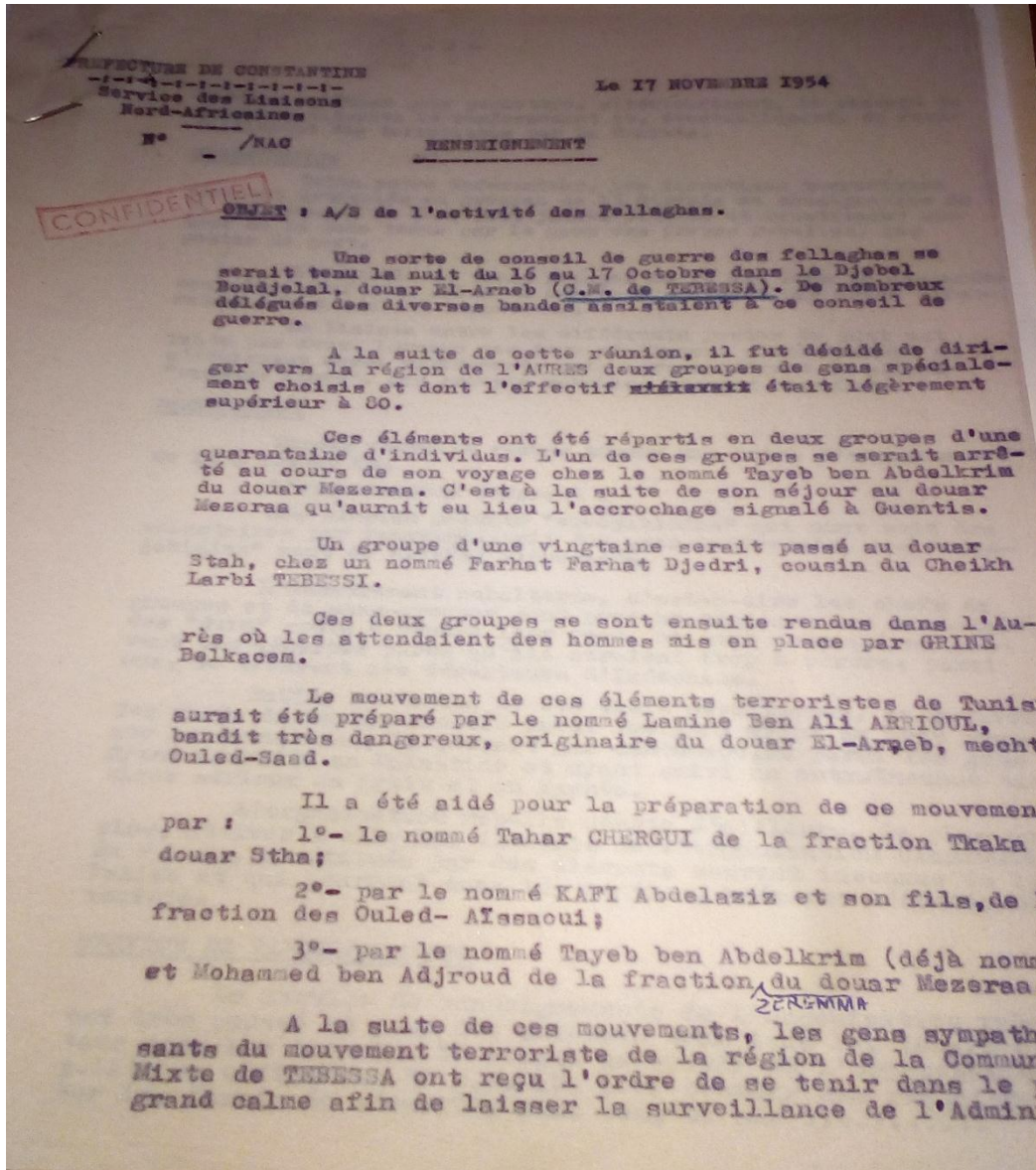
والاصلاح

احمد القطايب

¹ وثيقة مقدمة من طرف المؤلف محمود براهم.

الملحق رقم (04): وثيقة توضح اتصال مجاهدي إقليم تبسة مع الأوراس قبل اندلاع الثورة

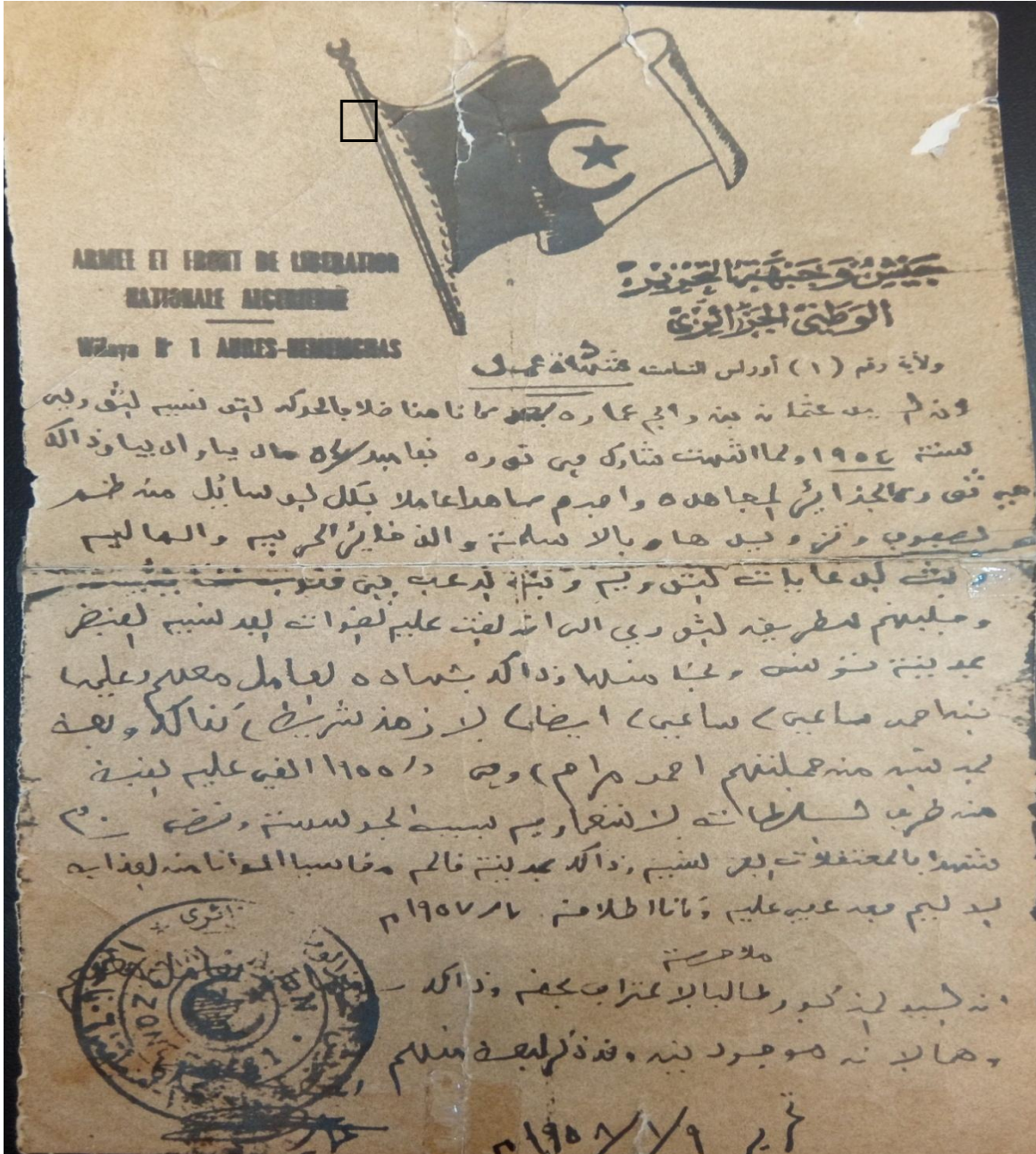
الجزائرية.¹



¹A.N.O.M, archives d'outre-mer, Aix En Provence, carton N° 9H/79/38.

الملحق رقم (06): وثيقة أرشيفية توضح مشاركة عثمان بن رابح في الثورة التونسية ومساهمته

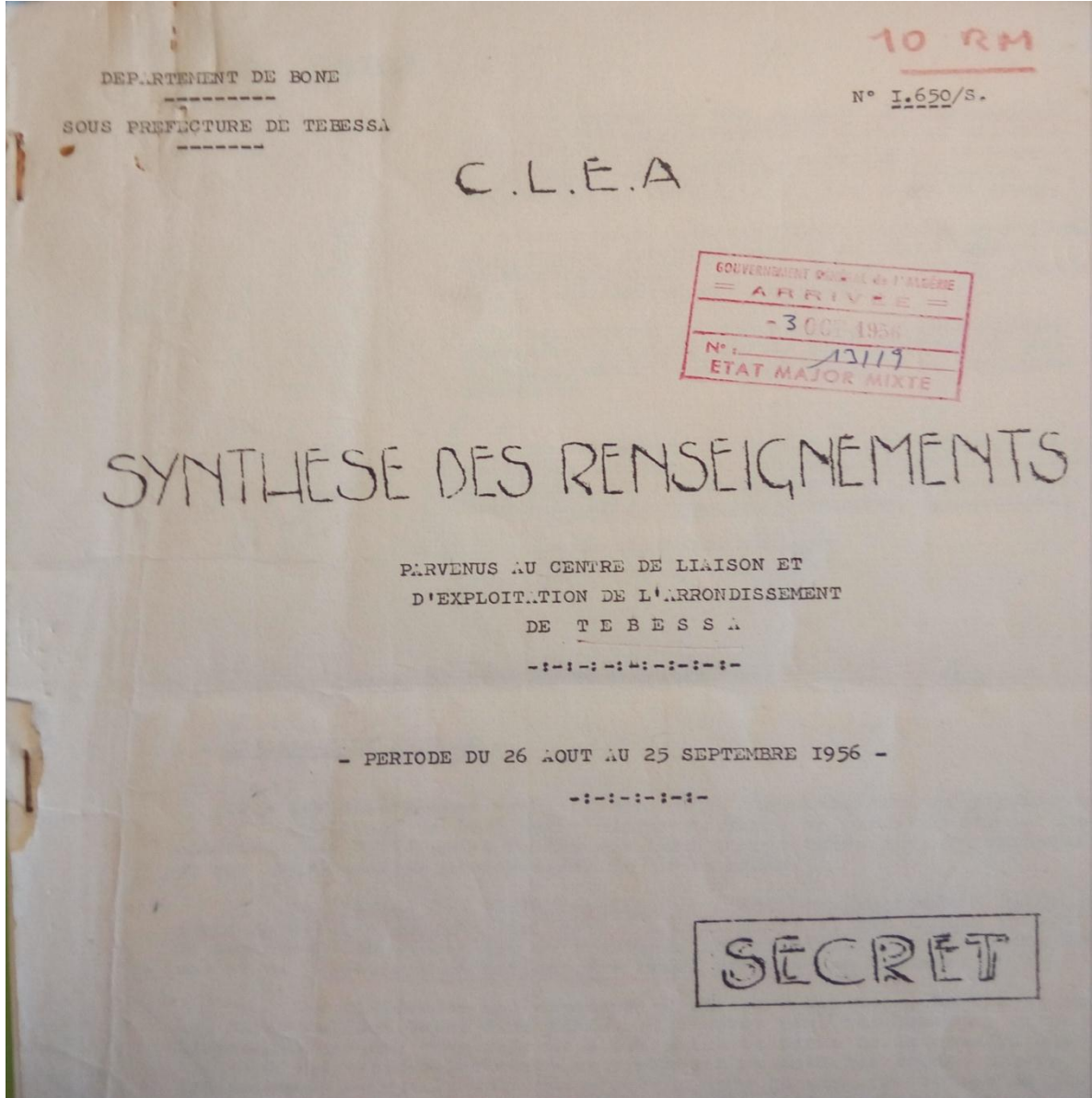
في تزويد الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة الحربية. □



¹ أرشيف خاص بالباحث.

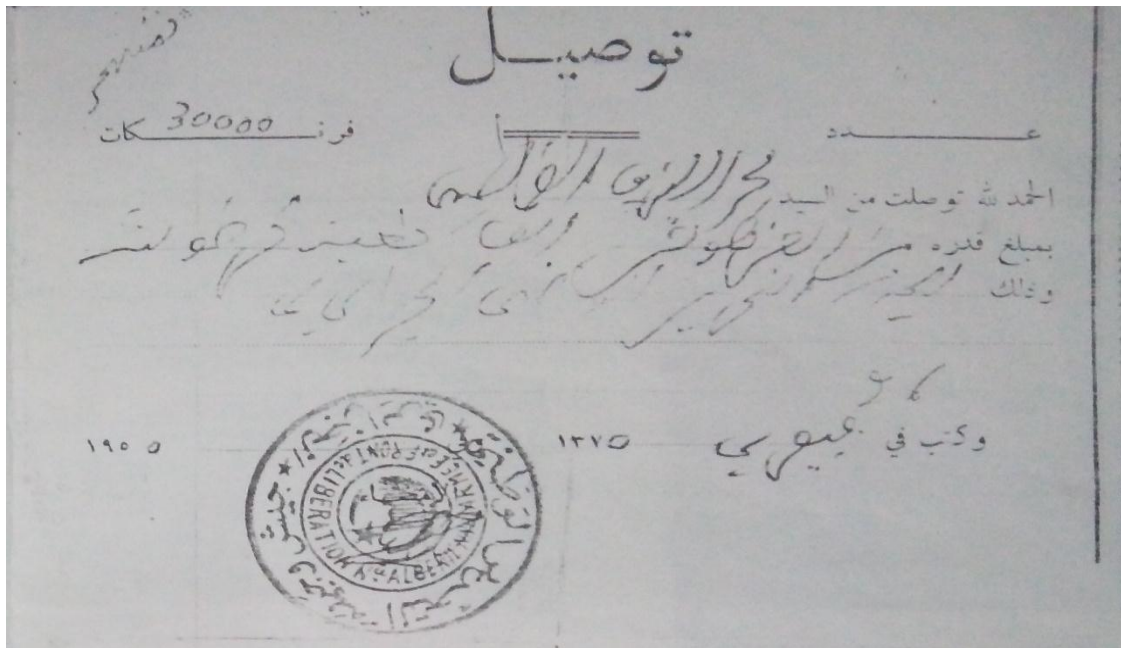
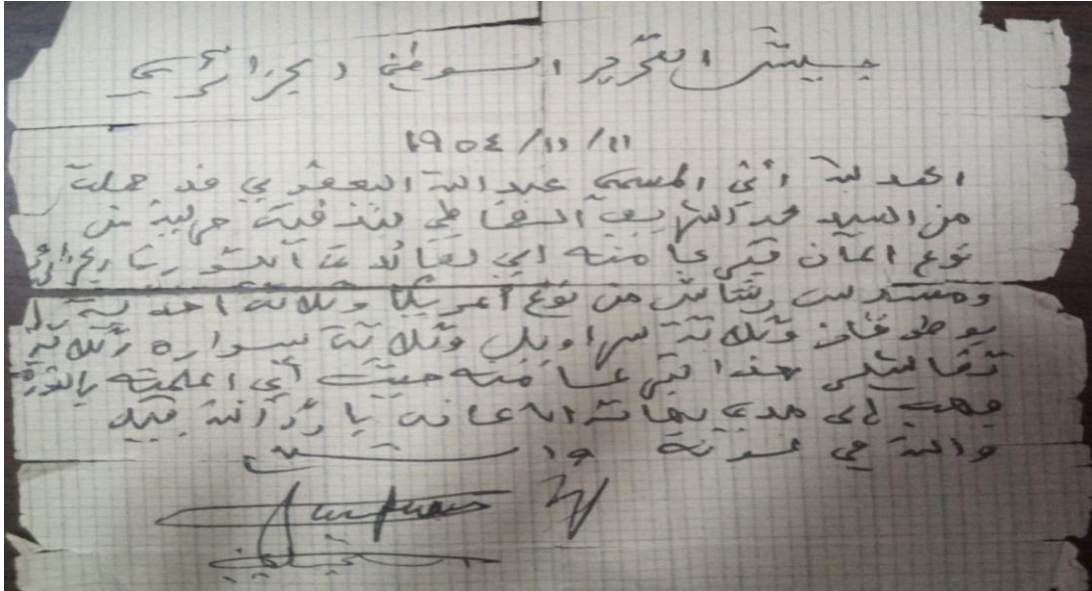
الملاحق

الملحق رقم (07): وثيقة أرشيفية توضح أهم الأحداث بإقليم تبسة بين 26 أوت إلى غاية 25 سبتمبر 1956.¹



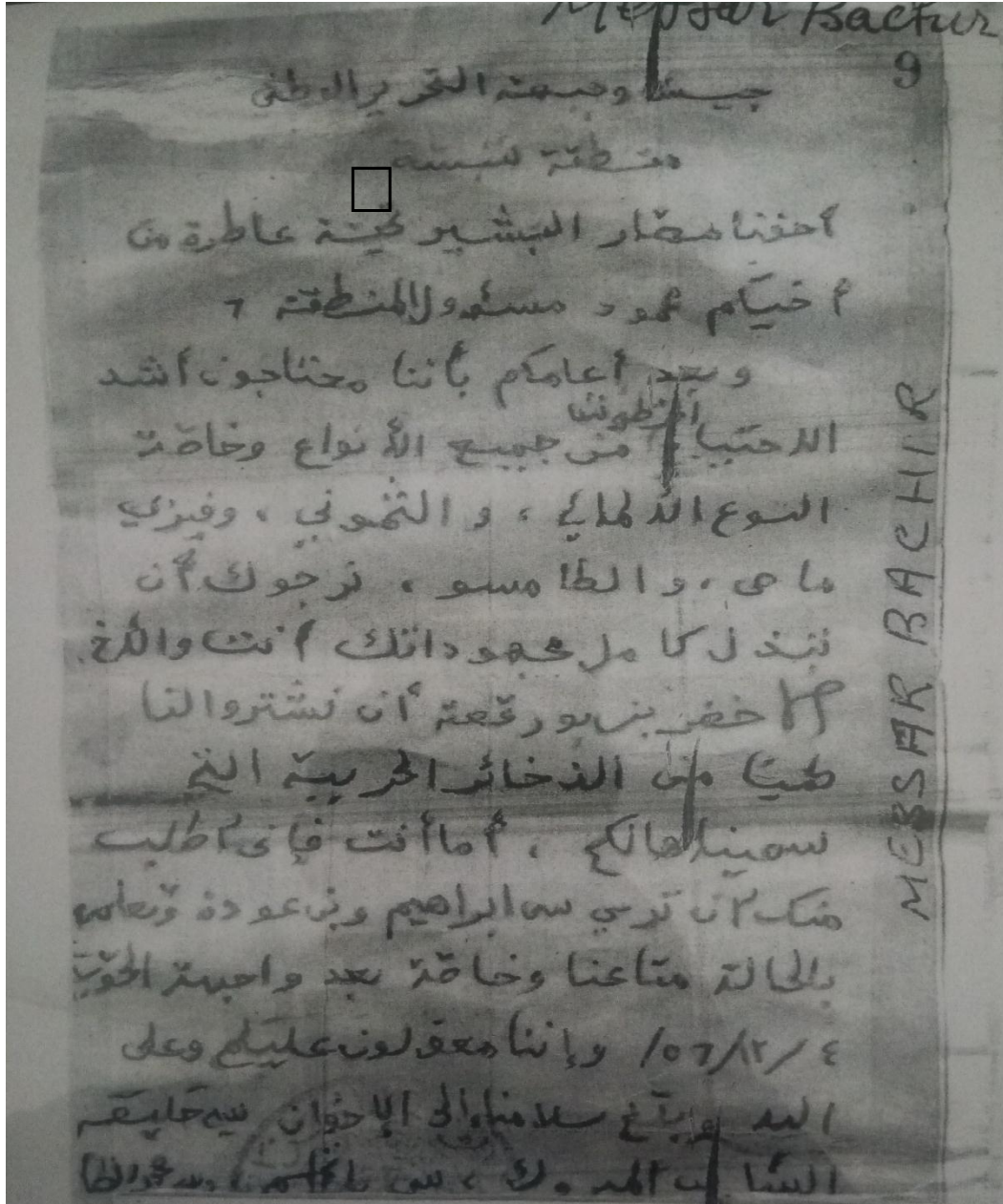
¹Archives de vencesse, , 1 H 1454, D 02, synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa aou et sep 1956.

الملحق رقم (08): وثائق أرشيفية توضح تبرع أحد المناضل محمد الشريف القماطي لأسلحة لصالح جيش التحرير الوطني.¹



¹ أرشيف خاص بالباحث.

الملحق رقم (10): وثيقة أرشيفية توضح رسالة قائد المنطقة السادسة محمود شريف إلى المجاهد بشير مصار يطلب فيها أسلحة وذخيرة.¹



¹ وثيقة موجودة بملحقة متحف المجاهد محمود قتر تيسة.

الملحق رقم (11): وثيقة أرشيفية توضح شراء المجاهد جبري نصري سلاح وتسليمه إلى جيش التحرير الوطني.¹



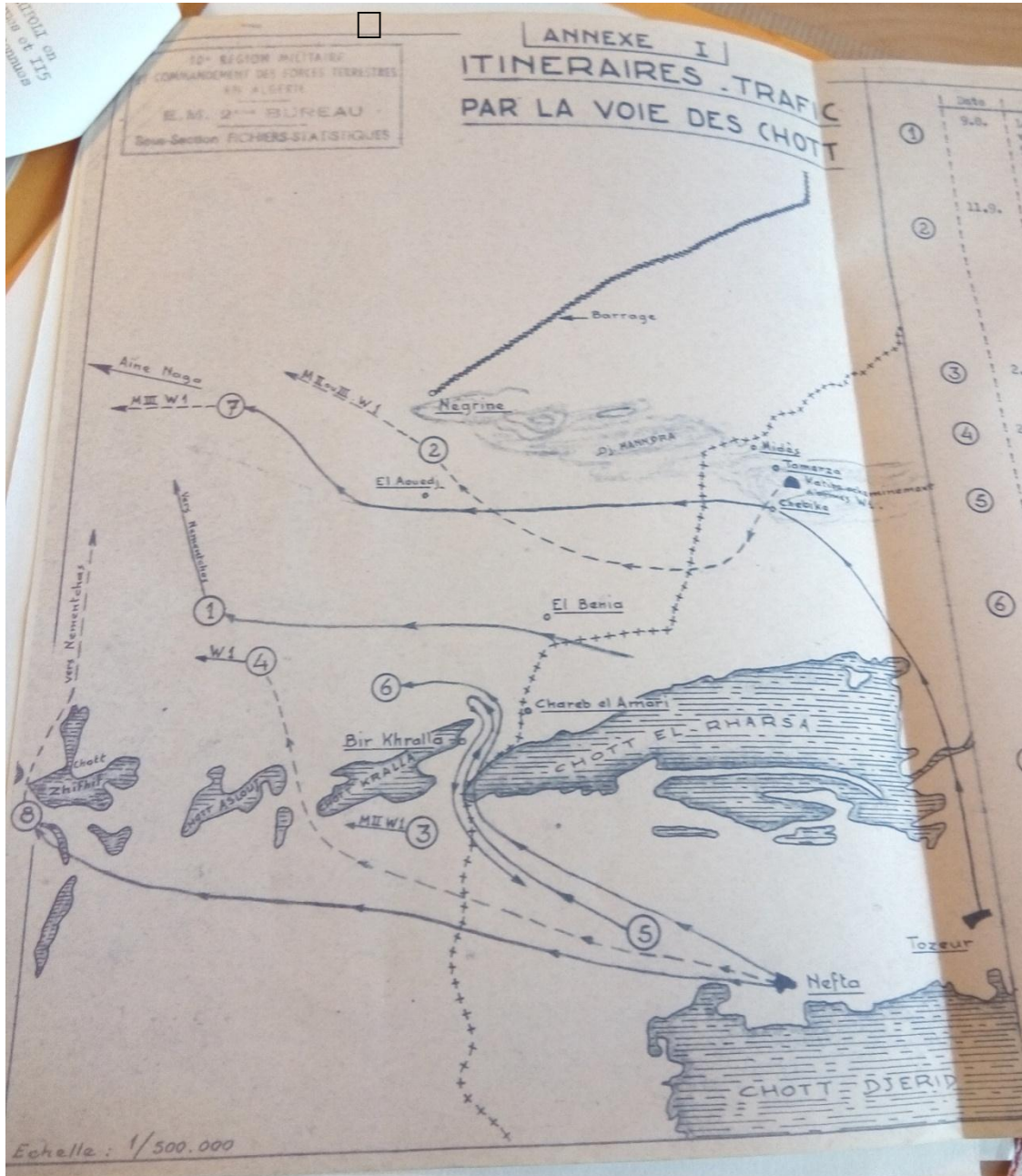
¹ وثيقة موجودة بملحقة متحف المجاهد محمود قتر تيسة.

ملحق الخرائط

الملاحق

الملحق رقم (14): وثيقة أرشيفية توضح مسالك التهريب جنوب نقرين بعد إنجاز الاسلاك

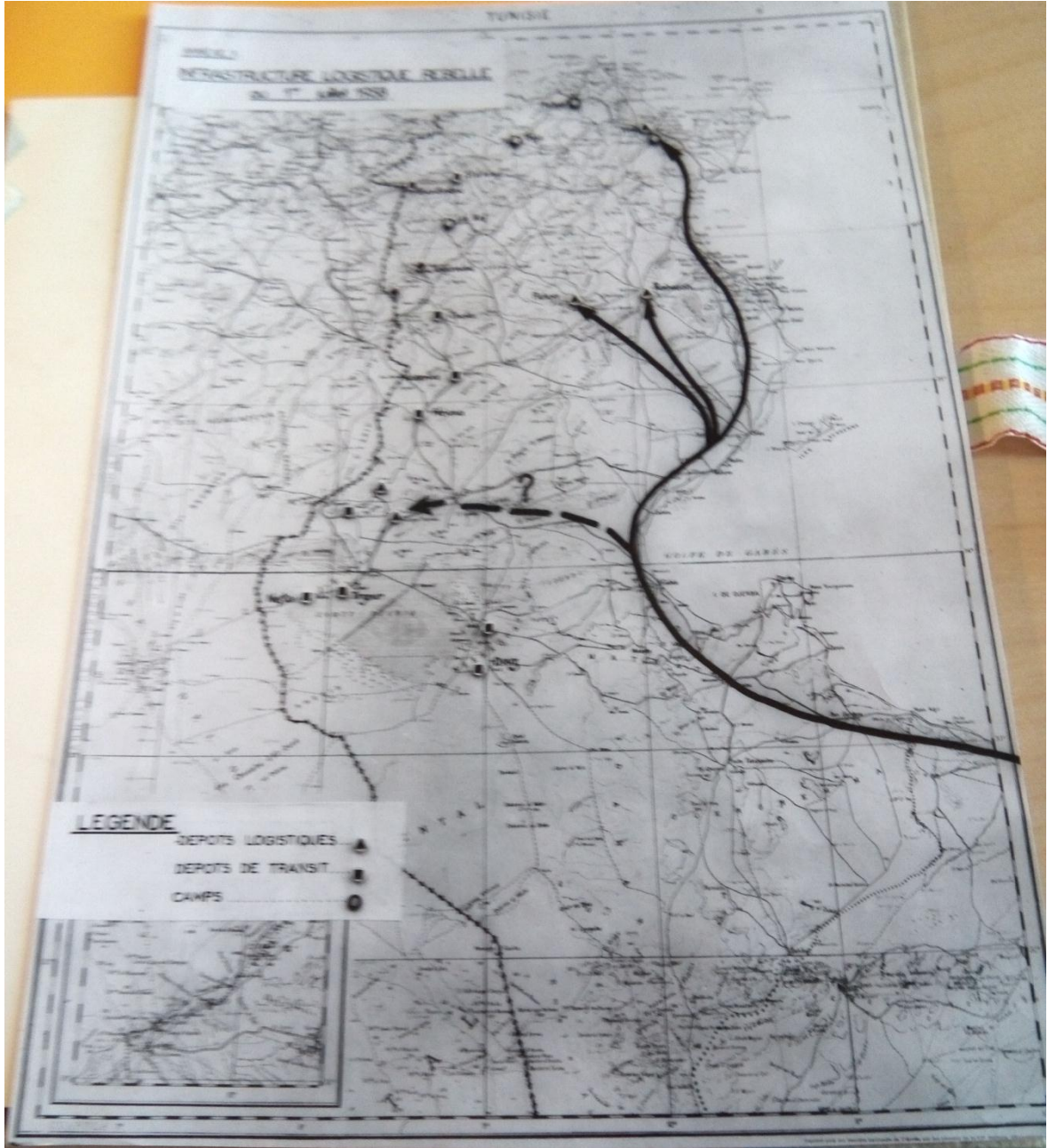
الشائكة.¹



¹ Archives de vengenne, D01, 1H 1689, Logistique rebelle décembre 1957 1958.

الملاحق

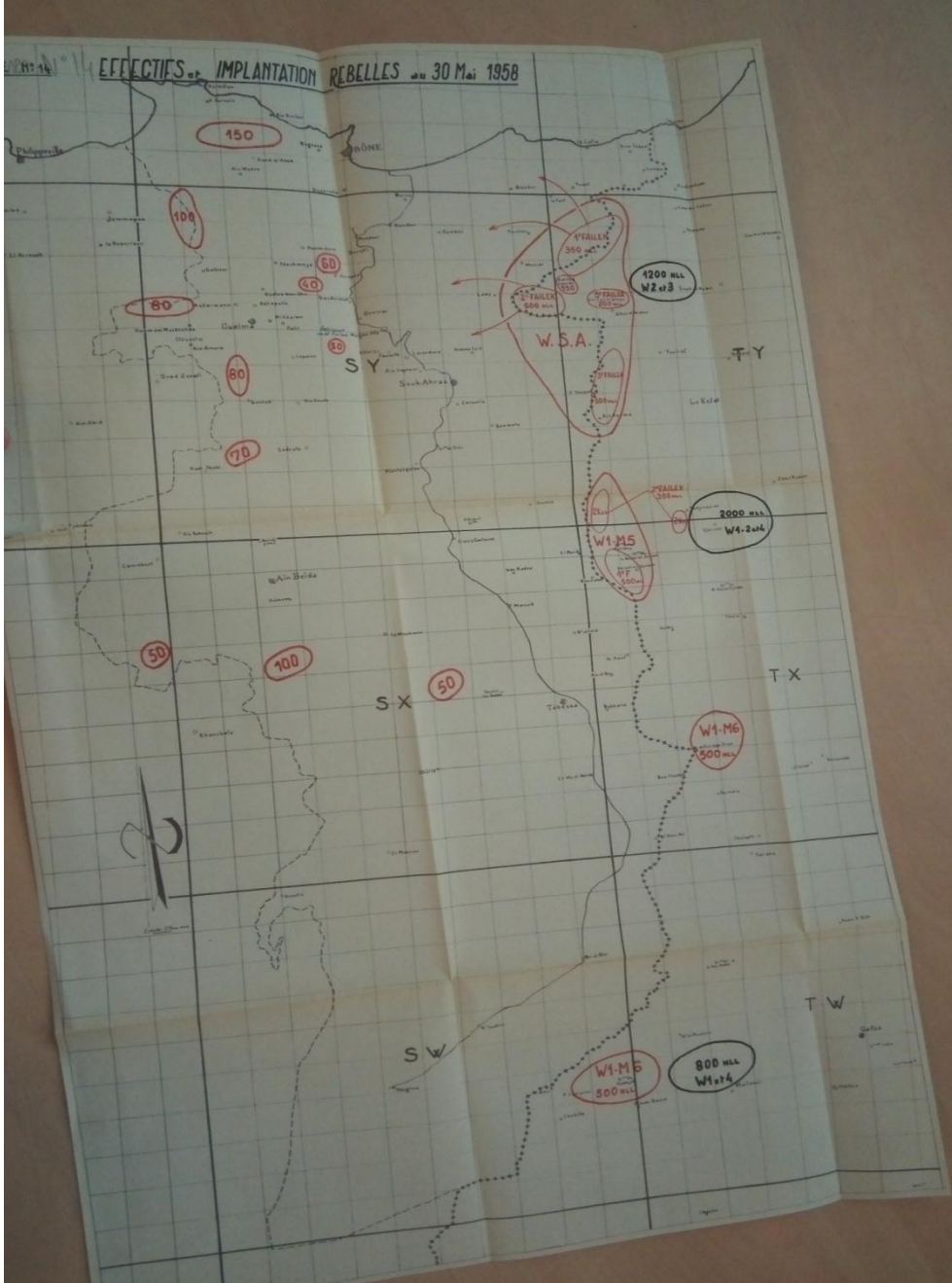
الملحق رقم (15): خريطة توضح أهم طرق شبكات تهريب الأسلحة في تونس لفائدة الثورة الجزائرية.¹



¹ Archives de vengence, D01, 1H 1689, Logistique rebelle décembre 1957 1958.

الملحق رقم (16): خريطة توضح تمركز الثوار الجزائريين على الحدود الجزائرية الشرقية في ماي

1.1958



¹ Archives de vengence, D01, 1H 1689, Logistique rebelle décembre 1957 1958.

الملحق رقم (17): وثيقة أرشيفية توضح تركز ونشاط قوات جيش التحرير الوطني بتونس في
سبتمبر 1958¹.



¹ Archives de vengeance, 1 H 2884, D01, organisation, effectifs et logistique de l'armée de libération nationale en Tunisie 1960-1962.



ملحق الصور

الملحق رقم(16): صورة توضح أسلحة لجيش الحدود على الحدود الجزائرية التونسية.¹



¹ Archive Vincennes, 1H 3783, (D 01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

الملحق رقم (16): صورة توضح لغم فرنسي مضاد للأفراد تم وضعه بين الأسلاك

الشائكة على الحدود الجزائرية التونسية.¹



¹ صورة متحصل عليها من طرف منظمة المجاهدين ببلدية العوينات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1- الأرشيف:

- باللغة العربية:

1- الأرشيف الوطني التونسي، مراسلات موجهة من القنصل الفرنسي إلى الوزير الأول تتضمن تشكي تجار السلاح الفرنسيين من عمليات تهريب أسلحة يقوم بها بعض

التونسيين، FA 1881/H/0094

2- الأرشيف الوطني التونسي، منشور إلى العمال لجمع أسلحة الثوار المقاومين من 25 إلى 30

نوفمبر 1954، FA/1954/208

3- أرشيف بملحقة المتحف الوطني للمجاهد محمود قتر -تبسة-.

4- أرشيف خاص بالباحث.

- باللغة الفرنسية:

- **Centre des Archives de Château de Vincennes:**

5- Archive Vincenne, 1H 1689, (D.05), logistique rebelle 1959-1961.

6- Archive Vincennes, 1 H 1454, (D.02), synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.

7- Archive Vincennes, 1 H 1578, (d.2), pénuries des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

8- Archive Vincennes, 1 H 1689, (D.01), Logistique rebelle décembre 1957 1958.

9- Archive Vincennes, 1 H 2937, (d.03), sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, averdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois) (1961).

10- Archive Vincennes, 1H 3783, (D.01), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958».

- **Centre des Archive National D'outer Mer- D'Aix-en- Provence:**

- 11- A.N.O.M, raport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton N° 9H/79/38.
- 12- A.N.O.M, raport n° 330/Sarchives d'outre-mer, Aix En Provence, carton, carton N° 3H/20.
- 13- ANOM 7 SAS 69, Section administrative spécialisée de Cheria 1955/1962 ,Lutte contre le FLN: opérations, activité militaire, instructions, comptes-rendus (1955/1961).
- 14- ANOM 7SAS5, lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958).
- 15- C.A.O.M, Aix en Provence, carton N°91/1F/299.

2- المقابلات والشهادات الحية:

- 16- بلغيث مسعود، بتاريخ 2017/02/12، بحي يحي فارس، تبسة.
- 17- بوزنادة علي، بتاريخ 2017/01/15، بمتزله العائلي، بئر العاتر، تبسة.
- 18- بوزنادة محمود، بتاريخ 2016/04/22، ببئر العاتر، تبسة.
- 19- بوزيان لخضر، بتاريخ 2016/ 11/03. بملحقة متحف المجاهد محمود قتر -تبسة-، في محاضرة بعنوان "دور فرحي ساعي خلال الثورة التحريرية الجزائرية".
- 20- جابري بلقاسم، بتاريخ 2016/03/10. بمتزله العائلي، الكائن بحي يحي فارس بتبسة.
- 21- جلايلية محمد الباشا، بتاريخ 2017/02/20، بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين تبسة.
- 22- حمدادو الصغير، بتاريخ 2016/10/27، بمتزله العائلي الكائن بحي البلدية.
- 23- دينار أحمد، بتاريخ 23 أفريل 2016، بلدية بجن دائرة العقلة، تبسة.
- 24- رزائمة محمد الهادي، بتاريخ 2017/12/12. بمتزله العائلي بمدينة اولاد ارشاش، خنشلة.
- 25- زغلامي علي، بتاريخ 2016/09/10، بالحويجبات، تبسة.
- 26- زمولي أحمد، بتاريخ 2016/02/25، بمكتبه في حي الفوبور، تبسة.
- 27- سواعي نور الدين، بتاريخ 2016/02/05، بمتزله العائلي، حي بوحبة، تبسة.
- 28- ضيف الله بلقاسم، بتاريخ 2016/09/10 بالحويجبات، تبسة.

قائمة المصادر والمراجع

- 29- طالب طالب، بتاريخ 20/02/2016. بمترله العائلي ببئر العاتر.
- 30- طكوك بوقطاف، بتاريخ 15/01/2017، بمقر منظمة المجاهدين ببئر العاتر، تبسة.
- 31- عباد لحبيب، شريط مسجل بتاريخ 2007، ملحقة متحف المجاهد محمود قتر، تبسة.
- 32- عون عمر البوقصي، شهادة مسجلة بتاريخ 15/05/2006، محفوظة بمتحف المجاهد محمود قتر، تبسة.
- 33- قتال صالح، بتاريخ 28/04/2015. بمترله العائلي بدائرة العقلة، ولاية تبسة.
- 34- قراد الكافي، بتاريخ 15/02/2017، بمترله العائلي، الماء الأبيض، تبسة.
- 35- قسطل الحسناوي، بتاريخ 06/03/2017. بمترله العائلي الكائن بحي البساتين تبسة.
- 36- مسعي لسود، بتاريخ 23/04/2016، بمترله العائلي، تبسة.
- 37- معيفي بشير، بتاريخ 15/01/2017، بمقر قسمة المجاهدين بئر العاتر، تبسة.
- 38- هنين محمد ، بتاريخ 12/02/2017. بمقر نادي المجاهد، تبسة.
- 39- هبي بشير، بتاريخ 13/03/2016، بمترله العائلي، بئر العاتر، تبسة.
- 3- المذكرات الشخصية:**
- 40- آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
- 41- براكيتية الشريف، مذكرات مجاهد، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 42- براهيمية محمد العربي، ملخص هام عن المراحل الأولى لإعداد والتحضير للثورة الجزائرية بناحية النمامشة ومدى تطورات الأحداث فيها، مذكرات غير منشورة.
- 43- بن جديد الشادلي، مذكرات الشادلي بن جديد "ملاحح حياة 1929-1979"، ج01، تحر: عبد العزيز بوباكري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

- 44- بن نبي مالك، مذكرات شاهد القرن، ط.02، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، 1984.
- 45- بوزييد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني "شهادتي"، ط.02، متيجة للطباعة، الجزائر، 2008.
- 46- جرمان عمار، الحقيقة (مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.
- 47- جرمان عمار، من حقائق جهادنا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2009.
- 48- زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.
- 49- سعيداني الطاهر، مذكرات المجاهد الطاهر سعيداني "القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"، دار الأمة، ط.01، الجزائر، 2001.
- 50- عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، ج 01، تر: حاج مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 51- فلوسي مسعود، مذكرات الرائد مصطفى، مراردة بن النوي، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- 52- قتال الوردي، مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة "قائد منطقة سوق أهراس وأبرز أبطال معركة الجرف أم المعارك ومعركة آرقو 1955-1956 أوراس النمامشة، دار كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
- 53- مقران صالح، جبهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني FLN-ALN 1945-1962 "جبال الأوراس- ألمانيا- بلجيكا- الفدرالية بفرنسا- القبائل- الحدود الجزائرية"، ج.01، د م، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 54- هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2013.
- 4- الكتب:
- باللغة العربية:
- 55- ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج07، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1983.
- 56- الإدريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، دار الكتاب، الجزائر، 1957.
- 57- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط02، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 58- بوحارة عبد الرزاق، ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006.
- 59- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تح: الصادق بخوش، ط01، دار الحكمة، الجزائر، 1990.
- 60- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
- 61- حسين محمد الاخضر وآخرون، خمس رحلات إلى الجزائر 1904-1932، تق وتحر: محمد الصالح الجابري، دار السويدي للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2004.
- 62- حمدادو محمد الهادي، أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس (قصة عمليتين لتزويد الثورة بالسلاح)، دار جصور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 63- الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط01، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

قائمة المصادر والمراجع

- 64- صديقي مراد، الثورة الجزائرية "عمليات التسليح السرية"، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
- 65- العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- 66- فارال دومنيك، معركة جبال النمامشة 1954-1962، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2008.
- 67- كاستال بيار، حوز تبسة، تع وتح وتق: العربي عقون، مطبعة بغيحة حسام، 2010.
- 68- محساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2002.
- 69- مداسي محمد العربي، مغربلو الرمال الأوراس-الناماشة، تع: صلاح الدين الأخضر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، روية، الجزائر، 2014.
- 70- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 71- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية (ولاية تبسة)، ج01، د م، د ت.
- 72- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية (ولاية تبسة)، ج02، د م، د ت.
- 73- الوزان حسن، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج02، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983.

– باللغة الفرنسية:

- 74-** ballu Albert, Tébessa, Lambèse, Timgad, phototypie berthaudereres, paris, 1894.
- 75-** Castel Pierre, Tébessa, histoire et description d'un territoire algérien, t 02, Henry Paulin, paris, 1900.
- 76-** Clostermann Pierre, appui feu sur l'oued Hallail, éditeur Flammarion, Paris, 1960.
- 77-** Farale Dominique, La bataille des Monts Nementcha, Algérie 1954-1962, un cas concret de guerre subversive et contresubversive, Paris, 2004.
- 78-** fosse Héron de ville, Tébessa ses Monuments (Algérie), Le Tour Du Monde (Nouveau Journal Des Voyages), 1971.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

– باللغة العربية:

- 79-** أبولسين بسمة خليفة، الليييون والثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- 80-** أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
- 81-** إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة دحلب، الجزائر، 2007.
- 82-** الأخضر بوطمين جودي، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- 83-** آدامز سايمون، مشاهدات علمية الحرب العالمية الثانية، تر: مرة رشاد عبد الستار، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 84- بدري حسن، فريد فطين أحمد، حرب التواطؤ الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997.
- 85- براهيم محمود، سيرة الشيخ سيدي عبيد الشريف والتأثير الديني والجهادي لزاويته، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2007.
- 86- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط02، ثالة للطباعة، طرابلس، ليبيا، 2005.
- 87- البكري أبي عبيد، المسالك والممالك، ج 02، تونس، 1992.
- 88- البكوش الهادي، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف "الوقائع والتداعيات"، تع: أحمد العايد، محمد بلحاج، جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008.
- 89- بلاسي نبيل أحمد، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، د.ت.
- 90- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- 91- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج "الجزائر القاهرة 1954-1956" مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- 92- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 93- بلقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية -الجهة الشرقية- 1954-1962، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
- 94- بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 95- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- 96- بوشارب عبد السلام، تبسة معالم ومآثر، مؤسسة الاتصال للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
- 97- بوعزيز يحيى، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط01، دار الأمة، الجزائر، 2004.
- 98- بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج03، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1996.
- 99- بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت.
- 100- جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 101- جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرني، باتنة.
- 102- جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 1999.
- 103- جويبة عبد المالك، أبطال وشهداء الثورة الجزائرية (محمود شريف)، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، الجزائر، 2014.
- 104- حباسي شاوش، العلم الوطني الجزائري المعاصر (تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الأيديولوجي والسياسي 1518-1945)، موفم للنشر، الجزائر، 1996.
- 105- حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، ط01، سواهم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- 106- حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، طاكسيح كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 107- رمضان عبد العظيم، الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2000.
- 108- زايدى نور الدين، السجل الذهبي لشهداء ثورة التحرير الوطني لولاية تبسة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
- 109- زروال محمد، اللمامشة في الثورة، ج01، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 110- السراج الوزير، الحلل السندسية، ج01، الدار التونسية، تونس، 1970.
- 111- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 02، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
- 112- سعيداني طاهر، القاعدة الشرقية " قلب الثورة النابض"، ط01، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.
- 113- سلطاني علي، تبسة، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1994.
- 114- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2000.
- 115- شلاي عبد الوهاب، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م (دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية)، ط01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 116- الشيخ سليمان، الكفاح المسلح في الجزائر بين الخصوصية الوطنية والعالمية، في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 4/3/2 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

قائمة المصادر والمراجع

- 117- صاري الجيلالي، قداش محفوظ، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954،
تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- 118- صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط02، دار
الحكمة، الجزائر، 2009.
- 119- صفوت محمد، إنجلترا وقناة السويس، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
- 120- طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)،
دار الهدى، الجزائر، 2013.
- 121- طلاس مصطفى، العسلي بسام، الثورة الجزائرية، ط05، دار الرائد للكتاب، الجزائر،
2010.
- 122- عباس محمد، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر
والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 123- عباس محمد، فرسان الحرية "شهادات حية"، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 124- عباس محمد، نصر بلا ثمن "الثورة الجزائرية 1954-1962"، دار القصة للنشر،
الجزائر.
- 125- عبد الحميد محمد كمال، معركة سيناء وقناة السويس، الدار القومية للطباعة والنشر،
القاهرة، مصر، د.ت.
- 126- عبد الرحمان عمراي، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية، منشورات وزارة
المجاهدين المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954.
- 127- العبدة محمد، مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي، دار القلم، دمشق،
سوريا، 2006.
- 128- عثمان مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر
والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- 129- عجرود محمد، أسرار حرب الحدود، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2014.
- 130- علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013.
- 131- علي عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية أجماد وبطولات، ط02، المطبعة العصرية للفنون المطبعية، الجزائر، 2000.
- 132- عمر تابلت، القاعدة الشرقية (نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف)، ط01، دار الألفية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 133- عمراني عبد المجيد، النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962، مطبعة الشهاب، باتنة، الجزائر، د ت.
- 134- العوبسي عبد الله بن حمد، مالك بن نبي حياته وفكره، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2012.
- 135- عيساوي أحمد، جهود الشيخ العربي التبسي الإصلاحية (وأثاره الإصلاحية)، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والبحوث، طبعة خاصة، الجزائر، 2013.
- 136- عيساوي أحمد، مدينة تبسة وأعلامها، ط01، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 137- غابريال كامبس، ماسينيسا، تعر وتح: العربي عقون، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010.
- 138- غانم محمد الصغير، المملكة النوميديّة والحضارة البونية، دار الهدى، الجزائر، 2006.
- 139- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 140- فركوس صاح، الشهيد السبتي معارفية المدعو السبتي بومعراف (1926-1958)، المعارف للطباعة، الجزائر، د ت.

قائمة المصادر والمراجع

- 141- قزال ستيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج01، تر، محمد التارزي سعود، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 2007.
- 142- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج02، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013.
- 143- قندل جمال، خط شال وموريس على الحدود الجزائرية 1957-1962، ط01، دار الضياء، الجزائر، 2006.
- 144- كواتي مسعود، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011.
- 145- اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية، ج02، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 146- الماجري الأزهر، القبيلة الولائية والاستعمار (أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830-1890 مسار التفكيك وآليات المقاومة)، المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2013.
- 147- محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجاً)، ط خ بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 148- محمد سالم لطيفة، أزمة السويس، جذور أحداث ونتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1968.
- 149- المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، د ت.
- 150- مقلاتي عبد الله، لميش صالح، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج02، شمس العربي للنشر والتوزيع، 2013.
- 151- مقلاتي عبد الله، نجود طافر، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج02، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت.

قائمة المصادر والمراجع

- 152- ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- 153- مناصرية يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 154- مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 155- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 156- المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير، من منشورات قسم الإعلام والثقافة، د ت، الجزائر.
- 157- مياصي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 158- ميشال كورناتون، مراكز التجميع في حرب الجزائر، تر: صلاح الدين، تق: تيليون، ط01، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.
- 159- نتينج أنتوني، ناصر، تر: شاكرا إبراهيم سعيد، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1993.
- 160- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت.
- 161- ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- باللغة الفرنسية:

162- Côte Marc , Guide d'Algérie. Paysages et patrimoine, media-plus, Constantine, 1996.

- 163-** Gesell (S), Histoire ancienne de l'Afrique du nord, T01, édHachette, Paris, 1970.
- 164-** Hanini Abdelkrim, Tébessa à travers l' Histoire, Chihab Editions, Batna, 2009.
- 165-** Meynier Gilbert, L'Algérie révélée, éd el maarifa, alger, 2010.
- 166-** Michel Charles, Ville De Tébessa (Département De Constantine), Imprimerie Leve, Paris, 1912.
- 167-** paillat Claude, deuxième dossier secret de l'ALGERIE 1954-1958, p02, les presses de la cité, 1962.
- 168-** Payne Ronald, les rebelles d'Algerie reçoivent des armes par la rout du désert (dailytelegraph, de Londres), articles de presse ou étrangère concernant l'Algerie, N^o 28, mars 1956, imprimerie officielle ou gouvernement général de l'Algerie, Alger, 1956.

– باللغة الانجليزية:

- 169-** Hewedy Amin, Naser and the crisis of 1956, in Luiss, roger, 1989.
- 170-** Kyle keith, Suez (Britain's End of Empire in the Middle East), weidenfeldnicolson, London, 1991.
- 171-** Merom Gil, How democracies lose small wars: state, society, and the failures of France in Algeria, Israel in Lebanon, and the United States in Vietnam, Cambridge University Press, United Kingdom, 2003.
- 172-** R.Shraider Charles, The First Helicopter War Logistics and Mobility in Algeria 1954-1962, Westport Connecticut, London, 1999.

2- المجلات والجرائد والدوريات:

– المجلات:

173- أحمد دينار، مجلة أول نوفمبر، ع 179، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، مارس

.2015

قائمة المصادر والمراجع

- 174- براهيمى محمد المدعو محمد العربى، كمين رأس المعرقة ناحية الجرف 16 افريل 1956،
مجلة أول نوفمبر، ع 174، النادي الوطنى الثقافى للمجاهد، الجزائر، جويلية 2010.
- 175- جبلى الطاهر، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، العدد 09، المركز
الوطنى للدراسات والبحث فى الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004.
- 176- الجوانى رشيد "هجومات 20 أوت 1955، انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956"،
مجلة الجيش، العدد 541، المنشورات العسكرية، أوت 2008.
- 177- حربى محمد، مؤامرة العمورى، مجلة التاريخ والسياسة، العددان 14-15، شركة النشر
والتنشيط العلمى والثقافى، الجزائر، 2001.
- 178- قاصرى محمد السعيد، دور القائد بن ناصر بن شهرة فى ثورة الأمير محى الدين فى
الشرق الجزائرى سنة 1871، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 14، جامعة
حمه لخضر، الوادى، 2014.
- 179- مقلاتى عبد الله، إشكالية التسليح إبان مرحلة اندلاع الثورة 1954-1956م، مجلة
عصور الجديدة، ع 16-17، جامعة وهران، 2015.
- 180- مناصرية يوسف، قوات الجيش الاستعمارى فى مواجهة الثورة التحريرية فى المنطقة
الأولى، مجلة الذاكرة، ع 06، منشورات المتحف الوطنى للمجاهد، الجزائر، 2000.
- 181- المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات
مجلة أول نوفمبر، الجزائر، د ت.
- 182- نصر الله فريد، الأنوية الأولى للثورة الجزائرية بإقليم تبسة 1954، مجلة الرسالة
للدراسات والبحوث الإنسانية، ع 01، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفى 2017.
- الجرائد:
- 183- الصباح، السبت 15 جانفى 1955، 20 جمادى الأولى 1374، ع 936.
- 184- المجاهد، ط خ، ج 01، 15 فيفري 1958.

قائمة المصادر والمراجع

185- المجاهد، ع08، 05 أوت 1958.

186- المجاهد، ع11، 01 نوفمبر 1958.

187- المجاهد، ع20، السبت 15 مارس 1958.

188- المجاهد، ع40، 24 أبريل 1959.

189- المجاهد، ع62، 31 مارس 1960.

190- المجاهد، ع18، 15 فيفري، 1958.

191- المجاهد، ع41، 01 ماي 1959.

- الدوريات:

192- بوقريوة لمياء، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1954-

1962): دراسة تقنية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان التاريخية، ع 16،

2012.

193- جبلي الطاهر، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1962):

دراسة تحليلية نقدية للإمكانيات المادية والبشرية، دورية كان التاريخية، ع 21، 2013.

194- خامس سامية، إستراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية

1957-1961، دورية كان التاريخية، ع 27، مارس 2015.

3- أعمال المنتقيات:

195- أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف المركز الجامعي العربي التبسي 27-28

أكتوبر 2007، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

196- عوادي عبد الحميد، الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود -في الثورة

التحريرية، جمعية 26 أبريل 1958 لتخليد مآثر الثورة، سوق أهراس، الجزائر، د.ت.

197- الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي

4/3/2 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

قائمة المصادر والمراجع

198- مناصرة يوسف، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الوطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر، 2010.

199- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962 (التقرير السياسي)، ج01، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، د.ت.

200- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962 (التقرير السياسي)، ج01، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، د.ت.

201- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، التقرير السياسي، دار الشهاب، باتنة.

4- الرسائل والأطروحات الجامعية:

202- بعلوج سليم، الحركة الإصلاحية في منطقة تبسة 1927-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016.

203- بومالي أحسن، مظاهر تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، 1985.

204- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008.

205- حفظ الله بوبكر، تطور جيش التحرير الوطني 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2002/2001.

قائمة المصادر والمراجع

- 206- خامس سامية، النشاط الثوري ومسألة الحدود الجزائرية-التونسية في المناورات الديغولية-البورقيبية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2013/2012.
- 207- حنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، رسالة ماجستير في تاريخ الريف والبادية، جامعة قسنطينة 02، 2013/2012.
- 208- ذويب محمد، المقاومة المسلحة والخلاف اليوسفي البورقيبي بمنطقة أقصى الجنوب التونسي 1952-1956 من خلال المصادر الشفوية، مذكرة ماجستير، جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون واللسانيات، 2009-2010.
- 209- سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 210- سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002/2001.
- 211- شطيبي محمد، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- 212- شلاي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011.
- 213- عيساوي مها، المجتمع اللوبي في بلاد المغرب القديم (من عصور ما قبل التاريخ إلى عشية الفتح الإسلامي)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

- 214- غرينة عبد النور، الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1840-
1939، رسالة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر،
باتنة، 2010/2009.
- 215- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954
دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
- 216- اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه،
تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر،
2007/2006.
- 217- محداي محمد، الحركة الإصلاحية في الأوراس 1931-1956، رسالة ماجستير،
جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.
- 218- محمد وليد عبود، "النشاط الألماني في المغرب العربي 1933-1943"، مجلة كلية
الآداب، ع97، بغداد.
- 219- مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم
التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،
2008/2007.
- 220- ميلودي سهام، علاقة الحكومة المرفقة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958-
مارس 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية
1954-1962، جامعة وهران، 2011-2010.
- 221- ميموني رضا، دور الوطنين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر، رسالة ماجستير،
جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

222- نصر الله فريد، التطور السياسي والعسكري والتنظيمي للثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، 2016.

5- المعاجم والموسوعات والأطالس:

- المعاجم:

223- الحموي ياقوت، معجم البلدان، ج02، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، 1979.

- الموسوعات باللغة العربية:

224- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 03، دار رواد النهضة، لبنان، د.ت.

225- شربل كمال موريس، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، لبنان، 1998.

226- لعروق محمد الهادي، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، د.ت.

227- الموسوعة العسكرية، ط03، ج02، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، د.س.

228- موسوعة عالم الأسلحة المصورة، السلاح الجوي، ج 04، دار الراتب الجامعية، لبنان، 2006.

- الموسوعات باللغة الفرنسية:

229- La Grande encyclopédie, Volume 1, Éditions Larousse, paris, 1971.

- الأطالس والخرائط:

230- Institut national de cartographie :carte de limite administratives de la wilaya de Tébessa échelle 1 /200000.

فهرس المحتويات

أ-ح	مقدمة.....
10	مدخل.....
27	الفصل الأول: التسليح بإقليم تبسة قبل الثورة التحريرية.....
27	المبحث الأول: ظاهرة تهريب الأسلحة بإقليم تبسة خلال الفترة الاستعمارية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.....
27	أولاً: دوافع وأسباب امتلاك الأسلحة.....
33	ثانياً: بدايات تهريب الأسلحة (الكنتره) الحربية بتبسة.....
37	ثالثاً: جمع الأسلحة الحربية بمنطقة تبسة خلال الحرب العالمية الثانية.....
44	المبحث الثاني: التسليح بإقليم تبسة 1945-1950.....
44	أولاً: السوق السوداء للأسلحة الحربية بتبسة بعد الحرب العالمية الثانية.....
51	ثانياً: ردود الفعل الفرنسية تجاه عمليات تهريب الأسلحة.....
55	ثالثاً: المنظمة الخاصة بتبسة وعملية التسليح 1947-1950.....
60	المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1950-1954.....
60	أولاً: تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة على تبسة.....
64	ثانياً: جمع الأسلحة لفائدة الثورة التونسية بإقليم تبسة.....
69	ثالثاً: جمع السلاح بتبسة قبيل الثورة التحريرية الجزائرية.....
80	الفصل الثاني: انطلاق الثورة بتبسة ومسألة التسليح 1954-1956.....
80	المبحث الأول: لمحة عن بداية الثورة بتبسة.....
80	أولاً: ظروف اندلاع الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية.....
84	ثانياً: الأنوية الأولى لجيش التحرير الوطني.....
89	ثالثاً: العمليات العسكرية الأولى بتبسة.....

91 رابعا: الاتصال بالأوراس
94 خامسا: ردود الفعل الفرنسية
105 المبحث الثاني: القواعد الخلفية الشرقية للثورة الجزائرية
106 أولا: مصر
110 ثانيا: ليبيا
118 ثالثا: تونس
124 رابعا: ردود الفعل الفرنسية
129 المبحث الثالث: بداية التسليح بإقليم تبسة 1954-1956
131 أولا: الأسلحة المحلية
140 ثانيا: الأسلحة من الجيش الفرنسي
147 ثالثا: الأسلحة القادمة من تونس
152 رابعا: خطوط ومراكز تخزين السلاح
163 الفصل الثالث: التسليح بإقليم تبسة 1956-1962
163 المبحث الأول: التطور السياسي والعسكري بتبسة بعد مؤتمر الصومام 1956
163 أولا: مؤتمر الصومام ومشكلة التسليح
168 ثانيا: التنظيم السياسي والعسكري للإقليم بعد مؤتمر الصومام
175 ثالثا: التنظيم العسكري بالإقليم بعد مؤتمر الصومام
181 المبحث الثاني: التسليح بإقليم تبسة خلال 1956-1958
181 أولا: تطور عمليات التسليح بإقليم تبسة
190 ثانيا: مصادر السلاح
195 ثالثا: تنظيم عمليات التسليح في تونس

200	رابعاً: طبيعة وحجم تهريب الأسلحة.....
205	المبحث الثالث: التسليح بإقليم تبسة خلال 1958-1962.....
205	أولاً: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودورها في عمليات التسليح.....
207	ثانياً: المصادر الخارجية للسلاح 1958-1962.....
216	ثالثاً: تنظيم شبكات التسليح بتونس.....
221	رابعاً: مخازن الأسلحة بالحدود التونسية الجزائرية.....
224	خامساً: توزيع السلاح في الداخل.....
229	سادساً: الصعوبات التي واجهت جيش التحرير في إدخال الأسلحة.....
235	الفصل الرابع: الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة بتبسة 1956-1962.....
235	المبحث الأول: مراقبة الحدود ومحاصرتها.....
235	أولاً: تطبيق حق ملاحقة الثوار بالتراب التونسي.....
237	ثانياً: إنشاء المناطق المحرمة.....
244	ثالثاً: إنشاء خطي موريس وشال على الحدود الشرقية.....
253	رابعاً: تكوين فرق ودوريات وإنشاء مراكز المراقبة على الحدود.....
263	المبحث الثاني: الضغط على الدول الداعمة للثورة.....
263	أولاً: العدوان الثلاثي على مصر.....
271	ثانياً: الاعتداء على ساقية سيدي يوسف.....
284	المبحث الثالث: مدى تأثير الإستراتيجية الفرنسية على الثورة.....
284	أولاً: الندرة في الذخيرة والتموين.....
294	ثانياً: تكوين جيش الحدود بالجهة الشرقية.....
297	ثالثاً: تجميع السكان في المحتشدات.....

فهرس المحتويات

301 رابعا: معارك العبور.....
308 خامسا: معارك الحدود.....
320 الخاتمة.....
328 الملاحق.....
349 قائمة المصادر والمراجع.....
371 فهرس المحتويات.....

العنوان: التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بإقليم تبسة 1954-1962

ملخص:

إنّ موقع إقليم تبسة الحدودي مع تونس جعل منها منفذا لتهرب السلاح، حيث تزايدت وتيرة تهريبه بعد الحرب العالمية الثانية بفضل نشاط بعض الأفراد من السكان المحليين الذين كانوا يأخذون طرق ومسالك وعرة، الأمر الذي صعب مراقبتها من طرف السلطات الفرنسية، ومع اندلاع الثورة اعتمد قادة الثورة بالإقليم في البداية على هذه الأسلحة، ومع تطور الثورة وازدياد عدد المجاهدين ازدادت الحاجة للسلاح والذخيرة، واضطر قادة الثورة للبحث عن مصادر الأسلحة في الخارج ليلعب ذروة تهريبه سنة 1957، ثم انخفض تدريجيا بسبب سياسة التطويق الفرنسية المتمثلة في إنشاء الأسلاك الشائكة ومراقبة الحدود، وأصبح إدخال السلاح نحو الداخل أمرا صعبا رغم وفرة على الحدود، وهذا ما دفع بقيادة الثورة إلى تغيير أساليبهم في عمليات الإمداد عن طريق القيام بمعارك العبور والحدود.

الكلمات المفتاحية: التسليح، تبسة، الثورة الجزائرية، التهريب، قوافل، الذخيرة، مسالك، الأسلاك الشائكة.

Title: The Armament in Tebessa Province During the Algerian Revolution (1954-1962)

Abstract :

The location of the territory of Tebessa frontier with Tunisia had made it an outlet for smuggling weapons. It is due to the activity of some individuals from the local people that smuggling weapons increased after World War II. These individuals were choosing roads and secret routes which were away from French authorities' eyes. With the outbreak of the Liberation Revolution, the revolution leaders of this territory relied at first on this local weapons. With the development of the revolution and the increasing number of al-Mujahedeen, the need for arms and ammunition increased. The revolution leaders were obliged to search abroad for weapons sources which reached its peak of smuggling in 1957, and it gradually decreased due to the French policy of encirclement which was the creation of barbed wires and border control. The introduction of weapons into the inside became difficult despite its availability on the borders, which led the revolution leaders in Tebessa province to change their methods in the operations of supplying arms and ammunition and this was through battles of crossing and borders.

Keywords: Armament, Tebessa, Algerian Revolution, smuggling, convoys, ammunition, routes, barbed wires